بسم الله الرحمن الرحيم

جامعـــــة القـــــدس

عمادة كلية الدراسات العليا

مرشد الغناء بشرح أمثلة البناء
لمصلح الدين اللاّريّ
(917- 979هـ /1511-1571م)

عطية محمد عطية محمد

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1429هـ/ 2008م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعـــــة القــدس

عمادة كلية الدراسات العليا

مرشد الغناء بشرح أمثلة البناء لمصلح الدين اللاري (917-979هـ /1511-1571م)

عطية محمد عطية محمد

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1429هـ/ 2008م

مرشد الغناء بشرح أمثلة البناء
لمصلح الدين اللاري
(917- 979هـ /1511-1571م)

دراسة وتحقيق: عطية محمد عطية

بكالوريوس في اللغة العربية/جامعة الخليل/فلسطين

المشرف الرئيس: أ. د يحيى جبر

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية بكلية الدراسات العليا في جامعة القدس، فلسطين.

1429هـ/ 2008م

جـــامعـــــــة القـــــــدس
عمادة كلية الدراسات العليا
دائرة اللغة العربية وآدابها

إجازة الرسالة

مرشد الغناء بشرح أمثلة البناء
لمصلح الدين اللاري
(917-979هـ /1511-1571م)

الطالب: عطية محمد عطية
الرقم الجامعي: 20410034

المشرف: أ. د. يحيى جبر

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: / / 2008م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: أ. د. يحيى جبر التوقيع: .....
2- ممتحن داخلي: ..... التوقيع: .....
3- ممتحن خارجي: ..... التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1429هـ/ 2008م

الإهداء

إلى روح أبي الطاهـــــرة تغمده الله برحمته

إلى أُمي الغالية أطال الله بقاءها

فهرس الموضوعات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	الإهداء	
2	إقرار	أ
3	الشكر	ب
4	الملخص بالعربية	ج
5	الملخص بالإنجليزية	ه
6	المقدمة	ز
7	التمهيد:	1
8	الحياة السياسية	2
9	الحياة الاجتماعية	3
10	الحياة الفكرية والثقافية	4
11	الدراسة	
12	مصلح الدين اللاري :	7
13	اسمه ولقبه	7
14	مولده ووفاته	8
15	نشأته وطلبه العلم	9
16	أُســـــرته	10
17	مهنته	11
18	شيوخه وتلاميذه	12
19	اللاري شاعرًا	12
20	مؤلفاته	13
21	مُرشدُ الغَنَاءِ بِشرحِ أمثلةِ البِنَاءِ	
22	اسم الكتاب ونسبته إلى اللاري	21
23	دوافعُ تأليفِ الكتابِ	21
24	زمنُ تأليفِ الكتابِ	22
25	موضوعات الكتاب	23
26	منهجُ الكتابِ وأُسلوبِهِ	24

27	قيمة الكتاب	25
28	مآخذ على الكتاب	26
29	مخطوطات الكتاب	26
30	منهج الباحثِ في التَّحقيق	28
31	صور من المخطوط	30
32	التحقيق	
33	خطبة الكتاب	36
34	الكلام عن الاسم	40
35	الكلام عن الفعل	44
36	الفعلُ الثلاثيُّ المجرّد	45
37	الثلاثي المزيد بحرف	92
38	معاني الزيادة في أفعل	100
39	مَعَانِي التَّشديدِ فِي فَعَّلَ	114
40	مَعَانِي فَاعَلَ	122
41	الثلاثي المزيد بحرفين	124
42	مَعَاني افْتَعَلَ	128
43	معاني تفعّل	136
44	مَعَانِي تَفَاعَلَ	143
45	الثلاثي المَزِيدُ بِثَلاثَةِ أَحْرُفٍ	144
46	مَعَانِي الزِّيَادَةِ فِي استَفْعَلَ	146
47	الرباعي المجرّد	152
48	المُلحَق بالرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ	155
49	مَزِيْدُ الرُّبَاعِيّ المُجَرَّد	163
50	ما يلحق بتدحرج	166
51	ما يلحق باحرنجم	170
52	الفعل من حيث الصحة والاعتلال	174
53	الإِدْغَامُ	191
54	أنواع الإدغام	195
55	الخاتمة	201
56	الفهارس	

57	فهرس الآيات القرآنية	204
58	فهرس الأعلام:	
	أ)- أعلام العباد(الأفراد والأمم والجماعات)	206
	ب)- أعلام البلاد والأماكن	210
59	فهرس الكتب الواردة في المتن	212
60	فهرس الأشعار	213
61	فهرس اللغة	214
62	فهرس الأوزان الصرفية	217
63	المصادر والمراجع	223

إقرار:

أُقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع: .....

عطية محمد عطية

التاريخ: .....

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسّلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين وبعد،
فإنه يسرني بعد إتمام هذه الرسالة أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من كان سببا في إعدادها وإخراجها، وإنني أعترف لهم بالفضل والجميل، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور يحيى جبر الذي لم يبخل علي من وقته وجهده في الإشراف على هذا العمل. كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة القدس، وأترحم على روح الدكتور عبد المنعم فائز. كما أشكر عضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور حمدي جبالي، والدكتور حسين الدراويش.
ولا أنسى الأستاذ الدكتور حسن عبد الهادي الذي ظل معي طول الطريق ناصحا أمينا، وباذلا معطاء
أما تلك التي ظلت معي منذ البداية فكتبت هذه الرسالة بحنانها ودعائها وتشجيعها ــ أمي ــ فلها مني وافر الشكر ومن الله أسأل لها طول البقاء وحسن اللقاء.
وجزى الله كل من أسهم في إخراج هذا العمل خير الجزاء.

ملخص

فهذه دراسةٌ وتحقيقٌ لمخطوطِ " مُرشدُ الغَنَاءِ بِشرحِ أَمثلَةِ البِنَاءِ" للعلامةِ مصلح الدين اللاري المتوفى سنةَ تسعٍ وسبعين بعد التسعمئةِ لهجرةِ نبيِّ الهدى عليه أفضلُ الصلاةِ وأتمُّ التَّسليم، وهو أولُ عملٍ علميّ يدور حول اللاريّ ومؤلفاته ــ في حدود علمي ــ أما صلتي بالموضوعِ فتعودُ إلى عامِ ألفينِ وسبعةٍ، حيث كنت أبحث عن موضوع لرسالتي.

مُرشدُ الغَنَاءِ بِشرحِ أَمثلَةِ البِنَاءِ كتاب في علم الصرف، وهو متخصص في أوزان الأسماء والأفعال والمصادر، بدأه المؤلف بالحديث عن الأسماء وأوزانها، ثم تحدّث عن الأفعال الثلاثية المجرّدة والمزيدة، ثم الرباعية المجردة والمزيدة أيضا، وبيّن المعاني المستفادة من الزيادة في كل منها، وتحدّث عن مصادر الأفعال، ثم تحدّث عن الإدغام بأنواعه. وقد ضمّن ذلك كله قضايا صرفية ونحوي ولغوية أخرى.

تكمن أهمية هذه الرسالة في ناحيتين الأولى في كون المخطوط يبحث في علم الصرف، وهو متخصص في أوزان الأسماء والأفعال والمصادر، فهو بذلك اضافة نوعية إلى مكتبتنا الصرفية. ومن ناحية ثانية فإن الدراسة القائمة عليه هي الأولى التي تتحدّث عن اللاري وانتاجه.

اختار الباحث المنهج التكاملي حتى يتمكن من خدمةِ هذا العملِ من جميعِ جوانبِهِ في الدراسةِ والتحقيق. واعتمد على مصادر ومراجع كانت موزعةً بين قديمةٍ وحديثةٍ، وهي مصادر ومراجع في علوم شتى: في الصرف، والنحو، واللغة، والتفسير، والفلسفة، والحديث ... إلخ.

تضمنت الرسالة ثلاثة أقسام، فقد صدّر الباحث رسالته بتمهيد تحدث فيه عن الحالة السياسية والاجتماعية والفكرية في القرن العاشر. تلا ذلك الدراسة تحدّث فيها الباحث عن مصلح الدين اللاري: اسمه ولقبه، مولده ووفاته، نشأته وطلبه العلم، أسرته، مهنته، شيوخه وتلاميذه، شاعريته، مؤلفاته، ثم تحدث عن المخطوط: عنوان المخطوط ونسبته إلى اللاري، دوافع تأليف الكتاب، زمن تأليف الكتاب، منهج الكتاب وأسلوبه، قيمة الكتاب، مآخذ على الكتاب، مخطوطات الكتاب، منهج الباحث في التحقيق.

جاء بعد ذلك القسم الثالث من الرسالة وهو التحقيق الذي التزم فيه الباحث الدّقةَ والأمانةَ ليخرجَ أقربَ ما يمكن إلى ما صدرَ عن اللاري. كما كتب الباحث النصَّ كتابة موافقة للرسم الإملائي ومضبوطة ضبطا تاما، كما خرّج شواهدَ النص من آياتٍ قرآنية وأشعارَ وغيرِ ذلك، ووضّح ما

غَمُضَ، وأتمّ ما نقصَ، وحقَّق الآراءَ. كما وضع عناوينَ لموضوعاتِ النَّصِ ليسهلَ الوصول إليها. وقد استعان الباحث بتقنياتِ الطباعة لإظهار الآيات والشواهد والعناوين.

وقد توصل الباحث في ختام رسالته إلى عدد من النتائج منها:
إن القرنَ العاشرَ قرنٌ غنيٌّ فكريًا كان للصرفيين والنحاةِ فيه نشاطٌ كبيرٌ، ولعلَّ أهمَ ما يُميّزَ ذلك النشاطَ المُساهمةُ في حفظِ جزءٍ كبيرٍ من تُراثِ الأقدمين والإضافةُ إليه. كما استطاعت الدراسةُ تحديدَ سنةَ ميلادِ اللاريّ إذ لم يرد ذلك في أيٍّ من المصادرِ السّابقةِ. إضافة إلى أنها حددتْ بالأدلةِ سنةَ وفاةِ اللاريّ وأزالتِ الخلافاتِ حولَ ذلكَ. كما كشفتِ الدّراسةُ عن موسوعيَّةِ اللاريّ العلميّةِ والثّقافيَّةِ وتحدَّثت عن عشرين من كتبِهِ، وكان كتابه مرشدُ الغَنَاءِ بشرح أمثلةِ البناءِ هو أولُ كتابٍ يُحققُ تحقيقًا علميًا، وهذه الدراسةُ أولُ دراسةٍ علميَّةٍ شاملةٍ تدورُ حولَ شخصيَّتهِ ونِتاجِهِ. وهذا الكتاب "مرشد الغناء بشرح أمثلة البناء" هو عبارةٌ عن شرحٍ لمتنِ البناءِ في الصَّرفِ لعبدِ الله الدَّنقَزِيّ أحد علماء القرن التاسع. وقد جاء اللاري فيه بأشياء جديدة نحو: استخدامِهِ لنحتِ الصَّلوَلَةِ من قولنا: صلى الله عليه وسلّم. كما رَبَطَ اللاريّ المثالَ النَّحويَّ الشَّائِعَ(ضَرَبَ زيدٌ عمرًا) بالنّاحِيَةِ السِّياسِيَّةِ. إلى غيرِ ذلك من المَسائلِ.

وإذا كان لا بُدّ من توصيةٍ يرفعُها الباحثُ في نهايةِ رسالتِهِ فتلك دعوةٌ إلى كلِ الحريصين على هذا التّراثِ، وأهلِ العلمِ أن يعملوا على بَعثِ الحياةِ في كُنوزِ مخطوطاتِنَا حتى تكتملَ الأرضيَّةُ العِلميَّةُ لأبحاثِنا ودراساتِنا، وتكونَ أحكامُنَا أكثرَ دقةً وشمولا، وأرجو أن تكونَ هذه الرِّسالَةُ مساهمَةً فيما أدعو إليه.

Abstract

This is a study and investigation of the manuscript "Murshid Al – Ghana Bisharh Amthilat Albina" prepared by Muslih – Eddin Al – Lari (died in 979 of Hijra).

It is the first work about Al – Lari and his written works as far as the researcher knows. His concern about his topic started in 2007, Where he was searching for a subject for his thesis .

"Murshid Al-Ghana Bisharh Amthilat Albina" it's a book of morphology specialized in names, verbs and roots (origins), which is started by talking about names and there forms ,then he continued talking about ternary & infinitive verbs, then quartet infinitive and affixation verbs too, also he clarified the meanings learned from affixation for each one of them, then he talked about the verbs roots (origins), and all kinds of geminating , also its implied by many other morphological ,language structures and grammar issues .
The importance of this study came from two sides, first the manuscript specialized in morphology and also specialized in names, verbs and roots' forms, which is to be considered as an a qualitative addition to our morphological library. on the other hand, this study that depended on the mentioned manuscript is the first one that talking about "Al-Lari' personality & performance .

As for methodology employed, the researcher has adopted a complementary approach so as to handle all aspects of this work through study and investigation. References used vary between old and new ones. They include books in morphology, grammar, language structure, philosophy, hadith, interpretation and many others.

The study comes in three parts preceded by a preface in which the researcher presented shortly the political, social, educational and cultural situation at that era.

Following that study which researcher addressed information about Muslih – Eddin Al – Lari: his name, nickname, birth, death, seeking for study and knowledge, family, occupation, teachers, students, and writings. Then ,he talked about the manuscript: its title, belonging to Alari, the reasons the book was written, the time the methodology of the book, its value, shortcomings and the methodology the researcher used for investigation.

The third part is the investigation. It includes copies from the original manuscript and the investigated text. The researcher tried here to be as honest and as accurate as possible to produce something similar to what Al – Lari produced. The text was written in a script corresponding to the present script, and vocalized accurately. The researcher then referred the examples from the Quran and the poetry to their origin. He tried to reveal any mystery in the text, made sure of the ideas, and chose some titles for the text for easy reference. He printed the text to show verses, titles and paradigms.

The results the researcher arrived at are the following:
The tenth century was rich in thought. Grammarians were active, and their activity was manifest in recording a large portion of old heritage and adding to it.

The study was able to specify the date of birth of Al – Lari, which was not mentioned in any previous source. In addition its specified, through evidences, the date of death of Al – Lari, and it put an end to all disputes about it, and disclosed the encyclopedic knowledge of Al – Lari, and it talked about 20 books of him. The "Murshid Al – Ghana" was the first book of Al – Lari which has been scientifically investigated. The study, in fact, is the first comprehensive one which is concerned with Al – Lari's personality and product. This book "Murshid Al – Gana" is in fact an explanation for "Maten Al – Bina fi Al – sarf" for Abdallah Al – Dankazi, one of the ninth century scholars, which was not mentioned in the sources. Also the study disclosed the new thing Al – Lari mentioned in his book, such as his use of "Salwala" from our saying"salla Allahu Alayhi wasallam":(peace be upon him).As well, Al – Lari related the common grammatical example "Daraba Zaidun Amran" to political situation, and so on.

As for recommendation, the researcher calls all those who care about heritage and scholars to revive treasures of our manuscripts, so that the scientific base for our studies research will be nearly complete, our judgment will be more accurate and more comprehensive.

Finally, the researcher hopes that this dissertation will be some sort of contribution in this regard.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِ العالمين، والصلاةُ والسّلامُ على سيدنا محمدٍ النبيّ الأُمي الكريم، وآله وصحبِهِ والتابعين، وبعد:

فإنَّ صلتي بمخطوطِ، "مُرشدُ الغَنَاءِ بِشرحِ أَمثلةِ البِنَاءِ " لمصلح الدين اللاري (917-979هـ) تعود إلى عام ألفين وسبعة، فقد كنت تقدمت بخطة لموضوع رسالة يتعلق بدراسة نحوية للأمثال العربية إلاّ أنّ ذلك لم يُكتب له التوفيقُ، وعلم بذلك أُستاذي الدكتور حسن عبد الهادي ــ أَطال اللهُ بَقاءَه ــ فأَرشدني إِلى هذا المخطوطِ، ودَفعَ إليَّ بنسختينِ منه، فَلَه مني خالصُ الشُّكرِ وجزيلُ الثّناءِ.

وبعد أَنِ اطلعتُ على المخطوطِ عقدتُ العزمَ على القيامِ بتحقيقِهِ مدفوعًا برغبةٍ دَفينةٍ تجاه العملِ في تحقيقِ تُراثِنا العربيّ بعامةٍ والصرفيّ والنّحويّ بخاصةٍ، فقد سبقَ لي أَنْ قمتُ بعملٍ جزئي في هذا المجالِ في مادةِ "مناهجِ البحثِ الأدبي". كما أَنَّ موضوعَ المخطوطِ ــ وهو الصرفُ ــ جاءَ موافقًا لِما كنت أَرغبُ في الكتابةِ فيه. وهذه الرّغبةُ زادت بعد أَنْ قرأتُ عن صاحبِ المخطوطِ ووجدتُه موسوعيَّ التَّأليفِ، له من المصنفاتِ العديدُ ولم يَحظَ ــ شأنُه شأنُ الكثيرين ــ بشيءٍ من الاهتمامِ، إذ لم يُحقق له مخطوطٌ، ولم تَقم عليه دراسةٌ ــ في حدود علمي ــ باستثناءِ حاشيتِه على ملا جامي على الكافية، وشرحِ الهدايةِ على قاضي مير، فهما مطبوعان طباعةَ حجر فقط.

والمخطوطُ من تراثِ القرنِ العاشرِ الهجريِّ، ذلك القرن الذي شهد نشاطا صرفيا ونحويًا كبيرًا، فقد وُجِدت فيه مصنفاتٌ صرفيّةٌ مستقلَّةٌ عن النحوِ، إذ كانَ الصرفُ والنَّحوُ قديمًا يُجمعان في كتابٍ واحدٍ، بل وجدنا كتابَ مُرشدِ الغَنَاءِ بِشرح أَمثلَةِ البِنَاءِ أَكثرَ تخصصًا، فهو يبحثُ في أَوزانِ الأَسماءِ، وأَوزانِ الأَفعالِ ومصادرِهَا، وإِنْ كانَ يضمُّ إِضافةً إِلى ذلكَ قضايا أُخرى، وفي هذه التَّخصصيَّةِ شيءٌ من التميّزِ يُكسبُ الكتاب أَهميَّةً خاصة.

والمخطوطُ متباينٌ في عددِ أَوراقِهِ في النُّسختينِ، فقد كان عددُها في نُسخةِ دار الكتبِ المصريةِ أَربعًا وأَربعين ورقةً، وهذا العددُ يزيدُ عن نُسخة مكتبةِ إسعاف النشاشيبي خمسَ عشرةَ ورقةً، وهذا التباينُ في عددِ الأَوراق لم يتبعه تباين في مادة المخطوطِ فقد جاءت في النسختين

كاملة. وهذه المادةُ هي عبارةٌ عن شرحٍ لمتنِ البناءِ في الصرفِ للمولى ملاّ عبد الله الدنقري من علماء القرن التاسع[1]. وقد حفلَ المخطوطُ بشواهدَ من القرآنِ الكريمِ، ومنَ الشعرِ الذي جاءَ جزءٌ منه باللغة التركية، كما لم يخلُ من التأثرِ باللغةِ الفارسيةِ. والتَّضلعُ من اللغات الثلاث ــ العربية والتركية والفارسية ــ كان سمة المتأدبين والعلماء والسياسيين في ذلك العصر[2].

وقد اعتمدت في عملي منهجًا تكامليًا خدمةً لشقيِّ هذا العملِ الذي جاء في قسمين كبيرين تَصَدَّرَهُما تمهيدٌ. أَما القسمُ الأولُ فهو الدراسةُ، وكانت من شقَّين: الأولُ دارَ حولَ اللاري: اسمه ولقبه، مولده ووفاته، نشأته وطلبه للعلم، أسرته، مهنته، شيوخه وتلاميذه، شاعريته، مؤلفاته.
أما الشِّقُ الثاني، فقد دارَ حولَ الكتابِ " مُرشدُ الغَنَاءِ بشرحِ أمثلةِ البناءِ" وفيه تحدثت عن: اسم الكتاب ونسبته إلى اللاريّ، دوافع تأليف الكتاب، زمن تأليف الكتاب، منهج الكتاب وأسلوبه، قيمة الكتاب، مآخذ على الكتاب، وصف لنسختي المخطوط، بعد ذلك تكلمت عن عملي في التحقيق.

القسمُ الثاني التحقيق، وقد تضمَّن المخطوط محققا مكتوبا بالرسم الإملائيّ الصحيحِ ومضبوطا ضبطا تاما، وقد التزمتُ فيه الدقةَ والأَمانَةَ، وأَظهرتُ متنَ الدنقري بخطٍ غامقٍ تمييزًا له عن شرحِ اللاري، واعتنيتُ بالآياتِ الكريمةِ فيه، وخرّجتُ الأَقوالَ المأثورةَ، والأشعارَ وشرحتُها، وعرّفتُ بأعلامِ العبادِ وأعلامِ البلادِ، وفسّرتُ ما غَمُضَ، وحققتُ الآراءَ، إلى غير ذلك مما تتطلّبه عملية التحقيق.

وقد استخدمت المعقوفين [ ] لحصرِ الاختلافاتِ بين النسختين، سواءٌ أكانَ ذلك في الصِّياغةِ أو في الإملاءِ، أو في الإعرابِ، أو النَّقصِ، أو الزيادةِ، كما استخدمتهما لحصر ما أَضفتُه أو صحَّحتُه. وقد أَشرتُ إلى كلِ ذلكَ في حينِهِ. واستخدمت الهلالين الكبيرين ( ) لحصرِ مصنفات اللاري، والأعلامِ الأجنبية، والأعدادِ، واستخدمت مَثِيلَيهما الصغيرينِ لحصرِ أَرقامِ التَّوثيق، واستخدمتُ علامتي التنصيص " " لحصرِ الكلامِ المقتبس في الحواشي، وكذلك الذي نقله اللاري من غيره في المتنِ.

وقد رمزت للنسخة المعتمدة بالرمز (أ) وأشرت إلى صفحاتها في أثناء التحقيق بإعطاء الصفحة اليمنى الرمز (أ) والصفحة اليسرى الرمز (ب) فكان الترقيم هكذا: 1/أ للصفحة (أ) من

---

[1] هذا المتن ضمن مجموع من مهمات المتون جمعها عبد العال أحمد، وطبع المطبعة الوطنية بالإسكندرية،1300هـ، ص111-117 .

[2] ينظر: المحبي، خلاصة الأثر، 317/3؛ عمر باشا، تاريخ الأدب العربي، ص، 43.

الورقة الأولى، و1/ب للصفحة (ب) من الورقة الأولى، وهكذا حتى النهاية. وقد وضعت ذلك بعدَ انتهاءِ كلِ صفحةٍ مُدْرَجا مع النصِ، ثم وضعت مجموعةً من الفهارسِ الفنيةِ وهي:

ا ــ فهرس الآيات القرآنية، وقد رتبتُها على حسبِ ورودِها في المُصحفِ الشَّريفِ مع ذكرِ رقمِ السورةِ ورقمِ الآيةِ ورقم صفحةِ ورُودها في الرسالة.

2 ــ فهرس الأعلام: أ – أعلام العباد. ب – أعلام البلاد. وقد رتبته أبتثيا مع ذكر رقم صفحة وروده في الرسالة.

3 ــ فهرس الكتب الواردة في المتن مرتبة أبتثيا مع ذكر أرقام صفحات ورودها.

4 ــ فهرس الأشعار. وقد رُتّب أبتثيا حسب القافية مع ذكر البحر العروضي.

5 ــ فهرس اللغة. ويشمل المواد التي فسرتها في الحواشي، رُتب أبتثيا مع ذكر صفحة ورود المادة.

6 ــ فهرس الأوزان الصرفية، وفيه أوزان الأسماء والأفعال والمصادر، مع ذكر أرقام صفحات ورودها.

7 ــ فهرس المصادر والمراجع. رُتبت فيه المصادر والمراجع أبتثيا بحسب المؤلف، فإن كان للمؤلف أكثر من كتاب رُتبت كتبه أبجديا.

أمّا بالنسبةِ للحواشي فقد جعلتُ الإحالةَ على المصدرِ متضمنةً اسمَ المؤلفِ، واسمَ الكتابِ، مع ذكر الجزءِ والصفحةِ، هكذا: ابن جني، الخصائص،77/2. وإذا تكررَ المصدرُ الواحدُ أكثرَ من مرةٍ دونَ فاصلٍ ذكرتُ اسمَ المؤلف، ثم الرّمزَ م. ن. أي المصدر أو المرجع نفسه، هكذا: ابن جني، م.ن، 89/1. أما إن فُصلَ بين ذلك، ذكرتُ المؤلف ثم الرّمزَ م. س. أي المصدر أو المرجع السابق. هكذا: ابن جني، م. س، 89/1. فإذا تكررَ ذلك دونَ فاصلٍ كررتُ الرمزَ م. س. ما لم يكن للمؤلفِ أكثرُ من كتابٍ، فإنْ كانَ له أكثرُ من كتابٍ عُومل بصفته مصدرًا لمؤلفٍ آخرَ، فذُكر اسم المؤلف، ثم المصدر، ثم الصفحة، فالجزء إن وُجد. وإذا تعددت الإحالاتُ في الحاشيةِ الواحدةِ، رُتِّبت حسبَ تسلسلِها التاريخيّ مفصولا بينها بفواصلَ منقوطةٍ. كما عَمدتُ إلى الإحالةِ على صفحاتِ هذه الرِّسالةِ كلما تطلّب ذلك.

أما فيما يتعلق بالتوثيق في مسرد المصادر والمراجع، فقد رتبتها ترتيبا أبتثيّا بحسب شهرة المؤلف، بعد أنْ أهملتُ (أل) التعريفِ وأبقيتُ على كلمتي ابن، وأبو.

وقد أوردتُ اسم المؤلفِ كاملا، ثم تاريخَ وفاته بالهجرية، ثم بالميلادية بين قوسين، ثم اسمَ الكتابِ كاملا وبخطٍ غامقٍ، ثم اسمَ المحققِ إن وجد، ثم رقمَ الطبعةِ إن وجد، فإن لم يوجد استخدمت الرمز د. ط، ثم مكانَ النشر، فدارَ النشرِ، فإن لم يوجد استخدمت الرمز د. م؛ ثم سنةَ النشرِ فإن كانت

مكتوبة بالهجرية والميلادية قدّمتُ الهجرية على الميلادية ووضعتُ بينهما شرطةً مائلةً. فإن لم توجد سنةُ النشرِ استخدمت الرمز د.ت. فإن كان للمؤلف أكثرُ من مصنفٍ كتبتها متتاليةً مرتبة أبتثيا ومرقمةً أبجديًا.

وقد واجهتني صعوباتٌ في إعدادِ رسالتي هذه تمثلت في قِلَّةِ المصادرِ التي ترجمت للاري، وهذه القلة تحدثت عنه في عُجالاتٍ سريعةٍ، ولم يوفِ أيٌّ منها بالمأمولِ. كذلك لم أتمكن من الحصولِ على بعض المصادرِ التي رجعَ إليها اللاري في شرحِهِ ككتاب الشّكريّة، وحاشية اللقاني على تصريفِ العزّيّ.

وفي الختامِ لا يفوتني أن أُزجي خَالص شكري، وجزيلَ ثَنائي إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور يحيى جبر الذي تفضلَ مشكورًا بالإشراف على هذه الرسالة، فرعاها وتابعها بِخُلُقِهِ وعِلمِهِ حتى استوت على هذه الصورة التي أَرجو اللهَ تعالى مُصرِّفَ الأمور أن أكونَ قد وُفقتُ فيها وأصبتُ فمنه أَستمدُّ التوفيقَ والرّشاد. والحمد لله رب العالمين.

عطية محمد عطية

القـــــــدس

9 حزيران 2008م

التمهيد

التمهيد:

كان لا بُدَّ لهذهِ الدراسةِ أنْ تُصدرَ ولو بشيءٍ من الاقتضابِ عن العصرِ الذي عاشَ فيه مصلحُ الدين اللاري، وهو القرنُ العاشر الهجريّ السادسَ عشرَ الميلاديُّ، فقد شهدَ هذا القرنُ تَحوُّلاتٍ سياسيّةً مهمةً وكبيرةً تمثلت أُفولِ نجمِ دولةِ المماليكِ التي كانَ قد أَصابَهَا الوهنُ، وتسللَ إلى أَركانِهَا العِيُّ، وأَركَسَها الضعفُ، فابتلعَها المَاردُ الجديدُ، وطوي صفحَتَها لِيتألَّقَ نَجمُهُ، ويَسطعَ بعيدًا. فلم يكدِ القرنُ العاشرُ الهجريُّ ينتهي حتى كانَ السلطانُ العثمانيُّ يبسطُ نفوذَهُ على ثلاثِ قارّاتٍ هي: آسيا وأفريقيا وأوروبا.

لقد كانَ هذا القرنُ هو القرنُ الذَّهبيّ في عمرِ الإمبراطوريةِ العثمانيةِ، وكان السّلطانُ سليمانُ القانونيُّ الذي حكَمَ ما بين (927-974هـ) يمثلُ رأسَ الهرمِ في هيكلِ تلك الإمبراطوريةِ، وسوف نَعرضُ بإيجازٍ سريعٍ لجوانبِ الحياةِ السياسيةِ، والاجتماعيةِ، والفكريةِ التي كانت سائدةً في ذلك القرن.

أولا- الحياة السياسية:

مرتِ البلادُ الإسلاميّةُ في أَواخِرِ القرنِ التَّاسعِ وأَوائلِ القرنِ العاشِرِ بتحوُّلاتٍ سياسيّةٍ كبيرةٍ، فَبعدَ فترةٍ ليست بالقصيرةِ من حُكمِ المماليكِ لمِعظمِ أَجزاءِ الدولةِ الإسلاميَّةِ؛ أَخذت هذه السيطرةُ تتَفَتتُ لِتَتَوَزَّعَ على مَملوكٍ هناك وآخرَ هناك، الأمرُ الذي أَدى إلى تَهلهُل جسمِ هذه الدولةِ مع بُروزِ عِملاقٍ فتيٍّ تَمثلَ في الدَّولةِ العثمانيَّةِ التي هزمتِ المماليكَ في مصرَ والشَّامِ، إذ انتصرَ السّلطانُ العثمانيُّ سليمُ بايزيد على سلطان المماليك قانصوه الغوري في معركة مرج دابق قرب حلب، وقتل الغوري في المعركة.

سارَ الجيش العثمانيُّ بعد ذلك نحو مصرَ مارًا ببيتِ المقدسِ فغزةَ. وفي مصرَ التقى بطومان باي وكانَ ذلك سَنَةَ (1517م) وحدثت معركةٌ بين الجيشينِ قربَ الرّيدَانيّة انهزمَ فيها طومان باي، وتمت سيطرةُ العثمانيينَ على مصرَ.[1] وقد عزَّزَ ذلك وجودُ آخر الخلفاء العباسيين هناك وهو محمد بن المتوكل على الله آخر خلفاء بني العباس الذي بدوره تنازل عن حقه في الخلافة للسلطان العثمانيِّ وسلّمَه مفاتيحَ الحرمينِ الشَّريفينِ، والآثارَ النبويَّة الشَّريفَة ــ على رسولنا أفضل الصلاةِ وأتم التسليم ــ وهي: البيرقُ والسيفُ والبردةُ، وبذلك تحولتِ الخلافةُ إلى العثمانيين، وصارَ السلطانُ العثمانيُّ خليفةً وسلطانًا، وخُطِبَ له في مكةَ، وقَدِمَ شريفُها بركات الحسين من مكة مباركاً

[1] ينظر: تيسر جبارة، تاريخ فلسطين، ص، 35.

للسلطان العثماني.[1].

بعد السيطرةِ العثمانيَّةِ على البلادِ حدثت ثوراتٌ داخليةٌ، فقد تمرّدَ في الشَّامِ جان بردي الغزالي وأعلنَ العصيانَ، وفي مصرَ ثارَ أحمدُ شاه وطلب من السّلطانِ تعينَه والياً على مصرَ فكانَ له ذلك، إلاّ أَنَّه أَعلنَ نفسَه سلطاناً مستقلا، فثار الإنكشاريةُ ضدَه وقتلوه. كما ثار بابا ذو النون، وتمرّدَ قلندر جلبي، لكنَّ السلطانَ العثمانيَّ قَمَعَ تلك الثوراتِ وأَخمَدَها، بل حُمِلت رؤوسُ زعمائِها إلى إستانبول[2]. هذا على الصعيدِ الداخلي، أَمّا على الصعيدِ الخارجيِّ، فقد توسعت الدولةُ وامتدت كثيرًا الأمرُ الذي أَطمعَ فيها الفِرَنجةُ، فأخذتِ البرتغالُ تتحرشُ بَأطرافِها البعيدةِ، فكان أَنِ احتلَّ البرتغاليون سَبتَةَ، ووصلوا إلى طَنْجَةَ، وزاحموا المسلمين في الهندِ. وكلُ ذلك تصدى له السلطانُ سليمانُ القانونيُّ وأَخمَدَه مما دفعَ بفرنسَا إِلى التقرُّبِ منه والتودد إليه.[3]

هذا التألقُ وتلك القوّةُ منحتِ البلادَ استقرارًا سياسيًا انعكسَ على مناحي الحياةِ المختلفةِ، فكان هذا القرنُ يمثلُ الحقبةَ الذَّهبية في عمرِ دولةِ العثمانيينَ التي تعاقبَ على عَرشِهَا ستةٌ وثلاثون سلطاناً.

ثانياً- الحالة الاجتماعية:

قُسمتِ البلادُ الإسلاميَّةُ أَقسامًا ووُزِّعت على الأُسرِ الحاكِمَةِ، فالكبير منها لأبناء السلطانِ والأَقلُّ درجةً لإخوته، والأقلُ لأبناءِ عمومَتِهِ وأَقَاربه. أما الشعبُ فكان موزعًا على أَربعِ فئاتٍ أو طبقات :

الأولى: طبقة مقرَّبة من الطبقةِ الحاكمةِ وتشملُ القضاة والخطباء وكتَبَة الإنشاء والدواوين، وهم يعيشون حياة رغيدة، وقد كان على رأس كل هؤلاء شيخ الأزهر.

الثانية : كبارُ التُّجارِ، وهي طبقةٌ مقرّبةٌ من الحكام أيضا لغناهم ويسارهم لذا عاشوا مرفهين، لكن لم يخل الأمرُ أحياناً من ممارسةِ الحكامِ تجاههم ما يزعجهم، وذلك عندَ عجزِ هؤلاءِ عن تسديدِ الضرائب المفروضة عليهم الأمر الذي كان يدفع الحكام إلى مصادرة أموالهم.

الثالثة: الحرفيون وصغارُ التجار، فقد كان لكل حرفة طائفتها، ولكل طائفة نظامُها وتقاليدها ورئيسها الذي يتولى تنظيم العلاقة بين أفراد الحرفة. وقد عاش هؤلاء في يَسَار.

الرابعة: عامةُ الشَّعب، وهم فلاحون أرهَقَهم نظام الالتزام، فعاشوا في بؤس وضنك، وتحكم بعض

---

[1] ينظر: جميل بيضون وزميليه، تاريخ العرب الحديث، ص، 40.

[2] ينظر: محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، ص، 90، 91.

[3] ينظر: يوسف علي الثقفي، موقف أوروبا من الدولة العثمانية، ص، 40.

الولاة في رقابهم، وأذاقوهم ألوان العذاب[1] .

وفي ظل هذه الظروف ظهرت عادات وتقاليد تتعلق بالملبس، والمأكل، والمشرب، فظهر الدخان، والحشيش، والأفيون، وانتشرت حوانيت القهوة، وعاقرها الناس كما يعاقرون الخمرة. ولعل ذلك كان سببه الهروب من الواقع الذي تفشى فيه الفقر، والمجاعة، والأوبئة، والأمراض. في حين وجد النقيض من ذلك، فانتشر التصوّف، والزهد. وقد أخذ التصوف أشكالا كثيرة، فوجد من انحرف عن جادته، فالتصق بهم مُدعو الكرامات، والدجالون، والمنجمون، وظهرت البدع، وانتشرت ظاهرة بناء وزيارة الأضرحة. وقد شجعت الدولة كثيرا من تلك الظواهر لأسباب متعددة.[2]

ثالثا- الحياة الفكرية والثقافية:

كانت الحياةُ الفكريةُ امتدادًا للفترةِ السّابقةِ عليها، فمسألةُ الثقافةِ والفكرِ لا يمكنُ أَن تُقيَّد بالحالة السياسيةِ أَو بالفترة الزمنيةِ المحددةِ بالقرونِ، لهذا فإِنَّ تقسيمَ الأَدبِ تبعًا لذلك فيه شيءٌ من التجنّي والتَّقييدِ. ومهما يكن من أَمر فإِنَّه يظلُ لكلِ حقبة ما يميّزها.

إنّ الدارسَ لِما كُتب حَولَ الحياةِ الفكريّةِ والثقافيّةِ في هذه الفترةِ يجد نفسَه أَمام رأيين متناقضين، الأولُ يُشيدُ بمستوى تلك الحياةِ، فيتحدث عن تنافس السلاطين في نشر العلم، وبناء دوره ومؤسساته ، وتشجيع أصحابه، حيث بنوا المدارسَ والمعاهدَ والمكتباتِ، وأَجزلوا العطاءَ للعلماءِ والكُتّابِ والنَّساخين ومن دارَ في فَلَكِهم، فظهرَ الجامعُ الأزهرُ، وجامعُ عمرو بن العاصِ، وجامعُ ابن طولون، وانتشرتِ المدارسُ والكتاتيبُ، ودورُ العلمِ، ورَاجَ التأَليفُ.[3]

على النقيضِ مما سبق نجدُ مَنْ يصفُ هذا العصر بأَنَّه عصرُ تخلُّفٍ وانحطاط، فَقدت فيه اللغةُ العربيَّةُ مكانَتَها، وأَلهى الناسَ عن العلمِ وطلَبِهِ الفقرُ والجوعُ، فكان ذلك العصرُ مُظلمًا خاويًا، عمَّ فيه الجهلُ والتَّخلفُ، وقد دفعَ الحكامُ الناسَ إِلى ذلك، وحاربوا اللّغَةَ العربيّةَ فانكمشت وانكمشَ معها العِلمُ.

ولعلَّ الحكم الأخير على هذا العصر كان جائرا، وأصحابه قالوا به من بابين: الأولُ مُستبِقٌ للأَحداثِ إِذ كانَ قبلَ نفضِ الغُبارِ عمّا خلّفَه هذا العصرُ من مخطوطاتٍ في مختلفِ العلومِ والفنونِ، وبذلك كان حكمهم متسرعا، والثاني مبني على مواقف من حكام تلك الفترة، وما أفضى عنه زوال حكمهم.

والحقيقةُ أَنَّ القرنَ العاشرَ الهجريّ كانَ شُعلةً علميّةً مُتوقِّدةً يَشهدُ بذلك الكمُ النوعيّ من التراثِ

---

[1] ينظر : عمر موسى باشا، الأدب العربي في العصر المملوكي والعثماني، 30/2-34.

[2] ينظر: المحبي، خلاصة الأثر، 111/2؛ عمر موسى باشا، م. ن، 30/2-38.

[3] ينظر: بكري شيخ أمين، الشعر المملوكي والعثماني، ص، 54، 319.

الفكريّ الذي يُنسبُ إلى هذا العصر، فنحنُ نقرأُ أسماء لا تكاد تُحصى لعلماء أبدعوا وأثروا مكتبتنا العربية بأعداد هائلة من المصنفات. وقد وثّقت ذلك كتبُ التراجم ذات الصلة. كما هو الحال عند الغَزي والمحبي والشوكاني[1] وغيرهم ممن وضعوا كتب التراجم.

أما فيما يخصُ النحوَ والصرفَ، فقد نالا حظًا عظيمًا في القرن العاشر، وصُنِّف فيهما كثيرًا، ولعل هذه الكثرة دفعت بالدكتور أحمد محمد عبد الراضي إلى وضع كتاب أسماه: " دور نحاة القرن العاشر الهجري في حفظ التراث النحوي.

شيء آخر لا بد أن نُسجِّله ــ ونحن نتحدث عن الحياة الفكرية والثقافية في هذا العصر ــ ألا وهو شيوع التركية والفارسية إلى جانب اللغة العربية، فقد حرص المتأدبون والسياسيون وغيرُهم على إتقانِ هذه اللغاتِ، وعليه فقد ظهر تأثير هذه اللغات بعضها على بعض. وفي ذلك يقول المحبي عن أحدهم وهو طاشكبري زادة: " لم يُرَ نَظيرُه في طلاقةِ العبارةِ والتضلّعِ من العربية"[2] ولعل هذا الحرص على العربية كان له مبعثٌ دينيٌّ ــ كما يقول عمر باشا ــ فالعربية لها قدسيتُها عندهم.[3]

مما سبق يظهر مدى ما وصلت إليه الحياة الفكرية والثقافية في ذلك العصر، الأمر الذي يتطلب منا أن نُعيدَ الحياةَ إلى ذلك الكنز الذي ورثناه عن أولئك الأفذاذ حتى تظهر صورة ذلك العصر جلية فنفي أصحابه شيئا من حقهم.

---

[1] الغزي هو نجم الدين صاحب الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، والمحبي هو محمد أمين صاحب خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، والشوكاني هو محمد بن علي صاحب البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع.

[2] المحبي، خلاصة الأثر، 317/3.

[3] ينظر: عمر باشا، تاريخ الأدب العربي، ص، 43.

الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

مُصلحُ الدِّينِ اللّاريّ

اسمه ولقبه:

هوَ محمد بن صلاح بن جلال بن كمال المُلتويّ الأنصاريّ السّعديّ العبّاديّ الشّافعيّ[1]، وقيل: هو محمد بن صلاح الدّين. وقيل: ابن جلال الدين بن كمال الدّين محمد النّاصريّ السّعديّ العبّاديّ الشّافعيّ ثمَّ الحنفيّ، وزاد بعضهم: اللُّغويّ[2].

أَمّا لَقبهُ فهو المُنلا مصلح الدّين، وقد ورد هذا اللَّقبُ: مصلح الدّين في مخطوطِ دارِ الكتبِ المصريَّةِ حيثُ جاءَ فيهِ: "... الملقّبُ بمصلحِ الدّينِ اللّاريّ..."[3].

أما اللّاريّ فهو نسبة إلى اللار[4] إحدى الجزر الفارسية، وهذا النّسبُ اقترنَ بهِ في جُلّ المصادرِ التي تَرجمت له فقيلَ: مصلح الدين اللّاريّ. ومع أنّ اللّاري رحل إلى أقطارٍ شتى واستقرَّ في بعضها طويلا ولم يَعدْ منها إلى اللار مَسقط رأسهِ؛ إلاّ أَنَّه لم يَكتسبِ النَّسبَ من أَيٍّ منها، كما هي الحالُ عندَ كثيرٍ من العلماءِ.

واللار هذه يُنسبُ إليها كثيرٌ من العلماءِ، فقد عُرفَ غيرُ واحدٍ باللاريّ، نَذكرُ منهم على سبيل التمثيلِ لا الحصر: أحمد بن محمد بن حجاج العمادي الكمالي اللاريّ، من تصانيفه: حقائق الأرصاد في دقائق الإرشاد. توفي سنة (800هـ). وحسين بن محمد بن فخر بن علي اللاريّ. من تصانيفه: شرح رسالة الحوراء والزوراء. توفي سنة (918هـ). وعبد الغفور اللاريّ الحنفيّ. له حاشية على شرح الجامي للكافية في النحو. توفي سنة (912هـ). وغيرهم[5].

---

[1] يُنظر: نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، 54/3.

[2] يُنظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب 350/8؛ إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين 251/2؛ ياسين صلاواتي، الموسوعة العربية الميسرة 6/ 2980؛ عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين 293/11.

[3] يُنظر: المخطوط (د) ص (أ) الورقة (1)؛ اللاري، حاشية اللاري على قاضي مير على الهداية ص 3.

[4] اللار جزيرة فارسية قريبة من السواحل الفارسية في الخليج.

ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، 344/1.

[5] يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون671/1، 894/1، 1370/2؛ إسماعيل باشا البغدادي، م. س، 588/1؛ عمر رضا كحالة، م. س، 56/4، 269/5.

مولده ووفاته:

ولدَ مُصلحُ الدّين اللّاريّ في اللار باتفاق كل الذينَ ترجموا له، لكنْ لم يَرد عندَ أَيٍّ منهم تَحديدٌ لتاريخِ ميلادِهِ، بل اكتفوا بالإشارةِ إلى مكانِ الولادةِ، وقد عَثَرَ الباحثُ في بعضِ المصادرِ على إشارةٍ تفيدُ بِأَنَّ صاحبنا عاش ستينَ سنةَ ونيّفًا، وعليهِ فَإِنَّنَا نُقدّرُ سنةَ ميلادِهِ ما بينَ (916 و918 هـ) لأنَّ النيّفَ عندَ العربِ من واحد إلى ثلاثة[1].

وأَغلبُ المصادرِ تُجمعُ على أَنَّ وفاتَه كانت سنةَ تسعٍ وسبعينَ بعد التسعمئة لهجرته عليه الصلاة والسَّلام[2]. وقد ذكرَ (بروكلمان) هذه السنةَ مِرارا، ثُمَّ عادَ مرّةً أُخرى وذكرَ تاريخًا آخرَ لوفاتِهِ، فَقال: إِنَّه تُوفي سنةَ سبعٍ وسبعينَ وتسعمئة، ثُمَّ نقلَ ما جَاءَ في الشَّذراتِ من أَنَّه تُوفيَ سنةَ سبعٍ وستينَ وتسعمئة[3]. وهذه السنةُ التي ذكرَهَا الغزيّ، وقال: إِنَّها السنةُ التي رحلَ فيها من حَلَبَ الى آمدَ، يقول: "...ثم رحلَ منها إِلى آمدَ سنةَ سبعٍ وستينَ وتسعمئة"[4]. ورُبَّما نَقَلَ صاحبُ الشّذراتِ ذلك ظَنًّا منه أَنَّ هذه السنة هي سنة وفاته، مع أَنَّ صاحبَ الكواكبِ السّائرةِ لم يُشرْ إِلى ذلكَ، إِنَّمَا جَعلَ هذا التاريخَ تاريخَ رحيلِهِ من حَلَبَ إِلى آمدَ، ثم توقفَ عن التأَريخِ له. وبناء على ذلك فَإِنَّ ما أَشارَ إِليه الحنبلي كان من بابِ الظَّنِ دون تَحَقُّقٍ، وتؤيدُ هذا مجموعةٌ من الأَدلَّةِ:

أولا: ما جاء في المصادر من أَنَّ له كتابًا في التَّاريخِ أسماه (مرآة الأدوار ومرقاة الأخبار) قال عنه حاجي خليفة: "أَنشأَهُ من أَول الخلق إِلى سنة (974هـ)[5] وهذا التّاريخُ بعد التّاريخِ المُشار إِليـه، وهو(967هـ) ولعل (بروكلمان) لم يَنتَبه إِلى ذلكَ فَكَررَ خَطأَ الحنبلي.
ثانيا: تقول المصادر[6] إِنَّه رحلَ إِلى حلبَ بعدَ موتِ (همايون)[7] سنة (963هـ) ثُمَّ حجَّ إِلى مكـةَ وجاورَ بِها مُدةً، ثُمَّ عادَ إِلى حلبَ، ثُمَّ زارَ الآستانة، ثُمَّ غادرَها إِلى آمدَ حيثُ عملَ في التَّدريسِ، ثُمَّ

---

(1) يُنظر: ابن منظور، اللسان، نوف، 342/6.

(2) يُنظر: علي بن بالي، العقد المنظوم ص420؛ عمر رضا كحالة، معجم البلدان، المجلد 11- 293/12؛ الزركلي، الأعلام، 249/7؛عبد الحي الحسيني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، ج1 – 431/4؛ عمر فروخ، معالم الأدب العربي، ص457.

(3) يُنظر:ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 8/ 350، بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، القسم التاسع، ص270.

(4) يُنظر: الغزي، الكواكب السائرة، المجلد 3 ص56.

(5) يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، 1646/5.

(6) يُنظر: المصادر السابقة جميعها بأجزائها وصفحاتها.

(7) همايون هو أحد ملوك الهند في القرن العاشر، حدثت في زمنه اضطرابات أدت إلى خلعه عن الحكم، إلا أنه عاد إليه ثانية وظل ملكا حتى توفي سنة 963هـ.
ينظر: علي بن بالي، م. س، ص، 419؛ ابن العماد الحنبلي، م. س، 350/8.

عادَ إلى حلبَ، وهذا كله يتطلبُ مدةً طويلةً من الزَّمنِ، فالأسفار بين تلك الدِّيارِ تتطلبُ وحدها زمنًا طويلا، ناهيكَ عن قيامِهِ بِأُمورِ التِّجارةِ في حلبَ، ثمَّ مجاورته في مكةَ بعد الحجِّ، وعمله في التَّدريسِ والإفتاءِ، كلُ هذا لا نَظنُّه حصلَ في ثَلاثِ سنواتٍ، وهي المدةُ ما بين موتِ (همايون) (964هـ) إلى سنةِ وفاتِهِ المُشارِ إليها.

ثالثا: سببٌ آخر يَجعلُنَا نَطعنُ في السَّنةِ المُشارِ إليها ما جاءَ في الشَّذراتِ نَفسِهَا، حيثُ يقولُ صاحبُهَا: "... قدم حلبَ سنةَ أَربعٍ وستينَ في تجارةٍ فأَسفرَ عن عُلومٍ شتى وتأليفاتٍ متنوعةٍ منها: شرحُ الشمايلِ، وشرحُ الأَربعينَ النوويَّةِ..."[1]. فهل يُعقلُ أَنْ تُحصَّلَ العلومُ الشتى والتأليفاتُ المتنوّعةُ في ظرفِ ثلاثِ سنوات؟!

رابعا: لقد جاءَت في مادةِ الكتابِ عبارةٌ تُقوي حُجَجَ البَاحثِ هذه. فَاللاريُّ يقولُ في كتابِهِ: "... لكن ذكر سلطان المفسرين أَبو السعود عليه رحمةُ الودودِ..." [2] فهو ينقل عنه بعد موته ويترحَّمُ عليه، وأَبو السَّعود توفي سنة (969 هـ) أَي بعدَ السَّنةِ المُشارِ إليها بسنتين.

بناءً على ما تقدَّم، فإنَّ الباحث يجزمُ بِأَنَّ السنةَ المذكورةَ تاريخًا لوفاتِهِ غيرُ صحيحةٍ، وأَنَّ الروايةَ الثَّانيةَ وهي (977هـ) لم تَرِدْ في أَيٍّ من المصادرِ باستثناءِ كشفِ الظُّنونِ الذي ذكرَهَا مرة واحدة[3] فقط في حين رددَ سنة (979هـ) مراتٍ ومرات، ومن ذلكَ كلهِ نَخلصُ إلى القولِ بأَنَّه- رحمه الله- تُوفي في شهر ذي الحجة من سنة تسع وسبعين وتسعمئة هجرية كما هو مثبت في كثير من المصادر[4].

نشأته وطلبه العلم:

لم تذكرِ المصادرُ شيئًا عن بواكيرِ طلبِ العلمِ عندَ مصلح الدّين اللاريّ، ولعلَّهُ تلقّى تعليمَهُ الأَول في الكتاتيبِ التي كانت منتشرةً في ذلك العصرِ انتشارًا كبيرًا، حيثُ كانت تُعلِّمُ القراءةَ والكتابَةَ والحسابَ وحفظَ القرآنِ الكريمِ، وتُدرسُ بعضَ المبادئ الفقهيةِ[5].

كما أَنَّ المصادرَ لم تذكرْ أَينَ حصَّلَ اللاريّ علمَه فِيمَا بَعدُ، لكنْ هناك ما يُشيرُ إلى أَنَّ اللاريّ

---

[1] يُنظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 350/8.

[2] يُنظر: مرشد الغناء بشرح أمثلة البناء المخطوطة (أ) الورقة (16) ص(أ).

[3] يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، 191/1.

[4] يُنظر: أحمد الأدنروي، طبقات المفسرين، ص 396؛ حاجي خليفة، م. ن، 251/1، 1116/2، 1172/2؛ إلياس سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، 1584/2؛ بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، القسم التاسع، ص، 269؛ عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، المجلد 11؛ 293/12.

[5] يُنظر: المقريزي، الخطط، 363/2.

أَفادَ من أَسفارِهِ الكثيرة. يقول ابن العماد الحنبلي: "قدمَ حلبَ في تجارةٍ فأَسفرَ عن علومٍ شتى وتأَليفاتٍ متنوّعةٍ"[1]، ومنه نَفهمُ أَنَّ اللاريَّ حصَّلَ كثيرًا من علومِهِ على أَيدي علماءِ حلبَ آنذاك. كَمَا نلمحُ إِشارة أُخرى إِلى أنه تلقى العلمَ في القسطنطينية، حيثُ يقول صاحبُ العقدِ المنظومِ: "... حتى وصلَ إِلى قسطنطينيةَ فاجتمعَ بِمَن فيها من أَفاضِلِ الفُحولِ، وباحثَ معهم في المعقولِ والمنقولِ..."[2].

ومهما يكن من أَمرٍ فَإِنَّ الدَّارسَ لسيرَةِ اللاريّ يَجدُ أَنَّه ظلَّ يطلبُ العلمَ كُلما سَنحتْ له الظروفُ حتى أَسفرَ عن علومٍ شتى كما سنرى عندَ الحديثِ عن مصنفاتِهِ التي تميَّزتْ بميزتينِ: الأُولى كثرتُها، والثانيةُ تنوُّعهَا. فاللاريّ كانَ موسوعيَّ المعرفةِ غزيرَ الانتاجِ شأنُه في ذلك شأنُ كثيرٍ من علمائنَا السَّابقينَ، ولعلَّ يدَ الزَّمانَ عضّت على كثيرٍ من مصنفاتِهِ وحَرَمتْنَا من الاطلاعِ عليها، أَو معرفةِ أَسمائِهَا كغيرِهِ من العلماءِ الموسوعيينَ.

أُســـــرته:

لا نعرفُ عن وَالدِ اللاريّ شيئًا غَيرَ اسمه، وهو صلاح- كما ذُكر- وأَمَّا والدتُهُ فلم نَجدْ لها ذكرًا في المصادر التي تعرضت لترجمته.

والحقيقةُ أَنَّا لا نعرفُ عن أَفراد أُسرتِهِ شيئًا إلا ما ذكرَهُ هو عَن جدِّهِ الذي كانَ عالمًا مفتيًا، حيث يقولُ عندما استفتاهُ بعضُ النَّاسِ: هل اجتماعُ الدَّفِ والشَّبابَةِ في السَّماعِ مُباحٌ أَم لا؟ فأَجابَ بالإِباحةِ، ثمَّ قال: وقد وقعَ المنعُ من قِبلِ أَهلِ زمانِنَا، وأَفتى جدي بالجواز، وصححَ فتواهُ أَكابِرُ العلماءِ من معاصريه ببِلادِ فارسَ"[3]. كما أَنَّ المصادرَ لم تذكرْ له زوجَةً أَو أَولادا، ولم نَجدهُ يَتَكَنَّى باسمٍ، ولعلَّه لم يتزوجِ البَتَّةَ، نَلمسُ ذلكَ من ناحيتين:

الأُولى: أَنَّه كانَ كثيرَ الأَسفارِ حتى وقتٍ مُتأَخرٍ من حياتِهِ، فقد طوَّف كثيرًا[4] ووجود الأُسرة لا شك أَنه يُعيقُ كثرةَ السَّفرِ.

الثَّانية: تَصوُّفه وزُهدُه، فربَّمَا أَدى ذلك إِلى عُزوفِه عن الزواج[5]. وتصوّفُه وزهدُه أشار إِليهما مَن

---

[1] يُنظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 350/8.

[2] يُنظر: علي بن بالي، العقد المنظوم، ص، 420.

[3] يُنظر: الغزي، الكواكب السائرة، 2 /55.

[4] يُنظر: طاشكبري باشا، الشقائق النعمانية، ص، 420؛ الغزي، م. ن، 5/2؛ ابن العماد الحنبلي، م. س، 350-351.

[5] يُنظر: الغزي، م. س، 55/2؛ علي بن بالي، م. س، 421.

ترجَموا له[1]. كما نلمسه من خلالِ قصيدتِهِ التي عَارضَ فيها مِيميَّةَ أَبي السَّعودِ،[2] التي مطلعها:

أبعدَ سُليمى مطلبٌ وحرامُ وغَيرُ هَواهَا لَوعَةٌ وَغَرَامُ **[الطويل]**

فهي مليئةٌ بمعاني الزُّهدِ، كذلك نلمحُ تصوُّفَهُ من خلالِ فتواه المتعلِّقةِ بإباحَةِ الرَّقصِ، وهو ما يفعَلُهُ بعضُ المتصوّفة عندَ بُلوغِهِم حالةً منَ الهُيامِ.

مهنته:

لعلَّ المهنةَ التي لازمَتِ اللاريّ هيَ مهنةُ التَّدريسِ، غيرَ أَنَّه مارسَ غيرَهَا، فهوَ تاجرٌ جابَ الأَقطارَ، وأَكثرَ الأَسفارَ. فقد ذكرَ ابنُ العمادِ في الشَّذراتِ أَنّه قَدِمَ حلبَ سنة أَربعٍ وستينَ وتسعمئة في تجارةٍ[3]. ويَذكرُ عمر فرّوخ أَنَّه كانتْ له تِجارةٌ بين الهندِ وحلبَ[4]. ثمَّ إِن اللاريّ عملَ مُفتيًا بآمدَ فترةً منَ الزَّمنِ، وما تحفظه لنا المصادرُ ممَّا أَفتى بِهِ؛ مسأَلةُ الجمعِ بينَ الدَّفِّ والشَّبابَةِ في السَّماعِ، فأَفتى بإِباحَةِ ذلكَ مُعللا بَأَنَّ كلا منهما مباحٌ منفردًا فاجتماعُهما مباحٌ أَيضًا، مستندًا إِلى قولِ الغزَالي: إِنَّ أَفرادَ المُباحاتِ ومجموعها على السَّواءِ. كما أَفتى بإِباحةِ الرَّقصِ بِشرطِ عدمِ التَّثني والتَّكَسر[5].

وقد عملَ اللاريّ في التَّدريسِ مدةً طويلةً كما تُشيرُ المصادرُ، فقد مارسه في الهندِ حتى لقَّبَه (همايون) بالأُستاذ[6]. وقد استدعاه أَميرُ آمد، اسكندر باشا، وعيَّنَه مُعلمًا لنفسِهِ وأَبنائِهِ، ثمَّ قلَّدَهُ المدرسةَ التي، بَنَاهَا خِسرو باشا. ولعلّ اللاري مارس أكثر من مهنة في آن واحدٍ، فلا يمنع الأمر أن يكون مفتيا ومدرّسا، أو مدرّسا وتاجرًا. لكن ما تحفظه لنا المصادر أنّ اللاري ظل يمارس مهنة التدريس حتى قُبضَ عنها. يقولُ صاحبُ العقدِ المنظومِ: "فدامَ على الدَّرسِ والإِفادةِ حتى دَرَسَه الدَّهرُ وأَبَادَهُ"[7].

---

[1] يُنظر: علي بن بالي، العقد المنظوم، ص، 420؛ الغزي، الكواكب السائرة،، 56/3، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 351/8.

[2] ينظر: عمر فرخ، معالم الأدب العربي في العصر الحديث، 280/1.

[3] يُنظر: الغزي،م. س ، 55/2؛ ابن عماد الحنبلي، م. س، 350/8.

[4] عمر فروخ، م. س، 44/1.

[5] يُنظر: الغزي، م. س 55/2؛ ابن عماد الحنبلي، م. س، 350/8-351.

[6] يُنظر: علي بن بالي، م. س، ص، 419.

[7] يُنظر: علي بن بالي، م. س، ص، 420.

شيوخه وتلاميذه:

أَخَذَ اللاريّ عن كثيرٍ من الشُّيوخِ، وَدَرَسَ عليهم الأُصولَ والمنطقَ والفقهَ والفلكَ والتفسيرَ واللُّغةَ والنحوَ والتاريخَ وغيرَهَا، فلا عَجَبَ أَنْ نَرى مؤلفاتِه ومصنفاتِه في ضُروبٍ من العلمِ مختلفة، فَقد أَلَّفَ في مختلفِ العلومِ، فكانَ موسوعيَّ التَأليفِ.

وأَشهرُ مَنْ أَخَذَ عنهم اللاريّ مير غياث الدّين منصور بن محمد الدشتكي الشِّيرازيّ المتوفى سنة ثمانٍ وأربعين وتسعمئة، وهوَ من أَكابرِ العلماءِ في عصرِهِ موسوعيٌّ المعرفةِ، له كثيرٌ منَ المصنفاتِ[1]. كما تتلمَذَ على مير كمال الدين حسين تلميذ محمد الدَّوانيّ[2]. وتذكرُ المصادرُ أَيضًا أَنَّه التقى أبا السَّعودِ العلامَةَ الكبيرَ صاحبَ التفسيرِ المُسمى: إرشاد العقلِ السَّليمِ إِلى مزايا الكتابِ الكريمِ[3]، كَما أَنَّه أَخَذَ عن علماءِ حلبَ عندمَا سافرَ إِليها، وكذلك أَخذ عن علماءِ القسطنطينيةِ عندمَا حلَّ بِها[4].

أَمَّا تلاميذُهُ فقدَ أَخذَ عنه كثيرون، منهم: محمد بن عبد الملك البغداديّ نزيلُ دمشقَ، الإمامُ المحققُ، ومحمود بن محمد بن حسن المعروف بابن البيلوني، الذي تَبحَّرَ في علمي النَّحوِ والصَّرفِ[5]، كما عمل مدرسًا في آمد، وكذلك أَخذَ عنه بعضُ الطلبةِ في حلبَ، كما أَنَّ إسكندر باشا أَمير آمد تتلمذَ هو وأَبناؤه على يديه، كما أَخذ عنه مزرا شاه حسين سلطانُ الهندِ وطائفةٌ من أَهلِ العلمِ[6] وعمل أَيضا مُدرسًا في المدرسةِ التي بَناها خِسرو باشا، وظلَّ في التدريسِ حتى دَرَسَهُ الدَّهرُ[7].

اللاري شاعرًا:

لم تحفظْ لنا المصادرُ من شعرِ اللاريّ سوى قصيدةٍ واحدةٍ عارضَ فيها ميميةَ أَبي السَّعودِ صاحبِ تفسيرِ القرآنِ الَّذي سبقَ ذكره، نذكر منها بعض الأبيات:

---

(1) يُنظر ترجمته: حاجي خليفة، كشف الظنون، 346/1؛ إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، 407/1.

(2) يُنظر: علي بن بالي، العقد المنظوم، 419؛ أحمد الأدنروي، طبقات المفسرين، ص، 396.

(3) سوف نعرض لترجمته لاحقا، إن شاء الله.

(4) يُنظر: المصادر السابقة بأجزائها وصفحاتها.

(5) يُنظر: المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، 447/2 و 126/3.

(6) يُنظر: عبد الحي الحسيني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، 1-431/4.

(7) يُنظر: علي بن بالي، م. س، 420؛ الغزي، الكواكب السائرة، 55/2؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 350/8-351؛ عمر فروخ، معالم الأدب العربي 456/1؛ إلياس سركيس، معجم المطبوعات العربية 1584/2.

كَفــاكَ ابتئاســـاً في هَــواكَ مــلامُ وَقُلتُ لــمن شَــاءَ السَّلامَ ســـلامُ **[الطويل]**

أَســارَ أَســيرُ العِشــقِ صَوبَ سَلامَةٍ أَكــانَ مَكَانُ العَاشقينَ ســـلامُ

وَمَــا كُنــتُ وَحــدي بِالمَحَبَّةِ هَائِمًــا فَــذَاكَ كَثيرٌ فِي الزَّمــانِ قــدامُ

رَمَــانِي زَمَــانِي فِي مَقَــاحِمَ هَــجْرِهِ وَمِــن عَينِ عَينــي الدُّمُوعُ سِجَامُ

فَيَا لَيتَ شِعري هَــل أَرَى رُوحَ وَصْلِهِ وَيَرتَــاحُ قَلــبٌ قــد حَوَاهُ ضِرَامُ

تَعَــاقِيبُ حَالاتِ الأَنَــامِ كَــما تَــرَى دَلِيــلٌ عَلى هَــذا الكَلامِ تَمَــامُ

سُــرورٌ وَأَحــزَانٌ شَــبَابٌ وَشَــيبَةٌ غِنىً وَاحتِيَــاجٌ صِحَّــةٌ وَسِــقَامُ

حَيَــاةٌ وَمَــوتٌ لَــذَّةٌ وَتَــأَلُّــمٌ وَعُســرٌ وَيُســرٌ مِحْنَةٌ وَحِمَــامُ

أَلا إِنَّمَــا الدُّنيَــا كَأَحْــلامِ نَائِــمٍ فَعــن ذَاكَ أَيقَــاظُ الأَنَامِ نِيَــامُ

وَطُوفَانُ نُــوحٍ قَد نَجَــا مِنــهُ فِرقَــةٌ وَلَكــن طُوفَــانُ المَنِيَّــةِ عَامُ

يبدو اللاريّ في قصيدتِهِ عازفًا عن الدُّنيا، مُقللا من شأنِها، فهي زائلةٌ لا محالَ، فلا يغترُّ بِهــا مَن مَلَكَها فَقد تَرَكَها أَغنياؤها بَعد أَنْ طَحَنهم الموتُ بكلكلهِ فلمْ تُغنِ عنهم أَموالُهم ولا مناصبُهم مــن الله شيئًا، وهو يضربُ على ذلكَ الأَمثلةَ فَهل من مُعتَبِر؟ وقد وصفَ صاحبُ العقدِ المنظومِ اللاريَّ فيها بَأَنه كلَّفَ نفسَه ما لَيس في وسعِهِ[1].

مؤلفاته:

كتبَ اللاريّ في مختلفِ العلومِ والفنونِ إِذ كانَ موسوعيّ المعرفةِ غزيرَ الإنتاج كثيرَ التصنيفِ، فقد كتبَ في الأُصولِ والمنطق والفقهِ والفلكِ والتاريخِ واللّغةِ وغيرِ ذلكَ[2]. وقد حفظَ لنا الدَّهرُ مــا يزيدُ على العشرينَ من تلكَ المصنفاتِ، ونظنُّه أَبلى كثيرًا غيرَها شأنها شأنُ مؤلفاتِ غيــرِهِ مــن المصنفينَ.

وسوفَ نعرضُ لمصنفاتِ اللاريّ في هذه الصفحاتِ واصفينَ لها ما أَمكن، معتمدينَ على ما وَقَــعَ منها تحتَ أَيدينا، وما وصفته لنا المصادر.

ولا بدَّ من الإِشارة هنا إِلى أنَّ أَيًّا من تلكَ المصنّفات لم يُحقق – في حدود علم الباحــث – حتــى الآن، ومصنفه: مُرشدُ الغَنَاءِ بشرحِ أَمثلةِ البِنَاءِ هو أَولُ مصنفٍ له يرى النور بإِذن الله تعالى ومنّهِ.

---

[1] يُنظر: علي بن بالي، العقد المنظوم، 421 – 422؛ عمر فروخ، معالم الأدب العربي، 457 – 458.

[2] يُنظر: الحنبلي، شذرات الذهب 350/8؛ الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، مجلد، 2–55/3؛ علي ابن بالي، م. ن، ص 420؛ عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، المجلد، 11–293/12.

ومصنفاتُ اللاريّ موزعةٌ على علومٍ شتى كما أَشرنا، وهي[1]:

1 ــ إِثباتُ المعادِ الجسمانيّ:

ذكرَه صاحبُ الأَعلامِ وغيرُه[2] وأَشار بروكلمان إِلى وجودِهِ مخطوطًا في مكتبةِ محمد علي الخوانساريّ[3].

2 ــ التَّذكرةُ من علمِ الهيئةِ:

وردَ هذا الكتابُ بهذا العنوانِ في كثيرٍ من المصادرِ[4]، بينما ذُكرَ في مصادرَ أُخرى باسم: شرحِ رسالةِ الهيئةِ.

والرِّسالةُ في الهيئةِ كتابٌ بالفارسيَّةِ للمولى علاءِ الدِّين علي بن محمد القوشجيّ المتوفى سنة (879 هـ)، وقد ترجمها المولى برويز إِلى التركيَّة، وشرحها مصلح الدين اللاريّ[5].

3 ــ الرفعُ والتَّكميلِ في الجرحِ والتَّعديلِ:

انفردَ بذكرِ هذا المُصنَّفِ ونسبتهِ إِلى اللاريّ صاحبُ الأَعلامِ، وذكرَ أَنَّه مخطوطٌ في المكتبةِ التيموريَّةِ مع مخطوطٍ آخرَ له أَيضا وهو الحاشيةُ على تفسيرِ البيضاويّ[6] السابقُ الذكرِ.

4 ــ بحثُ التَّمامِ المشتركِ:

ذكره بروكلمان في تاريخِ الأَدبِ العربيّ[7] وأَشارَ إِلى وجودِهِ مخطوطًا في (جوتا) تحت رمز (2/87، 2/88)، كما ذكره عمر فروخ[8].

---

(1) رُتّبت أبتثيا دون إهمال (ال) التعريف.

(2) يُنظر: الزركلي، الأعلام، 249/7؛ عمر فروخ، معالم الأدب العربي، 457/1.

(3) يُنظر: بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، القسم التاسع، ص، 270.

(4) يُنظر: علي بن بالي، العقد المنظوم، ص، 420؛ حاجي خليفة، كشف الظنون، 251/6؛ ياسين صلاواتي، الموسوعة العربية، 3260/7؛ عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، 11-293/12.

(5) يُنظر: حاجي خليفة، م. ن، 1039/2 + 251/6؛ بروكلمان، م. س، ص، 270.؛ علي بن بالي، م. ن، ص، 420.

(6) يُنظر: الزركلي، م. س، 169/6.

(7) يُنظر: بروكلمان، م. س، ص، 270.

(8) يُنظر: عمر فروخ، م. س، 457/1.

5 ــ بحثٌ في الحَرَكَةِ:

لم تذكر المصادر هذ الكتاب عند ترجمتها للاري باستثناء بروكلمان الذي أَشارَ إِلى وجودِهِ في (ليدن) تحت رمز: (5100) [1].

6 ــ بحثٌ في تحقيق المَعادِ والمَبدأ:

وردَ ذكرُ هذا المُصنَّفِ عند بروكلمان فقط[2] وذكرَ أَنَّه موجودٌ في (ليدن) تحت رمز: (1601).

7 ــ بحثٌ في القدرةِ والإرادةِ:

ذكره بروكلمان [3] وأَشار إِلى وجودِهِ مخطوطًا في (جوتا) تحت رمز: (3/87، 3/88) ولم يشرْ إِليه أَيٌّ من المصادرِ الأُخرى.

8 ــ حاشيةٌ على الكافيةِ في النَّحوِ:

الكافيةُ في النَّحو للشيخ محيي الدين أَبي عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة (646هـ)، وقد شُرحت كثيرًا وعليها حواشٍ، منها هذه الحاشية التي قالَ عنها صاحبُ كشفِ الظُّنونِ: إِنَّه جمعَ فيها فوائدَ كثيرةً[4]. والصحيحُ ما ورد في الكواكبِ السَّائرةِ من أنَّ للاريّ حاشيةٌ على شرحِ الكافيةِ للجامي وليسَ على الكافيةِ ذَاتها، ثمَّ أَضافَ: أَنَّ اللاريّ انتصرَ في حاشيتِهِ للمنلا عبد الغفور اللاريّ صاحبِ الحاشيةِ عليها أَيضا؛ على صاحبِ الحاشيةِ الآخر عصام الدين البخاري، ثم وصفَ حاشيةَ اللاريّ بأَنَّها كثيرةُ الفوائدِ والزوائدِ. وكذا جاءَ في شذراتِ الذَّهبِ[5]. وقد اطلعَ الباحثُ على شرحِ الكافيةِ للجاميّ ورأَى الحواشي المذكورةَ ومنها حاشيةُ اللاريّ.

9 ــ حاشيةٌ على المطوَّلِ:

المطولُ شرحٌ على تلخيصِ المفتاحِ في المعاني لمحمد بن عبد الرحمن القزويني المتوفى سنة

---

[1] يُنظر: بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، القسم التاسع، ص، 270.

[2] يُنظر: بروكلمان، م. ن، القسم التاسع، ص، 270.

[3] يُنظر: بروكلمان، م. س، ص270.

[4] يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، 450/1.

[5] يُنظر: الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، المجلد، 2-55/3؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 350/2.

(739هـ)، وهذا الشرحُ للعلامة التَّفتازانيّ، والحاشيةُ اللاريَّة هذه عليه[1]، وقد أَشارَ إلى هذه الحاشيةِ صاحبُ شذراتِ الذَّهبِ، وصاحبُ الكواكبِ السَّائرةِ، وصاحبُ الأَعلامِ[2].

10 ــ حاشيةٌ على المواقفِ في الكلامِ:

المواقفُ في الكلامِ مُصنَّفٌ للعلامةِ عضدِ الدِّين عبدِ الرَّحمنِ بن أَحمد الإيجي القاضي المتوفى سنة (756هـ)[3]. عليه شروحٌ وحواشٍ كثيرةٌ منها حاشيةُ اللاريّ هذهِ التي وردَت نسبتُها إليه في كثيرٍ من كتبِ التَّراجمِ[4]، وهناك مَن ذكرَ أَنَّ للاريّ حاشيةً على شرحِ المواقفِ للجرجانيّ عليّ بن محمد المتوفى سنة (816 هـ)[5]. وقد أوردَ صاحبُ كشفِ الظُّنونِ شيئًا من حاشيةِ اللاريّ هذه فقال: أولها "الحمدُ للهِ الَّذي حلَّ من كلِّ الحواشي..."[6].

11 ــ حاشيةٌ على بعضِ تفسيرِ البيضاويّ:

تحدثتِ المصادرُ عن هذه الحاشيةِ ومنها ما ذكرَ أَنها تعليقةٌ على أَنوار التَّنزيلِ[7]. وفي بعضها حاشيةٌ على تفسيرِ البيضاويّ إلى آخر الزهراوين، وفي بعضها أَيضا: تعليقات على تفسيرِ البيضاويّ. وقد قال عنها صاحبُ كشفِ الظنونِ: "... وهي إلى آخر الزهراوين مشحونةٌ بالمباحثِ الدقيقةِ"[8]. والبيضاويُّ هو ناصر الدين أَبو السَّعيدِ عبدُ اللهِ بن عمرَ البيضاويّ الشَّافعيّ المُتوفى سنةَ خمسٍ وثمانينَ وستمئة للهجرة، له تفسيرُ القرآنِ العظيمِ سمّاه: أَنوارُ التَّنزيلِ وأَسرارُ التَّأويلِ، وهو تفسيرٌ مَطبوعٌ.

أَمَّا حاشيةُ اللاريّ على هذا التَّفسيرِ فلم يعثرِ الباحثُ عليها لا مطبوعة ولا مخطوطة، إلا أَنَّ صاحبَ الأَعلامِ أَشارَ إلى أَنَّهَا مخطوطةٌ في المكتبةِ التيموريَّةِ[9]، وهناكَ نسخةٌ أُخرى موجودةٌ في

---

(1) يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، 473/1.

(2) يُنظر: الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشر، مجلد، 2-3 /55؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 350/8؛ الزركلي، الأعلام، 246/7.

(3) يُنظر: حاجي خليفة، م. س، 1893/2.

(4) ينظر: الغزي، م. س، 2-55/3؛ ابن العماد الحنبلي، م. س، 350/8؛.

(5) يُنظر: علي بن بالي، العقد المنظوم، ص، 45؛ إلياس سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، 1584/20.

(6) يُنظر: حاجي خليفة، م. س، 1893/2.

(7) يُنظر: علي بن بالي، م.س، 420؛ حاجي خليفة، م. س، 191/1؛ الحنبلي، م. س، 350/8؛ عبد الحي الحسيني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام 1-431/4؛ عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين مجلد 11- 293/12.

(8) يُنظر: حاجي خليفة، م. س، 19/1.

(9) يُنظر: الزركلي، م. س ، 169/6.

مكتبةِ وَلِيّ الدّين جَارِ اللهِ بإستانبول تحت رقم:(190)[1].

12 ــ حاشيةٌ على شرحِ الطوالعِ:

شرحُ الطوالعِ للعلامة الأَصفهانيّ، وقد وردَ ذكرُ هذا المُصنَّفِ ونسبتهِ إلى اللاريّ في مصادرَ كثيرةٍ[2] إلا أنَّ أيًّا منها لم يُشرْ إلى مكانِ وجودِهِ، ولَعلَّه دَرَسَه الزَّمنُ كَمَا دَرَسَ غَيرَه.

13 ــ شرحُ الأَربعينَ النَّوويَّةِ:

وردَ ذكرُه ونسبتُه إلى اللاريّ في مصادرَ شتى[3] قال عنه صاحبُ كشفِ الظُّنونِ: "هو أَفضلُ ما دونوه في بيانِهَا، والحقُ أَنَّه بالنسبةِ إلى سائرِ الشُّروحِ كالأَبدانِ الخاليةِ عن الرُّوحِ أَولُه أَحسنُ حديثٍ ينطقُ به الناطقونَ بالحقِ المبينِ..." وقد أَلَّفه للوزيرِ علي باشا[4] وذكرَه الزركليّ في أَعلامِهِ فقال: إنَّه مخطوطٌ في (مغنيسيا) تحت رقم: (2877/2)[5]. ولم يرد وصفٌ آخر لهذا الكتاب في أَيٍّ من المصادرِ التي استطاعَ الباحثُ الوقوفَ عليها، كما لمْ يتمكنِ الباحثُ من الحصولِ على المخطوطِ ذاتِه.

و"شرحُ الأربعين النوويَّة" كتابٌ للإمام النووي محيي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ستٍّ وسبعينَ وستمئة للهجرة، شرحه كثير من العلماء ومنهم مصلحُ الدّين اللاريّ، وهناك شروح عدة مطبوعةٌ ومتداولةٌ.

14 ــ شرحُ الإرشادِ في فروعِ الشَّافعيَّةِ:

الإرشادُ في فروعِ الشَّافعيَّةِ كتابٌ لشرفِ الدينِ إسماعيل بن أَبي بكر المقَّريّ اليَمنيّ الشَّافعيّ المتوفى سنة ستٍّ وثلاثين وثمانمئة للهجرة، وعليه شروحٌ كثيرةٌ ذكرها حاجي خليفة منها "شرح

---

[1] يُنظر: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي، 2206/8.

[2] يُنظر: علي بن بالي، العقد المنظوم، ص، 420؛ أحمد الأدنروي، طبقات المفسرين، ص، 396؛ عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، المجلد، 11-293/12.

[3] يُنظر: علي بن بالي، م. ن، ص، 420؛ حاجي خليفة، كشف الظنون، 6/251؛ الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، مجلد، 2-55/3؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب 350/8؛ عمر رضا كحالة، م. س، المجلد، 11-293/12؛ الزركلي، الأعلام، 249/7.

[4] يُنظر: حاجي خليفة، م. س، 60/1.

[5] يُنظر: الزركلي، م. س، 249/7.

الفاضل المحقق مصلح الدين بن الصلاح اللاريّ الشّافعيّ"[1]، ولم يُشرْ إلى مكانِ وجودِ هذا الشّرحِ، كما أنّ كثيرًا من المصادرِ التي ترجمتْ للاريّ أهملتْ ذكرَهُ.

15 ــ شرحُ الشمائل النبوية والخصال المصطفوية:

نسبت المصادرُ[2] هذا الكتاب لمصلحِ الدّين اللاريّ، وهو شرحٌ بالعربيةِ فرغَ منه في رَمضانَ سنة تسعٍ وأربعينَ وتسعمئة للهجرة، وله شرحٌ آخرُ بالفارسيَّةِ[3]. وقد وردَ في معظمِ المصادرِ باسم: شرحِ الشمائلِ. اختصارًا، والشمائلُ النبويَّة والخِصالُ المصطفويَّةُ من تأليفِ الإمام التّرمذيّ أبي عيسى محمد بن يوسف المتوفى سنة تسعٍ وثمانينَ ومئتين للهجرة، وعليه شروحٌ كثيرةٌ منها هذا الشرحُ، ولم يحققْ هذا الشرحُ، ولم تشرِ المصادرُ إلى أماكنِ وجودِهِ. والمتنُ مطبوعٌ بتحقيق السّيّد ابن عباس الجليمي، وتعليقِه، وإصدار دار الأرقم.

16ــ شرحُ الهداية:

ورد ذكرُ هذا المصنفِ في كثيرٍ من المصادرِ، وقد جاءَ في معظمِها مختصرًا بشرحِ الهدايةِ، وفي بعضها الآخر: هدايةُ الحكمةِ مرةً، وشرحُ الهدايةِ الحكميةِ أُخرى[4].

وهذا المُصنَّفُ في ثلاثةِ أبوابٍ: الأولُ في المنطق، والثّاني في الطبيعيّ، والثّالثُ في الإلهيّ، وقد وضعَه الشّيخ أثيرُ الدّين مفضل بن عمر الأبهريّ المُتوفى سنةَ ستمئة للهجرة[5].

وشرحُ اللاريّ يبدأه بقوله: "الحمدُ للهِ الّذي تُخلص بهدايةِ حكمتِهِ حواشي قلوبِنا عن غواشي الرّيوبِ..." [6].

وهذا الشّرحُ يوجدُ مخطوطًا في (مغنيسيا) تحت رقم (5389)[7]. وأشار صاحبُ معجمِ المطبوعاتِ إلى أنّه مطبوعٌ طبع حجر في الآستانة (1270 هـ) وهو (96) صفحة، وطبعَ حروفٍ

---

[1] يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون, 69/1.

[2] يُنظر: علي بن بالي، العقد المنظوم ،ص، 420؛ الغزي، الكواكب السائرة، 2-55/3؛ الحنبلي، شذرات الذهب، 350/8؛ عبد الحي الحسيني، الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، 431/4؛ حاجي خليفة، م، ن، 1059/2.

[3] يُنظر: حاجي خليفة، م. س، 1059/2.

[4] يُنظر: علي بن بالي،م. س ، ص، 420؛ حاجي خليفة،م. س ، 2029/2؛ إلياس سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة 1584/2؛ الزركلي، الأعلام 249/7؛ عمر فروخ، معالم الأدب العربي 457/1.

[5] يُنظر: حاجي خليفة، م. س، 2029/2.

[6] يُنظر: حاجي خليفة، م. س، 2029/2.

[7] يُنظر: الزركلي، م. س، 249/7.

(1318 هـ) (64) صفحة [1].

وقد اطلع الباحثُ على نسخةٍ منه طباعةُ حجر مؤرخة بسنة ثلاثٍ وثمانين ومئتين وألف هجرية ومعنونَة بـ: حاشية اللاريّ على قاضي مير على الهدايةِ، وتقعُ هذه النسخةُ في أربعٍ وتسعينَ صفحةً من القَطعِ المتوسِّطِ، قال فيها بعد المقدمة: "أما بعدُ فيقولُ أفقرُ الخلقِ إلى الله الباري محمدٌ المدعو بمصلحِ الدّين اللاريّ الأنصاري أصلحَ اللهُ حالَه..."[2].

وهو فيها ذو شخصيةٍ بارزةٍ يبرزُ رأيه ويناقشُ ويحللُ ويتمتعُ بأمانة علميةٍ، فينسب الأقوالَ إلى أصحابها.

17 ــ شرحُ تهذيبِ المنطق:

وردَ ذكرُ هذا الكتابِ في جُلِّ المصادر التي ترجمت للاريّ[3]، وذكرَ صاحبُ كشفِ الظُّنونِ أنَّ للاريّ حاشيةً على شرحِ التَّهذيبِ لسعدِ الدِّينِ التَّفتازانيّ بالإضافةِ إلى شرحِهِ على الأصلِ[4]، وتهذيبُ المنطق كتابٌ للعلامةِ الدوانيّ.

18 ــ فرائضُ اللّاريّ:

هو كتابٌ يبحثُ في قواعدِ المواريثِ: مقاديرِهَا ومستحقِيهَا وقواعدِهَا ووصولِهَا إلى الوارثينَ وكلِّ ما يتعلَّقُ بالتَّركَةِ ومصارِفِهَا. وقد وردَ ذكرُهُ في كشفِ الظُّنونِ [5]، ولم يعثرِ الباحثُ على ذكرٍ لهذا المُصنَّفِ في المصادرِ المتوفِّرةِ عَدا كشفِ الظُّنونِ الَّذي انفردَ بنسبِ هذا الكتابِ للاريّ، حيثُ أوردَ ذكرَه مرتينِ: المرةُ التي أَشرنَا إليها، ومرةٌ أُخرى ذكرَهُ عندما تَحدَّثَ عن فرائضِ السَّجاوَنديّ[6] حيثُ قالَ: "... ويُقالُ لها: الفرائضُ السِّراجيَّةِ وعليها شُروحٌ كثيرةٌ منها شرحُ المولى مُصلح الدّين محمد بن صلاحِ اللاريّ المتوفى سنة (979 هـ) [7].

---

[1] يُنظر: إلياس سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، 1584/2.

[2] يُنظر: اللاري، حاشية اللاري على قاضي مير على الهداية، ص3.

[3] يُنظر: علي بن بالي، العقد المنظوم ، ص، 420؛ حاجي خليفة، كشف الظنون، 516/1؛ ياسين صلاواتي، الموسوعة العربية الميسرة، 2980/6؛ إلياس سركيس، م. س، 1584/2؛ عمر رضا كحالة، م. س، المجلد 11- 293/12.

[4] يُنظر: حاجي خليفة، م. ن، 516/1.

[5] يُنظر: حاجي خليفة، م. س ، 1251/2.

[6] السجاوندي هو سراج الدين محمد بن محمود بن عبد الرشيد السجاوندي الحنفي.

[7] يُنظر: حاجي،م. س، 1247/2.

19 ــ مرآةُ الأَدوارِ ومِرقاةُ الأَخبارِ:

وردَ ذكرُ هذا الكتابِ بهذا العنوانِ في كشفِ الظُّنونِ فقط[1]، أَمَّا باقي المصادرِ التي ذكرتْهُ فلم تذكرِ اسمَ الكتابِ مكتفيةً بذكرِ: كتابٍ في التاريخِ. فقد أَشار صاحبُ العقدِ المنظومِ إلى هذا الكتابِ بقولِهِ: "... جمعَ تاريخًا كبيرًا على لِسانِ فارسَ من بدءِ العَالَمِ إلى زَمانِهِ"[2]، وقالَ إلياس سركيس: "له تاريخٌ بالفارسيّ"[3]. وهذا الكتابُ الذي أَنشأَهُ اللاريّ من أَولِ الخلق إلى سنةِ أَربعٍ وسبعينَ وتسعمئة هجرية أَي إلى ما قبل وفاتِهِ بخمسِ سنواتٍ؛ قد جاءَ في مقدمةٍ وعشرةِ أَبوابٍ، وأَهداهُ إلى الوزيرِ محمد باشا حينَ قَدِمَ إلى الرُّومِ، ثمَّ ترجمَه المولى سعدُ الدّينِ بن حسن المفتي المعروف بخواجَةَ أَفندي بإشارةِ الوزيرِ المذكورِ، وأَلحقَ بِهِ وذَيَّلَ ما فَاتَهُ من المهماتِ حيثُ حذفَ البابَ العاشرَ استغناءً عنه بِنَاجِ التَّواريخِ له، وأَوردَ أَشياءَ كثيرةً مما فاتَ اللاريّ أَو أَهمله.

والكتابُ له مقدمةٌ في بدءِ الخلق. ثمَّ 1- باب أنبيا. 2- ملوك فرس. 3- كيانيان. 4- ساسانيان وحكام عرب. 5- سير النبي والخلفاء. 6- طبقات سلاطين در عهد عباسية. 7- در جنكيزية. 8- در تيمور. 9- در حسن طويل. 10- در آل عثمان الى زمن السلطان سليمان سنة (955هـ)[4] ولم يُشَرْ إلى أَماكنِ وجودِهِ إن كانَ محفوظًا.

20 ــ هناكَ إشاراتٌ إلى كتبٍ أُخرى من تصنيفِ اللاريّ ذكرتها المصادرُ نذكرُ منها: أُنموذج العلومِ، شرح إرشاد الحاويّ في الفروع، رسالة المولى في الفن، تفسير سورةِ القدرِ وغيرَ ذلك[5]. كما أَشار هو نفسُه إلى عددٍ من مصنفاتِهِ كما هو واضحٌ في كتابه: مُرشدُ الغَنَاءِ بشرحِ أَمثلةِ البِنَاءِ، وهي: الحَيَاة بِشَرحِ شُرُوطِ الصَّلاة، رسالة الثلاثة، فصول السبعة، مباحث الستَّة، المُصَرَّح بِشَرْحِ أَمْثِلَةِ المُسَرَّح.

---

[1] يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، 1646/2.

[2] يُنظر: علي بن بالي، العقد المنظوم، ص، 42.

[3] يُنظر: إلياس سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، 1584/2.

[4] يُنظر: حاجي خليفة، م. س، 1646/2.

[5] يُنظر: إلياس سركيس، م. س، 1584/2؛ عمر فروخ، معالم الأدب العربي، 457/1.

ـ مُرشدُ الغَنَاءِ بِشرحِ أَمثلةِ البِنَاءِ:

أ) اسم الكتاب ونسبته إِلى اللاريّ:

نصَّ المؤلفُ في الصفحةِ الأُولى من كتابه على اسمه فقال: "سميته مرشد الغناء بشرح أَمثلة البناء". وقد ذكره صاحبُ كشف الظنونِ باسمه، واتفقت المخطوطتان اللتان اطلع عليهما الباحثُ على هذا الاسم مع فارقٍ إِملائيٍّ يُظنُّ أَنَّه من النَّاسخِ، إِذ وردَ الاسمُ في (أ) بهمزةٍ على السَّطرِ هكذا: مرشدُ الغناء بشرح أَمثلةِ البناءِ[1]. ووردَ في (د) بهمزةٍ على الأَلفِ هكذا: مرشدُ الغنأ بشرحِ أَمثلةِ البنأ[2]، وقد يُخففُ الهمزُ فيه كَما جاءَ في كَشفِ الظُّنونِ هكذا: مرشدُ الغنا بشرحِ أَمثلةِ البنا[3]. أَمَّا نِسبتُه إِلى اللاريّ فهي ثابتةٌ لا مِراءَ فيها، فَلم يجدِ الباحثُ ما يشيرُ إِلى نسبتِه لغيرِهِ.

والكتابُ عبارةٌ عن شرحٍ لـ: "البناء في الصرف" للدنقزي[4].الملا عبد الله من أَكابرِ عُلماءِ العربيَّةِ، وهو متن مشهورٌ، في الصَّرفِ، وهو عبارةٌ عن مختصرٍ وجيزٍ يقعُ في سبعِ صفحاتٍ مضغوطةٍ اطلعَ عليها الباحثُ ضمنَ مجموعِ مُهماتِ المُتونِ[5].

وقد اهتمَّ العلماءُ بهذا المتن كثيرًا فسلكوه ضمن مهمات المتون التي كان يحفظها المتعلمون ويطلبونها من تلاميذهم

ب) دوافعُ تأليفِ الكتابِ:

عرفنا أَنَّ اللاريّ مارسَ مهنةَ التَّدريسِ فترةً طويلةً من الزَّمنِ، ولعلَّها كانت مهنتَه الرئيسَةَ كما هو واضحٌ من خلال ترجمته في كثيرٍ من المصادرِ[6]. ومهنةُ التَّدريسِ بحاجةٍ إِلى إِعدادٍ وتخطيطٍ،

---

(1) يُنظر: مرشد الغناء الورقة (1) من المخطوط (أ).

(2) يُنظر: مرشد الغناء الورقة (1) من الخطوط (د).

(3) يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، 251/6.

(4) الدنقزي هو المولى ملا عبد الله الدنقزي من علماء القرن التاسع، لم أعثر له على ترجمة، له البناء في الصرف ، ويسى أيضا "بناء الأفعال" و" بناء الأمثلة" وقد اهتم به العلماء كثيرا، وقد طبع عدة طبعات منها: طبعة مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي. كما طبع بتركيا- الإستانة عام 1278هـ ضمن مجموعة متون. وطبع بالمطبعة الوهبية بمصر عام 1299هـ ضمن مجموعة متون. وطبع بالمطبعة الوطنيةعام 1300هـ ضمن مجموعة متون. وطبع بالمطبعة الخيرية بمصر عام 1321هـ .

(5) يُنظر: عبد العال أحمد، من أمهات المتون، ص، 11.

(6) يُنظر: الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، 2 /55/320؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 351/8؛ عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، المجلد، 11-293/12.

ولعلَّ اللاريَّ وجدَ في كتابِ "البناءِ في الصَّرفِ" للدنقزي مادةً جيدةً لطلابِهِ، ولكنَّ أُسلوبَ الدنقزي المختصرِ دفعَ باللاريّ إلى تبسيطِهِ وشَرحِهِ فكانَ كتابُ: مرشد الغناء بشرح أَمثلة البناء. فهو يشيرُ في مقدمةِ كتابِهِ إلى ذلكَ فيقول – بعد أن ينوِّه إلى أَهميَّة كتابِ الدنقزي وقيمتِه: "لكن متنَ هذا الكتابِ يحتاجُ إلى شرحٍ واضحٍ للطلابِ فشرحتُهَا بشرحٍ وافٍ وعن سائرِ الشُّروحِ كافٍ..."[1]، ثمَّ يردفُ قائلا: "ومَن أَرادَ تَعلُّمَ أُصولِ الكلماتِ وفرقَ المعتلاتِ من الصَّحيحاتِ فليطالع بهذا الكتابِ فإنَّه يفتحُ منه مغلقاتِ الأَبوابِ..."[2]. إذًا فالدافعُ وراءَ تأليفِ هذا الكتابِ هو تبسيطُ وشرح متن البناء ليسهلَ على الطلبةِ الإفادة منه وتحصيل هذا العلم.

والناظرُ في كتابِ اللاريّ يجدُ أَنَّ مؤلِّفَه عمدَ في شرحه لمتنِ البناءِ إلى المناقشة والترجيح وإبداءِ الرأَي في كثيرٍ من المسائلِ، وعرضِ آراءِ الصرفيينَ والنحاةِ ممن سبقوه أَو عاصروه، وهذا الأَمرُ جعلَه يستلهِمُ كثيرًا من كتبِ التراثِ لتدعيمِ أَفكاره أَو لبيان مخالفته لما فيها من آراء، أَو لمقارنةِ بعضِها ببعض حتى كانَ كتابُه أَقربَ إلى الإبداعِ منه إلى الشَّرحِ.

ج) زمنُ تأليفِ الكتابِ:

ليسَ بين أَيدينا ما يُحددُ التاريخَ الَّذي وضعَ اللاريّ كتابَه فيه، فلم يظفرِ الباحثُ بما يدلُّ على ذلك أو يُشيرُ إليه.

ولكن الدافعَ الذي أَشار إليه الباحثُ عندَ الحديثِ عن دوافعِ تأليفِ الكتابِ يَجعلُه يقول: إنَّ الكتابَ كانَ من مؤلفاتِ اللاريّ المُتأخرةِ، وذلكَ لأَنَّه مَارسَ التدريسَ بعدَ قُدومِهِ إلى حلبَ، حيثُ دخلَهَا سنةَ أَربعٍ وستينَ وتسعمئة للهجرة[3]، فإذا كانَ الهدفُ من تأَليفِ الكتابِ هو التَّسهيلُ على الطَّلبةِ في فَهمِ مادةِ الصَّرفِ الأمر الذي دفعَه إلى شرحِ متنِ البناءِ؛ فإنَّ ذلك يَجعلَه من مؤلفاتِهِ المتأَخرَةِ ليتزامنَ مَع فترةِ ممارسَتِهِ للتَّدريسِ، وليس معنى ذلكَ أَنَّ اللاريّ لم يكنْ له اهتمامٌ بهذا العلمِ قبلَ ذلكَ، فالشَّرحُ لا بدَّ أَنْ يكونَ قد سبقَهُ دراسةٌ وإلمامٌ بل تخصصٌ في هذا العلمِ. ولم يقدمِ اللاريّ إلى حلبَ وهو فارغُ الكفين من العلمِ، بل وصلَهَا عالمًا، فهو تلميذُ الشيرازيّ المتوفى سنة تسعٍ وأربعينَ وتسعمئة للهجرة[4]. وهو الملقبُ بالأُستاذِ من قِبَلِ الأميرِ (همايون) المتوفى سنة ثلاثٍ وستينَ

---

[1] يُنظر: مرشد الغناء بشرح أمثلة البناء، الورقة (1) من (أ + د).

[2] يُنظر: م. ن، الورقة، (1).

[3] يُنظر: الغزي، الكواكب السائرة، مجلد 54/2؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 350/8؛ إلياس سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة 1584/2.

[4] يُنظر: علي بن بالي، العقد المنظوم، 419؛ الغزي، م. ن، مجلد، 2 / 320؛ بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، القسم التاسع، ص، 269.

وتسعمئة[1]. فمسألةُ تأليفِ الكتابِ دعت إليها الحَاجةُ – كما أشرنا– ولم يكن تأخرها عدمَ نضوجِ المؤلف في هذا العلمِ.

من ناحيةٍ أُخرى هناكَ سببٌ آخرَ دفعَ الباحثَ إلى جعلِ تاريخِ هذا الكتابِ متأخرًا، وهو أنَّ اللاريّ كانَ يمارسُ مهنةَ التِّجارةِ قبلَ جلوسِهِ للتَّدريسِ[2]، فإذا كانَ الهدفُ من تأليفِ الكتابِ هو إفادة طلبَته فإنَّ ذلكَ يُعززُ ما ذَهبَ إليه من القولِ بأَنَّ تاريخَ تأليفِ الكتابِ كانَ بعدَ زيارةِ حلبَ سنةَ أربعٍ وستينَ وتسعمئة، أي قبلَ موتِ اللاريّ بخمسَ عشرةَ سنة تقريبًا.

شيءٌ آخرَ يُثري ما ذَهبَ إليه الباحثُ وهو ما لَمَحه من خلالِ مادةِ الكتابِ، فهو يقولُ في كتابِهِ: "... لكن ذكرَ سلطانُ المفسرين أبو السَّعود عليه رحمةُ الودود..."[3]. فهو ينقلُ عنه ويَترحَّمُ عليه، وأبو السَّعود تُوفي سنة (969 هـ) وهذا يدفعنا إلى القولِ بأَنَّ كتابَه هذا أُلِّفَ بعدَ هذا التَّاريخِ.

وبناءً على ما تَقدَّمَ فَإِنَّ هذا الكتابَ جاءَ ثمرةَ تجربةٍ طويلةٍ وتحصيلٍ علميٍّ كبيرٍ، الأَمرُ الذي يجعله حصيلةَ معرفةٍ ودرايةٍ ومِراسٍ، وقد ظهرَ ذلكَ في ثنايا كتابِهِ الذي يُشعرُ القارئَ بِمدى إمساكِ اللاريّ بجوانبِ هذا العلمِ واطلاعِهِ على كثيرٍ من مصنفاتِهِ.

د) موضوعات الكتاب:

مرشدُ الغناءِ بشرحِ أمثلةِ البناءِ كتابٌ في الصرفِ تحدَّثَ فيه واضعُه عن موضوعاتٍ كثيرةٍ، فقد بدأه بمقدمةٍ قصيرةٍ تلاها بتعليقٍ على ما بدأَ به المصنِّفُ وهو البسملةُ، ثمّ تحدّثَ عن الاسمِ وأَقسامِهِ وأوزانِهِ، ثم انتقلَ للحديثِ عن الفعلِ اللازمِ والمتعدي، ثم تحدث عن الثلاثي المجرّد وأوزانه ومصادره، ثم الثلاثي المزيد وأوزانه وومصادره ومعاني الزيادة في كل قسم، ثم انتقل إلى الفعل الرباعي المجرّد ومزيده والملحق به، وملحقات تدحرج، وملحقات احرنجم، ثم تحدث عن الفعل من حيث الصحة والاعتلال، والإدغام وأنواعه، إلى غير ذلك.

وقد تخللَ ذلك كثيرٌ من القضايا التي عرضَها الشارحُ وناقشها مثل: مسألة اختيار (ف ع ل) للوزنِ في الميزانِ الصرفيّ، ومسألةُ الإبدالِ والتعويضِ، وإعلالُ كثيرٍ من المسائلِ، وهمزةُ القطعِ، وفتحُ الهمزةِ وكسرِها في: أن، إن، والفرقُ بين الصرفِ والتصريفِ، وغير ذلك.

---

[1] يُنظر: علي بن بالي، العقد المنظوم، ص، 419.

[2] يُنظر: علي بن بالي، م. ن، ص، 419؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 350/8؛ إلياس سركيس، معجم المطبوعات، 1584/2؛ عمر فروخ، معالم الأدب العربي، العصر الحديث، 456/1.

[3] يُنظر: مرشد الغناء بشرح أمثلة البناء المخطوطة (أ) الورقة 16 ص(أ).

هـ) منهجُ الكتابِ وأُسلوبُهِ:

صرَّحَ المؤلفُ في مقدمةِ كتابِهِ بأَنَّ كتابَه عبارةٌ عن شرحٍ لمتنِ البناءِ، ولشهرةِ المتنِ هذا لم ينسبهُ إلى صاحِبِه (الدنقزيّ) لكنَّه نَوَّه بقيمَةِ هذا المَتنِ وأَهميَّته.

والكتابُ تتصدَّرُهُ مقدمةٌ قصيرةٌ تتضمنُ العناصرَ المعتادَ عليها عندَ المؤلفينَ من بَسمَلةٍ وحمدَلَةٍ وصلاة على النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ثمَّ نسبةَ الكتابِ إلى مؤلِّفِهِ بعد التَّقليلِ من شأنِ نَفسه تَواضعًا، ثمَّ الهدفَ من تَأليفِ الكتابِ والدوافعَ إليه. ولم يشرِ المؤلفُ إلى المنهجِ الذي سيتَّبعه في كتابِهِ.

يبدأُ المؤلفُ كتابَهَ بعدَ هذهِ المقدمَةِ بمتنِ البناءِ يتناولُ كلماتِهِ وجملَهُ وعباراتِهِ ليقفَ عليها بالشَّرحِ، مُنوهًا إلى ذلك بقوله: "قال المُصنِّفُ" ثمَّ يُثبتُ ما جاءَ في متنِ البناءِ.

وقد عَمدَ الشارحُ إلى استخدامِ لفظِ: فائدة، كلَّما أَراد أَن يخوضَ في موضوعٍ من الموضوعاتِ، كما أَنَّه سَمّى كلَّ وزنٍ من أَوزانِ الاسمِ أَوالفعلِ بابًا، كما فَعَل قَبلَه الدنقزيّ، فقد جاءَ في متنِ البناءِ : "اعلم أَنَّ أَبوابَ التَّصريفِ خمسةٌ وثلاثونَ بابًا"[1].

فإذا وقفَ على بابٍ من تلكَ الأَبوابِ جاءَ بأَوزانِهِ، ثمَّ وقفَ على كلِّ وزنٍ من تلكَ الأَوزانِ غيرَ مدخرٍ شيئًا في توضيحٍ وتبيينِ ما يتحدَّثُ عنه، معتمدًا في ذلكَ على الاستشهادِ بالقرآنِ الكريمِ وبآراءِ العُلماءِ وأَقوالِهم، وقليلا ما كانَ يلجأُ إلى الشِّعر، ولم يقفْ عندَ رأيٍ دونَ أَن يدعَمَه بحجَّةٍ منه أَو مِن غيرِهِ يُدافعُ عنها.

وقد مزجَ الشَّارحُ نَصَّ المتنِ بالشَّرحِ حتى تركَ القارئَ لا يُحسُّ بخللٍ أَو فجوةٍ بين كلامِ المُصنِّفِ وكلامِ الشَّارحِ، ولعلَّ ذلكَ ممَّا يُحسبُ له، ففي ذلكَ دلالةٌ على قُدرتِهِ وحُسنِ تصرُّفِهِ وعمقِ فَهمِهِ لِمَا يَشرحُ.

والمُتصفِّحُ للكتابِ يُدركُ مدى ما بَذَلَه الشَّارحُ من جُهدٍ في جَمعِ المادةِ العلميَّةِ التي استعانَ بها في الشَّرحِ، فقد رجعَ إلى المصنفاتِ السَّابقةِ ذاتِ الصِّلةِ، فأَخذَ عن سيبويهِ، وابنِ عصفورٍ، وابنِ مالك، والفرَّاءِ، والأَخفشِ، والفارسيِّ، والسكَّاكيِّ، وابنِ يعيشَ، وابنِ الحاجبِ، وأَخذَ عن الجوهَريّ، وغيرهم كثير، كما استعملَ عباراتٍ عامةً نحو: بعض الفضلاءِ، والعلماء، والجمهور، والبصريين، والكوفيين، وفضلاء زماننا، إضافةً إلى ذكرِهِ لمؤلفاتٍ له لم يعثرِ الباحثُ عليها.

وهو في ذلكَ كلِه يُبدي عنايةً كبيرةً في ذِكرِ الخلافاتِ الصَّرفيَّة بينَ العلماءِ، ويناقشها ويقفُ على جوانبِهَا ولا يتركها عائمةً حتى يقفَ على رأيٍ يقتنعُ بِهِ غير منحاز إلى مدرسة بعينها، كما أَنَّه حرصَ على أَمثلةِ المُصنِّفِ وشواهِدِهِ ومادةِ كتابِه كلِّها وأَثبتَهَا كما هي، وربَّما نُسجلُ عليه حادثةً أَو

---

[1] يُنظر: عبد العال أحمد، من مهمات المتون ص 111.

أَكثرَ خَرجَ فيها على أَمثلةِ المُصنِّفِ وقد أَشارَ الباحثُ إِلى ذلكَ في حينِهِ، مع أَنَّ ذلكَ الخروجَ لم يكنْ ذا قِيمةٍ، نحو استبدال (زيد) بـ (الرجل).

أَمَّا شواهدُ الكتابِ فقد كانَ للآياتِ القرآنيَّةِ النصيبُ الأوفر مِنها، يلي ذلكَ الأَشعارُ، وقد كانَ جزءٌ من تلكَ الأَشعارِ بلغةٍ تركيَّةٍ. كما كانَ جزءٌ من شواهِدِهِ من لُغاتِ العَرَبِ، وقد أَوردَ حديثا نبويًّا واحدًا فقط، وكذلكَ الأَمثالُ، فقد أَوردَ مثلا واحدا فقط. أَمَّا لغةُ الكتابِ فهي لُغَةٌ سهلةٌ بعيدةٌ عن التَّكلُّفِ والتَّعقيدِ.

و) قيمة الكتاب:

كتابُ مرشد الغناء بشرح أَمثلة البناء، أَحدُ الكتابين من كتبِ اللاري في باب النحو والصرف اللذين حفظهما لنا الزمن، فالأول "حاشية على الفوائد الضيائية" للجامي وهو في النحو، وهذا الكتاب وهو الوحيد الموروث عن اللاري في الصرف.

ورغمَ صغرِ حجمِ الكتابِ إِذا ما قِيسَ بشرحِ الشّافيةِ مثلا، إِلا أَنَّ ما تميَّزَ به من حصرٍ وترتيبٍ لمادتِهِ العلميَّة يُكسبُهُ أَهميَّةً خاصةً، فقد استقرأ اللاري ما وردَ عن السَّابقينَ وأَبدى رأَيه وزادَ في كثيرٍ منَ المسائلِ، كما أَنَّ المؤلفَ كثيرًا ما كانَ يقفُ عندَ بعضِ المسائلِ ليخرَجَ من دائرةِ الصَّرفِ إِلى دوائرَ أُخرى في اللُّغةِ أَو النَّحوِ وغيرِهما، ولم يكن هذا الاستطرادُ لِيُشينَ عملَه، بل كان ذلك إِسهاما وتقويةً وإِثراءً للموقف الذي يخوض فيه، كما أَنَّ اللاريّ التزمَ بشرحِ المتنِ، الأَمرُ الذي دفعَهُ في كثيرٍ من الأَحيانِ إِلى الإِحجامِ عن الخَوضِ في كثيرٍ من المسائلِ، فلم يكنْ مستطردا استطرادا يوجدُ الفجوةَ بين السَّابقِ واللاحقِ من موضوعاتِ الكتابِ، فالغايةُ التي من أَجلِهَا قامَ بوضعِ كتابِهِ –وهي تبسيط شرح متن البناء– ظلَّ محافظًا عليها حتى نهايةِ كتابِهِ، وعليه فقد وجدناه يتركُ بعضَ أَبوابِ الصَّرفِ دونَ مناقَشةٍ، واكتفى بالإِشارةِ إِليها، أَو التَعرُّضِ لها من خلال مسائلَ أُخرى، كالإِعلالِ، والتَّصغيرِ، والنَّسبِ، والوقفِ، والإِبدالِ، وغيرها. والسَّببُ في ذلكَ أَنَّ متنَ البناءِ لم يتعرضْ إِلى ذلكَ البتةَ، بل ناقشَ أَوزانَ الأَسماءِ والأَفعالِ ومصادرها.
والباحثُ يرى أَنّ ذلكَ كانَ منَ المميزاتِ المهمَّة، بَل هو نَهجٌ يُسجلُ لِصاحِبِهِ في منهجيةِ التَّأليفِ والتَّصنيفِ، أَلا وهو تخصيص أَبوابِ الصَّرفِ بمصنفاتٍ مستقلةٍ، الأَمر الذي يدفعُ الكاتبَ أَو المؤلفَ إِلى إِشباعِ مادتِهِ، والوقوفِ على دقائِقِها وحيثياتِها، وهو ما يَحصلُ حديثا في كتابة الرَّسائلِ الجامعيَّةِ التي يقفُ فيها أَصحابُها على جزئياتٍ بسيطةٍ، أَو دقيقةٍ من علمٍ واسعٍ أَو قضايا كبيرةٍ.

شيءٌ آخرَ لا بدَّ أَن نُسجله هنا وهو أَنَّ هذا الكتابَ يكفيهِ قِيمةً أَنَّه أَحدُ مصنفاتِ علمِ الصَّرفِ، فهو إِضافةٌ نَوعيَّةٌ إِلى مكتبتنا الصَّرفِيَّةِ التي قَصرت شيئًا عن مكتبَةِ شقيقَتِهَا النَّحو، ولعلَّ هذا الأَمر

أَحسَّ بِهِ الباحثُ في أَثناء قِيامِهِ بِتَحقيق الكِتاب.

ز) مآخذ على الكتاب:

رغم ما ذُكر من قيمةٍ للكتاب، وما سُجل له من محاسنَ، فإنَّ ذلكَ لا يُعفي الباحثَ من بَيانِ بعضِ الهفواتِ التي وقعَ فيها اللاريّ، ويمكن إجمالها في الآتية:

أولا: لم يبين الشَّارحُ منهجَهُ في شرحِ البناء بدايةً.

ثانيا: لم يضعِ الشَّارحُ لكتابِهِ أَبوابًا يُفرِّعُ منها مادتَه فيكون ذلكَ أَكثرَ ترتيبًا وأَسهلَ تناولا، خصوصا أَنَّ الغايةَ من وضعِ الكتابِ هي التَّسهيلُ على الطُّلابِ، والتَّسهيلُ لا يُحصرُ بِشرحِ مغلقاتِ الأُمورِ فقط، بل جزءٌ منه التَّبويبُ والعَنوَنَةُ.

ثالثا: رغم وضوحِ الأَمانةِ العِلميَّة التي تمتعَ بها اللاريّ؛ وذلك بإسنادِ ما يَنقلُ إِلى أَصحابه إِلا أَنَّنا نجدهُ كثيرًا ما يُسندُ ذلك إِلى علماءَ لم يُسمِّهم، فنجدُ عندَه عباراتٍ من قبيلِ: كما قال بعض الفضلاء، كما ذكر بعض العلماء، كما ذكر بعض فضلاء زماننا...، مما أَتعبَ المحققَ في التَّحري لتخريجِ ذلك ونسبتهِ إِلى أَصحابه، وقد أَخفقَ أَحيانًا لتصرُّف اللاريّ في النَّصِ المنقولِ وإِخراجِهِ بثوبٍ جديدٍ عامٍّ ينتشرُ معناهُ وفحواهُ عندَ جُلِّ الصرفيينَ والنَّحويينَ، لذا يَصعبُ ردُّه إِلى شخصٍ بعينِهِ.

رابعا: استخدامُ الشَّارحِ للُّغة التركيَّةِ أَحيانًا والاستشهاد بأَلفاظٍ وأَبيات شعرٍ تركيةٍ دونَ أَن يقومَ بترجمتها ترجمةً كافيةً.

خامسا: وقوفه أَحيانا على بعضِ الأُمور البديهية كضبطِهِ لكلمةِ (أَول) مثلا بالكلماتِ الدَّالةِ على الحركاتِ، وكانت هذهِ الكلمة مرّت أَكثر من مرةٍ دونَ أَن يقفَ عليها هذه الوقفة.

سادسا: وقع الشارح في بعض الأَخطاء النحوية نحو إبقائه على حرف العلة في الفعل المضارع المجزوم، وحذفه الفاء من جواب (أما). وبّما يكون ذلك من الناسخين.

وهذه المآخذُ التي سُجلت رأى البَاحثُ أَنَّها تُسجلُ على الشَّارح نَفسِه، أَمَّا ما وَقَعَ في النَّسخِ فقد رأى البَاحثُ إِعفاءَ الشَّارح منه، وإِسنادَه إِلى النُّسّاخِ، وذلكَ لأَنَّ المخطوطتينِ اللتينِ اطلعَ عليهما الباحثُ لم تكنْ واحدةٌ منهما بخطِّ المؤلفِ نفسِه، لذا لا يُمكنُ تحميله ما وقعَ فيهما من أَخطاء، فذلك من الناسخَين، وسنشيرُ إِلى ذلكَ عندَ وصفِنَا للمخطوطتينِ.

ح) مخطوطات الكتاب:

تمكن الباحثُ من الحُصولِ على مخطوطتين، رَمَزَ لأولاهما برمز (أ)، ولثانيتهما برمز (د).

1- المخطوطة (أ):

وهي مخطوطةٌ في مكتبة إسعاف النَّشاشيبي بالقدس الشريف برقم: (87/570م- ت) صرف. وتقعُ في تسعٍ وعشرينَ ورقة، بسبعٍ وخمسين صفحة (29 ورقة = 57 صفحة)، إذ الورقةُ الأخيرةُ كانت تحوي صفحةً واحدةً، في كلِ صفحةٍ منها ثلاثةٌ وعشرون سطرًا، ويشملُ كلُّ سطرٍ منها أربعَ عشرةَ إلى خمسَ عشرةَ كلمةً، وقد وقعَت بعضُ الزياداتِ بينَ السُّطورِ فكانَ النَّاسخُ يعطي إشارةً لذلك، أمَّا حواشيها فقد خلَتْ من التعليقاتِ إلا بعض الصفحاتِ التي سُجل على حواشيها تفسيراتٌ لبعضِ الألفاظِ وتصحيحٌ لبعضِ الكلماتِ التي تنبَّه النَّاسخُ إليها أو ضبَطَها بالكلماتِ الدَّالةِ على الحَرَكاتِ، وكلُّ ذلكَ كانَ قليلا جدًا بعددِ أصابعِ اليَد، كُلَّما وقَعَ أشارَ إليهِ المحقق، كَمَا شطبَ النَّاسخُ خلالَ عمليةِ النَّسخِ بعضَ الكلماتِ التي قد يكونُ أخطأ في كتابَتِهَا، وقد سوَّدَها حتى لا تُربِكَ القارئ، كما أنَّه شَطَب عِدةَ أسطرٍ كانَت قَد سَبَقت كِتَابتُها لئلا يَتَكَرَّرَ ذلكَ، كما كَرَّرَ في موضعينِ آخرينِ ولم يشطبْ ذلكَ.

كما وقعَ النَّاسخُ في أخطاءٍ إملائيَّةٍ تكررت عندَه، نَحو كتابَتِهِ كلمة الصَّلاة (الصلوة) وقد توقفَ المحققُ عندَ ذلكَ، كما كَتَبَ كلمة ثلاثة (ثلثة)، وكلمة ثلاثين (ثلثين)، دون ألف، وقد وقف المحققُ عند ذلك أيضًا، كما لم يُميِّزْ نُقولَه من القرآنِ أو من الكتبِ الأُخرى حتى الأشعار، إنما أدرجَ ذلكَ مع باقي الكلامِ، كما أسقطَ همزةَ القطعِ كثيرًا، واختصر كلمةَ المُصنِّف بـ (المص) كما اختصرَ أيضا عباراتِ الثَّناءِ على الله تعالى هكذا: (تع) كما أسقطَ الدُّعاءَ لصاحِبِ المتنِ، أمَّا الكلماتُ الغامضةُ فيها فكانت محدودةً جدًّا استطاعَ البَاحثُ التَّغلُّبَ عليها.

كُتبتِ المخطوطةُ بخطِّ النَّسخِ المقروءِ، وقد حَرصَ النَّاسخُ على التعقيباتِ فيها، لكن لم تَكنْ تعقيباتُه أسفلَ آخرِ سطرٍ من الصَّفحةِ، بل جعلها في نهايةِ كُلِّ سطرٍ مُدرجةً مع ما سَبَقَها من كلامٍ، واستمرَّ كذلكَ حتى نهايةِ المخطوطةِ.

وقد خَتَمَ النَّاسخُ المخطوطةَ بقولِه: تمت بالخيرِ على يدِ عمرَ الحقيرِ في سَنةِ (1151هـ).

والمخطوطة تمليك عبد السلام بن عمر أفندي نقيب الأشراف بالقدس الشريف سنة (1231هـ)، وعمر بن عبد السلام بن عمر أفندي سنة (1231هـ).

وقد قَدَّم البَاحثُ هذهِ المخطوطةَ وفَضَّلها على أُختِهَا وجَعَلها نُسَخَتَهُ المعتمدة لِمَا لَهَا من مميزاتٍ تتعلقُ بحسنِ الخَطِّ فِيها وضبطِ بعضِ كلماتِهَا وتَرتيبِها.

2 ــ المخطوطة (د):

وهي مخطوطةٌ في دارِ الكتبِ المِصريَّة بِالقاهرةِ ضمنَ مجموعٍ برقم (451) صرف (216). وتقعُ

المخطوطةُ في أَربعٍ وأَربعينَ ورقةً، بسبعٍ وثمانين صفحة (44 ورقة = 87 صـــفحة) إذ الورقـــةُ الأَخيرةُ كانت تَحوي صفحةً واحدةً. في كلِّ صفحةٍ منها واحدٌ وعشرونَ سطرًا، يشملُ كلَّ ســـطرٍ منها إحدى عشرةَ كلمةً إلى اثنتي عشرةَ كلمةً، ولم يكتبِ النَّاسخُ شيئًا بين السُّطورِ، أَمَّا الحواشي فقد كتبَ عليها بعضَ التعليقاتِ كتفسيرِ بَعضِ الكلماتِ أَو ضبطها بالكلماتِ الدَّالةِ على الحركاتِ، وقـــد كانَ ذلكَ قليلا معدودا، ولم تسلمِ المخطوطةُ من شَطَبِ النَّاسخِ لبعضِ كلماتِهَا التي أَخطأَ في رَسمها.

كُتبتِ المخطوطةُ بخطِّ النَّسخِ المقروءِ، وكانت بدايتُها تَتضمنُ تصريحًا بنسبةِ الكتابِ إلى اللاريّ، كما أَرشدتنا إلى لَقَبِه وهو مصلح الدين، لكن الملاحظَ أَنَّ الاهتمام بالخطِّ والترتيبِ كان في البدايـــةِ أَكثرَ، في حين يقلُّ ذلك مع تتابع صفحات المخطوطةِ حتى أَضحى بينَ أَولِها وآخرِها فرقٌ واضحٌ، وكأَنَّ النَّاسخَ نَسخَهَا مرةً واحدةً بِتتابُعٍ الأَمرُ الذي أَعياهُ فأَدى ذلكَ إلى التَّفـــريطِ بـــالحرصِ علـــى التَّرتيبِ وجودةِ الخطِّ.

وقد حَرَصَ النَّاسخُ على التَّعقيبةِ في ذيلِ الصفحاتِ بكتابَتِهَا أَسفلَ السَّطرِ الأَخيرِ من الصَّفحةِ، ولم يكتبْهَا في آخرِ السَّطرِ كما فَعَلَ الأَولُ في المخطوطةِ (أ). وقد استخدم الناسخ دائما عبارات الترحم والدعاء للمصنف. وقد كانت أَخطاؤه الإملائيَّةُ كثيرةً، كما وقعَ في أَخطاءٍ نحويَّةٍ كإبقائِهِ على حَرفِ العِلَّة في الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخرِ عِندَ جزمِهِ، وكذلك أَضافَ أَلفا إلى الأسماءِ التـــي أُدخلـــت عليها حروفُ الجرِّ نحو: باالحروف، وكاالافعال، وغير ذلك. كما جَنَحَ إلى تخفيفِ الهمزةِ إلى الياءِ نحو: فايدة، والزايد، وغير ذلك. وفي مواضعَ أُخرى كان يحذفها تخفيفا نحو: الفـــصلا، والاشـــيا، ويجي، كما حذفها من على الألفِ كثيرًا، كذلك عمد إلى كتابة التاءِ المربوطةِ تاءً مبـــسوطةً نحـــو: مشاركت، والزيادت، وغير ذلك.

هذا بالإضافةِ إلى وقوعِهِ في الأَخطاءِ المُشارِ إليها في المخطوطةِ (أ)، ما دَفَعَ بالباحثِ إلى اعتمـــاد الأولى دونها.

ومهما يكن من أَمر، فإنّ هذه المخطوطة كانت عونًا في تكميلِ وتوضيحِ ما استعجمَ على الباحثِ في المخطوطةِ (أ).

وقد ختم النَّاسخُ هذه المخطوطة بزيادةٍ توضيحيَّةٍ لبيت الشِّعرِ الأَخيرِ في متن البناء وعبـــارة: والله أَعلمُ.

وهذه المخطوطة أَيضًا تفتقدُ التأَريخَ، كما تفتقدُ توقيعَ نَاسِخِهَا.

ط) منهج الباحثِ في التَّحقيق:

ترَسَّم الباحثُ في تحقيقِ هذا الكتابِ خُطى الذينَ سبقوه في هذا الميدان مع الأَخـــذِ بتوجيهـــاتِ أُستاذِهِ المشرف، وفيما يلي أَهمُّ الخطواتِ التي اتبعَهَا :

أولا: بعد الحصولِ على المخطوطتين قامَ الباحثُ بالاطلاعِ على كل منهما، وسجّلَ مميزاتِ كل واحدة ومآخذَها، ثمَّ قامَ باختيارِ الأنسبِ والأحسنِ، فكانت الأنسبُ نُسخةَ مكتبةِ إسعافِ النشاشيبيّ.

ثانيًا: استعانَ البَاحثُ بالمخطوطة الثانيةِ (د) وبمتن البناء للدّنقزيّ في التوضيح وخدمة النَّصِ.

ثالثا: كتبَ البَاحثُ النَّصَ حسبَ قواعدِ الإملاءِ، حيثُ جاءت جُملةٌ من كلماتِهِ على خِلافِ هذه القواعد نحو: الصلوة= الصلاة، ثلثة= ثلاثة، ثلثون= ثلاثون، وغير ذلك، وقد أَشارَ إليه في حينه في الحواشي.

رابعًا: خرّج الباحثُ الشَّواهد (الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأشعار...) من مصادرِهَا مضبوطَةً صحيحةً مع تمييزها عن باقي النَّص.

خامسًا: شرحَ الباحثُ المفرداتِ الغامضةَ مُستعينًا بالمعاجمِ.

سادسًا: شرحَ الباحثُ بعضَ القضايا النَّحويَّةِ والصَرفيَّةِ وغيرها مُستعينًا بالمصادرِ ذاتِ الصلةِ.

سابعًا: أَبدى الباحثُ رأيه في كثيرٍ من المسائلِ مُظهرًا الحُجَّةَ والبرهان على ما يقول.

ثامنًا: أَرجعَ الباحثُ الآراءَ والاقتباساتِ التي نقلها اللاريّ إلى مصادرِهَا مُوثَّقةً ما أمكن.

تاسعًا: قامَ الباحثُ بعنونَةَ مَوادِّ الكتابِ وتمييزها ليسهل الرجوعُ إليها.

عاشرًا: ضبطَ الباحثُ النَّص ضَبطًا شاملا بالحركاتِ.

حادي عشرَ: حرصَ الباحثُ على إثبات علاماتِ الترقِيمِ في مواضِعها.

ثاني عشر: ذيّل الباحث عمله بمجموعة من الفهارس.

(1)- الورقة الأولى من مخطوط دار إسعاف النشاشيبي.

(2)- الورقة الأخيرة من مخطوط دار إسعاف النشاشيبي.

(1)- الورقة الأولى من مخطوط دار الكتب المصرية

(2)- الورقة الأخيرة من مخطوط دار الكتب المصرية .

التحقيق

مُرشِدُ الغَنَاءِ بِشَرحِ أَمثِلَةِ البِنَاءِ

لمصلح الدين محمد بن صلاح اللاّريّ

(917- 979هـ/1511-1571م)

بسم الله الرحمن الرحيم [وبه نستعين] [1]

[خطبة الكتاب]

الحمدُ لله الذي ملأَ قلوبَ عبادِه بالحكمةِ والنورِ وجعلَ العلماءَ [من بينِهم][2] لامعةً كالبدورِ، وسهَّلَ للطالبينَ [معرفةَ][3] كلماتِ[4] التصريفِ وحفظَهُم عن تغييرِ الكلماتِ والتصحيفِ والتحريفِ[5]، والصلاةُ[6]، والسلامُ على أفضلِ الرسلِ محمدٍ الهادي إلى أقومِ السبلِ وعلى آلِهِ

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[2] ما بين المعقوفين مثبت في (أ) يقابله في (د): منا بين عباده.

[3] ما بين المعقوفين في (أ + د): بمعرفة.

[4] في (د): الكلمات.

[5] التَّصحيف: قال الخليلُ:" الصَّحَفِيُّ: المُصَحَّفُ: وهو الذي يروي الخطأَ عن قراءةِ الصُّحُفِ بأشباه الحروفِ". الفراهيدي: العين(فحص) 193/1.

فالتصحيف ناشئ من الرواية عن الصُّحف دون السماع من العلماء مباشرة، فيؤدي ذلك إلى الوقوع في الخطأ لعدم تمييز الحروف والحركات بسبب الخط، أو بسبب وقوع النّساخ أنفسهم في الخطأ من طريق النقل أو السماع، فينقل عنهم ذلك، فيُقال: قد صَحَّفوا، أي رَوَوهُ عن الصُّحفِ. وهم مُصَحِّفُونَ، والمصدرُ: التَّصحيفُ.

أَمَّا التَّحريفُ فَهو تَغييرٌ في الحركاتِ. وهو واقع في الاسمِ، وفي الفعلِ، وفي الحرفِ. وهناك من جعل التَّصحيف والتَّحريف شيئا واحدا.

وقد اهتم بذلك علماء البلاغة فجعلوا التَّصحيف لونا من الجناسِ النَّاقصِ يكونُ اللَّفظُ فيه فرقًا بين الكلمتين المتَّحدتينِ لفظًا المختلفتينِ معنًى. وهو لونٌ من ألوانِ البديعِ عندَ الجُرجانيّ، وعند ابنِ رشيقٍ قسمٌ من التَّجنيسِ، وكذا عندَ ابنِ سنان، وأُسامةَ بن منقذ.

وهناك من العلماءِ مَن جعلَ هذينِ المصطلحينِ عنوانًا لكتابِهِ، نحو: "التَّصحيفِ والتَّحريفِ" للعسكريّ، حققه عبد العزيز أحمد، طبع الباب الحلبي. وهناكَ "تصحيحُ التَّصحيفِ وتحريرُ التَّحريفِ "لصلاحِ الدِّين الصَّفديّ، حققه أُسيد الشَّرقاويّ، طبعُ مكتبة الخانجي بالقاهرة. وغيرهما.

يُنظر: ابن المعتز، البديع في نقد الشعر ص17؛ غلام ثعلب، فائت الفصيح ص 13– 14؛ الجرجاني؛ الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص، 46؛ ابن جني، الخصائص، 300/2؛ ابن رشيق، العمدة 327/1؛ ابن سنان، سرّ الفصاحة 199؛ ابن الناظم، المصباح في المعاني والبيان والبديع ص188، السيوطي، الإتقان في علوم القرآن 271/3 والمزهر، 2/ 352 وما بعدها.

[6] وردت كلمة الصلاة بالواو في(أ+ د): (الصلوة)، وقد وَقفَ على ذلك كثيرٌ من العلماء: منهم ابن قتيبة الذي يقول: " تُكتبُ الصلوة والزكوة والحيوة بالواو اتباعًا للمصحفِ، ولا يُكتبُ شيء من نظائِرِهَا إلا بالألف مثل: قطاة وقناة وفلاة. وقال بعضُ أصحابِ الإعرابِ: إنَّهم كَتبوا هذا بالواو على لغاتِ الأعرابِ وكانوا يميلونَ في اللَّفظِ بها إلى الواوِ شيئًا. وقيلَ: بل كُتبت على الأصلِ، وأصلُ الألفِ فيها واوٌ فقلبت ألفًا لَمَّا انفتحتْ وانفتحَ ما قبلها، ألا ترى=

العظامِ، وأصحابِه الكرامِ، وبعدُ: قالَ [العبدُ][1] النُّصَّحِيُّ[2] الفقيرُ إلى رحمةِ ربِّــه القــديرِ [الملقّــبُ بمصلح الدين][3]: لَمّا كان (بِناءُ الأمثلةِ) كتابًا مُحْتاجًا إليهِ للطَّلَبَةِ[4]؛ يَجِبُ أنْ يُحْفَظَ هذا الكتابُ لِرَفْعِ مَرَضِ[5] الجَهْلِ، وتَحْصيلِ الشِّفاءِ، لكنَّ[6] مَتْنَ هذا الكتابِ يَحتاجُ إلى شرحٍ واضــحٍ للطُّــلابِ[7]، فشَرَحتُها بِشَرْحٍ وافٍ، وعنْ سائرِ الشُّروحِ كافٍ[8]، وسَمَّيْتُهُ: **مُرْشِدِ الغَنَاءِ بِشَرْحِ أَمْثِلَةِ البِنَاءِ**[9] ومَنْ أرادَ تَعَلُّمَ أُصولِ الكَلِماتِ[10] وفَرْقَ[11] المُعْتَلاّتِ مِنَ [الصَّحيحاتِ][12] [فَلْيُطالِعْ بِهذا الكتــابِ فإنَّهُ][13] يَفْتَحُ مِنْهُ مُغْلَقاتِ الأبوابِ بِعَونِ [اللهِ][14] المَلِكِ الوهّابِ واللهُ أعلمُ بالصّوابِ.

= أَنَّكَ إذا جمعتَ قلتَ: صلوات وزكوات وحيوات". ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص، 210.

وقد كتبها الأنباريّ بهذه الصورةِ عندما تحدَّث عن حروفِ العربيّة فقال: "... وألفُ التَّفخيمِ وهي التي تجيءُ نحو الواو في نحو الصلوةِ والزكوةِ...". الأنباري، منثور الفوائد، ص، 79. وفي الكشّافِ قال صاحبُهُ :"صلاة: فَعَلة، من صلى كالزكاة من زكى، وكتابتها بالواو على لفظ المفخم". الزمخشري، الكشاف، 49/1. وإلى ذلكَ أشارَ صاحبُ مختصرِ التّصريفِ، فبعد الإشارة إلى ما ذكره الزمخشريّ يقول: " والحقُ أنَّ أمثالَ ذلك يُكتبُ في المُصحفِ بالواو اقتداءً بناقليهِ، وفي غيرِهِ بالألفِ كحياة لأنَّها وإنْ كانت منقلبةً عن الياءِ لكن الألف المنقلبة عن الياء، وإن كان ما قبلها ياء تُكْتَبُ بصورةِ الألفِ إلا في: يحيى وريى فهو حيّ في النعت، ولم يُقَلْ حاي...".

التفتازاني، مختصر التصريف، ص، 160- 161.

[1] مابين المعقوفين ساقط من (أ).

[2] " نَصَحَ الشيءُ خَلَصَ والناصحُ الخالص من العسل وغيره وكل شيءٍ خَلَصَ فقد نَصَحَ... والنُّصْح نقيض الغِشّ مشتق منه نَصَحه وله نُصْحاً ونَصيحة ونَصاحة ونِصاحة ونَصاحيةً ونَصْحاً وهو باللام أفصح قال الله تعالى: ﴿وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾. (سورة الأعراف من الآية 62) ويقال نَصَحْتُ له نَصيحتي نُصوحاً أي أَخْلَصْتُ وصَدَقْتُ، والاسم النصيحة والنصيحُ الناصح وقوم نُصَحاء" .

ابن منظور، اللسان (نصح) 615/2.

[3] ما بين المعقوفين من (د) ومعه: من جانب أسانيد المحدثين. وكل ذلك ساقط من (ا).

[4] في (د): الطلبة.

[5] في (د): مريض.

[6] زاد في(د) بعد لكن: سيما.

[7] في (د): للطالب.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[9] في (د) كتب الهمزة على الألف في كل من: الغناء والبناء.

[10] في (د): الكلام. بدل الكلمات، وكلاهما صحيح.

[11] زاد في (د) بعد فرق: كان.

[12] في(أ): التصحيحات. وفي (د): الصيحيحات. وما أُثبت هو الصّواب.

[13] ما بين المعقوفين ساقط من(أ) مثبت في (د).

[14] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

قالَ المُصنِّفُ – [رحمه الله تعالى][1]– : **بسمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحيمِ**. [مِنْ واجباتِ[2] الاستعمالِ][3] وجَعلَ غيرَها وهو الحَمْدَلَةُ[4]، والصّلاةُ منْ بابِ الاكتفاءِ[5]، كقولِهِ تعالى: ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ

---

[1] ما بين المعقوفين من (د) وزاد: عملا بواجبة الاستعمال قال.

[2] في (د): الواجبات.

[3] ما بين المعقوفين ذكر في (أ) و(د) بعد قوله: غيرها، وما أُثبت هو الأسلم.

[4] الحَمدلَةُ: من النَّحتِ، والنَّحتُ هو: تأليفُ كلمةٍ من أَحرفِ كلمتينِ فأَكثر رغبةً في الاختزالِ والاختصارِ. وأَقدمُ مَن تحدّثَ عنه هو: الخليلُ بن أَحمدَ، حيثُ ذكرَه بلفظِهِ (النَّحت) فكلمةَ حيعلة كلمةٌ قد جُمعت وأُخِذتْ من كلمتينِ هما: حي وعلى فبُنيَ من الكلمتينِ كلمةٌ واحدةٌ وقد أورد الخليل على هذه القضية البيت التالي:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَ قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيًّا

ثم قال: "نسبها إلى عَبْدِ شَمْس، فأَخَذَ العين والباء من عَبْد وأَخَذَ الشينَ والميمَ من شَمْس، واسقَطَ الدال والسِّين، فبَنَى من الكلمتين كلمة، فهذا من النَّحت فهذا من الحُجَّةِ في قَوْلِهم: حَيْعَلَ حَيْعَلة، فإنها مأخوذة من كلمتين حَيَّ عَلى.وما وُجِدَ من ذلك فهذا بابُه"

كما ذكره الثَّعالبيّ بلفظه فقال: "إنَّ العربَ تَنحتُ من كلمتينِ أَو ثلاث كلماتٍ كلمةً واحدةً على سبيلِ الاختصارِ". في حين جعله الزملكاني من النَّظمِ القرآني مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾. (النساء: الآية 79). فجعل: كفى من كَفَيْتُه الشيءَ، إذ لم يجئ في العربية كفيته بالشيء فجعلَ من الفعلِ اللازمِ اكتفيتُ بِهِ بالباء، و نصبَ شهيدًا للتمييزِ.

أَمَّا الأَلوسيّ فلم يعجبْهُ ما ذهب إليه الأقدمونَ، فقال: "إنَّ ما وردَ عن النَّحتِ في الكتبِ القديمةِ سوى بعض الأَمثلةِ التي ليست بالكثرة، فهي في حكايةِ أقوالٍ متداولةٍ على الأَلسُنِ تُشبه الرَّمزَ مثل: البسملةِ والحيعلةِ... إلى أَلفاظٍ من هذا القبيلِ ليس لفظٌ منها من المصطلحِ العلميِّ والفنيِّ في شيء".

وقد جعل بعض العلماءِ النَّحتَ ثلاثةَ أقسامٍ أَو صورٍ. **الأولُ**: نحتُ كلمةٍ من كلمتين أو أكثرَ تستقلُ كل كلمةٍ عن الأُخرى في إفادةِ معناها نحو: ضَبْطَرَ وأَصلهُ ضبطَ وضَبَرَ، فالضبطُ تدلُ على الشِّدةِ والضبرُ تدلُ على الجمعِ. ومنه: (لن) فهي مركبةٌ من: لا النافية، وأَن النّاصبة. **والثاني**: نحتٌ من خلالِ تأليفِ كلمةٍ من المضافِ إليه عندَ قصدِ النِّسبةِ إلى المركّبِ الإضافيّ إذا كانَ علَمًا مثل: عبشم، أَخذوه من عبدِ شمس، وعبقسي من عبدِ القيسِ.**الثالثُ**: نحتٌ بتأليفِ كلمةٍ من جملةٍ لتؤديَ مؤداها ومنه البَسمَلةُ من: بسم الله الرحمنِ الرحيمِ، والسَّبحلَةِ من سبحان الله. ومنه النّحتُ السَّابقُ (الحَمدلَةُ): من الحمد لله رب العالمين. و قد تحدَّثَ العلماءُ عن هذهِ الظَّاهرةِ حديثًا منقسمينَ إلى فِئتينِ: الأولى من أَنصارِ الأَلوسيّ فهم يعارضونَ النَّحتَ ولا يعترفونَ به، في حين الفئةُ الثَّانيةُ تعترفُ به و تُقِرُّه، فهو موجودٌ و مطروقٌ منذ القِدمِ.

ولا بُدَّ هنا من القولِ: إنَّ هناك خلطًا و تداخلا بينَ مصطلحيّ النَّحتِ و التركيبِ عرضَ له الدكتور كاصد قائلا: "إن النَّحتَ هو مزجٌ مع اختزالٍ، و كلُ لفظٍ يكونُ من لفظينِ دونَ اختزالٍ فهو تركيبٌ نحو قولهم: برمائي نِسبةً إلى: برٍ وماءٍ". يُنظر: الفراهيدي، العين61،60/1؛ الثعالبي، فقه اللغة، ص، 578؛ الزركشي، البرهان، 44/3؛ الألوسي، النحت وبيان حقيقته، ص، 6 و45؛ كاصد الزيدي، فقه اللغة، ص، 346 – 361.

وأنظر المسألة أيضا عند: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 67/3؛ عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص، 70؛ رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص، 301؛

[5] الاكتفاءُ هو دلالةُ الموجودِ من الكلامِ على محذوفِهِ. أَو هو حذفُ أَحدِ الشيئينِ المتلازمينِ المترابطينِ وإبقاءِ الآخرَ لدلالةِ الباقي على المحذوفِ. وهو موجودٌ في القرآنِ ونَثرِ العربِ وشعرِهم، ومنه في القرآنِ العظيمِ: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾. (يوسف من الآية 3). أي فأرسلونِ إلى يوسفَ لأستعبرَهُ. وكذلك ما أَشار إليهِ الشَّارحُ.

الحَرَّ﴾[1] فاكتفى البردَ به، كذلك – [المصنف رحمه الله][2]– اكتفى غيرَ التَّسْمِيَةِ بها، أو نقولُ: ذَكَرَ المُصَنِّفُ [رحمه الله][3] واجباتِ الاستعمالِ كلَّها لكنْ لم يَكتبْ بأوَّلِ كتابِهِ. والمقصودُ[4] إتيانُ الواجباتِ على الإطلاقِ سواءٌ كان باللِّسانِ أوِ الكتابةِ[5] بالبنان [أو بِالجَنَانِ][6]. أو نقولُ[7]: لم يأتِ المصنِّفُ الواجباتِ[8] الثلاثةَ[9] باللِّسانِ [و][10] الكتابةِ بلْ أتى بالقَلبِ، والحالُ كما قيلَ: "لِسَانُ الحَالِ أَنْطَقُ مِنْ لِسَانِ المَقَالِ"[11]، ومَنْ أرادَ تفاصيلَ البَسْمَلَةِ والحَمْدَلَةِ والصَّلْوَلَةِ[12] فَلْيَنْظُرْ كتابَنا (فصول

يُنظر: ابن رشيق، العمدة 250/1؛ الزركشي، البرهان في علوم القرآن18/3؛ النواجي، كتاب الشفاء في بديع الاكتفاء ص 88 وما بعدها.

[1] سورة النحل من الآية 81.

[2] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ): المص رح.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[4] في (د): فالمقصود.

[5] في(د): بالكتابة.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

الجَنَانُ: قيل: سُمي القلبُ جنانًا لأنَّه يُجنُ السَّرَ، والترسُ سُميَ جنانًا لأَنَّه جُنةٌ من السَّيفِ، وسُمي الثَّوبُ جنانًا لأَنَّه يُجنُ الجسمَ.

ينظر: أبو عبيد بن سلام، الأجناس من كلام العرب، ص، 64.

وفي اللسان: الجَنَانُ: اللَّيلُ، جَنَّ عليه الليلُ، وأَجَنَّه الليلُ. واستجَنَّ فلان إذا استترَ بشيءٍ، وجُنَّ الميت جَنًّا، وأَجَنَّه: ستره وقيل الجَنَانُ: رُوعُ القلبِ، وذلك أَذهبُ في الخَفَاءِ، وربَّما سُميَ الروحُ جنانًا لأنَّ الجسمَ يُجنّه، وسُمي القلبُ جنانًا لأن الصدر أجنّه".

ابن منظور، اللسان، جنن، 92/13 .

[7] زاد في (د) قبل لم: أن.

[8] في (د): بالواجبات.

[9] في (أ): الثلثة. مرَّت هذه الكلمة وأيضًا كلمة ثلاثون وثلاثين بدون أَلفٍ كثيرًا في ثنايا الكتاب. قال ابن قتيبة في ذلك يجوز حذف الألف من (الثلثة) كما يجوز حذفها في الثلثون فهي لغة.

يُنظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص 193.

[10] في (د): و. بدل: أو.

[11] جاء في ثِمارِ القلوبِ تحتَ بابِ لِسانِ الحالِ: "قال بعضُ بُلغاءِ الحكماءِ: لسانُ الحالِ أَنطقُ من لسانِ المقالِ. وإلى هذا أَشار البحتري بقوله:

وَإِذَا نَطَقتُ بِشُكْرِ بِرِّكَ مُفصِحًا فَلِسَانُ حَالِي بِالشِّكَايَةِ أَنْطَقُ

وهذا ما قاله عبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير المتوكل.

يُنظر: الثَّعالبيّ، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ص 272 – الثَّعالبي، الإعجاز والإيجاز ص 101 – بدر الدين العيني، ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح ص 2.

[12] في (أ): الصلوة. وما أُثبت من (د).

السبعةِ)[1]، وهو مُختصرٌ منَ المباحثِ الستَّةِ ومَنْ أرادَ [زيادةَ][2] التفاصيلِ في البَسْمَلَةِ والحَمْدَلَةِ [والصَّلْوَلَةِ][3] حَيْثُ يَحْصَلُ المرادُ[4] ويُفْهَمُ الكلامُ فَلْيَنظرْ كتابَنا(بمباحثِ الستَّةِ)[5] واللهُ يُؤْتي مَنْ يشاءُ مِنْ عبادِهِ واللهُ على كلِّ شيءٍ قديرٌ [واللهُ أعلمُ][6].

[الكلام عن الاسم]:

فائدة[7]

ولا بُدَّ لطالبِ العِلمِ أنْ يعرفَ أوّلاً الأسماءَ الأصليّةَ والأفعالَ الأصليّةَ. والأسماءُ[8] الأصليّةُ ثلاثةُ أقسامٍ:

[القسمُ][9] الأوَّلُ ثُلاثيٌّ: وهو عشرةُ أبنيةٍ، أيْ أبوابٍ [فستجيءُ][10]، والقسمةُ التَصَوُّريّةُ تَقتَضي ستَّةَ عشَرَ بابًا لأنَّهُ يَتصوَّرُ في فاءِ فِعْلِهِ أربعةَ أحوالٍ: الحركاتُ [الثلاثُ][11] والسكونُ، وفي عينِ فِعْلِهِ أيضًا الحركاتُ الثلاثُ[12] والسكونُ. فضَرَبْنا الأربعةَ في الأربعةِ فصارتْ ستّةَ عشَرَ [بابًا][13] [والقسمةُ][14] العقليّةُ[15] مُقتضاها[16] أنْ يكونَ اثنَيْ عشَرَ بابًا، لأنَّ العقلَ يَقتضيه، لأنَّهُ يَتصوَّرُ في

---

[1] لم يعثر الباحث على هذا الكتاب.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[3] الصَّلْوَلَةُ نَحتٌ من قولنا: عليه الصلاةُ والسَّلامِ، أو صلى الله عليه وسلم. وهو نحتٌ لم يعثرِ الباحثُ عليه عند غيرِ اللاريّ، ولعله استحدثه.

[4] في (د): المرام. وكلاهما صحيح.

[5] لم يعثرِ الباحثُ على هذا الكتاب.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من(أ).

[7] في (د): فايدة.

[8] في (د): فالأسماء.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من(أ).

[10] في (د): فيجيء.

[11] في(أ+د): الثلث. وما أُثبت هو الأسلم.

[12] في(د): الثلث.

[13] ما بين المعقوفين ساقط من(أ) مثبت في (د).

[14] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[15] كرر في (د) لفظ العقلية مرتين.

[16] في (د): ومقتضاها.

الفاءِ الحركاتِ الثلاثَ[1] فقطْ، ولا يُمكنُ السكونُ، لأنَّهُ يَتعذَّرُ الابتداءُ **1/أ** [2] بالسّاكنِ فضرَبْ الثلاثةَ في[3] الأربعةِ التي في عَيْنِ الفعلِ وهي الحركاتُ الثّلاثُ والسكونُ فصارَ اثنَي عشَرَ بابًا، وأمّا بالاستقراءِ والتّتبُّعِ فعشْرةُ[4] أبوابٍ فقط، فافهمْ ولا تغفلْ فإنّه من مزالقِ الأقدامِ.

وهي [أي الأسماء الأصلية][5]: فَلْسٌ وَفَرَسٌ وَكَتِفٌ وَعَضُدٌ وَحِبْرٌ وَعِنَبٌ وَإِبِلٌ وَقُفْلٌ[6] وَصُرَدٌ[7] وَعُنُقٌ.

وفيها [بالاستقراءِ][8] وجوهٌ أخرُ لا نَذكرُها لئلا يطولَ الشرحُ فمَنْ [أرادَ][9] معرفتَها فلْيَنظُرْ إلى

---

[1] في (د): الثلث.

[2] الرَّمزُ أعلاه يعني نهاية الصفحة الأولى من الورقة الأولى من المخطوطة (أ)، وسيستمر الترميز كذلك إلى نهاية التحقيق إن شاء الله تعالى.

[3] في (د): على. بدل: في.

[4] في (د): عشر دون تاء.

ذكرَ سيبويهِ عشرةَ أبنية، ورفضَ البناءينِ الآخرين وهما: فُعِلٌ و فِعْلٌ. وقال: " اعلم أنَّه ليس من الأسماءِ والصفاتِ: فُعِلٌ ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام: فِعْلٌ ". سيبويه، الكتاب 4 / 244.

واعتبر الجرجاني هذين الوزنين نادرينِ فلا يكونان أصلاً في الوزن. وعندما تحدَّثَ الميدانيّ عن أبنيةِ الاسمِ ذكر للثلاثي اثني عشر بناء، منها اثنان مهملانِ هما: فُعِلٌ وفِعْلٌ. وكذا عند ابن طولون.

فأوزانُ الثلاثيّ اثنا عشرَ منها عشرةٌ مستعملةٌ وواحدٌ مهملٌ، والثّاني قَليلُ الاستعمالِ. أما المهملُ فهو: فِعْل، أُهملَ لثقلِ اللّفظِ نحو: الحِبْك وبها قرأ الحَسَنُ وأبو مالك الغفاري قولَهُ تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ (الذاريات:7). أمّا قليلُ الاستعمالِ فهو: فُعِل، قَلَّ استعمالُهُ لاختصاصِهِ بالفعلِ نحو: دُئِل، ورُئِم وهو: اسمٌ للاستِ.

وبالاستقراءِ فإنَّ الأمرَ مُستقرٌ على عشرةِ أبنيةٍ عندَ معظمِ النّحويينَ والصرفيينَ. أمّا القراءةُ المُشار إليها فهي قراءةٌ شاذّةٌ. وربَّما ذهب بعضهم إلى أنّ حِبْك من تداخلِ اللّغاتِ، وقيل: نُطقَ بها على التَوَهُّمِ. وقيل: تذكر القراءةَ الصحيحةَ بالضَّمِ بعدَ أن لفظَ بالكسرِ فَضَمَّ الثّاني. أمّا فُعِل فلم يُعْتَد به.

يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو181/3؛ ابن جني، المنصف 1/ 18؛ الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف 101/1 – 102؛ ابن يعيش، شرح الملوكي ص20؛ ابن عصفور، الممتع 1/ 61؛ ابن مالك، ايجاز التعريف في علم التصريف ص 4 – 6؛ الهرمي، المحرر في علم النحو ص 1247/3؛ الجرجاني، المفتاح في الصرف ص 30؛ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 1 / 19؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل 2 / 450؛ الثمانيني، شرح التصريف ص 208؛ الأزهري، التصريح على التوضيح 355/2؛ السيوطي، همع الهوامع 3 / 255– 257؛ ابن طولون، شرح ابن طولون على الألفية 2/ 390– 391.

[5] ما بين المعقوفين زيادة لا بد منها.

[6] القُفْلُ شجرٌ حجازيٌّ، وهو كذلك اسمُ عَلَمٍ، وهو أيضا الحديدُ الذي يغلقُ به البابُ.

يُنظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط 154/2.

[7] " الصَّرْدُ والصُّرَدُ: البردُ وقيلَ: شِدَّتُهُ وصَرِدَ بالكسرِ يَصْرِدُ صَرَدًا فهو صَرِدٌ ...، والصُّرَدُ مصدرُ الصَّرِدِ من البردِ ... والاسمُ الصَّرْدُ ...، ويومٌ صَرِدٌ وليلةٌ صَرِدَةٌ: شديدةُ البردِ ...، وريحٌ مِصْرَادٌ ذاتُ صَرِدٍ أوصَرَدٍ ...، وأرضٌ صَرْدٌ باردة، والجمعُ صُرُود ...، والصُّرَدُ طائرٌ أبقعٌ ضخمُ الرأسِ نصفُهُ أبيضٌ ونصفهُ أسودٌ ضخمُ المِنْقَارِ لَه بُرثُنٌ عظيمٌ".

ابن منظور، اللسان(صرد) 248/3.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

الشّافِيَةِ وشروحِها[1].

والقسمُ الثاني: الرُّباعيُّ المجرَّدُ وهو خمسةُ أبنيةٍ: كَجَعْفَر وزِبِرْج وبُرْثُن ودِرْهَم وقِمَطْر؛ الجَعْفَرُ: النهرُ الصغيرُ، والزِّبِرْجُ [بكسرتَيْنِ فسكونٍ على ما في الصّحاحِ][2] الزينةُ[3] والبُرْثُنُ [بِفَتحٍ فسكونٍ ففَتْحٍ][4] مخلبُ الأسدِ[5]، والقِمَطْرُ [بكسرٍ ففتحٍ فسكونٍ على ما فيه أيضًا][6] ما يُصانُ فيه الكتــبُ[7] وفيها أقوالٌ أُخَرُ فلْيُنظَرْ إلى الشّافِيَةِ وشُروحِها[8].

---

[1] ورد في الشّافية أنَّ للاسمِ الثلاثيِّ المجرَّدِ عشرةَ أبنيةٍ والقسمةُ تقتضي اثني عشرَ بناءً، لكن سقطَ بناءانِ وهما: فِعِّل وفُعِل استثقالا، وقال: الدِّئِل منقولٌ، والحِبُك – إن ثَبَتَ – فمن تَداخُلِ اللغتينِ في حرفي الكلمةِ، ثُمَّ عددَ الأسماءَ الواردةِ هنا.

يُنظر: ابن الحاجب، الشافية ص9؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 35/1– 36.

[2] مابين المعقوفين ساقط من (د).

[3] يُنظر: الجوهري، الصحاح (زبن) 282/1. وفي اللسان، الزِّبْرَجُ: الوَشي والزِّبْرَجُ الذَّهبُ... وزينةُ السِّلاحِ والسَّحابُ الرَّقيقُ فيه حُمرةٌ... وزبرَجُ الدنيا: غُرورُهَا وزينَتُهَا. وزَبْرَجُ الشَّيءِ: حُسنُه... ومُزَبرَجٌ: مُزَيَّنٌ.

ابن منظور، اللسان (زبرج) 285/2.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[5] البُرْثُنُ: مِخلبُ الأسدِ. وقيل: هو للسَّبُعِ كالإصبعِ للإنسانِ. وقيلَ: البُرْثُنُ: الكفُ بكامِلِهَا مع الأَصابِعِ، وجمعُهَا بَرَاثِن. وهذا ما جاءَ في الصِّحاحِ وزادَ: البراثِنُ من السِّباعِ والطَّيرِ بمنزلَةِ الأَصابعِ من الإنسانِ.

يُنظر: الجوهري، الصحاح (برد) 37/1 – ابن منظور، م. ن، (برثن) 50/13.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (د). وقوله فيه يقصد الصحاح.

[7] القِمَطرُ: الجَمَلُ القويّ. وقيل: الجَملُ القويّ الضَّخمُ، ورجلٌ قمطرٌ: قصيرٌ، وامرأةٌ قِمَطْرَةٌ قصيرةٌ عريضةٌ. وفي تاجِ العروسِ: القِمطريّ كزِبَعريّ، والقمطرُ: ما يُصانُ فيه الكُتبُ، وهو شِبْهُ سَفَطٍ يُسَفُّ من قَصبٍ كالقِمَطرةِ. وبالتشديدِ شاذٌ فلا يُقالُ.

يُنظر: ابن منظور، م. س، (قمطر) 116/5؛ الزبيدي، تاج العروس (قمطر) 3423/1.

[8] للرباعيّ خمسةُ أوزانٍ متفقٌ عليها ووزنٌ سَادسٌ زادَهُ الأخفشُ وقال به الفرّاءُ وهو: فُعْلَل كَجُخْذَب وهوالطويل عظيم الصدر من الرجال. وقد أنكرَ سيبويهِ هذا الوزن، إلا أنَّ الرَّضيَّ ضعّف قولَ سيبويهِ وقوّى قولَ الأخفشِ.

ينظر: ابن الحاجب، الشافية ص14؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 47/1 +1/ 55.

قال ابن مالك: " ومما يؤيدُ روايةَ هذين الإمامينِ الأخفش والفرّاء قولُ العربِ: ما لي عن ذلكَ عُنْدَدٌ. أي بُدٌّ فجاءوا به مفكوكًا غيرَ مُدغَمٍ، ولا يفعلونَ ذلكَ بذي مِثْلَينِ متحركينِ لا يوازن فَعَلاً ولا فَعِلاً ولا فُعَلاً ولا فُعُلاً ولا فِعِلاً إلا إذا كانَ أحدُهُمَا مزيدًا للإلحاق كَقَرْدَدَ، وهو ما ارتفعَ من الأرضِ؛ أو ما كانَ قبلها مزيدًا للإلحاق نحو: أَلَنْدَدَ بمعنى الأَلَدّ وهو الخصمُ الجَدِلُ؛ ومعلومٌ أنَّ عُنْدَدًا ليس موازنا لِفَعَل وأَخواتِهِ فيتعينُ كونُه مُلحقًا بِفَعْلَلَ إما بزيادَةِ إحدى الدَّالينِ، فيكون من العُنُودِ، وإمَّا بزيادَةِ النُّونِ قبلها فيكونُ من الإعدادِ ".

يُنظر: ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف ص 10– 11

وينظر المسألة أيضا: ابن جني، المنصف 25/1 –27؛ ابن يعيش، شرح الملوكي 25 – 28؛ ؛ ابن عصفور، الممتع 66/1 –67 ؛ أحمد حسن كحيل، التبيان في تصريف الأسماء 14/1.

القسمُ الثالثُ: الخُماسيُّ وهو أربعةُ أبنيةٍ[1] كَسَفَرْجَل وقِرْطَعْب وجَحْمَرِش وقُذَعْمَل. السَّفَرْجَلُ معلومٌ، والقِرْطَعْبُ [بكسرٍ فسكونٍ ففتحٍ فسكونٍ] [2] الشيءُ الحقيرُ، والجَحْمَرِشُ العجوزُ، والقُذَعْمَلُ الإبلُ الضَّخْمُ.

*****

---

[1] أَبنيةُ الخماسيّ عندَ أَكثرِ النُّحاةِ والصرفيينَ أَربعةٌ وهي: فَعَلَّلٌ وفُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌ وفَعْلَلٌ. قال ابن عصفور:" زاد بعضُ النحاةِ وزنًا خامسًا وهو فِعَّلِلٌ نحو صِنَّبِرٌ ــ وهي الرِّيحُ الباردَةُ ــ وهو لم يجئ إلا في الشِّعرِ. أما فُعْلَلِلٌ نحو: هُنْدَلِع (بَقْلَةٌ) فقال عنه ابن عصفور: "هو عندي محمولٌ على فُنْعَلِل والنونُ زائدةٌ". ابن عصفور، الممتع 70/1، 71.
يُنظر المسألة: سيبويه، الكتاب 290/4 وما بعدها؛ ابن يعيش، شرح الملوكي ص28، 29؛ الإستراباذي، شرح الشافية 47/1؛ أبو حيان، المبدع ص57؛ السيوطي، همع الهوامع 260/3.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[الكلام عن الفعل]:

[فائدةٌ] [1]

وأمّا الأفعالُ فخمسةٌ و[ثلاثون][2] بابًا أو نوعًا سيجيءُ[3] تفصيلُها- [إنْ شاءَ][4] اللهُ [تعالى][5]. فَلَمْ يُبَيِّنِ [المُصَنِّفُ][6] [رحمَهُ اللهُ][7] الحروفَ كما لم يُبَيّنِ الأسماءَ لعدمِ تصرُّفِ[8] الحروفِ وقلّةِ تصرُّفِ الأسماءِ[9]. فإنْ قُلْتَ أليسَ بحثُ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ والصفةِ المشبهةِ بحثًا عنِ الأسماءِ؟ قُلتُ: إنّما يَبحثُ الصَّرْفيّونَ عَنْها لِكَمالِ[10] مُشابَهَتِها بالأفعالِ في الحركاتِ والسّكَناتِ وعددِ الحروفِ، فإنْ قُلتَ: اسمُ المفعولِ والصّفةُ المُشَبّهةُ ليسا بِمُشَابِهَينِ[11] بالفِعْلِ قلتُ: إنّ المُشَابَهَةَ بينَهما وبينَ المضارعِ حاصلةٌ تقديرًا، لأنَّ أَصْلَ مَضْرُوبٍ مُضْرَبٌ، بِضَمِّ الميمِ وسكونِ الضادِ وفتحِ الراءِ مثلُ يُضْرَبُ، فَإِعْلالُهُ ظَاهِرٌ[12] والمُرادُ منَ المُشَابَهَةِ أَعَمُّ منْ أَنْ يكونَ لفظًا أو تقديرًا، وأمّا الصّفةُ المُشَبَّهَةُ[13] فإنّها مشابَهَةٌ باسمِ الفاعلِ في الإفرادِ والتّثنيةِ والجمعِ والتّذكيرِ والتّأنيثِ، فَمُشَابِهُ المُشابِهِ للشّيءِ مُشَابِهٌ لذلكَ الشّيءِ[14]، فاحفظْ هذِهِ القواعدَ والفوائدَ لأَنَّ هذا المحلَّ من مزالقِ الأقدامِ.

---

[1] في (د): فايدة. كما زاد قبلها: وأما.

[2] في (د): ثلثون. بدون ألف.

[3] في (د): يجى.

[4] في (د): إنشاء. تصحيف.

[5] في (أ): تع. اختصارا.

[6] ما بين المعقوفين جاء مختصرا في (ا + د) هكذا: المص.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (ا) مثبت في (د).

[8] في (د): تصريف.

[9] ذلكَ لأنَّه يُستثنى من التصريفِ الأسماءُ الأعجميةِ والأسماءُ المبنيةِ.

[10] في (د): لكون.

[11] في (د): بمشابهتين. كما زاد بعد ذلك: في.

[12] أصلُ مفعول مفعل زيدت فيه الواو، فقياس اسم المفعول أن يكون على زنة مضارعه، فيقال: ضَرَبَ يَضْرِبُ مُضْرَب. وَمُضْرَب مثل يُضْرَب، محذوف الهمزة التي في أفعل مُؤَضْرَب فالواو فيه على خلاف الأصل. ولعل الشارح قصد ذلك بقوله: فإعلاله ظاهرٌ.

ينظر: الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب،156/2 وشرح الكافية189/2.

[13] في (د): المشابهة فمشابهة لاسم الفاعل.

[14] في (د): فمشابهة المشابه لها مشابهة لذلك الشيء.

[الفعلُ الثلاثيُّ المجرّد]:

ثُمَّ قالَ المُصنّفُ[1] – [رحمَه اللهُ][2]– **اعلمْ أنَّ أبوابَ التّصريفِ خمسةٌ وثلاثونَ بابًا**. اعلمْ – [أي لفظُ اعلمْ][3]– خطابٌ عامٌّ، تنبيهٌ للطّالبِ عن غفلةِ[4] الجهلِ على التَّعَلُّمِ الذي هو أصلُ المُرَادِ، وإنما قالَ المُصنّفُ[5] – رحمَه اللهُ– اعلمْ ولَمْ يَقُلِ اِعرفْ لأَنَّ العِلْمَ يُسْتَعْمَلُ في الكُلِّيّاتِ[6] والمعرفةُ في الجُزئيّاتِ، والبحثُ [هنا][7] عنِ الكُلِّيّاتِ لا عنِ الجزئيّاتِ، فاختيارُ العِلْمِ أَنْسَبُ مِن [اختيارِ][8] المعرفةِ، فلهذا يُقالُ: اللهُ عالمٌ، ولا يُقالُ: اللهُ عارفٌ، فلهذا قالَ: اعلمْ، ولمْ يَقُلِ: اعرفْ.

وفي (تفسيرِ القُرْطُبيِّ)[9] "الفَرْقُ بَينَ المعرفةِ والعِلمِ أَنَّ المعرفةَ مُتَوَجِّهَةٌ[10] إلى ذاتِ المُسَمَّى والعِلْمَ مُتَوَجِّهٌ إلى أَحوالِ المُسَمَّى. [فإذا][11] قُلتَ: عَرَفْتُ زيدًا فالمُرادُ شَخْصُهُ، وإذا قُلْتَ: عَلِمْتُ زيدًا فالمُرادُ [بِهِ][12] العِلمُ بأَفعالِهِ[13] منْ فضلٍ ونقصٍ،**1/ب** فعلى الأوّلِ [يَتعدّى الفعلُ إلى مفعولٍ واحدٍ وهو قَولُ سيبويهِ[14]، وعَلِمْتُمْ بمعنى عَرفتُمْ وعلى الثاني][15] يتعدّى إلى مفعولَيْنِ" انتهى[16].

---

[1] في (د): المص. اختصارا.

[2] ما بين المعقوفين جاء في (ا) مختصرا هكذا: رح.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[4] في (د): غففلة. تصحيف من الناسخ.

[5] في (ا + د): المص. اختصارا.

[6] في (د): الكلات. تصحيف من الناسخ.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[8] مابين المعقوفين ساقط من (د).

[9]) القُرطبيُّ هومحمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاريّ الخزرجيّ الأندلسيّ أبو عبد الله القرطبيُّ، من كبارِ المفسرينَ من أهل قرطبَةَ، رحلَ إلى الشَّرق واستقرَّ في مصرَ وماتَ فيها سنة 671هـ؛ له تفسير: الجامعُ لأحكامِ القرآنِ.

يُنظر: الزركلي، الأعلام 222/5؛عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين 239/8.

[10] في (د): توجهه.

[11] في (د): فإن. وكلاهما صحيح.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[13] في (د): بأحواله من فعله.

[14]) ينظر: سيبويه، الكتاب 40/1.

[15] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[16] نقلَ الشَّارحُ كلامَ القرطبيّ. وقد وضعتُ ذلك بين علامتي تنصيص.

يُنظر: القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن 410/1؛ الإستراباذي، شرح الكافية 307/2؛ السيوطي، الأشباه والنظائر 163/4؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني 23/2.

[وقيلَ][1]: وإنّما قالَ: اعلمْ ولم يَقُلِ: اِفْهمْ، لأَنَّ الفَهمَ يُقالُ [بِحقٍّ][2] مَنْ قَرَأَ مرةً ولَمْ يفهمْ ثُـمَّ ابْتَـدَأَ ثانيًا، يُقالُ لهُ افهمْ، فخطابُ[3] المُصنّفِ[4] ــ [رحمَهُ اللهُ][5] ــ لِمَنْ يقرأُ ابتداءً لا ثانيًا، وإنْ كانَ يقرأُ بعضُ الطلبةِ مرةً ثانيةً أو ثالثةً، فلهذا قالَ: اعلمْ ولمْ يَقُلِ: افهَمْ. فإنْ قيلَ: إنّما قـالَ: [المـصنفُ][6] اعلمْ ولم يَقُلِ: اقرأْ، قُلْنا: إنّما لمْ يَقُلِ: اقرأْ لأنّ القراءةَ [هي][7] تصحيحُ[8] الحروفِ بلـسانِهِ بحيـثُ يسمعُ نفسَهُ، ولا يُلزَمُ منَ [القراءةِ معرفةَ المعنى، بل هي[9] مجردُ سردِ اللفظِ، فلهذا قالَ: اعلمْ، ولم يَقُلِ: اقرأْ.

وقيلَ: إنّما قالَ: اعلمْ ولم يقلِ: اقرأْ لأنّ العِلْمَ يستلزمُ القراءةَ، والقراءةُ لا تـستلزمُ علـمَ المعنـى، فمرادُ المصنفِ تعليمُ المعاني لا تعليمُ الألفاظِ][10]، فلهذا قالَ: اعلمْ، ولم يقلِ: اقرأْ.

وقالَ بعضُ الفضلاءِ[11]: إنّما[12] قالَ: اعلمْ ولم يقلِ: افهمْ لأنّ العِلْمَ يُستعمَلُ بالنّسبةِ إلى كـلامِ آتٍ والفهمَ يُستعمَلُ بالنّسبةِ[13] إلى كلامٍ سابقٍ، وهنا لم يتقدمْ شيءٌ منَ الكلامِ فـي هـذا الفـنِّ حتـى يُؤْمَرَ[14]، فلهذا قالَ: اعلمْ ولم يقلِ: افهمْ.

فائدةٌ

اعلمْ أنّ الخطابَ على قسمَيْنِ خاصٌّ وهو توجيهُ الكلامِ إلى مُعَيَّنٍ كقولِكَ: يا زيدُ اقرأْ، وعامٌّ وهو توجيهُ الكلامِ إلى غيرِ مُعَيَّنٍ كقولِ الأعْمى: يا رَجُلاً خُذْ بِيَدي، والأصلُ فيهِ هو الأوّلُ، ولا بُدَّ في

---

[1] مابين المعقوفين ساقط من (د).

[2] في (أ+ د): لحق. وما أُثبت هو أسلم.

[3] في (أ): فخاطب. تصحيف. وما أُثبت من(د).

[4] في (أ): المنصف: تصحيف. وما أُثبت من(د).

[5] مابين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[6] مابين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[7] ما بين المعقوفين في (أ+د): هو.

[8] في (د): الصحيح. تصحيف من الناسخ.

[9] في (أ+د): هو. والكلام عن القراءة.

[10] في (د): ولا يلزم من قرأه معرفة المعنى بل هو مجرد التلفظ يستلزم القراءة والقراءة لا تستلزم علم المعنى فمراد المصنف تعليم المعنى لا بقراءة الألفاظ.

[11] بعض الفضلاء: يُنظر: العيني: ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح ص3.

[12] في (د): وإنما.

[13] في (د): بالنية. وقد صححها في الهامش بالنسبة فأخطأ.

[14] في (د): يأمر بناه للمعلوم وهو في (أ) بناه للمجهول لكن بدون همزة.

إرادةِ الثاني منَ القرينةِ الصّارفةِ عن[1] إرادةِ الأوّلِ[2]، والقرينةُ هَهُنا أنّ عِلْمَ هذا البحثِ مطلوبٌ عنْ كلِّ [واحدٍ][3] غيرِ مُعَيَّنٍ [فاللهُ سبحانَهُ أعلمُ][4] [انتَهى كلامُ بعضِ الفُضَلاءِ][5].

فائدةٌ

[لفظُ][6] اعلمْ أمرُ حاضرٍ، فمَنْ أرادَ معرفةَ تفاصيلِ الأمرِ بأصلِهِ [فَلْيَرجعْ][7] إلى كتابِنا (المُصَرَّحُ بِشَرْحِ أمْثِلَةِ المُسَرَّحِ)[8].

فائدةٌ

ولفظُ أنّ بِفَتْحِ الهمزةِ وهي منَ الحروفِ[9] المشبّهةِ بالفعلِ[10] – في هذا المحلِّ – ويجوزُ أنْ يكونَ [في غيرِ هذا المحلِّ][11] فِعلاً ماضيًا منْ أنَّ يَئِنَّ[12] أنينًا، فيكونُ أصلُهُ [أنَنَ][13] مهموزَ الفاءِ فأدغِمْ مثلَ عَضَّ يَعَضُّ [وعَنَّ يَعِنُّ][14]. ونُقْرأُ[15] بِفتحِ الهمزةِ في اثنَي عشَرَ موضعًا: إذا وقعَتْ فاعلاً،

---

[1] في (د): على.

[2] في (د): الأولى.

[3] في (أ): أحد. وما أثبت من (د).

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[7] في (أ): فليراجع. وما أُثبت من (د).

[8] في (أ): المصرح شرح الأمثلة المسرح. وفي (د): المصرح شرح الأمثلة المسئلة مصرح. لم أعثر على الكتابِ المشار إليه ولم يُذكر في المصادر.

[9] في (د): حروف. حيث أسقط الألف واللام.

[10] سُميت بالحروفِ المشبَّهَةِ بالفعلِ لأنَّها تُشبِهُ ليسَ الذي هو فِعلٌ ناقصٌ، كما أنَّها تُشبِهُ الأفعال المتعدِّيةِ من حيثُ كونها على ثلاثةِ أحرفٍ فصاعدًا، كذلك فهي تُبنى على الفتحِ كالماضي، وتدخلُ عليها نونُ الوقايَةِ، كما أنَّها تُشبِهُ الفعلَ من حيثُ معناها، فمعنى كأن مثل شبهت.

يُنظر: سيبويه، الكتاب2/ 137؛ الإستراباذي، شرح الكافية 4/ 330.

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[12] ما بين المعقوفين في (أ+د): يأن.

[13] في (د): أننا.

[14] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[15] في (د): ويقرأ. كلاهما صحيح.

ومفعولاً، ومبتدأً، ومُضافًا إليهِ، وبعدَ لو، وبعدَ لولا، وبعدَ اعلمْ[1]، وبعدَ عجبْتُ[2]، وبعدَ ما المصدريّةِ التوقيتيّةِ[3]، وبعدَ حتّى العاطفةِ، وبعدَ مُذْ ومُنْذُ، وبعدَ حرفِ الجرِّ ولَعَلَّ[4].

فائدةٌ

وتُقرأُ إنَّ بكسرِ الهمزةِ في اثنَيْ عشَرَ موضعًا[5]: بعدَ القسمِ نحو: ﴿والعصر إِنَّ الإِنْسانَ لَفي خُسْرٍ﴾[6]، وبعدَ كَلاّ نَحْوَ: ﴿كَلا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾[7]، وبعدَ النداءِ نحوَ: ﴿يا لُوطُ إِنّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾[8]، وبعدَ الأمرِ نحوَ: ﴿ذُقْ إِنَّكَ﴾[9]، وبعدَ النّهْيِ نحوَ: ﴿لا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنا﴾[10]، وبعدَ الدُّعاءِ نحوَ: ﴿رَبَّنا إِنَّكَ﴾[11]، [وبعدَ حتّى – أيْ حتّى الابتدائيةِ – نحوَ: حتى إنّ الإنسانَ لَيَطغى][12]، وبعدَ القولِ نحوَ:

---

[1] في (د): العلم. وهو تصحيف من الناسخ.

[2] لم يكمل الناسخ باقي المواضع في النسخة (د) حيث توقف هنا.

[3] ما المصدريّة التوقيتيّة هي التي تُقَدَّرُ بمصدرٍ نائبٍ عن ظرفِ الزّمانِ نحو قولِهِ تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ﴾ (هود:107) وقولِه أيضًا ﴿ إِلا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾ (آل عمران: من الآية75) أي مدةَ دوامِ السماوات والأرضِ ووقت دوامِ قيامكم. وما هذه تسمى أيضا الظرفية.

يُنظر: الزركشي، البرهان 4/ 349.

[4] اختلِفَ في عددِ مواضعِ فتحِ همزةِ إنَّ فهي عند بعضهم ثمانيةُ مواضعَ تزيدُ وتقلُّ عند الآخرين.

يُنظر: أبو علي الفارسي، المسائل العضديات ص 71، 72؛ صاحب حماة، الكناش ص92–93؛ ابن هشام، شذور الذهب ص 207؛ الزركشي، الإتقان 2/ 454–455.

[5] ذكر ابن هشام تسعةَ مواضعَ لكسر همزةِ إن، وذكرَ ثلاثةَ مواضعَ أُخرى يجوزُ فيها الكسرُ والفتحُ.

يُنظر: ابن هشام، شذور الذهب ص 204 – 208.

[6] العصر: الآيتان 1+2

[7] المطففين الآية 15.في (د) لم يكمل الآية و توقف عند قوله تعالى "ربهم ".

[8] سورة هود. الآية 81.

[9] سورة الدخان. من الآية 49.

[10] سورة التوبة. من الآية 40.

[11] أكثر من آية تبدأ هذه البداية منها : ﴿ربنا إنك جامع الناس. . . ﴾ سورة آل عمران من الآية 9.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (د). وقد جاء في هامش (أ): قوله: حتى، تساهل من الناسخ، أو لعل ذلك في غير القرآن العظيم انتهى.

وفي القرآن الكريم في سورة العلق الآيةُ السادسةُ تقول: ﴿كَلا إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى ﴾.

﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ﴾ [1]، وعندَ الابتداءِ نحوَ: ﴿إِنَّ الذِينَ آمَنوا﴾[2]، وبعدَ ثُمَّ نحوَ: ﴿إِنَّ إِلَينا إِيابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَينا حِسابَهُمْ﴾[3]، وبعدَ نِعْمَ نحوَ: ﴿نِعْمَ العبدُ إِنَّهُ أَوّابٌ﴾[4] [وبعدَ الموصولِ نحوَ: ﴿وآتَيناهُ مِنَ الكُنوزِ ما إِنَّ مفاتِحَه﴾[5]][6]، وبعدَ ألا نحوَ: ﴿ألا إِنَّ أولياءَ اللهِ لا خَوْفٌ عَلَيهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنونَ﴾[7].

أَنَّ أبوابَ التصريفِ – الأبوابُ جمعُ بابٍ وأصلُه 2/أ بَوَبَ [وهو][8] منصوبٌ على أنّه اسمُ أنّ بفتحِ الهمزةِ لأنّه بعدَ العلمِ، فإنْ قلتَ: من أيِّ شيءٍ علمتَ أنّ أصلَ بابٍ بَوَبَ؟ قلتُ: لأنّ جمعَه يجيءُ على أبوابٍ بالواوِ، لأنّ القاعدةَ إذا لم يُعرفْ أصلُ الكلمةِ أنّه[9] واويٌّ أمْ[10] يائيٌّ، أو مذكّرٌ أو مؤنّثٌ؛ يُنظرُ إلى أربعةِ أشياءَ فيُعرفُ بأحدِها وهي: المصدرُ، والتثنيةُ، والجمعُ، والتصغيرُ. لأنّها تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِها. فإنْ قلتَ: التصريفُ[11] مصدرُ صرّفَ لم يجئْ بالتاءِ في أوّلِ

---

[1] سورة البقرة: الآيات 68، 69، 71 كلها تبدأ هذه البداية.

[2] آيات كثيرة تبدأ هذه البداية في سور عدة منها في سورة البقرة: الآيات: 62، 218، 277.

[3] سورة الغاشية الآيتان: 25، 26.

[4] سورة ص الآية: 44.

[5] سورة القصص من الآية 76.

[6] مابين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د) وبذلك يكون قد عدَّ في (د) ثلاثة عشر موضعا بدل اثني عشر كما قال بداية.

[7] سورة يونس: الآية 62.

[8] ما بين المعقوفين من (د) وفي (أ): هي.

[9] في (د): أنها.

[10] في (د): أو.

[11] التَّصريفُ لغةً: التغييرُ والتَّحولُ، والصَّرفُ: ردُّ الشيءِ عن وجهِهِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾. (البقرة: من الآية 164) أي جعلها ضروبًا جنوبًا وشمالا وصبًا ودُبورًا. كذا في اللسان.ينظر: ابن منظور، اللسان (صرف)189/9.

والتّصريفُ والصَّرفُ كلاهما بمعنى واحدٍ إلا أنّ التّصريفَ مصطلحٌ استعمله المتقدمونَ، فقد جاءَ في كتاب سيبويه: " هذا باب ما بنتِ العربُ من الأسماءَ والصِّفاتِ والأفعالِ غيرِ المعتلَّةِ والمعتلَّةِ. وهو الذي يسميهِ النحويونَ: التَّصريفُ ". سيبويه، الكتاب 242/4

كما استخدم مصطلح التّصريفِ المازنيّ في كتابِهِ: التّصريف، وابن جني في: التّصريفِ الملوكيِّ وغيرُهم، أمّا مُصطلحُ الصَّرفِ فأوّلُ ما ظهرَ بمعنى التَّصريفِ في كتاب: دقائق التَّصريفِ لابن المُؤدِّبِ فقد جاءَ فيه: "... وعليه أتحوَّلُ في تأليفِ كتابٍ في الصَّرفِ... " . ابن المؤدب، دقائق التصريف ص14.

ثم جاءَ الميدانيُّ فألَّفَ: نُزهةُ الطرفِ في علمِ الصّرفِ، ثم السكّاكيُّ فذكرَ ذلك في: مِفتاح العلوم، أمَّا التّفتازانيّ فقد فرّقَ بينَ الصّرفِ والتَّصريفِ فجعلَ الأخيرِ للدلالةِ على المبالغةِ والتَّكثيرِ، وهو عند الجرجانيّ تحويلُ الأصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا يحصلُ إلا بها، وأمّا الصَّرفُ فهو عِلمٌ يُعرفُ به أحوالُ الكلمِ من حيثُالإعلالِ،=

مصدرِه والقياسُ أنْ يجيءَ بالتاءِ مثلَ الماضي؛ قُلنا: نَعَم، القياسُ صرّفًا بفتحِ الصادِ والراءِ، وتشديدِه، وتنوينِ لامِ فعلِه لأنّه اسمٌ، وإتمامُه بأحدِ الأشياءِ الثلاثةِ، فالتبسَ بتثنيةِ ماضيهِ، فلهذا لم يجئْ على وزنِ صرّفًا مصدرًا، لأن تثنيةَ الماضي من بابِ التفعيلِ صرّفا بلا تنوينٍ، وإذا وقفتَ [على][1] المصدرِ وقلتَ: صرّفا بلا تنوينٍ يشبهُ تثنيةَ الماضي من هذا البابِ، مثلَ صرّفَ صرّفا، فيلزمُ التباسُ المصدرِ بتثنيةِ الماضي من باب التفعيلِ، فلهذا قيلَ: تصريفًا، ولم [يُقَلْ][2]: صرّفًا.

فإنْ قلتَ: إنْ كُسِرَتِ العينُ لإزالةِ الالتباسِ [بأنْ يُقالَ صرّفا][3] يحصلُ الفرقُ بين تثنيةِ الماضي ومصدرِه[4]. قُلْنا: نعم. لكنْ يلتبسُ أيضًا بتثنيةِ أمرِ هذا وهو البابِ صرّفَ صرِّفا بكسرِ الراءِ، فلا تفرقُ المصدرَ من الأمرِ في حالةِ النصبِ في مصدرِه[5]، وأمّا في حالتَيِ الرفعِ والجرِّ فلا التباسَ، لأنّ المصدرَ لا يُكتبُ بالألفِ فيهما بخلافِ النصبِ فإنّ الألفَ يُكتبُ في آخرِه للرسمِ.

فإنْ قلتَ: [اقرأْ][6] في مصدرِه[7] صررفا على وزن فعلا[8]، بفتحِ الصادِ، وكسرِ الراءِ الأولى، وسكونِ الراءِ الثانيةِ. قُلنا: نعم، لا يُلتبسُ على هذا التقديرِ، لكنْ يكونُ ثقيلاً، فلِدَفْعِ هذا الثِّقَلِ يجعلُ الراءَ الثانيَ[9] ياءً [حتّى لا يلزمَ الالتباسُ بشيءٍ ما][10] فيصيرُ صريفا مثلَ[11] فعيلا، فيلزم الالتباسُ بالصفةِ المشبهةِ[12] فتفرُّ من ورطةٍ[13] وتقعُ في ورطةٍ أخرى. قالَ بعضُ الفضلاءِ: فلأجلِ دفعِ هذا

= فالتّصريفُ عنده التَّحولُ والتغييرُ والصَّرفُ: معرفةُ الإعلالِ، فالتّصريفُ أعمُّ وأشملُ.

يُنظر المسألة: ابن جني، سر صناعة الإعراب 75/2؛ ابن يعيش، شرح الملوكي ص18 –19؛ الثمانيني، شرح التصريف ص211؛ الشريف الجرجاني، التعريفات ص 59؛ التفتازاني، شرح مختصر التصريف ص28؛ مؤمن غنام، منهج الكوفيين في الصرف 24/1 25؛.

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[3] مابين المعقوفين ساقط من (د) وهو في (أ) بين السطرين.

[4] في (د): والمصدر.

[5] في (د): مصدر.

[6] ما بين المعقوفين في (أ): اقراء. وفي (د): اقرا.

[7] في (د): مصدر.

[8] في (د): فعلا حيث جعل التضعيف على اللام.

[9] في (د): الثانية.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (د) وهو في (أ) بين السطرين.

[11] في (د): على وزن.

[12] في (د): بالمصدر المسبه.

[13] الورطة كل غامض، والورطة الهلكة وتجمع على وِراط وورطات. ينظر: ابن منظور، اللسان، (ورط)،=

الالتباسِ زيدَتِ التاءُ في أوّلِه عوضًا عنِ التشديدِ. انتهى.

أقولُ هذا غيرُ مسلّمٍ [بِهِ][1] لأنَّ الياءَ في مصدرِه[2] عوضٌ عنِ التشديدِ[3] كما قالَ العلامةُ اللقاني[4] في حاشيةِ التفتازاني[5]على العزي[6] – منسوبٌ إلى الإمامِ عزِّ الدينِ فنَسبَ الجــزءَ الأوّلَ فقيــلَ: عزيٌّ. كما قيلَ: ضيائيٌّ وضياءُ الدينِ واللهُ أعلمُ – [ولو كانَ التاءُ أيضًا عوضًا عنه يلزمُ تعــويضُ الياءِ من شيءٍ واحدٍ][7].

= 425/7.

[1] ما بين المعقوفين غير مثبت في (ا + د) وبه يزيد الوضوح.

[2] في (د): مصدر.

[3] يبدل المضاعف للتخفيف كقولنا: دينار، أصله دِنّار، وقيراط أصله قِرّاط، والعرب تلجأ لذلك طلبا للخفة فشاع ذلك في لغتهم.

ينظر: ابن جني، الخصائص، 18/3، سرّ صناعة الإعراب، 757/2.

[4] اللّقاني هو: محمد ناصر الدين أبو عبد الله اللقانيّ المالكيّ. فقيهٌ أُصوليٌّ، صرفيٌّ له حاشيةٌ على : شرح جمع الجوامع في أصولِ الفقهِ، وحاشيةٌ على شرحِ التّصريفِ للزنجانيّ. توفي سنة 958 هــ.وحاشيته على شرح الزنجاني مخطوطة في: الأسكوريال، جوتا، بطرسبرغ، فينا، القاهرة.

يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون1139؛ كحالة، معجم المؤلفين 167/11؛ بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، القسم الثالث ص186.

[5] التفتازانيّ هو مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني ولد سنة 712هــ في تفتازان من بلاد خراسان أقام بسرخس، ثم أبعده تيمورلنك إلى سمرقند، كانت في لسانه لَكنةٌ، وهو من أئمةِ العربية والمنطق. له مؤلفات كثيرة منها: المطول في البلاغة، وتهذيب المنطق، ومقاصد الطالبين، وشرح العقائد النسفية، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب، وشرح مختصر التصريف العزي، وغير ذلك كثير. توفي بسمرقند سنة 791 هــ على الأرجح.

يُنظر: ابن حجر، الدرر الكامنة 214/2؛ السيوطي، بغية الوعاة 288/2 – 289؛ حاجي خليفة، م. ن، 56/1؛ الزركلي، الأعلام 219/7.

[6] العِزّي، بكسر العين منسوبٌ إلى عِزّ الدين وهو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني، يقال له عزالدين، ويعرف بالعِزّيّ. من علماء العربية له كثير من المصنفات منها: تصريفُ العِزّيّ؛ المشار إليه – وقد شرحه التفتازاني، وعليه شروح وحواش كثيرة. وله معيار النظار في علوم الأشعار، والهادي في النحو، وفتح الفتاح في شرح مراح الأرواح وهو في الصرف.

يُنظر: السيوطي، م. ن، 150/2؛ حاجي خليفة، م. س، 1139/2؛عمر رضا كحالة، م. س، 57/1؛ الزركلي، م. س، 179/4؛ ادورد فندك، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، ص، 301.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (د) مثبت في (أ) بين السطرين.

فائدةٌ

فالياءُ في التصريفِ عوضٌ عن التشديدِ [وإنْ كان الياءُ عوضًا عنِ التشديدِ لا يكونُ التاءُ في أولِ المصدرِ عوضًا عن التشديدِ][1] لأنَّ الحرفَيْنِ يلزمُ أن يكونا عوضًا عن حرفٍ واحدٍ وهو غيرُ مسموعٍ، فلا يكونُ تاءَ تفعيلٍ عوضًا عنِ الياءِ أو[2] التشديدِ وكلاهُما في المعنى واحدٌ، وهذه التاءُ في التصريفِ والتفعيلِ لا [تكونُ][3] من نفسِ الكلمةِ، بل زادوا من حروفِ الزوائدِ[4] لأنّهم إذا أرادوا زيادةَ [حرفٍ][5] في كلمةٍ لا يزيدونَ إلا من حروفِ العلةِ، وهي من حروفِ الزيادةِ. [ولا][6] يمكنُ زيادةُ الألفِ منها لتعذُّرِ الابتداءِ بالسّاكنِ[7] فزادوا التاءَ، فقالوا: تفعيلاً، لأنّ بينَ التاءِ والفاءِ[8] مناسبةٌ في المخرجِ، لأنّ الفاءَ شفويةٌ، والتاءَ **2/ ب** قريبٌ منها، لأنها من منتهى المخارجِ، لأنّها من الثنايا العليا، ولِقُرْبِ التاءِ منَ الفاءِ زيدَتِ التاءُ.

فإنْ قلتَ: هذا لا يشفي المريضَ لأن الفاءَ [ليست][9] في كلِّ المصادرِ مثلِ التصريفِ وغيرِه، أُجيبُ: الاعتبارُ[10] بالوزنِ [لا الموزونِ][11] يعني يكفي المناسبةُ[12] في الوزنِ.

فإنْ قلتَ: المناسبةُ زيادةُ الميمِ لأنّ الميمَ شفويةٌ مثلُ الفاءِ[13]، قلنا: نَعمْ، لكنْ يلتبسُ بمبالغةِ اسمِ الفاعلِ كالمكثيرِ[14]. فإنْ قلتَ: يفرقُ بفتحِ الميمِ في المصدرِ وكسرِها في المبالغةِ. قلنا: الإعجامُ[15]

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[2] في (د): و.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ومتروك مكانه فراغ بقدر كلمة وهو في (د) تكون.

[4] في (أ+د): الزوايد. بالياء.

[5] مابين المعقوفين ساقط من (د).

[6] في (أ+د): فلم.

[7] في (د): بالساكن.

[8] في (د): الفا، التا. دون همزة.

[9] مابين المعقوفين ساقط من (د).

[10] في (د): لاعتبار. حيث أسقط الألف.

[11] ما بين المعقوفين من (د) وهو ساقط من (أ).

[12] في (د): بالمناسبة.

[13] في (د): الفا.

[14] المِكْثِيرُ. نقول: رجلٌ مِكْثِرٌ: ذو كُثْرٍ مِن المالِ، ومِكْثَارٌ ومِكْثِيرٌ: كثيرُ الكلامِ، وكذلكَ الأُنثى بِغيرِ هَاءٍ.
يُنظر: ابن منظور، اللِّسان (كثر) 131/5.

[15] الإعجامُ: هو النَّقْطُ، ولهذا سُميت حروفُ المعجمِ، والعَجْمُ النَّقْطُ بالسَّوادِ، يُقَالُ: أَعجمتُ الحرفَ والكتابَ وعجّمتُهُ. ويتركُ الإعجامُ إذا قامَ مقامه الإيضاحُ والبيانُ.

[يتركُ][1] كثيرًا فيلزمُ الالتباسُ، فلِدَفْعِ هذا الالتباسِ لم[2] يزدِ الميمَ، وهذه كلُّها تعليلٌ بعدَ الوقوعِ.

وإنّما قالَ المصنفُ – [رحمَه اللهُ][3]– اعلمْ أنّ التصريفَ، ولم يقلِ: اعلمْ أنّ الصرفَ، لأنّ عِلمَ التصريفِ [شريفٌ][4] وفيه تصرفاتٌ كثيرةٌ، فذكرَ لفظًا[5] فيه مبالغةٌ وتكثيرٌ إشارةً إلى ذلك، وأصلُ التصريفِ تصررْفٌ بكسرِ الراءِ الأولى وسكونِ الثانيةِ فأبدلَ الراءَ الثانيةَ ياءً فصارتْ تصريفًا. فالمصادرُ خمسةٌ: المصدرُ [غيرُ][6] [الميميِّ][7] والمصدرُ الميميُّ وبناءُ المرَّةِ وبناءُ[8] النوعِ[9] ومبالغةُ المصدرِ[مثلُ] [10] الحثيثيِّ والدليليِّ[11] وغيرِ ذلك، واللهُ أعلمُ.

يُنظر: ابن منظور، اللسان، (عجم) 385/12.

[1] في (أ) تترك. وفي (د) زاد بعد يترك: تركا.

[2] في (د): فلم.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[4] مابين المعقوفين ساقط من (د).

[5] في (د): بلفظ. وهو صحيح إذا بُنِيَ ذكر للمجهول.

[6] في (أ): الغير.

[7] في (د): الميم.

[8] في (د): البناء.

[9] بناءُ النَّوعِ: هو مصدر الهيئةِ، ويكون لبيانِ نوعِ الفعلِ وصفتِهِ نحو وَقَفْتُ وِقْفَةً. ويُبنى من الثلاثي على وزن فِعْلَة، فإذا كانت التاءُ في مصدرِهِ الأصليّ دلّ على الهيئةِ بالوصفِ نحو: نَشدَ الضّالةَ نِشْدةً عظيمةً. ولا يُبنى مصدرُ الهيئةِ من غيرِ الثلاثيّ لأنّه يلتبسُ باسمِ المرّةِ فإذا أُريد الدلالةُ على الهيئةِ من غيرِ الثلاثي أُتيَ بالمصدرِ العامِّ له موصوفًا كاستقامَ استِقَامَةً عظيمَةً.

يُنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 133/2؛ الغلاييني، جامع الدروس العربية118/1؛ محمد النادري، نحو اللغة العربية 89 – 92 .

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[11] الحَثُّ: الإعجالُ في اتصالٍ، وقيل هو الاستعجالُ ما كان حثَّهُ يحثُّهُ حثًّا واستَحَثّه وأحَثّه، والحِثّيثيُّ الاسمُ نفسُهُ" أما الدِّليليُّ فهو الذي يدلك... والدليلي علمه بالدلالة ورسوخه فيها. ابن منظور، م. س (حثث) 129/2و (دلل) 247/11.

قال ابن يعيش: اعلم أن هذه المصادر جاءتْ على فِعِّيلي مضعّفة العينِ للمبالغةِ، يُقالُ: كان بينهم رِمِّيّا أي ترامٍ ولا يُرادُ مطلقُ الرَّميِ بل الكَثْرَةُ وكذلكَ الحِجِّيزى والحِثِّيثى المراد كثرةُ الحجزِ والحَثِّ ولا يكون من واحدٍ، وقد يجيءُ هذا الوزنُ لواحدٍ نحو الدِّليلي أي كَثرةُ العِلمِ بالدّلالَةِ. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل 56/6.

وقد وردَ عن عمرَ – رضي الله عنه – " لولا الخِلِّيفى لأذّنتُ " أي لولا الخِلافةُ والاشتغالُ بأمرِهَا عن تَعهدِ أوقاتِ الصّلاةِ لأذّنتُ. وهذه الألفاظُ من المصادرِ جاءتْ مؤنّثةً بالألفِ ولم تأتِ إلا مقصورةً. لكنَّ الكسائي جعلها ممدودة نحو: خِصِّيصَاء وأجازَ المدَّ في جميعِ البابِ قياسًا، وخالَفَهُ جميعُ البصريينَ في ذلكَ و الفرّاءُ من أصحابِهِ. أمّا ابن خالويه فجعلَ ذلكَ من غَرائبِ المصادرِ. =

فائدةٌ

المصدرُ يجيءُ على ستةِ معانٍ: الأولُ يجيءُ بمعناهُ نحوَ نصرًا، والثاني بمعنى الماضي نحوَ منعًا كلامَك، بمعنى مَنَعَ كلامَكَ، والثالثُ بمعنى المضارعِ نحوَ معاذَ اللهِ بمعنى نعوذُ باللهِ، والرابعُ بمعنى الفاعلِ نحوَ ربِّ العالمينَ بمعنى مُربّي[1] العالمينَ، والخامسُ بمعنى المفعولِ نحوَ ﴿هذا خَلْقُ اللهِ﴾[2] بمعنى مخلوقِ اللهِ، والسادسُ بمعنى الأمرِ كما وقعَ في كتابِ العزيّ[3] وغيرِه نحوَ تنبيهِ بمعنى تنبّهْ أمرٌ [أي تنبَّهْ من تنبَّهَ يتنبَّهُ][4] من باب التفعيلِ، واللهُ أعلمُ.

فائدةٌ[5]

وعرّفَ ابنُ الحاجبِ في الشافيةِ الصرفَ فقالَ: التصريفُ "علمٌ بأصولٍ يُعرفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكَلِمِ التي ليست بإعرابٍ"[6] انتهى.

[وعرّفَهُ][7] أيضًا بعضُ الفُضلاءِ[8] فقالَ: الصرفُ آلةٌ قانونيّةٌ يُعرفُ بها أحوالُ الكلمةِ منْ حيثُ الإعلالُ والإدغامُ وعدمهما.

= يُنظر المسألة: سيبويه، الكتاب41/4؛ ابن خالويه، ليس في كلام العرب ص170؛ ؛ ابن الناظم، شرح لاميَّة الأفعال ص43؛ الفيروزأبادي، القاموس المحيط 94/3 ؛ الزبيدي، تاج العروس (دلل) 7065/1.

[1] في (د): مرب.

جاء لفظُ (رَب) بمعنى مُربٍ، ومنه ما ذكره القرطبيُّ عند تفسيرِ قولِهِ تعالى في أُمِ الكتابِ: ﴿ربِ العالمينَ﴾ قال: أي مدبرُ أمرِهم ومُرَبِيهم. وقد كتبَ المودودي بحثًا لطيفًا حولَ مصطلحِ ربٍّ في كتابِهِ الموسومِ بـ: المصطلحات الأربعةِ في القرآن أشارَ فيه إلى دلالات رَبٍّ ومنها بمعنى اسم الفاعل: مربي.

يُنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 135/1؛ أبو الأعلى المودودي، المصطلحات الأربعة في القرآن ص37.

[2] سورة لقمان: من الآية 11.

[3] لم يعثرِ الباحث في تصريف العزّيّ على ما أشار إليه الشارح ولعله أخطأ في ذلك.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[5] في (د): فايدة.

[6] التعريفُ منقولٌ بنصهِ وقد وضعه الباحث بين علامتي تنصيص.

يُنظر: ابن الحاجب، الشافية ص6 – الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 1/1.

[7] ما بين المعقوفين في (أ+د) وعرف.

[8] في (د): الفضلا. دون همزة.

خمسةٌ: خبرُ أن، **[وثلاثون]**[1] معطوفةٌ على خمسةٍ وقولُه: **بابًا** تمييزٌ من خمسةٍ [وثلاثين][2] كما في قولِه [تعالى][3]: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[4] الآية، واللهُ أعلمُ.

فائدةٌ

فإنْ قيلَ "التمييزُ ما يرفعُ الإبهامَ المستقرَّ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مقدرةٍ" [كما في (الكافيةِ)] [5] وهذا التمييزُ لم يرفعْ شيئًا منهما لأنّه لا إبهامَ في هذا التركيبِ لأنّ [المصنفَ] [6] قالَ [اعلمْ أنّ أبوابَ التصريفِ خمسةٌ وثلاثونَ[7]، ولفظُ خمسةٌ وثلاثونَ[8] ليسَ بمبهمٍ، لأنّ المصنفَ قالَ] [9] إنّ أبوابَ التصريفِ ثمّ صرَّحَ: خمسةٌ وثلاثون[10]، فلم يحتَجْ إلى التمييزِ. فأجابَ بعضُ الفضلاءِ [في][11] زمانِنا: إنّ التمييزَ في الأعدادِ يلزمُ أنْ يكونَ مذكورًا أو مقدّرًا وإنْ لمْ يحتَجْ إلى التمييزِ ولا يجوزُ حذفُه – [أي حذفُ ثلاثون][12].

وسمعْنا عمَّنْ سمعَ عن بعضِ الأفاضلِ أجابَ بقولِهِ: فليكُنْ هذا التمييزُ من [بابِ][13] التأكيدِ مثلَ قولِه [تعالى][14]: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[15] الآية؛ فليتأمّلْ. ستةٌ منها أي: خمسةٍ **3/أ** وثلاثين بابا.

---

[1] في (ا+د): ثلثون.

[2] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ) ثلاثون.

[3] في (أ): تع. اختصارا. وما أُثبت من (د).

[4] التوبة: الآية 36.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

نقل اللاريّ تعريفَ التّمييزِ بنصِّهِ من الكَافيةِ، وقد حصرالباحث ذلك بين علامتي تنصيص.

يُنظر: الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية 53/2.

[6] في (ا+د): المص. اختصارا.

[7] في (د): ثلثون.

[8] في (د): ثلثون.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[10] في (د): ثلثون.

[11] ما بين المعقوفين غير مثبت في (ا+د)، ولو أسقط: ال من الفضلاء لصح.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (د) مثبت بين السطرين في (أ).

[13] في (د): بابا.

[14] في (أ): تع. اختصارا. وما أُثبت من (د).

[15] التوبة: الآية 36. وقد كُتبت في (د): اثني.

[قولُه][1]: **ستةٌ**: مبتدأٌ، و**منها**: متعلق بكائنةٍ [مقدرًا][2] صفةُ ستةٍ للثلاثيِّ المجردِ متعلقٌ بكائنةٍ [أخرى مقدرةٍ][3] خبرُ المبتدأِ المجردِ صفةٌ للثلاثيِّ، واللهُ أعلمُ.

فائدةٌ

إذا وقعَ ما [قبلَ][4] مِنْ البيانيةِ[5] نكرةً، يكونُ صفةً نحوَ: رأيتُ رجلاً من قبيلةِ قريشٍ، فإنْ كان ما قبلَ من البيانيةِ معرفةً يكون حالاً نحوَ: الرجلُ من قبيلةِ قريشٍ.

فإنْ قلتَ: لِمَ قالَ للثُّلاثيِّ بضمِّ الثاءِ [الأولى][6] معْ أنّ القياسَ أنْ يُقالَ: ثَلاثيٌّ [7] بفتحِ الثاءِ لأنّهُ منسوبٌ إلى الثلاثةِ؟ قلتُ: الثُّلاثيُّ والرُّباعيُّ والخُماسيُّ والسُّداسيُّ بِضَمِّ [الأوائلِ] [8] في الكُلِّ شاذٌّ[9]، والقياسُ ثَلاثيٌّ لأنَّهُ منسوبٌ إلى ثَلاثةٍ[10]، وأربعيٌّ لأنه منسوبٌ إلى أربعةٍ[11]، وخَمسيٌّ لأنّه

منسوبٌ إلى خمسةٍ[12]، وستيٌّ[13] لأنّه منسوبٌ إلى ستةٍ[14].

فإن قلتَ: لِمَ قدّمَ الثُّلاثيَّ على الرّباعيِّ؟ [قلتُ][15]: لأنَّ الثلاثيَّ مقدمٌ على الرباعيِّ طبعًا فقدمَ وضعًا

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (د) وهو فوق السطر في (أ).

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (د) وهو فوق السطر في (أ).

[4] في (د): بعد.

[5] من البيانية تقسم

[6] ما بين المعقوفين ساقط من د.

[7] في(د):للثلاثي.

[8] في (أ) الأوايل وفي (د) الأول. وهو صحيح على اعتبار الأول في كل منها.

[9] قال ابن الأنباريّ " قالَ الفرّاءُ إذا نسبتَ إلى ثَلاثَةٍ وأَربعةٍ إن كانَ يُرادُ من بَني ثلاثةٍ قُلتَ ثَلاثيّ، وإن كانَ شيئًا أو ثوبًا طولُهُ ثَلاثةُ أَذرعٍ قلتَ ثُلاثيّ إلى عشرةٍ، والمذكرُ فيه كالمؤنّثِ والمؤنثُ كالمذكرِ، أرادوا أن يُفرّقوا بينَ النِسبتينِ لاختلافِهِمَا كما نَسَبوا إلى الرَّجلِ القديمِ دَهريّ وإن كانَ من بَني عامرٍ قُلتَ: دُهريّ لاغيرُ ".

ابن الأنباري، المذكر والمؤنث ص646.

[10] في (د): الثلاثة.

[11] في (د): الأربعة. إلى الثلاثة على غير قياس.

[12] في (د): الخمسة.

[13] في (د): السداسي.

[14] في (د): الستة.

[15] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

ليوافقَ الوضعُ الطبعَ.

فإنْ قلتَ: لأيِّ شيءٍ انحصرتْ[1] أبوابُ التصريفِ في خمسةٍ وثلاثين[2]؟ قلتُ: معرفةُ هذا تحتاجُ إلى تتبُّعِ جميعِ الأبوابِ إلى آخرِ الكتابِ فإذا استقرأتَ[3] إلى آخرِ الكتابِ عرفتَ[4] وجهَ انحصارِه، واللهُ أعلمُ.

فائدةٌ

وإنّما [انحصرَتْ][5] أبوابُ الثُّلاثيِّ المجردِ في ستةٍ لأنّ عينَ ماضيهِ لا تخلو[6] [إما][7] أن تكون[8] متحركةً بأقوى الحركاتِ [وهو الضَّمُّ][9]، أو أخفِّها [وهو الفَتْحُ][10]، أو متوسِّطِها [وهو الكسرُ][11]. فإنْ كانَ الأولَ فهو من بابِ فَعُلَ بالضمِّ، وإنْ كانَ الثاني فهو من بابِ فَعَلَ بالفتحِ، وإنْ كان الثالثَ فهو من بابِ فَعِلَ بالكسرِ. أما البابُ[12] الذي عينُه بالضمِّ فهو بابُ حَسُنَ، وأمّا البابُ الذي عينُه بالفتحِ فهوَ من بابِ: نَصَرَ وضَرَبَ [وفَتَحَ][13]، وأمّا الذي عينُه بالكسرِ فهو من بابِ عَلِمَ وحَسِبَ، فصارَتْ ستةً لكنَّ القياسَ التصوُّريَّ [يقتضي][14] ستةَ عشَرَ بابًا، والقياسُ العقليّ يقتضي اثنَيْ عشَرَ بابًا، وأما الاستقراءُ والتتبُّعُ يمنعُ ما عدا[15] الستةَ ومن عرفَ القاعدةَ المذكورةَ وفهمَ[16] أبوابَ الأسماءِ[17] المكتوبةِ فيما مرَّ لا يحتاجُ الآنَ إلى بيانِ اقتضاءِ الستةَ عشَرَ بابا في القياسِ التصوُّريِّ،

---

[1] في (أ) انحصر.

[2] في (د): ثلثين دون ألف.

[3] في (د): استقررت.

[4] في (د) :عرفة.

[5] في (أ+د) انحصر.

[6] في (د): يخلو.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[8] في (د): يكون.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[12] في (د): الأبواب.

[13] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[14] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[15] في (د): عدي.

[16] في (د): فهو.

[17] في (د): الاسما.

وإلى اثنَيْ عشَرَ بابًا في القياس العقلي، أما بيان ستة أبواب في الاستقراءِ، فإنّه معلومٌ عندَ مَنْ لهُ لبٌّ، واللهُ أعلمُ[1].

فائدةٌ

ولا بأسَ لنا أنْ نذكِّرَ تذكيرًا لِما مرَّ منَ القاعدةِ[2] أو تفهيمًا لمَنْ [لم][3] يفهمْ وإنّما قُلنا[4]: [إنّ][5] الثلاثيَّ المجردَ يقتضي في القياسِ التصوريِّ[6] ستةَ عشَرَ بابًا، لأنّه[7] يتصوّرُ بالتصوّرِ الساذَجِ[8] في فاءِ الفعلِ من الماضي أربعةَ أحوالٍ: السكونُ، والحركاتُ الثلاثُ[9]، وفي المضارعِ أيضًا أربعةَ أحوالٍ: السكونُ والحركاتُ الثلاثُ[10]. فإذا[11] ضربْنا الأربعةَ في الأربعةِ صارتْ[12] ستةَ عشَرَ بابًا، فهذا سهلٌ[13]، لكنْ يلزمُ [على][14] كلِّ طالبٍ تخريجَهُ من الذهْنِ إلى الخارجِ إلى ستةَ عشرَ بابًا، وأما القياسُ العقليُّ يقتضي اثنَي[15] عشَرَ بابًا، لأنّ في فاءِ الكلمةِ يتصوّرُ في العقلِ

---

[1] للثلاثيّ المجرّدِ ثلاثةُ أبنيةٍ هي: فَعَلَ و فَعُلَ وفَعِلَ، وله مع مضارعِهِ ستةُ أوزانٍ. ولعلَّ الشارح قصد ذلك بقوله: ستة.

يُنظر: ابن يعيش، شرح الملوكي ص36 وما بعدها؛ ابن الحاجب، الشافية ص18؛ ابن عصفور، الممتع 166/1؛ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح 25/2. وغيرها

[2] في (د): القواعدة.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[4] في (د): قلت. وكلاهما صحيح.

[5] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ): لأن.

[6] زاد في (د) بعد التصوري: على.

[7] زاد في (د) بعد لأنه: على.

[8] قصد الشارح بقوله: التصور الساذج عدم التزام قواعد اللغة في ذلك، وعليه فإن النتائج الحاصلة سيكون قسم منها غير مرض لأصحاب القياس والعلم الذين يمنعون الإبتداء بالساكن وتوالي الساكنين، لذلك استخدم الشارح عبارة: القياس العقلي، والتصور العقلي لبيان ما يقصده.

أما المعنى المعجمي لمادة سذج، فقد جاء في اللسان قوله: حجة ساذِجَة وساذَجة بكسر الذال وفتحها: غير بالغة. وقيل هي غير عربية.ينظر: ابن منظور، اللسان، (سذج)، 297/2.

[9] في (أ): الثلث. وما أُثبت من (د).

[10] في (أ): الثلث. وما أُثبت من (د).

[11] في (د): فإن. وكلاهما صحيح.

[12] في (د): فصار.

[13] في (د): فلهذا أسهل.

[14] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[15] في (د): اثنا.

ثلاثةَ[1] أحوالٍ: الحركاتُ الثلاثُ[2] لا السكونُ **3/ب** لأنّ العقلَ يخرجُهُ عنِ التصوّرِ الساذَجِ، لأنّه لا يمكنُ الابتداءُ[3] بالساكنِ وإنْ جوّزَ البعضُ[4]، فضربْنا الأحوالَ الثلاثةَ التي هي في فاءِ الفعلِ من الماضي [في][5] الأحوالِ الأربعةِ التي هي في فاءِ[6] الفعلِ من المضارعِ فصارَ[7] اثنَيْ عشَرَ بابًا،

---

[1] حذفت في (ا + د) الألف من ثلاثة.

[2] حذفت في (ا + د) الألف من الثلاث.

[3] في (د): الابتدا.

[4] دخلتِ الألفُ واللامُ على بعضٍ وغيرٍ، وذلكَ على طُولِ صفحاتِ المخطوطِ وفي النُّسختينِ، لذا كانَ لا بُدَّ من الوقوفِ على ذلكَ. فقد اعتبرَ القدماءُ هذينِ اللفظينِ نكرتينِ لا يَجوزُ إدخالُ الألفِ واللامِ عليهما، يقولُ سيبويهِ " وغيرُ أيضًا ليسَ باسم مُتمكنٍ، ألا ترى أنَّها لا تَكونُ إلا نكرةً، ولا تُجمعُ، ولا تدخلها الألفُ واللامُ ". سيبويه، الكتاب 479/3. أمّا الحريري فيقول : " ويقولونَ : فَعَل الغَيرُ ذلكَ. فيُدْخِلونَ على غَيرِ ألةُ التَّعريفِ، والمحققونَ يمنعونَ ذلكَ، فهو لا يَتَعَرّفُ بألةٍ، كما لا يتعرّفُ بالإضافةِ. الحريري، درة الغواص ص55. وقال أبو حيان : " وادخالُ (ال) عليه (غير) خطأٌ. أبو حيان، البحر المحيط 28/1.

ومن المعاصرين من ذهبَ هذا المذهب، ومنهم يوسف الصيداوي الذي زعمَ أنَّه " لم يسمعْ قطُ من كلامِ العربِ شعرِهِ ونَثرِهِ دخول (ال) على غير، فمن أدخل هذه الأداة عليها فقد تكلَّم بغيرِ لغةِ العربِ ". يوسف الصيداوي، الكفاف 2/ 1096، 1097.

ويبدو أنّ هذا الكلام فيه شَيءٌ منَ التَّسَرُّعِ في الحُكمِ، فقد دخلت (ال) على: غير وبعض في كلامِ الفصحاءِ وأَئِمَّةِ العربيّةِ. وسَنَسُوقُ نماذجَ من ذلكَ على سبيلِ التمثيلِ لا الحصرِ لأنَّ المقامَ هنُا يَضيقُ لِكثرَتِهِ.

فهذا الخليل يقول في العين : " والدَّجّلُ : شِدةُ طَلي الجَرَبِ بالقطرانِ، قال البعضُ : مثلُ الأَجربِ المدجّلِ " الفراهيدي، العين 471/1. أما سيبويه فيقول : " وربما قالوا في بعضِ الكلامِ : ذَهبتْ بعضُ أَصابِعَهُ، وإِنَّمَا أُنِّثَ البَعضُ لأَنَّهُ... ". سيبويه، الكتاب 51/1. وفي الصحاح : "... تَشَاخَسَتْ أَسنانُهُ إِذا اختلَفَتْ ومَالَ بَعضُهَا وسقَطَ البعضُ مِنَ الهَرمِ " الجوهري، الصحاح 349/1 وفي المخصص نجد "... ولقالَ البعضُ تُنبي... كما قال البعض يقولون... " ابن سيده، المخصص 250/4. وفي جمهرة اللغة "... فالموتُ لا يَأخُذُ البعضَ ويَدَعُ البعضَ، هذا كلامُ أَبي عُبيدة". ابن دريد، جمهرة اللغة 162/1.

أَمَّا غَيرُ فقد جاءت بـــ (ال) كثيرًا أيضًا. منه في الصحاح : " الوَسيلةُ : ما يُتعرّفُ بِهِ إلى الغَير ". الجوهري، الصحاح2/ 279. وفي اللسان : "... وهو أخذ مال الغير ظلما ". ابن منظور، اللسان 648/1. وفي القاموس : "... الوادي الغير عميق " الفيروزأبادي، القاموس المحيط 213/1. وفي تاج العروس : "... هو توجيهُ الكلامِ نحو الغيرِ للإفهامِ " الزبيدي، تاج العروس 34/1. وغيرُ ذلكَ كثيرٌ في أمهاتِ الكتبِ ومصادر اللغةِ . فَهَل تَكَلَّمَ كُلُّ هولاءِ بغيرِ لُغةِ العربِ ؟ ! وكيف يمكن القول : إنه لم يسمع قط من كلامِ العربِ شعرِهِ ونثرِهِ دخول (ال) على غير!

إن ورود هذا الكم الهائل ل (بعض وغير) مقترنتين بـــ (ال) في مصادرنا اللغوية والأدبية جعل الباحث يُقرّ بما ورد في نسختي المخطوط, وحَمَلَهُ على إبقائِهِ على رسمه دونَ تغييرٍ.

[5] في (د): إلى.

[6] في (د):: فا.

[7] زاد في (د): في.

ويلزمُ أيضًا تخريجُهُ منَ الذهنِ إلى الخارجِ وذكرُه أو كتابتُه[1] في الصحائفِ[2] والألواحِ لأنّه يمكنُ التلفظُ والكتابةُ لكنَّ التصورَ الأولَ وهو التصورُ الساذَجُ وبه يتصورُ ستةَ عشرَ بابًا، لكنّ هذه الأبوابَ لا تتلفظُ[3] بل يمكنُ الكتابةُ في التصوّرِ الساذَجِ [فقطْ والله أعلمُ][4].

فائدةٌ

نقولُ [في][5] وجهِ الحصرِ على ستةِ أبوابٍ بوجهٍ آخرَ وهو أنّ حركةَ عينِ الماضي لا تخلو من أن تكون موافقةً لحركةِ عينِ المضارعِ أو مخالفةً، فإنْ كانَ الأولَ فهو لا [يخلو][6] [أن يكونَ][7] إما بالضمِّ أو بالكسرِ أو بالفتحِ، فإنْ كان الأولَ فهو البابُ الخامسُ وإنْ كان الثانيَ فهوَ البابُ السادسُ وإنْ كان بالثالثِ فهو البابُ الثالثُ، والمخالفةُ لا تخلو [أن يكونَ][8] إما بالضمِّ أو بالكسرِ أو بالفتحِ، فإن[9] كانَ بالأولِ فهوَ البابُ الأولُ وإنْ كانَ بالثاني فهو البابُ الثاني وإن كان بالثالثِ فهو البابُ الرابعُ، فصارَتْ ستةَ أبوابٍ فاحفظْ هذه القواعدَ فإنّه بحثٌ عجيبٌ ومَنْ لم يعرفْهُ[10] فهو غريبٌ، واللهُ أعلمُ بالصوابِ.

البابُ الأولُ: فإنْ قيلَ: لأيٍّ معنًى من معاني[11] الألف واللام أتي في البابِ؟ قلنا: للعهدِ الخارجيِّ. اعلمْ أن الألفَ واللامَ في كلامِ العربِ في الغالبِ بالاستقراءِ على أربعةِ أوجهٍ:

---

(1) في (د): وذكر او كتابة.

(2) في (أ) الصحايف وما أثبت من (د). وصحائف جمعُ صحيفةٍ على وزنِ مَفَاعِل، أُبدلتِ الهمزةُ من أَلفِ الجمعِ حيثُ التقتِ الألفُ التي أَصلها مدة في المفردِ مع أَلفِ التكسيرِ وهي مثلُها في الزيادةِ، وقد زيدَ لمجردِ المدّ فكان لا بُدَّ من حذفِ إحدى الألفين أو تحريكها فامتنع الحذفُ لئلا يلتبسَ بالمفردِ، لذلك تعيَّن تحريكُ أَقربَهما إلى الطرفِ فانقلبت همزةً فكانت صحائفَ، ومثلُها رسائل.

يُنظر: سيبويه، الكتاب 356/4؛ ابن مالك، إيجاز التعريف ص71.

(3) في (د): هذا الباب لا يتلفظ.

(4) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(6) في (أ): يخ. وما أثبت من (د).

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(9) في (د): إن.

(10) في (د): يعرف.

(11) في (د) :معان.

أحدُها: للإشارةِ إلى المقدمِ المذكورِ المنكّرِ يُسمى عهدًا خارجيًّا نحوَ: [جاءني][1] رجلٌ فأكرمتُ الرجلَ وكقولِه تعالى[2]: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[3].

وثانيها: للإشارةِ إلى واحدٍ من الأفرادِ باعتبارِ التصورِ في الذهنِ أولاً ثمَّ إدخالِ[4] الألفِ واللامِ ثانيا [و][5] يسمّى عهدًا ذِهْنِيًّا نحوَ: أدخلُ السوقَ وأشتري اللحمَ[6] حيثُ لا عهدَ في الخارجِ. وثالثُها: للإشارةِ إلى الحقيقةِ من حيثُ هي [هي][7] يُسمّى لامَ الحقيقةِ نحوَ: العسلُ حلوٌ والخَلُّ حامضٌ ونحوَ: الرجلُ خيرٌ من المرأةِ.

ورابعُها: بمعنى الكُلِّ يُسمّى لامَ الاستغراقِ كقولِه [تعالى][8]: ﴿والعصرِ إِنَّ الإِنسانَ لَفِي خُسْرٍ إِلا الذينَ آمَنوا﴾ [9] ولا بُدَّ للطالبِ من معرفتِها[10].

---

[1] في (أ): جاني، وفي (د): جأني.

[2] في (أ): تع. اختصارا.

[3] سورة المزمل الآية 16.

[4] في (د): أدخل.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (ا + د).

[6] في (د): زاد قبل حيث: من.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[8] ما بين المعقوفين في (أ): تع. اختصارا وهو ساقط من (د).

[9] سورة العصر من الآيات 1 – 3.

[10] اختلف العلماء في (ال) التعريفِ، قال سيبويه: " والحرف الذي تعرّف به الأسماءُ هو الحرف الذي في قولك: القوم، الرّجل، النّاس وإنّما هما حرف بمنزلةِ قد وسوف " سيبويه، الكتاب 147/4 و 62/2 و 272/2.

قال ابن جني: " وكان الخليل يسميها (ال)، ولم يكن يسميها الألفُ واللامُ " ابن جني، سر صناعة الإعراب،333/1. فالبصريونَ يقولون: (ال) وحجّتُهم في ذلك أنّ (ال) حرفانِ والكلمةُ إذا كانت حرفينِ يُنطقُ بِلَفظِهَا نحو: مِنْ، حرفُ جرٍّ. ونقولُ: اللامُ حرفُ جرٍّ ولا نَقولُ: (ل) حرفُ جرٍّ. أمّا الكوفيونَ فيقولونَ: الألفُ واللامُ، وحجّتهم في ذلك أنّ الهمزةَ ليست أَصليةٌ في الكلمةِ وإنّما يُؤتى بها للوصلِ ولهذا تَسقطُ عند الدَّرجِ والاتصالِ نحو: أكرمت الرّجلَ.

و (ال) هذة على تسعةِ أقسام: 1) لتعريفِ الجنسِ نحو: الرّجل خَيرٌ من المرأة. 2) لتعريفِ عَهدٍ وجوديّ بين المتكلمِ والمخَاطبِ نحو: الدّينار. 3) لتعريفِ عهدٍ ذهنيّ نحو: الخُبزُ، السّوقُ. 4) لتعريفِ الحضورِ نحو: هذا الرّجلُ. 5) بمعنى الّذي إذا اتصلت باسم فاعلٍ واسمِ مفعولٍ. 6) عِوضٌ من تعريفِ الإضافَةِ نحو: مررتُ بالرّجلِ الحَسنِ الوجهِ. 7) زائدةٌ في الأَعلامِ. 8) تحسينيةٌ والتعريفِ بغيرها نحو: الذي، التي. 9) استفهاميةٌ بمعنى هل نحو: أل فعلت ؟ وهي لغةٌ شاذةٌ.

ينظر المسألة: ابن مالك، شرح التسهيل 285/1؛ ابن آجروم، شرح الآجرومية 12؛ السيوطي، الأشباه والنظائر 77/3 وهمع الهوامع 256/1؛ الإسفراييني، شرح الفريد ص،85 ؛ محمد الأشقر، معجم علوم اللغة ص69.

قوله[1] : الأولُ، أصلُه وُولُ بالواوَيْنِ أُدغِمَتِ الأولى في الثانيةِ بعدَ سلبِ حركتِها ثمّ زيدتِ الهمزةُ في أوّلِه لتعَذُّرِ الابتداءِ بالساكنِ فصارَ أوّلاً [2] ثمّ أُدخلَ الألفُ واللامُ في أولِه بدلَ الإضافةِ إذْ تقديرُه[3] أولُ[4].

وقالَ بعضُ العلماءِ[5]: [أصلُه][6] [أوألُ][7] على وزنِ أفعلَ مهموزِ الوسطِ قُلبتِ الهمزةُ الثانيةُ واوًا وأُدْغِمَتِ الواوُ في الواوِ.

وقالَ بعضُهُمْ أصله وُوَّلُ على وزنِ فُوْعَل قُلِبتِ الواوُ الأولى همزةً فصارَ أولا وتأنيثُ الأولِ أولى مثلُ آخرَ وأُخرى مثلُ أنصر ونُصرى[8].

منها[9] أيْ منَ الأبوابِ الستةِ **فَعَلَ يَفْعُلُ** هذا وزنُ **موزونِه: نَصَرَ يَنْصُرُ** [على وزنِ فَعَلَ يَفْعُلُ][10] وهو [من قبيلِ][11] الألفاظِ غيرِ المركبة كقولِكَ: واحدٌ اثنانِ ثلاثةٌ[12] أو لفظُ الثاني معطوفٌ علـى لفظِ[13] الأولِ وحُذِفَ منهُ حرفُ العطفِ لأنَّه خبر **4/أ** بعدَ خبرٍ فيجوزُ بحذفِ حرفِ العطفِ وبغيرِ

---

[1] في (د): قول.

[2] في (د): أول.

[3] في (د): تقدير.

[4] زاد في (د) بعد أول: أبواب الستة فصار الأول.

[5] في (د): الأفاضل.

[6] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ) : أصلها.

[7] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ) : وأل.

[8] أُختلفَ في أصلِ أول وتصريفِهِ فقيلَ: أول على أَفْعَل لأنَّ تصريفَهُ على أُولى وأوّل وعلى أنَّه أَفْعَل تفضيل بدليلِ اقترانِهِ بمِن نحو قولهم: هو أوّل من كذا، فهو ليسَ على فَوْعَل كما قال الكوفيونَ، بل هو أَفْعَل من تركيبِ وَوَلَ وإن لم يستعملْ في غَيرِ هذا اللفظِ لا من أوّلَ ولا من وَألَ. وقيل: أوّل مذهبُ البصريينَ أنَّه: أَفْعَل، فاؤه وعينه من جنس واحد وهو الواو، ثم اختلفوا فيه على ثلاثةِ أقوالٍ: جمهورُهم قال: إنَّه من وَوَلَ، وبعضُهم قالَ: أَصلُهُ من أَوْأَل من وَألَ أي نَجَا، لأنَّ النَّجاةَ في السَّبْق. وقال آخرون: أَصلُهُ أَأْوَل من آلَ أي رجع، لأنَّ كلَ شيءٍ يرجعُ إلى أَوّلِهِ فهو أَفْعَل بمعنى المَفْعُول كأَحْمَد، فقلبت الهمزةُ في الوجهين واوًا قلبًا شاذًا. أما الكوفيونَ فقالوا: هو فَوْعَل من وَألَ أو من آل يؤل، وقال بعضهم: بل هو من اَءول فأُبدلتِ الهمزةُ الثَّانيَةِ واوًا وأُدغمت.

يُنظر: ابن جني، المنصف، 201/2؛ ابن معط، شرح ألفية ابن معط، 1316/2؛ ابن يعيش، شرح الملوكي، 25 و شرح المفصل، 36/6؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 340/2.

[9] زاد في (د) قبل منها: وإنما اختص الفاء والعين واللام. ولفظ: منها هنا تابع لما سبق من المتن وهو قوله: الباب الأول.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[11] ما بين المعقوفين من (أ) يقابله في (د): سرد.

[12] في (د): ثلثة.

[13] في (د): اللفظ.

حذفِه [وكذا يجري الوجهانِ في فَعَلَ يَفْعُلُ][1] وتقديرُه لفظُ نَصَرَ ولفظُ يَنْصُرُ وموزونَيْهِ نَصَرَ يَنْصُرُ فَعَلَ يَفْعُلُ [فيه إشارةٌ إلى أنّ ضميرَ موزونِه راجعٌ إلى فَعَلَ يَفْعُلُ][2] في الحركاتِ والسكناتِ وعددِ الحروفِ [واللهُ أعلمُ بالصوابِ][3].

فائدةٌ

وإنّما اختُصَّ الفاءُ[4] والعينُ واللامُ للوزنِ[5] لما فيهِ منْ حروفِ الشفةِ والوسطِ والحلقِ التي هي المخارجُ الكليةُ فترجَّحَ به فَعَلَ على [جَعَلَ][6] [مثلا][7] ولكونِه أعمَّ الأفعالِ ترجّحَ على عَلِمَ وعلى نحوِ عَمِلَ[8] [لكثرة][9] استعمالِهِ وفتحِ عينِه، وإنما تَعَيَّنَ [فتحُ][10] العينِ لأنّه محلُّ الاختلافِ لأنّ الفاءَ للماضي[11] لا يكونُ إلا متحركًا ومفتوحًا للخفّةِ، والسكونُ ممتنعٌ في الابتداء[12] أو يتعذّرُ[13]

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (د) وهو في (أ) بين السطرين.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[4] في (د): الفا.

[5] استشهدَ ابن يعيش على عمومِ وشمولِ (فعل) بقوله تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ (الأنبياء: الآية 23) وقوله تعالى: ﴿وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾. (إبراهيم: الآية27).

وقال السخاوي: اختاروا من الشَّفة حرفًا، ومن الفم حرفًا، ومن الحلق حرفًا، فوزنوا بها وجعلوها نائبةً عن جميعِ الحروفِ.

أما ابن إياز فقال: إنّ سببَ اختصاصِ الفاءِ والعينِ واللامِ بالوزنِ؛ أنّهم لَمّا أرادوا أن يَصوغوا مثالا يكون كالميزان لمعرفة الأَصلِ من الزائد؛ جعلوا ذلك لفظ الفعلِ لعُمُومِهِ وشُمُولِهِ كلَ فعلٍ علاجًا كان أو غيرَ علاجٍ، غريزةً أو غيرَ غريزة، فهو أعمُّ ما يُعَبَّرُ به عن الأفعالِ فوزنوا به لعُمومِهِ، أمَّا السَّببُ وراءَ اختيارِهِ ثُلاثيًّا وليسَ رباعيًّا أو خماسيًّا؛ هو أن الثلاثيَّ أكثرُ تَصَرّفًا من غيرِه، كما أنَّه لو كانَ رُباعيًّا لَمَا أمكنَ وزنُ الثلاثيِّ به إلا بالإسقاطِ.

يُنظر: ابن يعيش، الملوكي 115، 116؛ السخاوي، سفر السعادة 2315/1؛ ابن اياز، شرح التعريف بضروري التصريف ص56.

وينظر المسألة: الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 13/1؛ التفتازاني، شرح مختصر العزي، ص، 30.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[7] ما بين المعقوفين غير مثبت في (ا +د).

[8] في (د): على نحو علم.

[9] في (أ) بكثرة وفي (د): بكثرت.

[10] ما بين المعقوفين غير مثبت في (ا +د).

[11] في (د): فا الماضي.

[12] في (د): الابتدا.

[13] في (د): متعذر.

على ما قيلَ. والعين لا يكون إلا متحركًا لاستلزامِ سكونِه اختلاط الأبنيةِ والالتباس بالمصدر[1] [حالتي][2] الرفعِ والجرِ. واللامُ مبنيٌّ على الفتحِ في الماضي و[في][3] فاءِ الفعلِ لا يكونُ إلا ساكنًا في المضارعِ لئلا يتوالى أربعُ حركاتٍ متواليات ولم يسكَّنْ عينُ المضارعِ تبعًا للماضي، وأمّا آخرُه فمضمومٌ[4] ما لم يكنْ حرفٌ ناصبٌ أو جازمٌ.

فإنْ قيلَ: لِمَ قالَ المصنفُ نَصَرَ يَنْصُرُ [أي اقتصرَ عليهما أي لم يذكرِ المصدرَ أيضًا][5] ولم يَقُلْ نَصْرًا [بعدَهما][6] ؟ قُلْنا لأن لفظةَ نصرًا مفعولٌ مطلقٌ والمفاعيلُ فضلةٌ[7] في الكلامِ، والفضلاتُ تُتركُ عادةً فتركَ [المصنفُ][8]. فإن قلتَ[9]: هل يجيءُ المصدرُ من البابِ الأولِ على وزنٍ واحدٍ أو على أوزانٍ مختلفةٍ؟ قلتُ: رأيتُ في بعضِ الحواشي[10] المصدرَ يجيءُ من البابِ[11] الأولِ على سبعةَ عشرَ[12] وزنًا نحوَ فَعْلٍ بفتحِ الفاءِ وسكونِ العينِ مثلَ نَصْرٍ، وفِعْلٍ بكسرِ الفاءِ وسكونِ العينِ

---

[1] في (د): التباس المصدر.

[2] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ): حالة.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[4] زاد الناسخ في (أ) في الهامش: والأولى أن يقول: مرفوع. وهذا صحيح فالكلام عن الفعل المضارع.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[7] جاء في اللسان: الفَضْلَةُ ما يلحق بالخَمرِ بعد القِدَمِ... وسُمِّيت فضلةً لأنَّ صميمَهَا هو الذي بقي". ابن منظور، اللسان (فضل) 524/11.

وفي الاصطلاحِ النّحويّ: هي عبارة عما يَسوغُ حذفُهُ مطلقًا إلا لعارضٍ. ويقابلُهُ العُمْدَةُ: وهو ما لا يجوزُ حذفُهُ من أَجزاءِ الكلامِ إلا بدليلٍ يقومُ اللفظُ بِهِ.

يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل 257/1؛.

[8] في (د): المصدر.

[9] في (د): قيل. وكلاهما صحيح.

[10] أورد ابن مالك على مصادر الثلاثي تسعةً وأَربعينَ مثالا وقال: إنَّ منها عشرةُ أَبنيةٍ مَقِيسةٌ وهي: مَفْعَل، فَعْل، فَعُول، فِعَال، فُعْل، فِعَالة، فُعُولَة، فَعِيل، فُعَال، وما تبقى مقصور على السماع. ابن مالك، شرح لاميّة الأفعال ص 35 – 37.

والمسألةُ بتفاوتٍ عند النحاةِ، وذلك لأنَّ أَكثرَ هذهِ المصادرِ سماعيٌّ.

يُنظر: سيبويه، الكتاب 5/4؛ ابن السراج، الأصول في النحو 85/3 وما بعدها؛ الزمخشري، المفصل 218 وما بعدها؛ ؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 151/1 وما بعدها.

[11] في (د): باب دون ال.

[12] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ) تسعة عشر، وقد ورد في هامش (أ) : هذا الذي ذكرَه من المصادرِ سبعةَ عشرَ لا تِسعةَ عشرَ فقوله: تسعة عشر تصحيفٌ من الناسخينِ والصّوابُ الواقعُ من الشارحِ سبعةَ عشرَ، أَو أُسقِطَ المثالان من الشرحِ من أَيدي الناسخينِ فبقيت ناقصةً.

مثلَ فِسْقٍ، وفُعْلٍ بضمِّ الفاءِ وسكونِ العينِ مثلَ كُفْرٍ، وفَعَلٍ بفتحِ الفاءِ والعينِ مثلَ طَلَبٍ، وفَعِلٍ بفتحِ الفاءِ وكسرِ العينِ مثلَ خَنِقٍ، وفَعَالٍ بفتحِ الفاءِ والعينِ نحوَ نَباتٍ، وفِعَالٍ بكسرِ الفاءِ وفتحِ العينِ مثلَ كِتابٍ، وفُعولٍ بضمِّ الفاءِ والعينِ مثلَ دُخولٍ، وفِعْلانٍ بكسرِ الفاءِ وسكونِ العينِ مثلَ كِتْمانٍ، وفِعالةٍ بكسرِ الفاءِ [وفتحِ العينِ][1] مثلَ حِراسَةٍ، وفُعْلانٍ بضمِّ الفاءِ وسكونِ العينِ مثلَ كُفْرانٍ[2]، وفَعَلانٍ بفتحِ الفاءِ والعينِ مثلَ نَزَوانٍ[3]، ومَفْعَلٍ بفتحِ الميمِ وسكونِ الفاءِ[4] وفتحِ العينِ مثلَ مَقْصَدٍ، وفَعْلى بفتحِ الفاءِ[5] وسكونِ العينِ [وفتحِ اللامِ][6] مثلَ دَعْوى، وفِعْلى بكسرِ الفاءِ وسكونِ العينِ وفتحِ اللامِ مثلَ ذِكْرى، وفُعْلى بضمِّ الفاءِ وسكونِ العينِ وفتحِ اللامِ مثلَ بُشْرى، وفَعالَةٍ بفتحِ الفاءِ مثلَ طَهارَةٍ.

وعَلامَتُهُ أنْ يكونَ عينُ فعلِهِ مفتوحًا في الماضي كنَصَرَ **ومضمومًا في المضارعِ** كينصُرُ– وفي بعضِ النُّسَخِ في الغابرِ–[7] والأولُ أولى لأنّه أبعدُ من الاحتمالِ لأنّ الغابرَ منَ الغبورِ وهو [من][8] المصادرِ [الأضدادِ][9] ويطلقُ ويذكرُ في محلِّ المضارعِ اللّهُمَّ إلا أنْ يقالَ هذا الاحتمالُ مندفعٌ في قولِه فيما قيلَ بفتحِ العينِ في الماضي، تأملْ، واللهُ اعلمُ بالصوابِ.

فائدة

وإنّما قدّمَ الماضيَ على المضارعِ [لأنّ مدلولَ الماضي وهو الزمانُ الماضي مقدمٌ على

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[2] كفران : المصدر الثالث ل كفر. كفر كُفرا وكُفُورا وكُفْرانا، وهو نقيض الشكرونقيض الإيمان.

ينظر: ابن منظور، اللسان، (كفر)، 144/5.

[3] نَزَوَان: نَزَا يَنْزُو نَزْوا ونِزْوا ونَزَوَانا، وهو الوَثَبَانُ، ومنه نَزْو التَّيسِ، ولا يُقالُ إلا للشّاءِ والدوابِ والبقرِ.

يُنظر: ابن منظور، م. ن، (نزا) 319/15؛ الزبيدي، تاج العروس 8621/1.

[4] في (د): الفا.

[5] في (د): الفا.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[7] الغابِرُ: يُقصدُ بِهِ الفِعلُ المضارعُ، وأولُ من استعملَهُ الخليلُ بن أحمد، ثمَّ كان للمدرسةِ البصريّةِ من بَعدِهِ زمنًا حتى تركُوهُ، فاستعملَهُ الكوفيونَ وتابعهم ابنُ المؤدِّب. وهو من ألفاظِ الأضدادِ فهو يعني الباقي والماضي، ولعلّ هذا هو السببَ الذي دفعَ البصريينَ إلى تركِ استخدامِهِ. أما المعنى المعجمي للغابر فهو من الغبور بمعنى المكث والذهاب، والغابِرُ الباقي، والغابِرُ الماضي، وهو من الأضدادِ، والغَابِرُ من الليلِ ما بقيَ منه.

يُنظر: الخليل بن أحمد، العين 311/8؛ ابن المؤدب، دقائق التصريف ص 28، 123، 197؛ ابن منظور، م. س، (غبر) 3/5.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

مدلولِ المضارعِ وهو الحالُ والاستقبالُ][1]. اعلم أنّ الحركةَ والسكونَ يستعملانِ في المعربِ والمبنيِّ[2] في آخرِ الكلمةِ وغيرِه، والفتحَ **4/ب** والكسرَ والضمَّ يستعملُ في آخرِ [المبنيِّ][3] وغيرِه، [والنصبَ والرفعَ والجرَّ والجزمَ][4] يستعملُ في آخرِ المعربِ.

ويُسمّى الضمُّ ضمًّا لانضمامِ الشفتَيْنِ عندَ التّكلُّمِ، ويُسمّى الفتحُ فتحًا لانفتاحِ الفمِ عندَ التكلّمِ، ويسمّى الكسرُ كسرًا لانكسارِ الشفةِ[5] السُّفلى، ويُسمّى السكونُ سكونًا لِخُلُوِّهِ عنِ الحركةِ[6] [عندَ التلفُّظِ][7] والتنوينُ نونٌ ساكنةٌ تتبعُ حركةَ آخرِ الكلمةِ والمنونُ ما له التنوينُ، والمشددُ ما له التشديدُ و[هو][8] ثلاثةُ أسنانٍ يُكتبُ فوقَه [فوقَ الحرفِ المشددِ][9]. وقد يتركُ هذه المذكوراتِ من الخطِّ. والكلمةُ التي أصلُها على حرفٍ واحدٍ أو حرفَيْنِ لا وزنَ لها [واللهُ أعلمُ بالصوابِ][10].

فائدةٌ

وإنّما سُمّيَ[11] الماضي ماضيًا لدلالتِهِ[12] على الزمنِ[13] الماضي، وإنّما سُمّيَ[14] المضارعُ مضارعًا لمشابهتِه باسمِ الفاعلِ في الحركاتِ والسكناتِ ووقوعِهِ صفةً للنكرةِ، نحوَ مررتُ[15] برجلٍ

---

[1] ما بين المعقوفين يقابله في (د): وهو الحال والاستقبال، لأن الماضي يدل على السابق والمضارع يدل على اللاحق= = والسابق مقدمٌ على اللاحق.

[2] زاد في (د): قبل في: و.

[3] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ) المعرب.

[4] ما بين المعقوفين جاء مرتبا بشكل آخر في (د) وناقصا منه: والجزم.

[5] في (د): شفة.

[6] قيل: سُميَ الرَّفعُ رفعًا من السُّمو، وخُصَّ به الفاعلُ والمبتدأُ لأنَّهما شريفان، أَمّا النّصبُ فهو من الخفةِ إذ يخرجُ بغيرِ تَكلّفٍ، وسُميَ الجرُّ بذلك لأنَّه يجرُّ معاني الأفعالِ إلى الأسماءِ لذلك خُصَّ به الأسماءُ، أَمَّا الجزمُ فهو القطعُ وبه يُحْذَفُ حرفٌ أو حركةٌ. يُنظر: الحيدرة اليمني، كشف المشكل 231/1.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[9] ما بين المعقوفين زيادة توضيحية لما سبقها وهي غير مثبتة في (أ + د).

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[11] في (د): يسمى.

[12] في (د): دلالتها.

[13] في (د): الزمان.

[14] في (د): يسمى.

[15] في (د): مررة.

ضاربٍ ويضربُ[1]، وإنّما سُمّيَ المضارعُ مستقبَلاً أيضًا لدلالتِهِ على الزمانِ المستقبلِ، ومَنْ أرادَ أن يعرفَ الماضيَ والمضارعَ بأصلِهما فلْيَنْظُرْ إلى [شرحِنا][2] (شرحِ الأمثِلَةِ" المُسمّى بالمُصَرَّحِ). **وَبِنَاؤُهُ**[3] كائنٌ **لِلتَّعدِيَةِ غالبًا** – ظرفٌ لمحذوفٍ، أي تعدية غالبا[4]، أو خبرُ يكونُ المقدرُ أي يكونُ غالبًا–[5]. **وقد يكونُ لازمًا، مثالُ** [الفعلِ] [6] **المُتَعَدِّي** من هذا البابِ **نَحْوَ نَصَرَ زَيْدٌ عَمْرًا**، فإنْ قيلَ لِمَ سقطَ الواوُ في: عمرًا[7] ؟ قلتُ: يكتبُ الواوُ في عمرٍو في حالتَيِ[8] الرفعِ والجرِّ للفرقِ بينَ عُمَرَ وعَمْرٍو وأمّا في حالةِ النصبِ[9] لا تكتبُ الواوُ لأنه يُكتبُ الألفُ في الرسمِ[10] ولا يكتبُ الألفُ في الرفعِ والجرِّ فيلزمُ الالتباسُ، فلهذا يكتبُ الواوُ فيهما ولا يكتبُ في النصبِ[11] [لأنّه لا يلزمُ الالتباسُ][12].

ومثالُ الفعلِ **اللازمِ** منه **نَحْوَ خَرَجَ زَيْدٌ**. ثم عرّفَ المصنفُ[13] الفعلَ المتعديَ واللازمَ فقالَ: وَ**المُتَعَدِّي** –أي الفعل– **الَّذي يَتَجَاوَزُ** فيه **فِعْلُ الفَاعِلِ** اللغويِّ الذي هو الحدثُ، وتسميتُه الفعلَ الاصطلاحيَّ متعديًا لتضمنِه إيّاه **إلى المَفْعُولِ بِهِ**. فإنْ قيلَ: ما المتعدي؟ [قُلنا: المتعدّي][14] هو الفعلُ الذي يتعدّى منَ الفعلِ إلى المفعولِ به[15] [وقيلَ هو الفعلُ الذي يتجاوزُ من الفعلِ إلى المفعولِ

---

[1] في (د): أو يضرب.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[3] في (د): بنائه.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د) وقد زاد بعد قوله غالبا: في غالبِ الاستعمالِ أو صفةُ مصدرٍ محذوفٍ أي حذفًا غالبًا.

[5] ما بين الشرطتين إعراب الشارح لقول المصنف: غالبا. وقد وضعها الباحث بين شرطتين لئلا يلتبس الكلام.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[7] في (د) :عمرو.

[8] في (د): حالة.

[9] زاد في (د) بعد النصب: لأنه.

[10] في (د): الاسم.

[11] يُنظر مسألة واو عمرو: ابن قتيبة، أدب الكاتب ص201؛ ابن الحاجب، الشافية 143؛ ابن عصفور، شرح جمل الزجاج 494/2، ابن منظور، لسان العرب 15 /364.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[13] في (د): رحمه الله تعالى. ولم يذكر لفظ: المصنف.

[14] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[15] الفعلُ المتعدي: هو الفعلُ الّذي تعدى أثرُهُ فاعلَهُ إلى المفعولِ به، ولذلكَ سُميَ متعديًا كما يُسمى: المُجَاوِرُ والواقِعُ. وهو ثلاثةُ أقسامٍ: المتعدي إلى مفعولٍ واحدٍ، والمتعدي إلى مفعولين، والمتعدي إلى ثلاثةِ مفاعيل. وللمتعدي ثلاثُ علاماتٍ: أن يكونَ فيه معنى المفعولِ، وأن يُصَاغَ منه اسمُ المفعولِ، وأن يقبلَ هاءَ الضميرِ التي تعودُ على غير

به، وقيلَ ما يقعُ على المفعولِ به][1] وقيلَ ما يحتاجُ إلى [المفعولِ به][2] وإنّما قَدّمَ تعريفَ الفعلِ المتعدّي لكونِ مفهومِه وجوديًّا والوجوديُّ لشرفِه يستحقُّ التقديمَ.

وَاللاَّزِمُ[3] مَا لَمْ يَتَجَاوَز فِعْلَ الفاعلِ إلى المَفْعولِ بِهِ، بَل وَقَعَ ولَزِمَ فِي الفَاعِلِ نَفْسِهِ[4]، تَأكِيدٌ مَعنويٌّ للفاعلِ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا اللازمُ؟ قُلنَا: اللازمُ هُوَ الفِعلُ الَّذِي لا يَتَعدَّى مِنَ الفَاعلِ إلى المَفْعُولِ بِهِ، وقِيل: ما لا يتجاوز من الفاعل إلى المفعول به [مَا لا يَقعُ عَلَى المَفْعُولِ بِهِ][5]،وقِيل: مَا [لَمْ][6] يَتَوَقفْ فَهْمُهُ علَى فَهْمِ المفعولِ [بِهِ][7]. وإنَّمَا قُدِّمَ الثُلاثِيُّ على الرُبَاعِيِّ فِي الوَضْعِ، لِيُوَافِقَ الوضعُ الطبعَ [لأَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَيهِ طَبْعًا][8]. وَقِيل: إِنَّمَا قَدّمَهُ عَلَيهِ لأَنَّ الثُلاثَيَّ أَصلٌ بِالنِّسبَةِ إلى الرُبَاعِيِّ. وإنَّمَا قُدِّمَ البابُ الأَولُ على الثَّانِي، لأَنَّ عَينَ مُضَارِعِهِ مَضمومٌ، وهوَ مِن أَقوى الحَركاتِ[9] لأَنَّه يَحتَاجُ إِلى تَحْرِيكِ

الظرف أو المصدر، إنما هي هاء المفعولِ بِهِ نحو: الدَّرسَ كتبَه زَيْدٌ.

يُنظر: الميداني، نزهة الطرف ص87، حيدرة اليمني، كشف المشكل 99/1؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل 416/1؛ الأشموني، شرح الأشموني 230/2.

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[2] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ): الفعل.

[3] وَقيل: الفِعلُ اللازم هو الذي يُلازِمُ الفَاعِلَ بِأَثَرِه، أَو الَّذي لَيسَ لَهُ أَثَرٌ عَلى المَفعولِ بِهِ، فَهو قَاصِرٌ عَنه، لِذلكَ يُسَمى أَيضًا قَاصِرًا، أَو الفعلَ غَير الواقع، أَو غير المُجاوِزِ، وَلَهُ عَلاماتٌ كَثيرَةٌ تَدُلُّ على لُزُومِهِ عَدَّدَهَا النُحاةُ قد تصلُ إِلى اِثنتينِ وَعشرينَ عَلامَةً.

يُنظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب ص 354–355؛ وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 14/2– ومغني اللبيب 572/2–576؛ الغلاييني، جامع الدروس العربية 31/1+45.

[4] في (د): بنفسه.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[9] أَوّلُ مَنْ تَحَدّثَ عَنِ الحَرَكَاتِ الخليلُ بن أحمد حيثُ وَصفَها من حيث الخِفَّة والثِّقَل، فَقد نَقَل السيوطي قَال: قَال رجلٌ للخليل بن أحمد: لا أجد بين الحركاتِ فرقًا. فقال له الخليل: ما أَقلَّ ما يُمَيِّزُ أَفعالَك؟ أَخبرني بِأَخَفِّ الأَفعالِ عليك فقال: لا أَدري قال: أَخَفُ الأفعالِ عليك السَّمعُ، لأَنَّك لا تحتاج فيه إِلى استعمال جَارِحَة، إِنَّما تَسمعه من الصَّوت، وأَنت تَتَكَلَّفُ في إخراج الضَّمة إِلى تحريك الشَّفتينِ مع إِخراج الصَّوت، وفي إخراج الفَتحةِ إِلى تحريكِ وَسَطَ الفَمِ مع إخراج الصَّوتِ. فَما عَمِلَ فيه عُضوان أَثقلُ مِمَّا عَمِلَ فيه عضو واحد. يُنظر: السيوطي، الأشباه والنظائر 178/1–179.

الشَّفَتَينِ 5/أ، والكَسرُ أَضعفُهَا فقَدَّمَ [الأَقوَى][1] أَولاً، لأَنَّ[2] الضمَّ عُلويٌّ، والكسرَ سُفليٌّ، والعُلويُّ مُقدَّمٌ عَلى السفليِّ في الحُرمَةِ والرُّتبَةِ، [فقدِّمَ عليهِ][3] في الوَضعِ، أَو لأَنَّ مَجيءَ يَفْعُلُ بِضَمِّ العينِ مِنْ فَعَلَ [بِفتحِ العينِ][4] سَمَاعِيٌّ، ومَجيءَ يَفْعِلُ بكسرِ العينِ[5]مِنه قِياسِيٌّ، والسَّماعِيُّ مُقدمٌ على القِياسِيِّ، فلهذا قُدِّم.

الباب الثَّانِي مِنهَا – أَي مِن هذهِ الأَبوابِ السِّتةِ **فَعَلَ يَفعِلُ**، هَذا وَزنُ **مَوْزُونِهِ ضَرَبَ يَضْرِبُ وَعَلامَتُهُ** ــ أَي عَلامَةَ[6] البَابِ الثَّانِي ــ **أن يكون عَينُ فِعْلِهِ مَفْتُوحًا في الماضِي وَمَكْسُورًا فِي المُضَارِعِ وَبِنَاؤُهُ أَيْضًا**[7] كَبِنَاءِ البابِ الأَوَّلِ[8] **لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا، وَقَد يَكُونُ لازِمًا. مِثَالُ** الفِعلِ **المُتَعَدِّي** [مِنْهُ أَي][9] مِن هَذا البَابِ **نَحْوَ: ضَرَبَ زَيدٌ عَمْرًا، وَمِثَالُ** الفِعلِ **اللازِمِ مِنْهُ نَحْوَ: جَلَسَ زَيْدٌ**، وَإِنَّمَا قُدِّمَ البَابُ الثَّانِي عَلَى [البَابِ][10] الثَّالِثِ لأَنَّ حَرَكَةَ عَيْنِ المَاضِي وَالمُضَارِعِ مُخْتَلَفٌ فِيْهِ[11] [أَي مِنَ البَابِ الثَّانِي][12] وَحَرَكَةَ البَابِ الثَّالِثِ مُتفقٌ [عَلَيهِ][13] والمُخْتَلِفُ مُقَدَّمٌ عَلَى المُتَّفِقِ عِنْدَ الصَّرفِيينَ[14]، وَقِيلَ لِكَثْرَةِ استعمالِ الثَّانِي بِالنسبةِ إِلى الثَّالِثِ، وقِيلَ لأَنَّ مَفهومَ الثَّانِي وُجُودِيٌّ لِوجودِ الاختِلافِ، وَمفهومَ الثَّالِثِ عَدَمِيٌّ لِعدمِ اختلافِ الحَرَكاتِ، والوُجُودِيُّ مُقَدَّمٌ على العَدَميِّ مِنْ وَجهٍ لِشَرَفِهِ.

وَيَجيءُ مصدرُ البابِ[15] الثَّانِي على سبعةَ عشرَ وزنًا: فَعْل، بِفتحِ الفاءِ[16] وَسُكونِ العَينِ

---

[1] في (أ): الأَوَّل. وما أثبتناه من (د).

[2] في (د): أو لأن. تصحيف من النَّاسخ.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[4] في (أ): بفتحها. وما أثبتناه من (د).

[5] زاد في (د) بعد العين: من فَعَل بغير فتحها.

[6] بعد قوله: علامة في (أ) طَمسٌ بمقدار كلمة.

[7] في (أ+د) زيد بعد أيضا (أي). ولا داعي لها فحذفت.

[8] في (د) :كبناء باب.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[11] يَقْصِدُ بِذلكَ الخِلافَ الواقعَ في ضبطِ عينِ يَجد، وهذه المسألة سيُوقفُ عليها لاحقا.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[13] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[14] في (د): الطرفيين. تصحيف من النَّاسخ.

[15] في (د): باب. دون ال.

[16] في (د): الفا. بدون همزة وهو كذلك فيما سيأتي حتى نهاية السبعة عشر وزنًا.

نَحوَ: ضَرْب، وفِعْل، بِكَسرِ الفَاءِ وَسُكونِ العَينِ نَحوَ: كِذْب، وفُعْل، بِضَمِ الفَاءِ وَسُكونِ العَينِ نَحْوَ: شُغْل، [وفُعَل][1] بِضَمِ الفَاءِ وَفَتحِ العَينِ نَحْوَ: هُدَى، وفَعِل، بِفتحِ الفَاءِ وكَسرِ العَينِ نَحْوَ: كَذِب، وفَعَلَة بِالفَتَحَاتِ نَحْوَ: غَلَبَة، وَفَعِلَة بِفَتحِ الفَاءِ وكَسرِ العَينِ نَحْوَ: سَرِقَة، وفِعَل بِكَسرِ الفَاءِ وفَتحِ العَينِ نَحْوَ: صِرَاف[2] [وفُعَال بِضَمِ الفَاءِ وَفَتحِ العَينِ نَحْوَ بُكَاء][3]، وفَعَال بِفَتحِ الفَاءِ نَحْوَ جَزَاء، وفُعُول بِضَمِ الفَاءِ والعَينِ [نَحْوَ][4] [جُلُوس][5]، وَفَعِيل بِفَتحِ الفاءِ وكسرِ العَينِ نَحْوَ: ذَخِيْر[6]، وفَعَالَة بِفتحِ الفَاءِ [وَالعَينِ][7] نَحوَ جَمَاعَة، وفِعْلان بِكَسرِ الفَاءِ وَسُكونِ العَينِ[8] نَحْوَ: حِرْمَان، وَفَعّال بِفَتحِ الفَاءِ وتَشديدِ العَينِ نَحْوَ: لَيّان[9]، وفُعْلان بِضَمِ الفَاءِ وَسُكونِ العَينِ نَحوَ غُفْرَان، ومَفْعِل بِفتحِ المِيمِ وَسُكُونِ الفَاءِ وكَسرِ العَينِ نَحوَ: مَرْجِع. هَكَذَا وَجَدْنَاهُ فِي بَعضِ الكُتُب[10]. هَذا فِي غَايَةِ التَّحقِيقِ وَنِهَايَةِ التدقِيقِ [وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ][11].

البَابُ الثَّالِثُ مِنْهَا – أَي مِن تِلكَ الأَبْوَابِ السِّتَّةِ –: **فَعَلَ يَفْعَلُ**. هَذا وَزنُ **مَوزُونِهِ: فَتَحَ يَفْتَحُ، وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَينُ فِعْلِهِ مَفْتُوحًا فِي المَاضِي والمُضَارِعِ بِشَرطِ أَنْ يَكُونَ عَيْنُهُ[12] أَو لامُهُ[13]** – الضَمِيرُ فِيهَا يَرجِعُ إِلى المَاضِي وَهو: فَعَلَ – **أَحَدَ حُرُوفِ الحَلق** لِيُقَاوِمَ خِفَّةُ فَتحِ العَينِ

---

[1] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ): فعى.

[2] صِرَاف. نقول: لا يُحْسِنُ صَرْفَ الكلام: أي فصل بعضه على بعض، وهو من صَرْف الدراهم صَرَفْتُ تُصْرَفُ صُرُوْفًا وصِرَافًا. وهي صَارِف، وكَلْبَة صَارِفٌ بَيِّنَة الصِّرَاف إذا اشتهت الفَحْل.ابن منظور، اللسان (صرف) 189/9.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د) وهوَ الوزنُ التّاسعُ من الأَوزانِ السَّبعَةَ عَشرَ المُشارِ إِليها.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (أ+د).

[5] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ): جهوس.

[6] ذَخَرَ الشيء يذخره ذخرا، وادَّخره ادِّخارا اختاره، وقيل اتخذه. ومنه الخيرة والذخائر.

يُنظر: ابن منظور،م. س، (ذخر) (ذخر) /302.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[8] في (د): وكسر العين.

[9] لَيَّان: جَاءَ في الصِّحاح: اللِّيْنَةُ ضَربٌ منَ النَّخلِ، وَتُجمعُ على لِين، وَجمعُ اللِّين لَيَّان، واللِّيَّانُ بِالكسرِ المُلايَنَةُ والمُلاطَفَةُ، تقولُ: لايَنَني مُلايَنَةً ولِيَانًا وَاستِلانَةً. وفي اللِّسانِ: "اللِّينُ ضدُ الخُشونَةِ يُقالُ في فِعلِ الشَّيء اللَّيِّن لأنّ الشيء يَلينُ لِينًا ولَيانًا وَلَيّن... وَاللَّيانُ بالفتحِ المصدرُ منَ اللِّينِ. وهو في لَيَانٍ من العيشِ أَي رَخاء ونعيم وخفض".

يُنظر: الجوهري، الصِّحاح (لوى) 154/2+156؛ ابن منظور، اللسان (لين) 354/13.

[10] يُنظر: ابن مالك، شرح لاميَّة الأفعال ص20 وما بعدها؛ الإستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب 151/1.

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[12] في (د): عين فعله. وكلاهما صحيح.

[13] زاد في (د) بعد لامه: أي. ولا ضرورة لها.

ثِقَلَ حَرفِ الحَلق، ولَمْ يُشْتَرَطِ الفَاءُ[1] لِــقُوَّةِ المُتَكَلِّم فِي الابتداءِ [فَلا فَائِدَةَ فِي اتيانِ الحَرفِ الثَّقِيلِ][2]. فَإِنْ قِيلَ[3] : لِمَ لَمْ يُشتَرطْ فَاءُ الفعلِ؟ قُلْتُ: لأَنَّهُ يُسكَّنُ فِي المُضَارعِ، وَالسَّاكِنُ فِي حُكْمِ المَيتِ [أَي المَعدُومِ][4]، وَلاَ يُشكلُ بِمِثْلِ: دَخَلَ يَدْخُلُ مِن بَابِ نَصرَ يَنْصُرُ ونَحَتَ يَنْحِتُ، وجَاءَ يَجِيءُ، مِن بَابِ ضَرَبَ، وَمَا أَشبَهَ ذَلِكَ مِمَّا كَانَ عَينُهُ أَو **5/ب** لامُهُ حَرفَ حَلقٍ[5]، ولَمْ يَجِئْ مِن بَابِ فَتَحَ لأَنَّا نَقُولُ: لَمْ يَجِئْ عَلى وَزنِ فَتَحَ[6] إِلاّ بِهَذا الشَّرطِ، فَمَتَى اِنتَفَى الشَّرطُ لاَ يكونُ عَلى بَابِ فَتَحَ لأَنَّهُ إِذَا وُجِدَ حَرفُ الحَلقِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِن بَابِ فَتَحَ إِذْ لا يَلزَمُ مِن وُجودِ الشَّرطِ وُجُودُ المَشروطِ [وَاللهُ أَعلَمُ بالصوابِ][7].

فَائِدَة

الشَّرطُ: مَا يَلزَمُ مِن عَدَمِهِ العَدَمُ، وَلا يَلزَمُ مِن وُجُودِهِ الوُجُودُ وَلا عدم لذاته. والسَّبَبُ: مَا يَلزَمُ [من][8] وُجُودِهِ الوُجُودُ، وَمِنْ عَدَمِهِ العَدَمُ، ثُمَّ الشَّرطُ إِمَّا: عَقْلِيٌّ كَالحَيَاةِ[9] للعلمِ، وَإِمَّا عَادِيٌّ كَنَصبِ السُّلمِ [لِصُعودِ السَّطحِ][10]، وَإِمَّا شَرعِيٌّ كَالطَّهَارَةِ لِلصلاةِ [11]، وكُلٌّ مِنْهَا يَنْطَبِقُ[12] عَلَيهِ حَدُّ الشَّرطِ. وَأَمَّا الشَّرطُ اللُّغَوِيُّ وَهو مَدْخُولُ إِذَا وَأَخَوَاتِهِ، فَالمُحَقِّقُونَ عَلى[13] أَنّ الشرطَ [مُلزِمٌ][14] وَالجَزاءَ لازِمٌ [إِيَّاهُ][15] اِقْتِضَاءً ذَاتِيًّا أَوْ جَعْلِيًّا[16]. كَذَا قَالَ العَلاّمَةُ اللَّقَّانِيّ[17] فِي حَاشِيَةِ[18] السَّعدِ

---

[1] في (د): الفا. بدون همزة.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[3] في (د): قلت. وكلاهما صحيح.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[5] في (د): الحلق. بألف ولام.

[6] في (د): فَعَل. وكلاهما صحيح.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[8] ما بين المعقوفين من (د) وهو ساقط من(أ).

[9] ما بين المعقوفين في (أ) :الحيوة. وفي (د): كالحيوٰت.

[10] في (د): للصعود. فقط.

[11] في (أ+د): الصلوة. كرسم المصحف.

[12] في (د): ينطق.

[13] في (د): علي.

[14] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[15] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[16] في (د): ذاتها أو جعلها.

[17] اللَّقَّانِيُّ: وردت ترجمته ص، 51 من هذا البحث.

[18] في (د): حاشية سعد الدين التفتازاني. والصحيح شرح سعد الدين، والحاشية لناصر الدين اللّقاني.

عَلى العِزِّيِّ، فَاحفظْ هَذِهِ الفَائِدَةَ فَإِنّه بَحْثٌ لَطِيفٌ.

وهي – أَي حُرُوفُ [1] الحَلق – **سِتَّةٌ**، وَالأَولَى أَنْ يُقَالَ: سِتٌّ[2]، وكَونُها سِتَّةً هُوَ عَلى مَا نُقِلَ عَن الجُمهورِ[3]. الأُولى[4]الهَمزَةُ، والثَّانِيَةُ: **الهَاءُ**، والثَّالِثَةُ: **العَينُ** [المُهْمَلَةُ]،[5]والرَّابِعَةُ: **الحَاءُ** المُهْمَلَةُ، وَالخَامِسَةُ: **العَينُ** المُعْجَمَةُ، والسَّادِسَةُ: **الخَاءُ** [المُعْجَمَةُ][6]. وَمَخَارِجُهَا عَلى تَرتيبِ ذِكْرِهَا، يَعنِي أَنَّ الهَمزةَ مِنْ مَخَارِجِ الحَلق مِمَّا يَلِي الصَدرِ عَلى[7] التَّرتِيبِ. وَمذهبُ سيبويهِ وَمَن تَـابَعَهُ [أَنَّ][8] حُروفَ الحلق سَبعةٌ، فَزادوا الأَلفَ[9].

وَقِيلَ: الحَاءُ المُهملةُ [بِمَعنى الحَرَامِ][10]، والخَاءُ [المُعجمةُ][11] بِمعنَى المَقعَدِ، وقِيلَ: الشَّعر الَّذي في المَقْعد، والعَينُ [المُهمَلَةُ][12] بِمَعنَى سَنَامِ الجَمَلِ، والغَينُ المُعجَمةُ بِمَعنى تَفَرَّقَتِ الإِبلُ بِلا

---

[1] في (د): الحروف.

[2] يقصدُ الشارحُ اعتبارَ العددِ نعتاً لمعدودٍ محذوفٍ تقديره: حروف، فطبّقَ قاعدةَ التَّوابِعِ من حيثُ موافقةِ التَّابعِ للمتبوعِ في التّذكيرِ والتَّأنيثِ، وعليه فإنّ ما جاء في المتن لاغُبار عليه، لأن موضعَها خبرٌ، ولا يُشترطُ في الخبرِ موافقة المبتدأ في التذكير والتأنيث، بالإضافة إلى تحقق شرط المخالفة بين العدد والمعدود.

[3] حروفُ الحلق: سُمِّيت بِهذا الاسم نِسبةً إلى مَوطِنِ خروجِها، فَهي من الحَلق، وَهي سِتَّةُ أَحرفٍ عند كثيرٍ من النُّحاةِ، وَهي: الهمزةُ والهاءُ والعينُ والحاءُ والغينُ والخاءُ. وَهناكَ مَن جعلَهَا سَبعةَ أَحرفٍ كما قالَ سيبويهِ، وكما جاءَ في مَنثورِ الفَوائدِ فَأَضافَ الأَلفَ وَقالَ: "لا يُبْتَدأُ بِها وَحدَهَا دُونَ سَائرِ أَخواتِهَا، فَالهاءُ والهمزةُ نَحريَّانِ، والعينُ والحاءُ قَصبيانِ، والغينُ والخَاءُ نَخعيَّانِ.

وَقد أَثْبَتتِ الدراساتُ الصوتِيَّةُ الحديثةُ أَنَّ الهمزةَ والهاءَ يَخرُجانِ مِنَ الحُنجرةِ، والغينَ والخاءَ من الطَّبق وَهو سَقفُ الحَنَكِ الرَّخوِ، وَأَنَّ الَّذي يَخرجُ مِنَ الحَلق هو العَينُ وَالحاءُ لا غَير. أَمّا الأَلِفُ فَيخرجُ من الجوفِ ولَيس من الحلق.

يُنظر: سيبويه، الكتاب 433/4؛ أَبو البركات الأَنباريّ، منثور الفوائد ص75؛ الصيمري، تبصرة المبتدي، ص، 465؛ ابن مالك، شرح لاميَّة الأَفعال ص22؛ الحملاوي، شذا العُرفِ في فَنّ الصَّرفِ ص30؛ رمضان عبد التَّواب، المدخل إلى علم اللغة، ص223؛ كمال بشر، علم اللُّغة العام (الأصوات) ص89، 90.

[4] في (د): الأولى.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[7] في (د):علي. بالياء. تصحيف.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[9] يُنظر: سيبويه، الكتاب 454/1؛ ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب 43/1.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

زِمَام[1]، والهَاءُ بِمعنى العَلامَةِ فِي الوُجُوهِ، والهَمزَةُ بمعنى الغَمْزِ. والمَعَانِي المَذكُورَةُ – مَعانِي الحُروفِ[2] – قَالَهُ[3] فِي (الشُّكرِيَّةِ حَاشِيةِ المَقْصودِ)[4]. قَالَ في (الايضاح): "الهَمزةُ [والألفُ][5] وَالهَاءُ مِنْ أَقْصَى الحَلقِ. ولا شَكَّ أَنّ الهَمزةَ أُولى[6]، والألف بَعْدَهـــا"[7].

والألفُ عِندَ أُولئكَ[8]حَرفٌ هَوَائِيٌّ لا مَخْرَجَ لَـــه[9]. [فِي حِين][10] جَعَلَ سِيبَوَيهِ وَمَنْ تَابَعَـــهُ الألِفَ مِن مَخْرَجِ الهَمزةِ[11]، وَأَنَّ مَبْدَأَهُ[12] الحلقُ، وَيَدُورُ عَلى الكلِ. واعْتَرَضُوا عَلى [المُصَنِّفِ][13] بِأَنَّ أَبَى يَأْبَى، جَاءَ[14] عَلى وَزنِ فَعَلَ يَفْعَل، بِفَتحِ العَينِ فِيهِمَا مَع اِنْتِفاءِ[15] الشَّرطِ الذِي هُوَ حَرفُ الحَلقِ. [فَأَجَابَ][16] عَنهُ بِقَولِهِ: [وَ][17] أَبَى يَأْبَى شاذٌّ، أَي مُخَالِفٌ لِلقِياسِ لا يُعْتَدُّ بِهِ[18]، فَلا يـــردّ

---

[1] في (د): بلا زمان.

[2] في (د): معان للحروف.وكلاهما صحيح.

[3] في (د): قال.

[4] لم يعثرِ الباحث على الكتاب المشار إليه.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[6] في (د): أولا. وكلاهما صحيح.

[7] نقل الشارح ماورد في الإيضاحِ وقد وضعتُ ذلك بين علامتي تنصيص.

يُنظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل 480/2.

[8] يَقصِدُ المؤلفُ بِأُولئك أي الَّذين لم يعتبروا الألفَ من حروفِ الحلق فهي عندَهم سِتَّةُ أَحرفٍ لا سبعة.

[9] يُنظر: حاشية ص 72 من هذا البحث.

[10] ما بين المعقوفين جاء بدلا منه في (أ+د): ومعناه. وهو مالا ينسجم مع السِّياق.

[11] قال سيبويه: "ولحروفِ العَربيَّةِ سِتَّةَ عَشَرَ مخرجًا، فللحلق منها ثَلاثةٌ. فَأَقصاها مخْرجًا: الهمزةُ والهاءُ والألفُ". الكتاب 433/4.

[12] في (د): الابتدا.

[13] في (أ): المص، وفي (د): المصدر. وما أُثبت الأسلم.

[14] في (د) :جا.

[15] في (د): انتفا.

[16] ما بين المعقوفين من (د)، وهو في (أ): فأجابوا.

[17] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[18] المضارعُ إن كان ماضيهِ على فَعَلَ كُسِرتْ عَينُهُ، أَو ضُمَّتْ، أَو فُتِحَتْ إِن كانَ العينُ، أَوِ اللاّمُ حرف حَلق غَيرَ أَلف، أما أَبَى يَأْبَى، فهو شاذ، وَقيل: جاءوا بِمضَارِعِهِ مَفتوحَ العينِ لأَنَّ منَ العَربِ منْ يقولُ في مَاضِيهِ: إِبِى، وَعليهِ فهوَ على القِياسِ، وكَسَرَ غَيرُ الحجازيينَ أَوَّلَهُ مُطلقًا فقالوا: أَنْتَ تِئْبي وهو يِئْبِي، وقد عَلَّلَ سيبويهِ وُرودَهُ بِالفتحِ بتَشبيهِهِ بِقَرَأَ يَقْرَأ، أي أَنَّهم شبَّهوهُ بِمَا فاؤُهُ همزةٌ بِالَّذي لامُهُ همزةٌ فَأَخذَ حُكْمَهُ. وقيل أيضا إِنَّ ذلك منَ التَّداخُلِ، لأنه لا اعتبار أَنْ تَكونَ الألفُ من حُروفِ الحلق.

يُنظر: سيبويه، م.س، 105/4، 106و257/2؛ الزَّجَّاج، معاني القرآن 362/1؛ أبو علي الفارسيّ، المسائل العضويات ص156، 157؛ ابن يعيش، شرح الملوكي، ص،41؛ ابن عصفور، الممتع 178/1؛ ابن مالك، إيجاز

النَّقضَ. وَهو عِندَ المَنَاطِقَــةِ[1] قَولٌ[2] مُؤَلَّفٌ مِنْ قَضَايَا مَتَى سَلِمَتْ لَزِمَ عَنهَا لِذَاتِهَا قَولٌ آخَرُ. وَعِندَ الفُقَهاءِ[3]: إِلحَاقُ [مَجْهُولٍ][4] بِمَعلومٍ لاشتِرَاكِهِمَا[5] فِي عِلَّةِ حُكْمِهِمَا[6]. وَعِندَ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ القَاعِدَة.

قَالَ العَلاّمَةُ التَّفْتَازَانِيُّ[7] – [رَحِمَهُ اللهُ][8] –: وَحُكِيَ فِي [المحكمِ][9] أَنَّ قَومًا قَالُوا فِي المَاضِي: أَبِى بِكَسرِ العَينِ، فَيَأْبَى عَلَى لُغَتِهِم جَاءَ عَلَى[10] القِيَاسِ[11]. فَإِن[12] قِيلَ: كَيفَ يَكُونُ أَبَى يَأْبَى شَاذًّا وَهو يَجِيءُ فِي الكَلامِ الفَصيحِ، وَهو قَولُهُ تَعَالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[13] ؟ أُجِيب: كَونُهُ شَاذًّا 6/أ [لا يُنَافِي][14] وُقُوعَهُ فِي كَلامٍ فَصِيحٍ[15]، فَإِنَّهُم قَالُوا: الشَّاذُّ عَلَى ثَلاثَةِ[16] أَقسَامٍ: قِسمٌ مُخَالِفٌ لِلقِيَاسِ

التعريف في علم التصريف ص14، 15 وشرح لاميّة الأفعال ص 29؛ الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب 115/1، 119/1، 123/1.

والمصنفُ هُنا يَنْقُلُ ما وَرَدَ في شَرحِ مُختَصرِالتَّصريفِ العِزِّيِّ للتَّفتازانيِّ.وقد ورد في البحر المحيط أنّ ابن السَّميفع ويحيى بن وثَّاب ومنصور قرأوا بكسرِ تاءِ المضارعة قولَهُ تعالى: ﴿فَإِنَّهُم يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾. (النساء:من الآية 104) وبه قال ابنُ مالك في شرح التَّسهيلِ.

يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط 357/3؛ ابن مالك، شرح التسهيل 304/3؛ التفتازاني، شرح مُختَصرِالتَّصريفِ العِزِّيِّ، ص،31.

[1] يُنظر تعريف النقض: أرسطو، منطق أرسطو 105/1 وما بعدها؛ يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية 122؛ محمد عزيز نظمي، المنطق الصوري والرياضي 63.

[2] في (د): قوله.

[3] في (د): الفقها. يُنظر تعريف النقض: محمود عبد الرحمن، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية 436/3

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[5] في (د): لاشتراكها.

[6] في (د): حكمها.

[7] في (د): اللَّقَّانيّ.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[9] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ): المحكوم.

ينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، 558/10.

[10] في (د): جا علي.

[11] يُنظر: ابن مالك، شرح لاميّة الأفعال، ص29.

[12] في (د): وإن.

[13] سورة التوبة من الآية 32.

[14] ما بين المعقوفين مكرر في (أ) مرتين.

[15] يُنظر: التفتازاني، شرح مختصر التّصريفِ العزّيِّ ص32.

[16] في (أ+د): ثلتة.

دُونَ الاسْتِعمالِ كَقَوَدَ[1] وصَيَدَ[2] وعَورَ واسْتَحْوَذَ، فَإِنَّ القِيَاسَ فِي هَذِهِ الكَلِمَاتِ قَلبُ حَرفِ العِلَّةِ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَالاسْتِعمَالُ بِخِلَافِهِ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾[3]. بِلا قَلْبِ الواوِ أَلِفًا، مَع أَنَّ القِيَاسَ يَقْتَضِي ذَلِكَ؛ وَقِسمٌ مُخَالِفٌ للاسْتِعمَالِ دُونَ القِياسِ كَقَولِ الشَّاعِرِ:

..... وَأُمٌّ [أَوْعَالٍ][4] كَهَا"[5]..... **[الرجز]**

الشَّاذُ ثلاثةُ أنواعٍ. اثنانِ مقبولانِ، والثَّالثُ مرفوضٌ، وَهو مَا شَذَّ عَنِ القِياسِ والاستعمالِ، وقيلَ: يُطلقُ هذا المصطلحُ في اللُّغةِ على عِدَّةِ أَوجُهٍ، فهو يُرادُ بهِ قِلَّةُ الاستعمالِ، وكذلكَ الخروجُ على القياسِ وعلى غيرِ الفَصيحِ. وهناكَ مَنْ = =جعلَ الشَّاذَّ أَربعةَ أَنواعٍ بَحسبِ وقوعهِ في الكلامِ فهو مُطَّردٌ في القياسِ والاستعمالِ، مُطَّردٌ في القِياسِ شَاذٌّ في الاستعمالِ، ومُطَّردٌ في الاستعمالِ شَاذٌّ في القياسِ، وَشَاذٌّ في الاستعمالِ والقياسِ.

يُنظر: أبو علي الفارسيّ، المسائل العسكريات 61، 62؛ ابن المؤدب، دقائق التصريف 285؛ ابن الحاجب، الأمالي النَّحويَّة 71/4؛ التَّفتازانيّ، مختصر التّصريف العِزّيّ ص6؛ السيوطي، الأشباهُ والنظائر 177/2؛ القنوجي، البلغة في أصول اللغة، ص 172، 173.

[1] القَوْدُ نقيضُ السَّوق، نقولُ: يَقودُ الدَّابةَ من أَمامِها وَيَسوقُهَا من خَلفِها، فَالقَوْدُ من الأَمامِ والسَّوقُ من خَلْف.

يُنظر: ابن منظور: اللسان (قود) 370/3.

[2] صَيَدَ: صَيَدَ يَصيِدُ. وأَهلُ الحِجَازِ يُثبتونَ اليَاءَ والواوَ كَمَا في صَيَدَ وَعَورَ وَغيرُهُم يَقولُ: صَادَ يَصادُ وعَارَ يَعَارُ، صَحَّتْ فيهِ اليَاءُ لِصحَّتِها في أَصلِهِ لِتَدلّ عليه.

يُنظر: ابن منظور، اللسان (صيد) 260/2.

[3] سورة المجادلة من الآية19.

يُقالُ: حُنتُ الإبلَ وحُرْتُها إذا استوليتُ عليها وَجَمعتُها، وهذا مِمَّا خَرَجَ على أَصلِهِ، وقد جَاءَ استَحوذَ على أَصلِهِ لأَنّهُ بُنِيَ على اِستفعَلَ في أَوّلِ وَهلَةٍ كَما بُنِيَ افْتَقَرَ على اِفْتَعَلَ وهو مِنَ الفَقْرِ، ولمْ يُقَلْ فيهِ فَقُرَ، كَمَا لَم يُقَلْ حَاذَ عَليهم الشَّيطان، ولو قيلَ: اِستَحاذَ كان صَوَابًا، ولكنْ استحوذَ أَجْوَد.

يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 140/5، 141؛ ابن منظور، م. س،(حوذ) 485/2؛ أمين علي السيد، في علم الصرف 29.

[4] ما بين المعقوفين من (د) وفي (أ): عال.

[5] تمام البيت: **خَلَّى الذَّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا**

البيتَ من الرَّجزِ وهوَ للعَجاجِ، والعجاجُ هو عبدُ اللهِ بن رُؤْبة بن صخر بن تميم يُكنّى بِأَبِي الشَّعثاء، والشَّعثاءُ هي ابنتُه، ولُقِّبَ بالعجاجِ لِقولِهِ: حتى يَعُجَّ عندها من عَجْعَجَا. وَعَجَّ ارتَفعَ صوتُه بالدعاءِ. أَدركَ الإِسلامَ وسمعَ الحديثَ عن أَبي هُريرةَ، وتُوفي زَمَنُ عبد الملك سنة 90 هـــ له شعرٌ كثيرٌ أَكثرُهُ من الرَّجزِ وله ديوانٌ مطبوعٌ.

الذَّنَابات: جمعُ ذِنَابة وهي في الأَصلِ شبه المُخاط يقعُ من أُنوفِ الإِبلِ، وهنا اسمُ موضعٍ بِعينِهِ، وقيلَ هوَ آخرُ الوادي، وَكَثَبا، أَي قَريبًا، وقيلَ اسمُ هضبةٍ بِعينِهَا في ديارِ بَني تميم. وهوَ في البيتِ يصفُ حمارًا وحْشيًّا وردَ الماءَ مع أُتُنِهِ فَرأى الصَّيَّادَ فَهربَ بِهنَّ جاعلا الذَّناباتِ عن شِمالِهِ قريبًا مِنه وأُمَّ أَوعالٍ تركها كَالذَّناباتِ أَو أَقربَ منها.

والشَّاهِدُ في البيتِ دُخولُ الكافِ على الضَّميرِ (كها) تَشبيهًا لَهَا بـــ مثل لأَنَهَا في معنَاهَا، فَكَهَا أَيْ مِثلُهَا. وهَذَا شَاذٌ

وَالاستعمالُ: كَهِيَ.

وَقِسمٌ مُخَالِفٌ لَهُمَا مَعًا. كَقَولِ الصَّيَّادِ:

وَسَيخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيحَةِ اليَتَقَصَّعُ[1] **[الطويل]**

لا يُقاسُ عليهِ عندَ الجُمهورِ وهو خَاصٌ بِالشِّعرِ.

وقد وردتْ (أُمَّ) بِالرَّفعِ والنَّصبِ. فالرَّفعُ على الابتداءِ لِلخَبرِ (كَهَا) وَالنَّصبُ على العطفِ على الذِّناباتِ.

يُنظر: العَجَاج، الديوان ص390+428؛ سيبويهِ، الكتاب 384/2؛ ابن يعيش، شرح المُفصّل 16/8؛ ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل 158/2؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية 16/2؛ الأزهريّ، شرح التَّصريح على التَّوضيح 3/2– 4؛ البغداديّ، خزانة الأدب176/1 و212/10.

ويُنظر ترجمة العَجَاج: ابن سَلام الجُمحي، طبقات فُحول الشُّعراء ص738؛ ابن قُتيبة، الشِّعر والشُّعراء 591/2–593.

[1] البيتُ من بَحرِ الطَّويلِ وهو لِذي الخِرَقِ الطُّهَوِيُّ اسمه قُرط، وقيل: اسمه ذو الخِرَق ابن قرط أخو بني سعيدة بن عوف بن مالك بن حنظلة بن طُهية بنت عبد شمس بن سعيد بن زيد مناة بن تميم، شاعر فارس. والبيت من مقطوعة من ستَّةِ أبياتٍ هو الثَّاني منها، نَقَلها صاحبُ المُؤتَلفِ والمُختلفِ، والبيتُ مثبتٌ في كَثيرٍ من المصادرِ.

اليَربُوعُ: دُوَيبَة أكبرُ من الفأرةِ وأطولُ قوائمَ، تُجمعُ على يَرَابِيعَ. ويَربوعٌ أيضًا اسمُ شخصٍ، منهُ يربوعٌ أبو حيّ بن تميم بن يربوع بن حنظلة، ومنه يربوعُ بن غليظ بن مُرَّة بن عوف بن سعد بن ذبيان. وقيل: يَربوعة بالتأنيث عَلَمٌ لأُنثى.

نَافِقَائِهِ: جُحرُ اليربوعِ الَّذي يَكتُمهُ، فهو يَحفرُ جُحرينِ أحدُهما يُسمى القَاصِعَاءُ والثَّاني النَّافِقَاءُ، والقَاصِعَاءُ الَّذي يَدخلُ منه، والنَّافِقَاءُ الَّذي يَكتُمه، وهو مَوضعٌ يُرَقِّقُهُ فَإِذا أُتِيَ من قِبَل القَاصِعَاء ضَربَ برأسه النَّافِقَاء فَخَرجَ مِنهُ.

الشِّيحَةُ: رَملَةٌ بَيضاءُ في بلادِ بَني أسد. اليَتَقَصَّعُ: أي الذي يدخل قاصعاء.

يَقُولُ: إِذَا حَارَبْتُمونَا جِئناكُم بِقبائِلنَا يُحيطونَ بِكم، ولا نَجاةَ لكم، ولو احتَلْتُم بكلِ حيلةٍ، كَاليربوع الَّذي يَجعلُ النَّافقاءَ حِيلةً لِخلاصِه منَ الحَارش، فإذا كَثُرَ عليه الحارشُ أخذوا عليه من جُحْرَيْه فلا يبقى له مَهرَبٌ.

والبيتُ وردَ باختلاف في روايةِ بعضِ أَلفاظِهِ نحو: وقد يستخرج، ويستخرج، فيستخرج، وكذلك بالشيحة وأخرى بالشيخة.

والشَّاهدُ في البيتِ دُخولُ (ال) الموصولة؛ بمعنى الَّذي – على الفعل المضارعِ لِضرورةِ الشِّعرِ، والضَّرورةُ لا يُقاسُ عليها.

وقد سَبَقَه بيت آخر للشَّاعر، فيه شَاهدٌ آخر على نَفسِ القَضيةِ يقول:

يَقُولُ الخَنَى وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا إِلى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

الخنى: الكلامُ القبيح، والعجم: الحيوانات، اليجدع: الذي قطع أنفه.

يُنظر: أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة ص 67؛ ابن قتيبة، أدب الكاتب ص 149؛ الآمدي، المؤتلف والمختلف ص172؛ ابن جنى، سر صناعة الإعراب 368/1؛ الرّماني، معاني الحروف، ص53؛ ابن يعيش، شرح المفصل 25/1، 143/3؛ رضي الدين الصّاغاني، كتاب يفعُول ص21، 37؛ ابن عصفور، ضرائر الشعر 289– المالقي،

فَأَدْخَلَ الأَلفَ واللاّمَ فِي الفعلِ، وَهو خِلافُ القِيَاسِ والاِستعمالِ[1]. فَالأَوّلانِ مَقبولانِ لا اِعْتِراضَ [عَليهِمَا][2] دُونَ الثّالثِ.

قِيل: أَبَي يَأْبَى[3] مِن القِسمِ الأَوّلِ، وَقِيلَ: السِّرُ فِي وُقُوعِ أَبَى يَأْبَى[4] مِن هذَا البَابِ مَع خُلُوِّ عَينِهِ وَلامِهِ مِن حُرُوفِ الحَلقِ أَنَّ أَبَى[5] بِمَعنَى اِمْتَنَعَ، وَاِمْتَنَعَ فَرْعُ مَنَعَ الَّذي فِيهِ حَرْفُ الحَلقِ[6] فَحُمِلَ أَبَى عَليهِ[7] كَمَا حُمِلَ يَذَرُ على يَدَعُ في قَلبِ كَسْرَتِهِ[8] فَتْحَةً بِسَبَبِ حَـرفِ الحَلقِ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ حَرفُ الحَلقِ في يَذَرُ حَمْلاً[9] عَلى يَدَعُ لأَنَّهُ بِمَعنَاهُ، [وكَأَنَّ][10] لامَهُ حَرفٌ[11] مِن حُرُوفِ الحَلقِ.

وَقِيل: إِنَّ البَاءَ[12] فِي أَبَى[13] مُنْقَلِبَةٌ عن أَلِفٍ، والأَلِفُ [حَرفٌ][14] مِن حُرُوفِ الحَلقِ، وَإِنْ لَمْ

رصف المباني163؛ أبو حيّان الأندلسي، تذكرة النحاة37.

(1) دخولُ الألفِ واللامِ على الفعلِ: لا يجوزُ دخول الألفِ واللامِ على الفعلِ، وما ورد منه في العربيةِ جاءَ في الشِّعرِ من بابِ الضرورةِ، والضرورةُ لا يقاسُ عليها، والألفُ واللامُ في ذلك يراد بها الذي وفي هذا يقول أبو زيدٍ= = في نوادره: فإن أُريدَ بها الذي كانَ أفسد في العربيةِ، لكن هناك من الكوفيينَ من يُجيزُهُ بِحجةِ ورودِهِ في جملةٍ من أَشعارِ العرَبِ، وقد تابعهم في ذلك الأَخفشُ. ومنه أَيضًا قولُ الفرزدق يهجو رجلا من بني عُذرة فضّلّ عليه جريرًا أَمامَ عبدِ الملك بن مروان:

مَا أَنتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلا الأَصِيلِ وَلا ذِي الرَّأيِ وَالجَدَلِ

و(ال) في الترضى : اسم موصول مبني على السكونِ في محل جرّ نعت لقوله: بالحكمِ.

يُنظر: أبو زيد الأنصاري، النوادر67؛ ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل67/1؛ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب335/3؛ السيوطي، همع الهوامع85/1؛ البغدادي، خزانة الأدب 14/1.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ+د) ومُثبتٌ مكانه: لهما. وما أُثبتَ أسلم.

(3) في (د): أبي يأبي. بالياء تصحيف من النّاسخ.

(4) في (د): أبي يأبي. بالياء تصحيف من النّاسخ.

(5) في (د): أبي. بالياء تصحيف من النّاسخ.

(6) في (د): ولام منع من حروف الحلق.

(7) في (د): عليه أبي. بالتقديم والتأخير.

(8) في (د): كسرة.

(9) في (د): حمل. بالرفع.

(10) في (أ+د): كان. وبه لا يستقيمُ الكلامُ، فهو تصحيف من النّاسخ.

(11) في (د): حرفا. بالنّصب وحقُّه الرّفع.

(12) في (د): البا. بدون همزة.

(13) في (د): أبي). تصحيف.

(14) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

يُعتَدّ[1] بها، أو أنَّهَا في أصلِ وَضْعِهَا كَالهَمزَةِ[2] وَهي مِن حُرُوفِ الحَلق، فَيَكُونُ أَبَى يَأْبَى[3] عَلى القِيَاسِ"[4]. وقيل: هَو الذي يَجِيءُ مُخَالِفًا عَلى القَاعِدةِ المُقَرَرَةِ فِي الفَنِ ولا يُعتدّ بِهِ.

قَالَ بَعضُ الفُضَلاءِ[5] مِنَ الشِّعرِ بِلِسَانِ التُّركِي وَنِعْمَ مَا قَالَ:

حرف حلق التي الويدراي أخي ها همزة عين غين حا، خي.

وَقَالَ بَعْضُهم أَيضًا بلسان التركي وَنِعْمَ مَا قَالَ:

هر فعل له باب ثالثدن أوله لازم أنده حرف حلق بولنه.

هر فعلده حرف حلق بولنه لازم أولمز باب ثالثدن أوله

وقيل: حرف حلق شش بوداي نور عين هاء همزة خاء عين غين.

وقيل: ونِعمَ ما قال لِتَفْهِيمِ المُبْتَدِئ: كُلُّ جَوْرٍ مُدَوَّرٌ، وكُلُّ مُدَوَّرٍ لَيسَ بِجَوْرٍ[6]. وكُلُّ ثَلجٍ[7] أَبيضُ وَكُلُّ أَبيضَ لَيسَ بِثَلجٍ. هَكَذَا إِلى غَيرِ النِهَايَةِ. وأَمَّا قَلَى يَقْلِي بِفَتحِ العَينِ فِيهِمَا فَلُغَةُ عَامرٍ[8] فَلَيسَ بِفَصِيحٍ [والفَصِيحُ][9] الكَسرُ فِي المُضَارِعِ، وأَمَّا بَقَى يَبْقَى بِفَتحِ العَينِ فِيهِمَا أَيضًا فَلُغَةُ طَيءٍ[10]،

---

[1] في (د): يعد.

[2] في (د): الهمزة.

[3] في (د): أبي يأبي.

[4] مَا بينَ عَلامَتَي التَّنصيصِ مُقتبَسٌ من كِتابِ: شرح المطلوب على المقصود لأبي حنيفة. والتعليلُ السَّابقُ حدّثَ به سيبويهِ

يُنظر: سيبويهِ، الكتاب ص105/4؛ أبو حنيفة، شرح المطلوب على المقصود ص13.

[5] في (د): الفضلا.

[6] يُنظر: أبو حنيفة النعمان، شرح المطلوب ص 13.

[7] في (أ+د): سلج يسلج.وهو تصحيف. والسَّلْجُ البَلْعُ، نقول: سَلِجَ اللقمة يَسْلِجُها سلجًا أي بَلَعَها.

يُنظر: ابن منظور، اللسان (سلج) 299/2.

[8] قَلَى يَقْلِي بمعنى أَبْغَضَ، يقال: قَلاهُ يَقْلِيه إذا أَبغضه ويقال: قَلاهُ يَقْلاهُ بفتح الماضي والمستقبل، وفي التنزيل: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (الضحى:الآية 3). والفَصيحُ الكَسرُ.

يُنظر: سيبويه، الكتاب 104/4، 105؛ ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة ص 117، 118؛ ابن الحاجب، الشّافية ص23؛ الإستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب 115/1؛ ابن هشام، شرح الفصيح ص72؛ الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف 30.

بَنو عَامر: هم أَحدُ بطونِ قُريش، وقريشُ أَحد بطون مَدْرَكة، ومَدركة هذه إِحدى بطون مُضَر، ومُضر فَرْعٌ من مَعَدّ، ومعدّ وعك قبيلتانِ مُتفرِّعتانِ من عدنان الَّذي ينتهي إِلى إِسماعيل ولد إِبراهيم عليهما السلام.

يُنظر: الملك الأشرف عمر بن يوسف، ظرفة الأصحاب في معرفة الأنساب ص4، 5، 14، 15.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[10] بَقَي يَبْقَى لغة طيء. يُنظر: ابن الحاجب، الشافية 230؛ الإستراباذيّ، م. س، 115/1–116؛ التفتازاني، شرح

والأصلُ فِيهِمَا كَسرُ العَينِ فِي المَاضِي [فَقَلَبُوا][1] الكَسرَةَ[2] فَتْحَةً.

ولِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: أَنتمْ قُلتُم: أَبَى يَأْبَى[3] شَاذٌّ، وقَلَى يَقْلي لُغَةُ عَامر، وبَقَى يَبقى لُغَةُ طَيء، فَمَاذَا تَقُولُونَ فِي ركَنَ يَرْكَنُ فإِنَهُ جَاءَ عَلى فَعَلَ يَفْعَلُ بِفَتحِ العَينِ فِيهِمَا مَع انتِفَاءِ[4] الشَّرطِ؟ قُلنا: فَهوَ مِنَ اللُّغاتِ المُتَدَاخِلَةِ[5] أَعْنِي [أَنَّهُ][6] جَاءَ [ركَنَ يَرْكُن من باب نَصرَ][7]. وجاء ركِنَ يَرْكَن من باب عَلِمَ، فأُخِذَ المَاضِي مِنَ البَابِ[8] الأَوَّلِ والمُضَارِعُ مِنَ البَابِ[9] الثَّانِي[10]. وجَعَلَ ابنُ عصفورٍ[11]،

مختصر التصريف العزّي ص6.

طَيء: ينتهي نَسَبُ طَيء إلى كهلان، وهو طيء بن أُدَد واسمه جُلْهُمة بن أُدد. وطيء أخو مُذحِج. وكَهلان إحدى قبائل قَحطان الذي ينتهي إلى إسماعيل ولد إبراهيم عليهما السلام.

يُنظر: ابن حزم، جمهرة أنساب العرب؛ الملك الأشرف،م. س، ص6، 7، 9، 36.

[1] ما بين المعقوفين من (د) وهي في (أ): فقبلوا. بالتصحيف.

[2] في (د): الكسر.

[3] في (د): أبي يأبي.

[4] في (د): انتفأ. تصحيف من الناسخ.

[5] في (د): لغة التداخل. وتَداخُل اللُّغات، أو اللُّغات المُتداخِلة يعني أَن يَجتمعَ في الكلام الفَصيحِ لُغتانِ فَصاعدًا. وقيل: أَن يُؤخذَ الماضي من لُغة، والمضارعُ من لُغة أُخرى.

ومِنَ اللُّغات المُتداخِلَة قَول قُطْرُب (هو محمد وقيل: علي، كان ملازمًا لسيبويه):

وَأَشرَبُ المَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إلا لأَنَّ عُيُونَهْ سَيلُ وَادِيهَا

فقال: نَحْوَهُ بالإشباعِ، وعُيونُهُ بالإسكان، فيمكن أَن تكون لُغتُه إحداهُما، واكتَسبَ الثَّانية من قبيلة أخرى. هذا في الأسماء، وفي الأَفعالِ المِثالُ السَّالِفُ الَّذي سَاقَهُ المؤلفُ وهو: ركَنَ يَركِن، حيث رُكِّبَ من لغتينِ لغةٌ ثالثةٌ بفتح العين في الماضي والمضارع.

يُنظر: سيبويه، الكتاب 227/2؛ ابن جنى، الخصائص 373/1؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللُّغة ص87؛ ابن الشجري، الأمالي الشَّجرية 138/1؛ الإستراباذي، شرح شّافية ابن الحاجب123/1؛ الفيروزأبادي، البلغة 172؛ السيوطي، المزهر 262/1؛ ابن الطيّب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح595/1.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[8] في (د): باب دون ال.

[9] في (د): باب.

[10] قالْ ابن السكيت: "ما كانَ ماضيه على فَعَل فإن مستقبَلَهُ يأْتي بِالضَّمِ أَو بِالكَسرِ، ولَمْ يَأْتِ الماضِي والمُستقبلُ بِالفتحِ إلا حرفا واحدا وهو: أَبَى يَأْبَي، وزَاد أَبو عمرو: ركَن يَرْكَنُ، وخَالَفَه أَهلُ العَربِيَّةِ فَقَالوا: ركَنَ يَرْكُن وركِنَ يَرْكَن. يُنظر: ابن السكيت، اصلاح المنطق ص116.

[11] ابن عصفور: هو أَبو الحَسنِ علي بن أَبي الحُسين مؤمنُ بن محمد بن علي بن أحمد بن عمر بن عبد الله بن منظور الحضرمي الإشبيلي، ولد في إشبيلية سنة 597هـ، وتنقَّل في مُدنِ الأَندلُس مُقرئًا، وأَقبل عليه الطلبةُ. رَحَلَ إلى مَراكشَ فَتُونِسَ حيث أَصبحَ جليسَ سُلطانِها، ثُمَّ عادَ إلى الأَندلس، ثُمَّ رَجعَ إلى تُونِسَ وتُوفي بها سنة 669هـ

ركَنَ يَرْكَنُ شَاذًّا[1]. وَقِيلَ: [إِنَّمَا][2] قَلَى يَقْلِي - [لُغَةٌ فِي قَلَي يَقْلِي][3] - بِفَتحِ اللامِ فِي الأُولى وكَسرِهَا في الثَّانِيَةِ من بَابِ ضَرَبَ[4]، [واللهُ أَعلمُ بالصوابِ][5].

فائدة

إِنَّمَا قُدِّمَ بَابُ فَتَحَ على بَابِ عَلِمَ لأَنَّ **6/ب** الفَتحَ أَصلٌ، والكَسرَ فَرْعٌ، والأَصلُ مُقَدَّمٌ عَلى الفَرعِ، أَو لأَنَّ الفَتحَ عُلويٌّ، والكَسرَ سُفْلِيٌّ، والعُلوِيُّ مُقَدمٌ عَلى السُفْلِيِّ، أَو لأَنَّ الفَتحَ غَيرُ مُحْتَاجٍ إِلى تَحْرِيكِ عُضوٍ عِندَ التَلَفظِ بِخِلافِ الكَسرِ، فَتكونُ الفَتحةُ[6] أَخَفَّ الحَرَكاتِ، والطِبَاعُ تَمِيلُ[7] إِليهَا، فَتكون[8] أَحقَّ بالتقديمِ، أَو لأَنَّ الفتحَ أَقوى منَ الكَسرِ لاتحَادِ الحَرَكةِ في المَاضِي والغَابِرِ، بِخِلافِ الرَّابِعِ فَإِنَّ حَرَكَتَهُ مُختَلِفةٌ، والمُتَّحِدُ مُقَدَّمٌ على المُختَلِفِ، لأَنَّ المُتَّحِدَ واحِدٌ، والمُختَلِفَ مُتَعَدِدٌ، والواحِدُ قَبلَ المُتَعَدِّدِ.

وبِنَاؤُهُ لِلتعدِيَةِ غَالِبًا، أَي أَكْثَرِيًّا. **وَقد يَكونُ لازِمًا، مِثَالُ** الفَعل **المُتعدي نَحو: فَتَحَ زَيدٌ البَابَ. ومِثَالُ** الفَعلِ **اللازِمِ نَحوَ: ذَهَبَ زيدٌ**. فَافهَمْ هَذِهِ المَذكُورَاتِ. واللهُ أَعلمُ [بالصوابِ][9].

فائدة

ويَجِيءُ مصدرُ البَابِ[10] الثَّالِثِ عَلى اِثنَي عَشَرَ وَزنًا نَحْوَ: فَعْل، بِفَتحِ الفَاءِ وسُكُونِ العَينِ

على الأَغلب. له مُصنَّفاتٌ كثيرةٌ منها: المُمتِع في التَّصريف، شرح الجُمل للزَّجَّاج، شرح الإِيضاح لأبي علي الفارسي، المعرب في النحو، إيضاح المشكل وغيرها.

يُنظر ترجمته: ابن شاكر الكتبي، فوات الوفيات 184/2-185؛ السيوطي، بُغيةُ الوعاة 357+410؛ حاجي خليفة، كشف الظنون 1800+1805؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب 330/5.

[1] يقول ابن عصفور: " شَذَّ من فَعَل الصَّحيحُ اللاّم فَجاء مُضارِعهُ يَفْعَل قَنَطَ يَقْنَط، وركَنَ يَرْكَن".

ابن عصفور، الممتع في التصريف 178/1

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[4] قال ابنُ خالوَيه: "يُقالُ قَلاَه يَقْلِيهِ إذا أَبْغضه، ويُقالُ قَلاَه يَقْلاَه بفتح الماضي والمستقبل".

ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص 117، 118.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[6] في (د): الفتح.

[7] في (د): والطبايع يميل.

[8] في (د): فيكون.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[10] في (د): باب. دون (ال).

مِثْل سَبْع بِفتحِ السّينِ، يُقالُ: سَبَعَ الذئبُ الغنمَ – بَابُهُ الفَتحُ[1] – أَي فَرَسَهَا – [أَي أَهْلَكَهَا][2]. وَفُعْل بِضَمِّ الفَاءِ وسُكونِ العينِ نَحو: سُحْقًا، وفَعَال بِفتحِ الفاءِ نحوَ: ذَهَاب. وفُعُّول بِضم الفاءِ والعينِ نحوَ: سُبُّوح[3]. وفَعَالَة[4] نحو: مَهَارَة. وفِعَالَة بكسرِ الفاءِ نحو: قِرَاءَة، [وفُعَال بضمِ الفاءِ نحو: سُؤَال][5]. [وفُعَالة بضم الفاء نحو: جُهَالَة][6]. وفُعْلان بضمِ الفاءِ وسكونِ العينِ نحو: بُرْهَان. وفَعَالِيّة بفتحِ الفاءِ نحو: كَرَاهِيَّة، وفَعِيلَة بفتحِ الفاءِ نحو: [نَصِيحَة][7]. ومَفْعَلة بفتحِ الميمِ وسكونِ الفاءِ[8] نحوَ: مَشْغَلَة. هكذا وَجدنَاهُ في بعضِ الكتبِ[9]، واللهُ أَعلمُ بالصوابِ[10].

البَابُ الرَّابِعُ مِنْهَا: أَيْ مِنَ الأَبوابِ السِّتة **فَعِلَ يَفْعَلُ** هذا وَزنُ **مَوْزُونِهِ عَلِمَ يَعْلَمُ، وعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي المَاضِي** مثل عَلِمَ، ومفتُوحًا في **[المُضَارِعِ]**[11] مثل: يَعْلَمُ **وَبِنَاؤُهُ – أَيضًا** – أَي كبناءِ البابِ الثالثِ **لِلتَّعدِيَةِ غَالِبًا. وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا، مِثَالُ** الفعلِ **المُتَعَدِي** مِن هذا البابِ **نَحْوَ: عَلِمَ زَيدٌ المَسأَلَةَ**[12].

عَلِمَ: فِعْلٌ، وزَيدٌ فَاعِلُهُ، والتنوينُ فِيهِ عِبَارَةٌ عَنْ نُونٍ سَاكِنَةٍ[13]، فاجتمعَ ساكنانِ [أَحدُهُمَا][14] النونُ

---

[1] في (د): فتح.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (د) وقد أُثبت في (أ) بين السطرين.

جاءَ في اللِّسانِ: يُقالُ: سَبَعَتِ الذِّئابُ الغَنَمَ فَرَسَتها فَأَكَلَتْهَا، وسَبَعَ الذئبُ الغنمَ إِذَا فَرَسَهَا.

يُنظر: ابن منظور، اللسان (سبع) 146/8.

[3] في اللسان "كلُّ اسمٍ على فَعُّول فَهو مَفتوحُ الأَوّلِ نحوَ: سَنُّود وكَلُّوب وسَمُّور وتَنُّور إلا السُّبُّوح والقُدُّوس فَإِنَّ الضَّمَّ فيها الأَكثرُ وقد يُفْتَحَان... ومن صفاته جلَّ وعلا: السُّبوح القُدُّوس... قال أَبو اسحق السُّبُّوحُ: الَّذي ينتزَّهُ على كل سوءٍ، والقُدُّوسُ المُبارك.

يُنظر: ابن منظور، م. ن، (سبح، قدس) 470/2+168/6.

[4] زاد في (د): بفتح الفاء والعين.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[7] ما بين المعقوفين من (د) وفي (أ): مضيحة.

[8] في (د) كتب (الفاء) بدون همزة في كل ما سبق من هذا الباب.

[9] بَعضُ الكتبِ: يُنظر: ابن مالك، شرح لاميَّةِ الأفعال 18–20.

[10] ذَكرَالشّارحُ أَنَّ هذا البابَ اثنا عَشَرَ وزنًا وقد عَدَّ النَّاسخُ في (أ) أَحَدَ عَشَرَ فَأَسقط باب فُعال. وفي (د) عدّ النَّاسخُ أَحَدَ عَشَرَ أَيضًا، فَأَسقط بَابَ فُعْلة، وقد أُشيرَ إلى ذلك، وعندَ تصحيحِ الاختلافينِ يَثبتُ الاثنا عَشَرَ بَابًا.

[11] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ): الغابر. وكلاهما صحيح. لكن ما أُثبتَ يُوافقُ المَتنَ.

[12] في (أ+د): المسئلة. وما أُثبت الرسمُ الصحيحُ.

[13] في (د): ساكنة.

[14] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

المُعَبّرُ[1] بالتنوينِ، والثَّاني الأَلفُ واللامُ في لفظِ المسألةِ[2] فحُرِّكَ النونُ بالكسرِ لاجتماعِ السَّاكِنينِ، لأَنَّ الأَصلَ في تَحريكِ السَّاكنِ الكسرُ لأَنَّهُ كالميتِ، وإذا أَرادُوا تَحريكَ [الميتِ][3] وَرفعه رَفَعوا مِنَ التَّحتِ[4]. [وكذلكَ إذا أَرادُوا تَحريكَ حَرفٍ حَرَّكوا مِن التَّحتِ][5]. **ومِثالُ** الفِعلِ **اللازمِ نَحوَ: وَجِلَ زَيدٌ** أَيْ خَافَ[6] [واللهُ أَعلمُ][7].

فائدة

يجيءُ مصدرُ هذا البابِ مِن الفعلِ اللازمِ على وزنِ فَعَل بفتحِ الفاءِ والعينِ، مثل: فَرَح من فَرِحَ بكسرِ العينِ في الماضي، ومن وَجِلَ وَجَلاً بفتحِ الواوِ والجيمِ.

ويكْثُرُ مِن هذا البابِ مجيءُ العِلَلِ[8] والأَحزانِ، كَمَرِضَ يَمْرَضُ مَرَضًا بفتحِ الميمِ والراءِ[9]، حَزِنَ يَحْزَنُ حُزْنًا مِثْل مَرَضًا. ويَكْثُرُ [أَيْضًا][10] مَجِيئُه منَ الأَلوانِ. والعيوبِ نحو: أَدَمَ[11] وسَمُرَ[12]

---

[1] في (د): المعتبر.

[2] في (أ+د): المسئلة. وما أُثبتَ الرسمُ الصحيحُ.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[4] التَّحتُ: تَحتُ إحدى الجهات السِّتّ، وهو نَقيضُ فَوق، وقد جاءتْ مُعَرَّفَةً في الحديثِ الشَّريفِ: "**لا تَقُومُ السَّاعَةُ حتى تَظْهَرَ التُّحُوتُ وَيَهلِكَ الوُعُولُ**" يَعني الذين كانوا تحتَ أَقدامِ النَّاسِ لا يُشعرُ بِهم، ولا يُؤبَهُ لَهم لِحقارَتِهم، وهم السَّفَلَةُ وَالأَنذَالُ. والوُعولُ الأَشرافُ. قال ابنُ الأثيرِ جعل التَّحت الَّذي هو ظَرفٌ اِسمًا فَأَدخلَ عليهِ لامُ التَّعريفِ وَجَمعَهُ. وقيل: أَرادَ بِظُهورِ التُّحوتِ ظُهورَ الكُنوزِ الَّتي تَحتَ الأَرض.

يُنظر: الهروي، غريب الحديث، 549/2؛ علاء الدين الهندي، كنز العمال 109/14؛ ابن حجر العسقلاني، فتح الباري19/13؛ ابن منظور، اللسان (تحت) 17/2.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[6] في (د): خافه.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[8] في (د): المعلل.

[9] في (د): الرأ.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[11] الأُدْمَةُ: القَرَابةُ والوَسيلَةُ إلى الشَّيء، يُقالُ: فلانٌ أُدْمَتِي إليكَ أَي وَسيلَتِي، وبَينَهُمَا أُدمَةٌ أَي خُلطةٌ، وأَدَمَ اللهُ بينهم بأدمٍ أدمًا، ويُقالُ: آدَمَ بينها يُؤْدِمُ ايدامًا. وفي الحديثِ الشَّريفِ قولهُ عليهِ الصلاة والسَّلامُ للمغيرةِ بن شعبة رضي الله عنه؛ وقدَ خطبَ امرأةً: "**اذهبْ فَانْظُرْ إِلَيهَا، فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤْدَمَ بَينَكُمَا**". قال الكِسائيّ: تكونُ المحبَّةُ بينكما. قال أبو عُبيدة لا أَرى الأَصل فيه إلاّ من أدمِ الطعامِ لأَنَّ صَلاحَهُ وطِيبَهُ إِنَّمَا يكونُ بالإدام. يُنظر: أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد 300/4؛ القزويني، صحيح سنن ابن ماجة 124/4؛ ابن منظور، م. س، (أدم) 8/120.

[12] سَمُرَ: بالضّم وبِالكسرِ، واِسْمَارَّ يَسْمَارُّ اِسمِيرَارًا فهو سَمِرٌ، والسُّمرةُ لونُ الأَسمر، وسَمَرَ يسْمُر سَمْرًا أَو

وعَجُفَ[1] وحَمُقَ وخَرُقَ[2] وعَجُمَ[3] ورَعُنَ[4] ومصدرُ هؤلاءِ[5]: أَدَمًا بفتحِ الهمزةِ والدالِ، وسَمَرًا، وعَجَفًا، وخَرَقًا، وعَجَمًا، ورَعَنًا، بفتحِ7/أ الفاءِ[6] والعينِ في الكُلِّ، لأَنَّهُ مصدرُ الفعلِ[7] اللازمِ مِنَ البابِ[8] الرَّابعِ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قُدِّمَ [بابُ عَلِمَ عَلى][9] بَابِ حَسُنَ؟ قُلْنَا: لأَنَّ بابَ عَلِمَ يَحتاجُ إِلى تَحريكِ عضوٍ واحدٍ لأَجلِ الكسرِ، وَهو الحَنَكُ الأَسفلُ، وبَابُ حَسُنَ يَحتاجُ إِلى تَحريكِ العُضْوينِ لأَجلِ الضَّمِّ، وهُمَا الشَّفَتَانِ، فَيكون هذا البابُ مُحتاجًا إِلى واحدٍ، والبابُ[10] الخامسُ مُحتاجًا إِلى اثنينِ، والواحدُ قَبلَ

سُمُورًا. لَمْ يَنَمْ، وهو سَامِرٌ، وهم سُمَّارٌ، والسَّامِرَةَ والسَّامِرُ اسم لِلجمعِ.

يُنظر: ابن منظور، م. س، (سمر) 4/ 376.

[1]عَجَفَ نفسه عن الطعام يَعْجِفُهَا عَجْفًا وعُجُوفًا حَبَسَهَا عنه، ونقول: قد عَجِفَ بالكسر وعَجُفَ بالضم فهو أَعجَفُ وعَجِفٌ.

و في القاموس العَجَفُ ذهابُ السِمَن، وهو أَعجَف وهي عَجْفَاءُ، وجمعُ عِجاف شَاذٌّ لأَنَّ أَفعلَ وَفعلاءَ لا يُجمعُ على فِعَال، لكنَّهم بَنوه على سِمَانٍ لأَنَّهم قد يَبنونَ الشَّيءَ على ضِدِّهِ.

يُنظر: ابن منظور، اللسان (عجف) 233/9؛ الفيروزأبادي، القاموس المحيط 418/2.

[2] الخَرَقُ: الفُرْجَةُ والخُرْقُ السيوفُ، والخَرق من الفتيان الظَّريفُ في سَمَاحَة، وخَرِقَ بالشيء يَخرقُ جَهِلَه، لَم يُحسن عملهُ، والخُرقُ الحُمقُ. خَرَقَ خُرْقًا فهو أَخرق والأُنثى خَرقاء.

يُنظر: ابن منظور،م. ن ، (خرق)، 73/10.

[3] عجم: العُجْم والعَجَم: خِلافُ العرب، نقول: أَعجمتُ الكتابَ ذَهبتُ بِه إِلى العُجمةِ، وتقول: أَعجمتُ الكتابَ أُعجِمه اِعجامًا، ولا يُقال عَجَمْتُ، لأَنّ عجمت العود معناه عضَضته لتعرف صلابته من رخاوته، وأَمّا عجَّمَ الكتابَ أي نَقَطَه.

يُنظر: ابن منظور، م. س، (عجم) 385/12.

[4] رعن: الأَرعَنُ الأَهوَجُ والرُّعونة: الحُمْقُ والاسترخاء، ونقول: رجلٌ أَرعنٌ وامرأةٌ رَعنَاءُ.

يُنظر: ابن منظور، م. س، (رعن) 182/13.

[5] تحدَّث ابن السكيت عَمّا جاء على أَفْعَل فَعْلاء من غيرِ ذواتِ التَّضعيفِ فَقال: قال الكسائيّ: فيه فَعِل يَفْعَل إِلاّ في ستَّةِ أَحرفٍ فَإِنَّهَا جاءت على فَعُل: الأَسمرُ والأَدمُ والأَحمقُ والأَخرقُ والأَرعنُ والأَعجفُ يقال: سَمُرَ وسَمِرَ، ويقال: اسمَارٌّ، وخَرُق وخَرِق وأَدُم وأَدِم...

يُنظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق ص244. ويُنظر الإستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب 77/1.

[6] في (د): الفاً. وفي (أ) كرر قبل قوله: الفاء. ستة أسطر من بداية صفحة (6) ثم شطب ذلك كله.

[7] في (أ) كرر الفاء مرتين.

[8] في (د): باب.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[10] في (د): باب.

الاثنين، أو لأنَّ هذا البابَ [أَخفُّ][1] لاحْتِياجِهِ إلى الواحدِ. وبابُ حَسُنَ أَثقلُ مِنْهُ لاحتياجِهِ إلى الاثنين[2]، فالأَخفُّ أَولَى [بالتَّقديمِ][3]، أو لأنَّ حركةَ عينِ هذا البابِ مُختلفةٌ، وحركةَ البابِ[4] الخامسِ مُطَّرِدَةٌ، والمختلفةُ مُقَدَّمَةٌ على المُطَّردةِ، وفِي (الشُّكَّرِيَّةِ): فَإِنْ قُلتَ: لِمَ قُدِّمَ هذا على الخامسِ؟ قُلتُ: لأَنَّ عَينَ ماضيهِ مكسورةٌ والكسرُ [أَخفُّ][5] منَ الضَّمِ، والخَفيفُ أَولَى بالتقديمِ. فَإِنْ قُلتَ: مِنْ أَينَ عَلِمتَ أَنَّ الكسرةَ [أَخفُّ][6] مِنَ الضَّمِّ؟ قُلتُ: لأَنَّ الكسرَ يحتاجُ إلى تحريكِ عضوٍ واحدٍ وهو الحَنَكُ الأَسفلُ بِخِلافِ الضَّمِّ، فَإِنَّهُ يَحتاجُ إلى تَحريكِ العُضوينِ، وَهُمَا [الشَّفتانِ][7]، أو لأَنَّ استعمالَ الرَّابعِ كَثيرٌ والخامس قليلٌ، والكثيرُ راجحٌ[8]، فَلِهذا قُدِّمَ الرَّابعُ، واللهُ أَعلمُ.

فائدة

ويجيءُ مصدرُ هذا البابِ على أَربعةَ عشرَ وزنًا نَحْوَ: فَعْل بفتحِ الفاءِ[9] وسكونِ العينِ مِثل حَمْد، وفِعْل بكسرِ الفاءِ وسكونِ العينِ مثل عِلْمْ، وفُعْل بضمِ الفاءِ وسكونِ العينِ مثل [عُمر][10]، وفَعَل بفتحِ الفاءِ والعينِ مثل عَمَل، وفِعَل بكسرِ الفاءِ وفتحِ العينِ مثل [شِعَب][11]، وفَعَال بفتحِ الفاءِ والعينِ مثل سَمَاع، وفِعَال بكسرِ الفاءِ مثل [سِتَار][12]، وفَعُول بفتحِ الفاءِ وضمِ العينِ مثل قَبُول، وَفَعْلَة بفتحِ الفاءِ وسكونِ العينِ مثل رَحْمَة، وفَعْلان بفتحِ الفاءِ وسكون العينِ مثل [شَنْآن][13]، وفِعْلان بكسرِ الفاءِ وسكونِ العينِ مثل: غِشْيَان، وفُعَالة بضمِّ الفاءِ مثل: سُعَادة، ومَفْعَلة بفتحِ الميمِ وسكونِ

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) غير واضح في (د)

[2] في (د): اثنين.

[3] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ): من التقديم.

[4] في (د): باب.

[5] ما بين المعقوفين في (أ+د) بتاء التأنيث (خفيفة).

[6] ما بين المعقوفين في (أ+د) بناء التأنيث (خفيفة).

[7] ما بين المعقوفين جاء في (أ+د): الشفة. والصحيح ما أُثبت.

[8] في (د): ترجح.

[9] في (د): الفا. بدون همزة وهذا مكرر حتى نهاية تعداده للثَّلاثةَ عشَرَ وزنًا.

[10] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ): عربا.

[11] ما بين المعقوفين في (أ): شعبا. وما أثبت من (د).

[12] ما بين المعقوفين في (أ): ستارا.

[13] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ): شيانا. والشنآن: البُغض. نقول: شَنِئه وشَنَأه: أبغضه. ومنه قول الحق جل جلاله ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾. (الكوثر: 3). ينظر: ابن منظور، اللسان، (شنأ)، 101/1.

الفاءِ[1]. كذا في بعضِ الحَواشي[2]. واللهُ أَعْلَمُ [بالصَّوابِ][3].

البَابُ الخَامِسُ منها – أَي مِنَ الأَبوابِ السِّتّةِ – **فَعُلَ يَفْعُلُ**: هذا وزنُ 7/ب **مَوزونِهِ حَسُنَ يَحْسُنُ، وعلامَتُهُ أَنْ يكونَ عينُ فعلِهِ مَضمُومًا في المَاضِي والمُضَارِعِ**. قال الفَاضِلُ الهِندِيُّ[4]: اِعْلَمْ أَنَّ الضمَّةَ والفَتحَةَ والكَسرَةَ – بالتاءِ – واقعةٌ على نفسِ الحَركَةِ لا بِشرطِ كَونِها إِعْرَابِيَّةً وبنائِيَّةً. بخلافِ المُجَرَّدِ [مِن هذه الثَّلاثِ][5] عن التاءِ[6] فإِنَّهَا أَلقابُ البناءِ؛ **وبناؤُهُ لا يكونُ إِلاّ لازِمًا، نحو: حَسُنَ زيدٌ.**

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لا يَتَعَدَّ هذا البابُ؟ قُلنَا: لأَنَّهُ لا يجيءُ[7] إِلاّ مِنَ النُّعوتِ والطباعِ[8]، وليسَ شيءٌ مِنْهَا بِمُتَعَدٍّ نحو: حَسُنَ زيدٌ. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ جَاءَ: رَحِبَتْكَ الدَّارُ مُتَعَدِّيًا، وكَذَا سُدْتُه وقُلْتُهُ عند الكسائي[9]

---

[1] ذكر الشّارحُ أَنَّ مصادر هذا النَّوع أَربَعةَ عَشَرَ وزنًا، ولكنَّه عدّ ثلاثَةَ عَشَرَ وزنًا فقط. والحقيقة أن هناك وزنا يختص باللازم من هذا الوزن وهو: فِعَل، نحو: شِبَع. وهناك فِعْلة، نحو: حِيلَة، من الحذق. ولعل الناسخ كتب مَفْعَلة بدلا منها.

[2] يُنظر: الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب151/1 وما بعدها.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[4] الفاضل الهندي: لعله محمد بن الرحيم بن محمد أبو عبد الله صفي الدين الهندي، فقيه أصولي ولد بالهند، ثم رحل إلى اليمن، وحج ودخل مصر، واستوطن دمشق، وتوفي بها ووقف كتبه بدار الحديث، له مصنفات منها: الزبدة في علم الكلام، توفي سنة715هـ.

يُنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، 74/14؛ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 14/4؛ الشوكاني، البدر الطالع 187/2.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د) ومكتوب في (أ) بين السطرين.

[6] في (د): التأ. بهمزة فوق الألف.

[7] في (أ): يجئ. وفي (د): يجي. والرسم الصحيح ما أُثبت.

[8] في (أ+د): الطبايع.

[9] الكِسَائِيّ هو علي بن حمزة، إمامُ الكوفيينَ في اللُّغةِ والنَّحوِ، وهو أَحدُ القُرّاءِ السَّبعةِ المشهورينَ، وسُمي بالكسائيِّ لأَنَّه أَحْرَمَ في كِساءٍ. وهو أَحد طَرَفَي المناظرةِ المعروفةِ "بالمسألةِ الزّنبورية" مع سيبويه. كان مُقَرَّبًا من الخلفاءِ، له كثيرٌ من المُصنَّفات منها: معاني القرآن، والقراءات والنوادر، والهجاء، والمصادر والحروف وغيرها. توفي سنة 189هـ على الأرجح.

يُنظر: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين ص89؛ ابن النديم، الفهرست 90.

سُدتُه: عند سيبويهِ والجمهورِ من بابِ النَّقلِ والتَّحويلِ، أي نَقلُ الضَّم والكسرِ من العينِ إلى الفاءِ، فَأَصلُ سُدتُهُ سَوَدْتُه على وزن فَعَلْتُه، وبِعْتُهُ بَيَعْتُه على فَعَلْتُه.

وقد خالف ابنُ الحاجبِ ذلك بقولهِ "إنَّ سُدْتُه ليسَ من بابِ فَعُلَ في الأَصلِ لأَنَّه لَمْ يَجِئ في الصَّحيحِ فَعُلَ مُتَعديًا في الأَصلِ، ولا هو مَنْقولٌ إلى هَذَا البَابِ لأَنَّهُ لَمَّا عُلِمَ أَنَّ العينَ منهما تُحذفُ لِإلتقاءِ السَّاكنينِ عندَ انقلابِهما أَلفًا فلا تُميز

قُلنَا: أَمَّا رَحِبَتْكَ الدَّارُ فَالأَصلُ: رحُبَت بِكَ، حَذَفَ البَاءَ اختِصَارًا، ويُقَالُ بِمثلِ هذا مِنْ قَبِيلِ الحَذْفِ[1] [و][2] الإيصالِ، وأَما سُدْتُهُ وقُلتُهُ فالصحيحُ أَنَّ الضَّمَّ لبيانِ بَناتِ[3] الواوِ لا للنَّقلِ[4] من العينِ، وكذا بَابُ بِعْتُهُ، ولا يكونُ هذا البابُ إلاّ لازِمًا، وشَذَّ قَولُهُم[5]: رَحُبتكَ الدارُ، فإنَّهُ[6] يتعدى إلى المفعولِ بِهِ، وهو الكافُ، والدارُ فاعلٌ، وإنَّما شُذوذُهُ من جهةِ استعمالِهِ على صُورةِ المُتعدي والأَصلُ: رَحُبتْ بِكَ الدَّارُ. فَحُذِفَ الباءُ[7] لِمَا مَرّ والمعنى: وَسِعَتكَ الدَّارُ، وقِيلَ: انتصابُهُ بِنزعِ الخَافضِ[8]. وقِيلَ: تَعدِيَتُهُ بسببِ الباءِ: رحُبتْ بكَ الدَّارُ، فَحُذِفَ الباءُ[9] لِمَا مَرَّ [مِرارًا][10].

فَإِنْ قيل: لِمَ قُدِّمَ بابُ حَسُنَ على بابِ حَسِبَ؟ قُلنَا: لأَنَّ الضَّمَّ أَقوى الحركاتِ، والكسر أَضْعَفُهَا، فَالأَقوى مُقَدَّمٌ على[11] الأَضعفِ، أَو لأَنَّ مجيءَ[12] الكسرِ فيهما على الشُّذوذِ والنُّدرَةِ، فَقُدِّمَ عليه لهذا، وقِيلَ: قُدِّمَ الخامسُ على السَّادسِ لِكثرَةِ الاستعمالِ بالنسبةِ إِلى[13] السَّادسِ.

الواويّ من اليَائيِّ حولوا الواوي إلى فَعُل آي سَوَدْته إلى سَوُدْته، واليائيّ إلى فعِل آي بَيَعْته إلى بَيِعْته، ثمَّ نقلت حَركة حَرفِ العِلَّةِ إلى الفَاءِ فَصارَ سُوْدْته وبِيْعْتُه، ثُمَّ حُذفَ حرفُ العِلَّةِ لِإلتقاءِ السَّاكنينِ فَصَارَ: سُدْته وبِعْتُه". ابن الحاجب، الشافية ص4.

يُنظرالمسألة: سيبويه، الكتاب 339/4 وما بعدها؛ ابن يعيش، شرح الملوكي445، 446؛الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 78/1.

[1] في (د): حذف.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[3] في (د): بنا.

[4] في (د): لنقل.

[5] في (د): ودهم.

[6] في (د): لأنه.

[7] في (د): البا.

[8] نزعُ الخافضِ: هو حذفُ حرفِ الجرِّ من الاسم مما يترتبُ عليه نصبُ الاسم الذي نُزعَ منه حرفُ الجرِّ، وقد اختلف في هذا النزع فقيل إنه قياسي، وقيل بل هو سماعي، ويبدو أَنَّه أُنزلَ منزلة القياسي لكثرة ما سُمع منه.
يُنظر: الصبان، حاشية الصبان على الأشموني 13/1.

[9] في (د): البأ بهمزة على الألف.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (د) ولعله زيادة أيضا في (أ) لا داعي لها.

[11] في (د): علي.

[12] في (د): مجى.

[13] في (د): إلي. بالياء.

فائدة[1]

يجيءُ[2] مصدرُ هذا البابِ على ثَمَانِيةِ أَوزانٍ نَحوَ: فَعْل بفتحِ الفاءِ وسُكونِ العينِ، مثل: مَجْد، وفِعْل بكسرِ الفاءِ وسُكونِ العَينِ [مثل: فِسْق][3]، وفُعْل بضمِ الفَاءِ وسُكونِ العَينِ مثل: حُسْن، وفَعَل بفتحِ الفاءِ والعَينِ مثل: كَرَم، وفَعَال مثل: كَمَال، وفَعَالة بفتحِ الفاءِ مثل: شَجَاعَة، وفُعُولة بضمِ الفاءِ والعَينِ مثل: صُهُوبَة[4]، وفَعِيل بفتحِ الفاءِ[5] مثل: عَظِيم. هكذَا في بَعضِ الحَواشي[6].

البَابُ السَّادِسُ مِنْهَا ــ أَيْ مِنَ الأَبْوَابِ السِّتَّةِ ــ فَعِلَ يَفْعِلُ هَذَا وَزْنُ **مَوْزُونِهِ: حَسِبَ يَحْسِبُ، وعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ فِعْلِهِ مَكْسُورًا فِي المَاضِي والغَابِرِ** أَيْ المُستقبَلِ بِقَرِينَةِ ذِكرِ المَاضِي فِي أَكْثَرِ النُّسَخِ [المَشهورَةِ][7]. والمُستقبلُ بَدَلُ الغَابِرِ فَهَذا أَولَى.

فَإِنْ قُلتَ: لِمَ خُصَّ لَفظُ فَعِلَ لِلوَزنِ دُونَ غَيرِهِ[8]؟ قُلتُ: لأَنَّهُ مُشتمِلٌ عَلى أُصُولِ المَخَارِجِ وهي: الشَّفَةُ، والوَسَطُ، والحَلقُ. فَالفَاءُ مِنَ الشَّفَةِ، والعَينُ مِنَ الحَلقِ، واللاّمُ مِنَ الوَسَطِ[9]. وفِيهِ نَظَرٌ لأَنَّهُ لَو كَانَ اِشتِمالُ الكَلِمَة على أُصُولِ المَخَارِجِ سَبَبًا لأَنْ يكونَ وَزْنًا [لَلَزِمَ][10] أَنْ يَكُونَ عَلَمَ وَزْنًا لِوُجُودِ العَينِ الحَلقِيِّ، واللاّمِ الوَسَطِيِّ، والمِيمِ الشَّفَوِيِّ، ولَيسَ كَذلكَ. وجَوَابُهُ أَنَّ عَلَمَ مَخْصُوصٌ لِوَزنٍ مُعَيَّنٍ[11]، وهوَ كَونُهُ **8/أ** مَكْسُورَ العينِ أَبَدًا في الماضِي، ومفْتُوحًا في الغَابِرِ، وَمِنْ شَرطِهِ[12] أَنْ لاَ يَكُونَ بِوزنٍ دُونَ وَزنٍ بِخِلافِ لَفْظِ فَعَل، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الحركَاتُ الثَّلاث[13]. وقِيل: إِنَّمَا خُصَّ

---

[1] في (د): فايدة.

[2] في (د): مجي.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[4] الصّهْبة الشُّقرة في شعر الرأس وهي الصُّهوبة، والصُّهبة لون حمرة في شعر الرأس واللحية، وقيل: حمرة في أطراف الشعر مع سواد أصوله، ويقال للبعير: أصهب، وللناقة صهباء، والصهباء اسم للخمرة لدلالة لونها.
يُنظر: ابن منظور، اللسان(صهب) 531/1.

[5] في (د): الفا. بدون همزة في جميع ما سبق.

[6] يُنظر: ابن الحاجب، الشافية ص26؛ الإستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب151/1.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[8] يُنظر صفحة 63 من هذا البحث.

[9] يُنظر: الإستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب 13/1.

[10] ما بين المعقوفين في (أ+د) بلام واحدة.

[11] في (د): بمعين.

[12] في (د): شرط.

[13] في (أ): الثلث.

لَفظُ فَعَلَ للوزنِ دُونَ غَيرِهِ لأَنَّهُ عَامٌّ مِنْ جِهَةِ المَعنَى[1]. فَاحْفَظْ هذا لأَنَّهُ مِنْ لَوَازِمِ الطلبةِ.

وَبِنَاؤُهُ [أيضًا][2] للتَّعدِيَةِ[3] غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا، مِثَالُ الفعلِ **المُتَعدِّي نَحْوَ: حَسِبَ زَيْدٌ عَمرًا فَاضِلاً**، مِنَ [الحِسبَانِ][4] [بِكسرِ الحاءِ][5] بِمَعنَى الظَّنِ [أَيْ][6] يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولينِ لأَنَّهُ مِنْ أَفْعَالِ القلوبِ. **ومِثَالُ** الفعلِ **اللازم نَحْوَ: وَرِثَ زَيْدٌ**. والصَّوابُ أَنْ يُمَثَّلَ اللازمُ بِغَيرِ وَرِثَ، لأَنَّهُ مُتَعَدٍّ[7] عَلَى مَا صُرِّحَ بِهِ فِي (القَامُوسِ) والجَوهَرِيِّ[8]. وَفِي التَّنزِيلِ: ﴿**وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ**﴾[9]. والمِثَالُ اللاَّئِقُ[10] بِهذا المَقَامِ: وَثِقَ زَيدٌ. [واللهُ أَعلَمُ][11].

---

(1) يُنظر هذه المسألة ص 63 من هذا البحث. وقصد بقوله قيل: ما ورد في شرح الشافية للإستراباذي13/1.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

(3) في (د): للبيدية.

(4) ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ): الحساب. والصحيح ما في (د) لأن حَسِبَ بِالكسرِ مضارعُهُ فيه لُغتانِ يَحْسِبُ ويَحْسَبُ، ولُغةُ الرسولِ عليه الصلاةُ السَّلامُ الكسرُ، والمصدرُ منه مَحْسَبَة ومَحْسِبَة وحِسبَان، وهو من أَفعالِ القُلوبِ ويَتعدَّى إلى مفعولينِ. تقول: حَسِبتُ الشَّيءَ أَحْسَبه حِسابًا، وحَسَبْتُ الشَّيءَ أَحْسَبه حِسابًا وحُسْبَانًا، وحَسِبْتُ الشَّيءَ ظَنَنتُهُ، أَحْسِبْهُ وأَحْسَبهُ، والكَسرُ أَجودُ اللُّغتينِ.

يُنظر: سيبويه، الكتاب 39/1؛ ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص88؛ المبرد، المقتضب 68/3-73؛ الأزهري أبو منصور، تهذيب اللغة (حسب) 42/2.

(5) ما بين المعقوفين من (د) يقابله في (أ): بالكسر. وما في (د) أوضح لذا أُثبت.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(7) في (د): متعدي. بإثبات الياء وحقها من الحذف.

(8) قصد بالقاموس: القاموس المحيط للفيروزأبادي، وقد جاء فيه: وَرِثَ أَبَاهُ، ومنه بِكسرِ الرَّاءِ يَرِثُهُ كَيَعِدُهُ، نقول: وَرِثَ وِرثًا ووِرَاثَة وإِرثًا ووِرِثَةً بِكَسرِ الكُلِّ، وأَوْرَثَهُ أَبوهُ ووَرَّثَهُ جَعلهُ من وَرَثَتِهِ، والوَارِثُ البَاقِي بَعد فَناءِ الخَلقِ وهو اِسمٌ لله جلَّ جَلالُهُ.

أَمَّا في الصِّحاحِ قال الجوهريُّ: وَرِثتُ أَبِي ووَرِثتُ الشَّيءَ من أَبي أَرِثُهُ بِالكسرِ فِيهما وِرثًا ووِرَاثَةً وإِرثًا، الأَلفُ مُنقلِبةٌ عن الواوِ وَرِثَة الهاءُ عِوضٌ عن الواوِ، وسقطتِ الواوُ منَ المستقبَلِ لِوقوعِهَا بَينَ ياءٍ وكَسرةٍ، والواوُ مُضادَتُهُمَا فَحُذِفتْ. ونقولُ أَورَثَهُ الشَّيءَ أَبوهُ ووَرَّثَهُ تَوْرِيثًا. قال ابن السكيت: قال ابن الأَعرابِي: "الإِرْثُ في الحَسَبِ، والوِرْثُ في المَالِ"

يُنظر: ابن السكيت، كنز الحُفَّاظ ص745؛ الجوهري، الصحاح(ورث)295/1، 296؛ ابن القطاع، كتاب الأفعال ص537؛ الفيروزأبادي، القاموس المحيط 166/1.

(9) سورة النساء من الآية 11.

(10) في (أ): بالياء. وما اثبت من (د).

(11) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

فائدة

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ جُعِلَ زيدٌ فَاعِلاً وعمرٌو مفعُولاً فِي كَلامِهِم دَائِمًا؟ قِيل: فِي جَوابِهِ: لأَنَّ زَيدًا مِن قَومِ حُسَين [رَضِيَ اللهُ عَنهُ][1] فِي قِصَّةِ كَرْبُلاء[2]، وعَمْرًا مِن قَومٍ يَزِيدَ، فَلِذلِكَ جَعَلوا زَيدًا فَاعِلا وعَمْرًا مَفْعُولا دَائِمًا[3].

قَالَ[4] المُحَقِّقُونَ: إِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلى وَزنِ فَعِل مَكْسُورِ العينِ فَمُضَارِعُهُ عَلى[5] وزنِ يَفْعَل بفتحِ العَينِ نَحوَ: عَلِمَ يَعْلَمُ، إلاّ مَا شَذَّ[6]، نَحْوَ حَسِبَ [يَحْسِبُ][7] وأَخَواتِهِ، فَإِنَّهَا[8] جَاءَتْ[9] بكسرِ العَينِ فِيهِا، وقَلَّ[10] ذَلِكَ [الكَسرُ][11] فِي الصَّحِيحِ نَحْوَ: حَسِبَ يَحْسِبُ، وَهِي لُغَةُ النَّبِيِّ ــ عَلَيهِ الصَّلاةُ[12]

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[2] تقع كَرْبُلاء جَنوبي الكوفةِ في العراق، وإليها تُنسبُ الوَقْعَةُ المَشهورة، حيثُ التقى فِيها رِجالُ عبدُ اللهِ بن زياد بقيادةِ عمر بن سعد بن أَبي وقاص جيشَ الحُسينِ بن عليّ، وفيها قُتِلَ الحُسينُ بن عليّ وجيشُه عَن بكرةِ أَبيهم،=
= وذَلِكَ فِي يَوم عَاشوراء سنة 61هـ في عهد يزيد بن معاوية. وسُميت كربلاء بهذا الاسم نسبة إلى الكربلة، وهي رخاوة في القدمين، كما أن أرض كربلاء رخوة، وقيل: بل سُميت كذلك لخلو أرضها من الحصى فهي أرض مُكربلة، وعندما سألَ عنها الحسينُ رضي الله عنه وسُميت له؛ قال: أرض كربٍ وبلاء، وأراد أن يخرج منها فمُنِعَ.
يُنظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان 445/4؛ ناجي حبيب، أنساب العرب وتاريخهم ص170-عمر فروخ، تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية ص131-134.

[3] ضرب زيدٌ عمرًا. هذا مثال اصطلح عليه النحاة لخفته، حتى إنه جرى على ألسنة العامة في غير مسائل النحو واللغة، فالاسمان ثلاثيان وسطهما ساكن لذا فازا ليجريا على ألسنة النحاة وغيرهم.
أما ما أشار إليه الشارح من ربط للمسألة بالجانب السياسي، فلم يجد الباحث مثل هذا التعليل عند غير اللاري. ثم ماذا سنقول في شيوع استخدام اسمي هند و دعد في تراثنا اللغوي؟.

[4] زاد في (د) قبل قوله: قال: وإنما.
المحققون. يُنظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف173/1؛ أبو حيان، المبدع في التَّصريف ص104 وما بعدها.

[5] في (د): علي. بالياء.

[6] في (د): شاذ.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[8] في (د): فإنه.

[9] في (د): جائت. بهمزة على نبرة.

[10] في (د): قيل.

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[12] في (أ): الصلوة. كما في رسم المصحف.

والسَّلامُ[1]ــ كمَا قَالَ ابنُ أَبَان[2] وابنُ الخَشَّاب[3]. وقَالَ الفَرَّاءُ[4]: إنَّهَا لُغَةُ بَنِي كِنَانَةَ[5]، وسَائِرُ العَرَبِ يَفْتَحُونَ السِّينَ، وهَذا القياسُ. وإنْ كَانَتْ الأُولَى هيَ الفُصحَى[6]. وقَولُنَا: فَإنَّهَا جَاءَتْ[7] بكسرِ العَينِ فِيهِمَا أَيْ فِي المَاضِي والمُضَارِعِ وُجُوبًا فِي البَعْضِ. وَهي ثَمَانِيَةٌ: وَمِقَ[8]، ووَثِقَ، ووَفِقَ،

---

[1] في (د): صلى الله عليه وسلم.

[2] ابن أبان: لعله محمد بن أبان بن سعيد اللخمي عالم بالعربية، حافظ للأخبار، من أهل قرطبة، له كتاب على غرار المخصص لابن سيده. توفي سنة 354هـ. يُنظر: السيوطي، بغية الوعاة4/1؛

[3] ابن الخشاب: هو عبد الله بن أحمد أبو محمد ابن الخشاب، أعلم معاصريه بالعربية، ولد في بغداد وتوفي فيها، عالم مشهور في الأدب، والنحو، والتفسير، والحديث، والحساب... شرح كتاب الجمل لعبد القاهر الجرجاني وسماه: المرتجل في شرح الجمل، وله شرح اللمع. توفي 567هـ.

يُنظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان 102/3 – 104؛ القفطي، انباه الرواة 99/2؛ السيوطي، بغية الوعاة 72/2–74.

[4] الفرّاء. ورد في (د) بدون همزة (الفرا)، والفرّاءُ هو: أَبو زكريا يحيى بن زياد، درس على الكسائيّ وغيرِهِ،= = وكان أَعلمُ الكوفيينَ بِالنَّحوِ بعد الكِسائيِّ، كانَ مُتديناً وَرِعًا، زَائِدُ العصبيةِ على سيبويه، له مصنَّفاتٌ كثيرةٌ منها: معاني القرآن، واللُّغات، والمصادر في القرآن، والنوادر، والحدود وغيرها. توفي 207 هـ.

يُنظر: أبو الطيب، مراتب النحويين 105–106؛ القفطي، انباه الرواه 171/4؛ السيوطي، بغية الوعاة 333/2؛.

[5] بنو كِنانة: هم وَلَدُ خُزيمةَ بن مَدركة، ومدركة أَحد بُطونِ مُضَر أَحد فَرعي عدنان.

يُنظر: ابن حزم، جمهرة أنساب العرب 194/1؛ الملك الأشرف، ظرفة الأصحاب في معرفة الأنساب ص58–59.

[6] في (د): الفصيحة.

فرّقَت د. نعمه العزّاويّ بين: فُصحى وفَصيحة فقالت: رغم أَنَّ اللُّغويين يُنكرونَ كلمةَ فُصحى لِعدمِ ورودِهَا في اللُّغةِ إلاّ أَنَّ القِيَاسَ يقبلُهَا، فَهناكَ لُغةٌ فَصيحةٌ وأُخرى أَفصحُ، فَالفُصحى هي اللُّغةُ المِثاليَّةُ الَّتي تَكلَّمَ بِهَا القُدماءُ في العَصرِ الجاهِليِّ ومَا تَلاهُ بِقليل، أَمَّا الفَصيحَةُ فهي لا تَرتَقي إِلى مُستوى الفُصحَى، ثُمَّ ضَرَبَتْ أَمثلةً على الاثنتين منها كلمةُ: زَوج الفُصحى، وكَلمةُ زَوجة الفَصيحَة. وإِلى ذَلك أَشارَ كامل بِشر بقوله: الفُصحى النَّوعِيَّةُ الرَّفيعةُ(high variety) والفَصيحةُ النَّوعيَّةُ الوَضيعَةُ (low variety).

يُنظر: نعمة العزاويّ، مظاهر التطور في اللّغة العربيّة المعاصرة ص7 وما بعدها؛ كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي ص177.

يرى الباحثُ أَنّ هذا التمييز بين دلالتي اللفظتين يعود إلى كَونِ فُصحى اسمُ تَفضيلٍ كَفُضلى لِلمؤنث، وإِذا كانَ الأَمرُ كذلك فلا بُدَّ أَنْ تكونَ اللُّغة الفُصحى أَعلى مَرتَبَةً من الفَصيحَةِ، فالفُصحى هي اللُّغة المثالية، أَمّا الفصيحة فهي محاكية لها لا تصل إِلى مرتبتها، فهناك درجة من التفضيل بينهما، إلاّ أَنّ كتب التراثِ لم تُشر إِلى هذه القضية. وإِذَا ما حملنا مَا وَرَدَ في المخطوط (أ) على ما سبق فإنّ ذلك يَقُودُنَا إِلى القول: إنّ حَسبَ بِكَسرِ السِّينِ هِي اللُّغةُ الفُصحى، وهي لُغَتُهُ عليهِ أَفضلُ الصَّلاةِ وأَتَمُّ التَّسليمِ، وَحَسَبَ بِفَتحِ السِّينِ هيَ اللُّغَةُ الفَصيحَةِ.

[7] في (د): جائت. بهمزة على نبرة.

[8] جاء في اللسان: "وَمِقَه يَمِقُه مِقةً ووَمْقًا: أحبه... والتَّوَمّقُ التَّوَدُّدُ، والمِقَةُ المَحَبَّةُ، والهاءُ عوضٌ من الواوِ، وقد وَمِقه... أَحَبَّهُ فَهو وَامِقٌ ومُوموق".

ابن منظور، اللسان (ومق) 385/10.

ووَلِيَ، ووَرِثَ، ووَرِمَ[1]، ووَرِعَ[2]، ووَرِيَ المخ[3]، أي سُتِر[4]. وجوازًا في البَعْضِ وهو [سِتةٌ][5] نَحْوَ: حَسِبَ، ونَعِمَ، وبَئِسَ، من البُؤْسِ، أَو من البَأْسِ، ووَغِرَ[6]، ووَحِرَ[7] بالمُهْمَلَةِ إذا اِلتَهَبَ، ووَلِهَ[8]؛ فَيَجُوزُ فِي مُضَارِعِهَا كَسرُ عَينِهَا وفَتْحُهَا[9].

ونَظَمَ بعضَ الفُضَلاءِ الأَبْوَاب[10] الستةَ، ونِعْمَ مَا قَالَ ونظم بيت:

كرصور دسك له علاماتي ثلاث يقدن نشان دبي ويرم بن سكا أي جان وجان

فتح ضم، فتح كسر وفتحتان كسر فتح ضم ضم وكسرتان.

---

[1] وَرِمَ: الوَرَمُ النُّتوءُ والانتِفَاخُ. وَرِمَ يَرِمُ بِالكَسرِ لُغَةٌ نَادرةٌ، أَمَّا القِياسُ فَهو يَوْرَم.

يُنظر: ابن منظور اللسان (ورم) 633/12.

[2] وَرِعَ: الوَرَعُ التَّحَرُّجُ. نقول: تَوَرَّعَ عن كَذَا أي تَحَرَّجَ. والوَرِعُ التَّقِيُّ. يُقالُ وَرِعَ يَرِعَ رِعَةً، مثل: وَثِقَ يَثِقُ ثِقَةً.

يُنظر: ابن منظور، م. ن، (ورع) 388/8.

[3] وَرِيَ: بِنَاءٌ على غَيرِ قِيَاسٍ، فالوَرْيُ داءٌ يُداخِلُ الجِسم، يقالُ: وَرِيَ جِلدُهُ يَرَى وَرْيًا، ويُقالُ وَرِي الزَنَدُ يَرى وَرْيًا ووَرَاهُ خَرَجَتْ نَارُهُ، وَحكى بَعضُهُم يَرِي مِثلُ وَلِيَ يَلِي، واللَّحمُ الوَارِي: السَّمِينُ، والوَرَى: الخَلْقُ.

يُنظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللُّغة 149/6.

[4] زاد في (د) بعد ستر: من.

[5] في (أ): تسعة، وفي (د): سعة، وهي سِتَّةٌ كما عَدَّها فيما بعد.

[6] وَغِرَ: الوَغْرَة: شدَّةُ تَوَقُّدِ الحَرِّ، والوَغْرُ احتراقُ الغَيظِ، ومنه قِيل: في صَدرِهِ عَلَيَّ وَغْرٌ أي ضِغْنٌ وعداوةٌ، ووَغِرَ صَدرُهُ يَوْغَرُ وَغَرًا، ووَغَرَ يَغِرُ أي: امتلأَ غيظًا وحِقدًا.

يُنظر: ابن منظور، اللسان (وغر) 286/5.

[7] وَحِرَ: الوَحْرَة وَرْغَة تكونُ في الصَّحاري، وهي دُوَيبةٌ تُجْمَعُ على وَحْر، وهي قَذِرَةٌ عندَ العَربِ تُسَمِّمُ كلَ ما تَشُمُّهُ، وقد تَقْتُلُ مَنْ يشربُ أَو يَأكلُ ما وقَعَتْ عليه. لَونُهَا أَحمرٌ، تَلزقُ بِالأرضِ، وقِيلَ الوَحْرُ الغَيظُ والحقد.

يُنظر: ابن منظور، م. ن، (وحر) 280/5.

[8] الوَلَهُ: الحَزنُ، وقيل: هو ذَهابُ العَقلِ والتَّحَيُّر من شِدَّةِ الوَجدِ أَو الحُزنِ أَو الخَوفِ، والوَلَهُ ذَهابُ العَقلِ لِفقدانِ الحَبيبِ. نَقولُ: وَلِهَ يَلِهُ وَيَوْلَهُ وَلَهًا وولهانًا، ورَجُلٌ وَلْهَانٌ ووَالِهٌ وآلِهٌ، وامرأَةٌ وَلْهَى وَوَالِهٌ ووَالِهَةٌ، كما يُقالُ أَيضًا لِلبقرةِ الوَحشيَّةِ إذا فَقدتْ وَلَدَها: وَلَهَت.

يُنظر: ابن القطاع، كتاب الأفعال ص531؛ ابن منظور، م. س، (وله) 561/13.

[9] قال ابنُ هشام: كُلُ فعلٍ أَتى مُستقبَلُهُ على يَفْعِلُ بكسرِ العينِ فَإِنَّ ماضيهِ على فَعَل بِفتحِ العينِ إِلاّ مَا شَذَّ وأَتى على فَعِلَ يَفعِلُ، وذلك أَربَعةٌ وعشرونَ فِعلاً، خَمسةٌ منَ الصَّحيحِ، وَالبَاقي من المُعتَلِّ، أَمَّا الخَمسةُ فَهي: نَعِمَ، حَسِبَ، يَبِسَ، بَئِسَ، يَئِسَ. ينظر: ابن هشام، شرح الفصيح ص73

وذَكَرَ ذَلكَ ابنُ قُتيبةَ، لَكنَّهُ أَسقَطَ يَبِسَ. وهي عندَ ابن خالويه ثَلاثَةٌ، فَالمَسأَلَةُ مُتَفَاوِتَةٌ عندَ النُّحاةِ والصَّرفيينَ.

يُنظر المسألة: سيبويه، الكتاب38/4؛ ابن خالويه، ليس في كلام العرب 44 –45؛ الزمخشري، المفصل 278–279؛ ابن مالك، شرح التَّسهيل 194/3– 195؛ السيوطي، همع الهوامع 24/5.

[10] في (د): أبواب.

فائدة

ويَجيءُ[1] مصدرُهُ على خمسةِ أوزانٍ نحو: فِعْلَ [بكسرِ الفاءِ مثل وِفْق][2]، وفِعَال بكسرِ الفاءِ[3] نحو[4]: حِسَاب، وفُعْلان بضمِّ الفاءِ وسُكونِ العَينِ نحوَ: [حُسْبَان][5]، وفِعَالَة بكسرِ الفاءِ نحو: رِوَايَة، وفُعَال بضمِ الفاءِ نَحْوَ: [وُفَاق][6]. هكذا في بعضِ الحواشي، واللهُ أعلمُ.

[الثلاثي المزيد بحرف]:

لَمَّا فَرَغَ من بَيَانِ الثُّلاثِيِّ[7] المُجَرَّدِ شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا زِيدَ عَلَيهِ فَقَالَ: **واِثنَا**[8] **عَشَرَ بَابًا مِنها** ــ أَيْ من خَمسةٍ وثَلاثِين[9] بَابًا ــ هذا[10] فِي الاستقراءِ والتَّتَبُّعِ، وأَمَّا فِي التصوُّرِ السَّاذَجِ تَكونُ أَربَعَةَ آلافٍ وثَمانِيَةً وأَربعينَ بَابًا، وأَبوابُ الثُّلاثِيِّ [فِي التصورِ المَذكورِ][11] سِتةَ عَشَرَ بَابًا، وأَبوابُ الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ أَربَعَةٌ وستونَ بَابًا، والإفعال والتَّفعيل **8/ب** والمُفَاعَلة أَربعةٌ وستونَ بَابًا فِي التَصَوُّرِ في كُلِّهَا، والخُمَاسِيُّ مئتَانِ وخَمسونَ بَابًا في التصورِ، والسُّدَاسِيُّ[12] أَلفٌ وأَربَعَةٌ وعشرونَ بَابًا فِي التصورِ، والمُلحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ أَربَعَةٌ وستونَ بَابًا، وَمَا زِيدَ على[13] الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ وهوَ

---

[1] في (أ): يجئ. وفي (د): يجى.

[2] ما بين المعقوفين من (د)، وفي (أ) ترك فراغا بعد قوله: فعل، بمقدار ثلاث كلمات.

[3] في (د): الفا. دون همزة، وهو كذلك حتى نهايةِ عَدِّهِ للأَوزانِ الخَمسةِ.

[4] في (د): مثل. وكلاهما صحيح.

[5] في (أ): حسبانا. بالنصب وما أُثبتَ من (د).

[6] في (أ): وفاقا. بالنصب وما أُثبتَ من (د). وَوِفَاقٌ من وَفِقَ بمعنى المُوافَقَةُ والتَّوَافُق والاتفَاق، تَقُولُ: وِفْق الشّيء ما لاءَمَهُ، وقد وَافَقَهُ مُوافَقَةً ووِفَاقًا، ونقول: وافَقتُ فُلانًا في مَوضعِ كَذَا: أي صادَفتُهُ، وَوَافقتُهُ على أَمرٍ، اِتفقنا عليه معًا، وفي التَأْرِيخِ نقولُ: في يومِ كَذا المُوافِقُ كذا وكذا أَي المُصادِفُ، وفي التَّنزِيلِ: ﴿جَزَاءً وِفَاقًا﴾ (النبأ، الآية 26) أَي وَافَقَ العَمل، وقُرِئ: وَفَاقًا بِالفتح على فَعَال من وَفَقَه أَي لاءَمَهُ.

يُنظر: ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن ص510؛ ابن الدهان، الفصول في العربية، ص، 95؛ القُرطُبيّ، الجامع لأحكام القرآن 151/7؛ ابن منظور، اللّسان (وفق) 382/10.

[7] في (د): الثاني.

[8] في (أ): اثني.

[9] في (أ): ثلين.

[10] في (د): هكذا.

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[12] زاد في (أ) بعد السداسي: (و).

[13] في (د): علي. بالياء.

نَوعَانِ: الأَولُ[1] مَا زِيْدَ فِيهِ حَرفٌ وَاحِدٌ، وَهوَ مئتانِ وستةٌ وخَمسونَ بَابًا. والثَّانِي مَا زِيدَ فِيهِ حَرفَانِ على الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ، وهوَ أَلفٌ وأَربَعَةٌ وعِشرونَ بَابًا. وخَمسَةٌ لِمُلحَق تَدحرَجَ وَهي مائتانِ[2] وستةٌ وخَمسونَ بَابًا، واثنانِ لِمُلحق اِحْرِنْجَمَ، وهوَ أَلفٌ وأَربَعَةٌ وعشرونَ بَابًا. هذه كُلُّهَا في التصوُّرِ.

لِمَا زَادَ على الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ؛ **وهوَ** – [أَيْ مَا زِيدَ على الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ][3] **ثَلاثَةُ أَنوَاعٍ**، لأَنَّ الزَّائدَ[4] فِيهِ إِمَّا حَرفٌ واحِدٌ، أَو اِثنانِ، أَو ثَلاثَةٌ[5]. وإِنَّمَا لَمْ يَكُنِ الزَّائدُ أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ لِئَلاّ يَلزَم مَزِيَّةُ[6] الفَرعِ على الأَصلِ، لأَنَّ الأَصلَ ثَلاثَةٌ[7] فَلو كَانَ الزَّائدُ[8] أَكثرَ لَزِمَ مَزِيَّةُ الفَرعِ على الأَصلِ، أَو لِئَلاّ يَلزَم الثِّقَلُ، أَو لِئَلاّ يَذهَبَ العقلُ إِلى أَنَّهُ كَلِمَتَـــانِ رُكِّبَتْ [إِحدَاهُمَا[9] مَع الأُخرَى][10]. واعلمْ أَيُّهَا النَّاظِرُ في كُتُبِ التصريفِ أَنَّ الحُرُوفَ التي تُزَادُ لا تَكُونُ إِلاّ مِن حُروفِ لَفظِ سَأَلتُمُونِيهَا[11] إِلاّ في التَّضعيفِ والإِلحَاقِ[12]، فَإِنَّهُ يُزَادُ فِيهِمَا أَيُّ حَرفٍ كَانَ. وتُسمى حُرُوفُ سَأَلتُمُونِيهَا حُرُوفَ الزَّوَائِدِ

---

[1] في (د) زاد قبل الأول: النوع. وهذا صحيح أيضا.

[2] في (د): ما تان.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[4] في (أ+د): الزايد.

[5] في (د): ثلثة.

[6] المَزِيَّةُ: الفَضِيلَةُ، يُقالُ: له عليه مَزِيَّةٌ، وله عندي مَزِيَّة أَي منزلة ليست لِغيرِه. ولا يُصاغ منها فعل.
يُنظر: ابن منظور، اللسان (مزا) 279/15.

[7] في (د) ثلثة

[8] في (أ+د): الزايد.

[9] في (د) أحدهما وفي (أ) احديهما.
قال في اللسان: كتبوا إحديهما وسويهن بالياء لِمَكانِ إِمالةِ الفتحةِ مثل الأَلفِ أَي الكَسرَة.
يُنظر: ابن منظور، م. س، (فخم) 449/12.
وهي في القرآن الكريم دونَ إِمالة قال تعالى: ﴿ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي ﴾.(الحجرات: من الآية9)، وقوله تعالى أيضا: ﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾. (القصص: من الآية25).

[10] في (د): ركب أحدهما مع الآخر.

[11] في (د): سئلتمونيها بهمزة على نبرة.

[12] الإِلحاقُ. جاءَ في شرحِ الشَّافِيَةِ: الإِلحاقُ هو جعلُ مِثالٍ على مِثالٍ أَزيَدَ منه لِيُعَامَلَ مُعَامَلَتَهُ في التَّصريفِ حتى يَصِيرَ بِنَاؤُهُ اللَّفظِيُّ مُطَابِقًا لَه في عَدَدِ الحُرُوفِ وَالحَرَكاتِ والسَّكَنَاتِ". الإِستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 52/1
وعَرَّفَهُ السَّكَّاكِيُّ بِقولِهِ: هو أَنْ يُزَادَ في الكلمةِ زِيَادَةٌ لِتَصِيرَ على هَيئَةِ أَصليَّةٍ لِكَلِمَةٍ فَوقَهَا في عَدَدِ الحُرُوفِ الأُصولِ، وَتَتَصرَّفُ تَصَرُّفَهَا، وتكونُ هذهِ الزِّيَادَةُ الإِلحَاقِيَّةُ جَارِيَةً مَجرى الحَرفِ الأَصلِيِّ.
ينظر: السَّكَّاكيّ، مفتاح العلوم 35، 80.

وهي: السِّينُ، والهَمزَةُ، واللاّمُ، والتاءُ الفَوقِيَّة[1]، والمِيمُ، والوُاوُ، والنونُ، والياءُ التَّحتِيَّة[2]، والهَاءُ[3]، والأَلِفُ[4].

وهي عِندَ ابن عقيل: زِيَادَةُ حَرفٍ على حُرُوفِ الكَلِمَةِ لا لغَرَضٍ مَعنويٍّ بَل لِتُوَازَنَ بِهَا كَلِمَةٌ أُخرى كَي تَجريَ الكَلِمَةُ المُلحَقَةُ في تَصَرُّفِهَا على ما تَجرِي عليهِ الكَلِمَةُ المُلحَقَةُ بِهَا. ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 509/2.

والإلحاقُ نَوعانِ: مُطَّرِدٌ، وَغيرُ مُطَّرِدٌ. فَأَمَّا غَيرُ المُطَّرِدِ فَيُعْتَمَدُ فِيهِ على السَّمَاعِ، وهو الإلحاقُ بِالواوِ والياءِ والأَلِفِ نحو: سَلْقَى بِمَعنى اِسْتَلْقَى. أَمَّا المُطَّرِدُ فَقِيَاسِيٌّ بِتكرارِ اللاّمِ نَحوَ: جَلبَبَ وَشَمْلَلَ. وقد اشترطوا للإلحاق ما يلي :

1) أَنَّ الزِّيادَة لا تَطَّرِدُ في إفادةِ معنًى. فَأَكرمَ وقَاتلَ مَثلا لَيسا مُلحقينِ بِدحرجَ وَإِن تَساوَيَا مع دَحرَجَ في عددِ الحروفِ لأَنَّ غَرضَ الإلحاقِ لَفظِيٌّ أَولا مع تَحقيقِ الغَرضِ المَعنويِّ. 2) أَنْ يُجاري المُلحقُ المُلحقَ بِه في تَصَارِيفِهِ جَميعًا.

وَالإلحاقُ يقعُ في الأَفعالِ وَالأَسماءِ بِهدفِ التَّوَسعِ في اللُّغةِ وَإِثرائِهَا، وهوَ في الأَفعالِ مَحصورٌ بِصِيَغٍ مُعيّنةٍ، وغيرُ محصورٍ في الأَسماءِ، ولَمْ يَقعْ منه في الأَفعالِ في القرآن الكريم، في حين كانَ في الأَسماءِ كَمَا في قوله تعالى ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (سورة الكوثر /آية 1)، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾ (سورة يوسف/من الآية4)، فكوثر وكوكب ملحقان بِجَعْفَرَ وهو اِسمٌ رُبَاعِيٌّ مُجَرّدٌ.

ينظر: السَّكّاكيّ، مفتاح العلوم 80؛ ابن يعيش، شرح المفصّل156/7؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، 68/1؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 509/2؛ السيوطي، الأشباه والنظائر 52/2، 53.

[1] في (د): الفوقانية.

[2] في (د): ب: التحتانية.

[3] في (د): الها.

[4] حروفُ الزِّيَادةِ: اتفقَ العلماءُ على أَنَّ حُروفَ الزِّيَادةِ عَشَرَةٌ كمَا ذُكر. ومعنى قولهم: زيادة ليس لِلتَّأبِيدِ بمعنى أَنَّهَا تَكونُ مزيدةً في بعضِ الأَحوالِ وأُصولاً في مَوَاضعَ من الكَلامِ كَهمزَةِ أَخَذَ وَأَمَرَ، و واوِ وَعَدَ، وَهاءِ هَضَمَ... إلخ. ورغمَ اِتفاقِ العُلماء على عَدَدِهَا إلاّ أَنَّهم اختلفوا في صِيَاغَةِ التَّراكيبِ الَّتي تَجْمَعُهَا، فَقد وَرَدَ في شَرحِ الشَّافيةِ أَنَّ تِلميذًا سَأَلَ شَيخَهُ عن حُروفِ الزِّيَادَةِ فَقالَ: سَأَلتموني‌ها، فَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يُجِبْهُ إِحَالَةً على مَا أَجَابَهم بِه قَبلَ هَذَا، فَقالَ: مَا سَأَلتُكَ إلاّ هَذِهِ النَّوبَة. فَقَالَ الشَّيخُ: اليَومَ تَنْسَاهُ. فَقالَ: وَاللهِ لا أَنْسَاهُ. فَقالَ: قَد أَجَبْتُكَ يَا أَحْمَقُ مَرتين. الإستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب 331/2.

وَقيلَ: إِنَّ المُبَرِّدَ سَأَلَ المَازِنيّ عَنها فَأَنْشَدَهُ المَازِنيّ:

هَوَيتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْنَنِي ... وَقَدْ كُنْتُ قِدْمَا هَوَيتُ السِّمَانَا

فَقَالَ: أَنَا أَسأَلُكَ عَن حُرُوفِ الزِّيَادةِ وأَنتَ تُنْشِدُنِي الشِّعرَ. فَقَالَ قَد أَجبتكَ مرتين.

وقيل في تَركيبِهَا:

سَأَلتُ الحُرُوفَ الزَّائِدَاتِ عَنْ اِسمِهَا ... فَقَالَتْ:- وَلَمْ تَبْخَلْ - أَمَانٌ وَتَسهِيلُ

وقيل أَيضًا: هم يتساءلون، وقيل: ما سأَلت يهون، وقيل: إلتمس هواي، وقيل: سألتم هواني، وقيل: الوسمي هنان...

النَّوعُ الأَوَّلُ وَهوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ على الثُّلاثِيِّ، وهوَ ثَلاثَةُ[1] **أَبْوَاب**: بالاستقراءِ والتتبعِ، وأمَّا في التصورِ السَّاذَجِ فيَقتَضِي بضَربِ الأَربَعَةِ التي في الفَاءِ[2] وهي الحَرَكَاتُ الثَّلاثُ[3] والسُّكونُ سِتةَ عشَرَ بَابًا وبِضَربِهَا[4] فِي الأَحوَالِ الأَربعةِ التي في العينِ صَارَ أَربَعةً وستينَ [بَابًا][5]، وأَمَّا في اقتِضَاءِ[6] العَقلِ كَانَ اثنَي عَشَرَ بَابًا، بِضربِ أَحوالِ الثَّلاثَةِ[7] التي في الفَاءِ، وهي الحَرَكَاتُ الثَّلاثُ[8] فَقَط [في][9] الأَحوالِ الَّتي هِيَ في العَينِ، فَصَارَ اثنَي عَشَرَ بَابًا، فَبِضَربِ هَذِهِ [الأَحوالِ][10] الأَربَعَةِ الَّتي هي في عَينِ الثَّاني فَصَارَ ثَمانِيَةً وأَربَعِينَ [بَابًا][11]. واللهُ أَعلَمُ [بِالصَّوابِ][12]. أَمَّا التصوُّرُ فِي الكُلِّ فَعَدَدُهَا (4048)، وأَمَّا العَقلِيَّةُ فِي الكُلِّ فَعَدَدُهَا (3036)[13].

البَابُ الأَوَّلُ مِنهُ – أَيْ مِن النَّوعِ الأَوَّلِ المَزِيدِ على الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ – **أَفْعَل**، أَصلُهُ فَعَلَ زِيدَتْ[14] [عَلَيهِ][15] الهَمزَةُ فِي أَوَّلِــهِ فَصَارَ أَفْعَل **يُفْعِلُ** أَصلُهُ يُؤَفعِلُ حُذِفَتِ الهمزَةُ مِنْهُ لِئَلا يُشَبَّهُ بِصوتِ السَّكرَانِ [عِندَ القَيءِ][16]، وقَيء الكَلبِ فِي نَفسِ المُتَكَلِّمِ وَحده فَقَط، ثُمَّ حُذِفَت عن بَاقِيهِ فَصَارَ

إلخ.

يُنظر: ابن جني، المنصف 98/1؛ الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف ص30؛ ابن يعيش، شرح الملوكي 100، و شرح المفصل 141/9.

[1] في (د): ثلثة.

[2] في (د): (ألفا) بهمزة على الألف.

[3] في (أ): الثلث.

[4] في (د): بضربهما.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[6] في (د): اقتضا.

[7] في (أ): الثلث. بدون ألف.

[8] في (أ): الثلث. بدون ألف.

[9] في (د): إلى.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[11] ما بين المعقوفين غير مثبت في (أ+د) واثباته يزيد في الوضوح.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[13] في (د): أمّا التصور في الكل عدده 4548 الباب الأول، وأما العقلية في الكل عددها 3536 منه أي من النوع الأول المزيد على الثلاثي المجرد.

[14] في (د): زيدة.

[15] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[16] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

يَفعلُ[1].

[اعلموا][2] أيُّهَا الإخوانُ: احترَزَ المؤمِنونَ عَامَّةً[3] وتَركوا الهَمزةَ عن تَشَبهِ صَوتهم[4] بِصوتِ السَّكرانِ، ونُبَاحِ الكَلبِ. لأنَّ "**مَنْ تَشَبَّهَ [بِقَومٍ][5] فَهوَ منْهُم**"[6]. فإنْ لَزِمَ الاحتِرازُ عَن تَشَبُّه

---

[1] يُؤَفْعِلُ. قال سيبويه: "زَعَمَ الخليلُ أنَّ القياسَ كان أن تَثبتَ الهمزةُ في يُفعِل ويُفْعَل وأخَواتهما كَما ثَبَتَتِ التَّاءُ في تَفَعَّلت وتَفَاعَلت في كلِ حالٍ، ولَكنَّهم حَذَفوا الهمزةَ في بابِ أَفْعَلَ من هَذهِ المَواضع فَاطَّردَ الحَذفُ فيهِ، لأَنَّ الهمزةَ تَثقُلُ عليهم كما وصفت لك وَكَثُرَ هذا في كَلامِهم فحَذَفوهُ... وكانَ هذا أجدر أن يُحذف... لأَنَّه زِيادةٌ لحقتهُ زِيادةٌ". سيبويه، الكتاب 279/4.

وقد أجمعَ النُّحاةُ على أَنَّه إذا كَانَ الماضي على وزنِ أَفْعَلَ فَإنَّه يَجبُ حَذفُ الهمزةِ من مُضارِعِهِ وَاسمِ فَاعِلِهِ ومفعولِهِ كَراهيةَ اجتماعِ الهمزتينِ. أمَّا مَا جاء من الرَّجزِ وهو ما يُنسبُ إلى أَبي حيان الفُقْعَسيّ: فَإنَّه أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا.حيثُ أَثبتَ الهمزةَ على الأَصلِ للضرورةِ؛ فَهو في النَّثرِ مَرفوضٌ لِمَا ذُكر.

قال البغداديُّ: "وقَد بَالغتُ في مُراجَعَةِ المَواد والمَظان فَلَم أَجدْ قائلَهُ ولا تَتِمَّتَه. عبد القادر البغداديّ، خزانة الأدب368/1. قال ابنُ الحاجب:" أَصلُ مضارعِ أَفْعَلَ يُؤَفْعِلُ إلاّ أَنَّهُ رُفِضَ لِمَا يَلزَم تَوالي الهمزتينِ فِي المُتَكَلِّم فَخُفِّفَ في الجميع، أَمَّا ما وردَ من الرَّجزِ فَهو شَاذٌّ من نَاحيةِ الاستعمالِ لا من ناحيةِ القِياسِ". ابن الحاجب، الشّافية 138

يُنظر: سيبويه، الكتاب 280/4؛ المُبرِّد، المقتضب 98/2؛ ابن جني، الخصائص 144/1 و التصريف الملوكي، ص، 35؛ الأَنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف 1/11+1 /239؛ ابن يعيش، التَّصريف الملوكي 339؛ ابن الحاجب، الشّافية 138؛ ابن عقيل، المُساعد على تسهيلِ الفوائد 45/4؛ الأشموني، شرح الأشموني على الألفية 343/4.

[2] في (أ+د): اعلم. والخطاب للجماعة.

[3] لَمْ تَتَكَلَّم العَرَبُ في نَثْرِهَا بِهذا قَبل إسلامِهَا، وبَالتَّالي فَإنَّ التَّدليلَ على الكَراهِيَّةِ من بَابٍ دِينيٍّ إسلاميٍّ وهو قولهُ:"احترزَ المؤمنون" يبقى عليه تحفُّظ.

[4] في (د): حدوثهم.

[5] في (أ+د): قومًا.

[6] الحديثُ الشَّريفُ يَرويه ابنُ عُمَرَ – رضي الله عَنهُمَا – وهوَ واضحُ الدَّلالَةِ، جَلِيُّ العِبارَةِ أَرادَ الشَّارحُ الاستشهاد به للتنفيرِ من لَفظِ المُضارعِ (يُؤَفعلُ) بِالهمز لِمَا بَينه – في اللفظِ – وَبينَ صَوتِ السَّكرانِ من تَشابُه وذلك بِسببِ تَتَابُعِ الهمزتينِ. ولَمْ يَعثُرِ البَاحِثُ خِلال عمليةِ التَّخريجِ على لَفظِ (قوما) فيما أُثبت من أَحاديث – كما أُثبت في المخطوطِ – إنَّما كان (بقوم) مقترنًا بحرفِ الجَرِّ، لذا سمح لنفسه إثبات ما تحقق منه.

وقد وردَ الحديثُ بصورتينِ: الأُولى المذكورة، وروايةٌ أُخرى جَاء النَّصُ المذكور جزءًا منها، وهي ما رواه ابن عمرَ ــ رضي الله عنهما ــ قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم – :"بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ حَتى يُعْبَدَ اللهُ لا شَرِيكَ لَه، وَجُعِلَ رِزقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي، وَجُعِلَ الذِّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَومٍ فَهو مِنْهُم".

يُنظر، الإمام أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل 123/9+478 رقم الحديث (5915)؛ أبو داود السجستاني، سنن أبي داود ص603 رقم الحديث (4031)؛ الحافظ الطبري، المعجم الأوسط 218/8 رقم الحديث (8327)؛ الحافظ الهيثمي، مجمع البحرين في زوائد المعجمين 266/8 رقم الحديث (5088)؛ الحافظ العبسي، المنصف في الأحاديث والآثار 575/4 رقم الحديث (98)؛ محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل

أَصواتهم[1] فَكَيفَ حَالُ مَن شَرِبَ [والعياذُ باللهِ مِنْهُم ومَن تَشبيهِهم][2]. وقِيلَ: حُذِفَتِ الهَمزَةُ في المُستَقبلِ لئلاّ يَجْتَمِعَ هَمزَتَانِ في نَفسِ المُتَكَلِّمِ، لأنَّ اجتمَاعَهُما يُلزِمُ الثِّقل في مستقبَلِهِ، فَحذفوا الهمزةَ لِهذَا. وكَذَا حُذِفَتِ الهمزَةُ مِنَ الفَاعِلِ، والمَفعولِ بِهِ، وأَمرِ الغَائبِ[3]، ونَهيِ الغَائبِ[4]. لأَنَّ الهَمزَةَ لَمّا حُذِفَتْ مِن الأَصلِ [كَانَ حَذْفُهَا][5] مِن الفَرعِ أَولَى، لا مِن أَمرِ الحَاضِرِ وَإِنْ كَانَ فَرعًا، لأَنَّهُ لَمَّا حُذِفَتِ التَّاءُ بَقِيَ مَا يَبقى سَاكِنًا فَاحتيجَ[6] إِلَيهَا، فَأُتِيَ [بالهمزة][7]المَحذُوفَةِ مِنَ المُضَارِعِ لِتَعَذُّرِ الابتداءِ بِالسَّاكِنِ فَصَارَ أَفعَل وأَكرَم بفتحِ الهمزَةِ فِيهِمَا لأَنَّهُمَا أَمرَانِ حَاضِرانِ.

هذا وزنُ **موزُونِهِ أَكْرَمَ** [و][8] أَصلُهُ كَرُمَ بضمِّ العين[9] **يُكْرِمُ إِكْرَامًا**، مَصدرُ هذا البَابِ يَجِيءُ عَلى سَنَنٍ[10] وَاحِدٍ لِثِقَلِهِ بِكَثرَةِ الحُرُوفِ بِخِلافِ الثُّلاثِيِّ. والهمزةُ مَفتُوحَةٌ فِي المَاضِي والمُضَارِعِ، وَإِنَّمَا كُسِرَتْ فِي مَصدَرِهِ[11] للفَرقِ بَينَ المَصدرِ وهو **إِفْعَال**[12] بِكَسرِ الهَمزَةِ؛ وبينَ جَمْعِ الفِعْلِ وهوَ أَفْعَالٌ بفتحِ الهَمزَةِ مِثل أَقسَامٍ جَمْعُ قِسمٍ بِكَسرِ القَافِ، ولَمْ يُعْكَسِ الأَمرُ لأَنَّ المَصدرَ خَفِيفٌ، والجَمعَ ثَقِيلٌ لِتَعدُّدِ مَعنَاهُ، فَأَعطُوهُ[13] الفَتحَةَ لِخِفَّتِهِ. والكَسرُ ثَقِيلٌ فَأُعطِيَ الخَفِيفُ وهوَ المَصدرُ لأَنَّهُ الاسمُ، ولِعَدَمِ التَّعَدُّدِ فِي المَصدرِ تَعَادَلا بَينَهُمَا.

[ويجيءُ][14] مَصدرُ بَابِ الإِفعَالِ عَلى [إِقَامَة][15] بِتعويضِ التَّاءِ عَن العَينِ المَحذُوفَةِ، إِذ أَصلُهُ

109/5 رقم الحديث (1269) و صحيح الجامع الصغير 1059/2 رقم الحديث (6149).

(1) في (د):حدوثهم.

(2) في (أ): نعوذ بالله عنهم وعن تشبههم.وما أُثبتَ من (د).

(3) في (أ+د): الغايب.

(4) في (أ+د): الغايب.

(5) ما بين المعقوفين في (أ+د): فحذفها.

(6) في (د):احتج.

(7) في (أ+د): الهمزة بدون الباء.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(9) زاد في (أ) بعد العين: وأصله. ولا داعي لذلك.

(10) السنن: الطريقة، يقال استقام الرجل على سنن واحد، ويقال امض على سننك. ينظر: ابن منظور، اللسان، (سنن)، 220/13.

(11) في (د): كسر في مصدر.

(12) في (أ): افعالا. وما أُثبتَ من (د).

(13) في (أ): فاعطوا. وما أُثبتَ من (د).

(14) في (أ+د): يجي. دون ياء وهمزة.

(15) ما بين المعقوفين طمست في (د).

إقوام، نُقِلتْ حَرَكَةُ الوَاوِ إلى مَا قَبلَهَا لِثِقَلِ الحَرَكَةِ عَلى الواوِ ووُقُوعِ حَرف الصَّحِيحِ مَا قَبلَهَا فَقُلِبَتِ الواوُ أَلِفًا لِتَحرُّكِهَا في الأَصلِ وانفِتَاحِ ما قَبلَهَا، فَاجتمعَ سَاكِنَانِ وهُمَا الأَلِفَانِ، فَحُذِفتْ إحدَاهما على الاختِلافِ. فعندَ الأَخفَشِ المحذُوفُ[1] الأَلِفُ المَقلُوبَةُ، لأَنَّ اجتماعَ السَّاكنينِ لَزِمَ مِنهما[2]. وعندَ سيبويهِ والخليلِ[3] الأَلِفُ الزَّائدةُ، لأَنَّ حذفَ [الزَّائدِ][4] أَولَى فَعُوِّضَ عَنْهُ التَّاءُ فِي الآخرِ عَلى قَولِ مَنْ قَالَ في المصدر: وَعْد بدونِ التاءِ، لأَنَّ بِالزِّيَادَةِ بِالأَوَّلِ يُشَبَّهُ بِالمضارِعِ[5]، والزِّيَادَةُ في الآخِرِ أَولى. ويَجُوزُ تَركُ التَعويضِ عِندَ الإضَافَةِ كقولِهِ [تَعالى][6]: ﴿**وَإِقَامِ الصَّلَاةِ**﴾[7] كَأَنَّهُم جَعَلُوا المُضَافَ إِليهِ عِوَضًا عَنهُ[8]. وَيُسَمّى هذا البَابُ بَابَ الإفعَالِ، بِالإِضَافَةِ[9] إلى المَصدرِ، **وعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ [مَاضِيهِ]**[10] مَبنِيًّا **عَلى أَربَعَةِ أَحْرُفٍ** كَأَكْرَمَ، أَصْلُهُ كَرُمَ، فَصَارَ أَكْرَمَ **بِزِيَادَةِ**[11] **الهَمزَةِ فِي**

---

[1] في (د): المحذوفة.

[2] الأَخفشُ: هو أَبو الحسن سعيد بن مَسعدة. من عُلماءِ اللُّغةِ، يُعرفُ بالأَخفشِ الأَوسطِ، وهو أَحدُ الأَخافشةِ الثَّلاثَة، ومتى ذُكِرَ الأَخفشُ كان هو المقصود. وهو أَحدُ أَئمةِ النَّحوِ بالبصرةِ، أَخَذَ عن سيبويهِ، وكانَ أَسنَّ مِنهُ، ولَمْ يَأْخذْ عن الخليل، أَرادَ أَن ينتقمَ لسيبويهِ من الكِسائيِّ بَعد الَّذي حدثَ بَينهُمَا، لكنَّ الكِسائيَّ اِمتصَّ غَضَبَهُ، وقَرَّبَهُ مِنهُ، وجَعَلَهُ مُؤدِّبَ أَولادِهِ، وقَرَأَ على الكِسائيِّ الكِتَابَ سِرًّا، وأَصبحَ يَأْخُذُ بِرأيِ الكوفيينَ في كَثِيرٍ منَ المسائِلِ. له مصنَّفَات = = منها: معاني القرآن الكريم، والمقاييس في النحو، والاشتقاق والعروض وغير ذلك، مات سنة 210هـ وقيل 215 وقيل 221.

يُنظر: أَبو الطيِّب اللُّغويّ، مراتب النَّحويين 109؛ أَبو البركات الأَنباري، نزهة الألباء133-135؛ القفطي، إنباه الرواة 36/2؛ الفيروزآبادي، البلغة في تاريخ أئمة اللغة 82-83.

[3] الخليل: هو الخليلُ بن أَحمدَ بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري المُكَنَّى بِأَبي عبد الرحمن، والفراهيدي نسبةٌ إلى فراهيد بن مالك. وأَبوه أَولُ من سُمي بِأَحمدَ بعد النَّبي - صلى الله عليه وسلم - قال عنه السِّيرافِيّ: كان الغَايَة في استخراج مسائلِ النَّحو وتصحيحِ القِياسِ. كان زاهدًا في الدُّنيا، لم يتكسّبْ بِعلمِهِ، وعاش فقيرًا، وكان آيَة في الذَّكاءِ السَّبّاقُ إلى كثيرٍ من العلومِ.

يُنظر: عبد الرحمن الرَّازي، الجرح والتَّعديل 380/3؛ ابن النديم، الفهرست 65؛ القفطي، م. ن،341/1؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان 244/2؛ شمس الدين الذَّهبي، سير أعلام النبلاء 429/7؛ السيوطي، بغية الوعاة 8/2-11.

[4] في (أ): الزايدة. وما أُثبتَ من (د).

[5] في (د): بالزيادة، بالأول بالمضارع.

[6] في (أ): تع. اختصارًا.

[7] سورة الأنبياء من الآية73.

[8] جوّزَ سيبويهِ إسقاط الهاءِ من الإقامَةِ وما أَشبَهَهَا، سواء كان مضافًا أَو غيرَ مضافٍ، أَمَّا الفَرَّاءُ فَاشترطَ الإضافَةَ. يُنظر: سيبويه، الكتاب 83/4؛ الفراء، معاني القرآن 254/2؛ أبو علي الفارسي، المسائل المُشكِلَة ص285.

[9] في (د) مكررة مرة صحيحة وأخرى بألف زائدة : بالاضافة.

[10] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ): ماضيًا.

[11] في (د): بزيادت. بتاء مبسوطة.

أوَّلِـــهِ. [وَأَوَّل][1] أَصْلُـــهُ: أَوْءَل، أَو وَوَّل، أَو وَوَل، وقد مرّ إعلالُـــه وإدغامُـــه[2].

وإِنَّمَـــا جُعِلَتْ همزَةُ بَابِ الإِفْعَـــالِ قَطْعًـــا لأَنَّهَـــا زِيدَتْ لِمَعَانٍ كَثِيـــرَةٍ كَمَـــا سَتَرَاهَـــا، فَكَأَنَّهَـــا كَلِمَـــةٌ برأْسِهَـــا لا للتَّوَصُّلِ[3] بِهَـــا إِلى النُّطـــقِ بِالسَّاكِـــنِ[4] كَسَائِرِ الهَمزَاتِ، فَلِهَذا فَتَحُـــوا هَمزَتَـــهُ[5] للخِفَّـــةِ، وَحَكَمُـــوا بِحَذْفِهَـــا فِي مُضَارِعِهِ، وإِنَّمَـــا حَذَفُوهَـــا فِي المُضَـــارِعِ لأَنَّ اجتِمَاعَ الهَمزَتَينِ فِي التَّكَلُّمِ كَانَ ثَقِيلاً، أَو مُستَكرَهًا، لأَنَّهُ[6] يُشبِـــهُ صَوتَ السَّكرَانِ حِينَ القَيءِ، فَلِهَـــذَا حُذِفَ فِي غَيـــرِهِ للاطـــرَادِ، وكُتِبَتْ [عَلى][7] صُـــورَةِ[8] **9/ب** الأَلِفِ لِقُوَّةِ المُتَكَلِّـــمِ فِي الابتِـــدَاءِ، أَو لأَنَّ الابْتِدَاءَ قَرِينَـــةٌ[9] عَلَى أَنَّهَا لَيسَتْ أَلِفًـــا[10].

اعْلَـــمْ أَنَّ الفِعْلَ اللازِمَ إِذَا نُقِـــلَ إِلى بَابِ الإِفْعَـــالِ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا نَحـــوَ: فَرِحَ بِكَســـرِ الرَّاءِ، وأَفْرَحَ. والفِعلُ المُتَعَدِّي [إِلى مَفْعُولَيـــنِ][11] يَتَعَدَّى إِلى ثَلاثَـــةِ مَفَاعِيل نَحوَ: أَعْلَمْتُ[12] زَيدًا عَمْرًا فَاضِلاً، وَقَـــدْ يُنْقَلُ المُتَعَـــدِّي إِلَيـــهِ فَيَكُـــون لازِمًا نَحـــوَ: أَكَبَّ[13] وأَعْرَضَ. يُقَـــال: كَبَّـــهُ عَلى

---

[1] ما بين المعقوفين غير مثبت في (أ+د) والسياق به أوضح.

[2] يُنظر إعلال أول ص، 62 من هذا البحث.

[3] في (د): لا التوصل. تصحيفٌ من النّاسخ.

[4] في (د): بالساكن.

[5] في (د): همزة.

[6] في (د): لأنها.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[8] في (د): صورت.

[9] في(د): قرينت.

[10] يُنظر المسألة ص، 96 من هذا البحث.

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[12] في (د): علمت.

[13] أَكَبَّ: كَبَّ الشَّيءَ يَكُبُّهُ، وكَبْكَبَه: قَلَبَه، وكَبَّ الرَّجلُ إِنَاءَهُ يَكُبُّهُ كَبّا... وكَبَّ وَجَهَه فَانكَبَّ، أي صرعه وأَكَبَّ هو على وَجْهِهِ، وهذا من النَّوادِرِ أَنْ يُقَالَ: أَفْعَلتُ أنا وفَعَلْتُ غَيري. يقال: كَبَّ اللهُ عدوَّ المسلمينَ، ولا يُقالُ: أَكَبَّ ... ويُقالُ: أَكَبَّ على الشَّيءِ: أَقبَلَ عليه ولَزِمَهُ ... ورَجُلٌ مُكِبٌّ ومِكْبَابٌ: كثيرُ النَّظرِ إِلى الأَرضِ. وفي التَّنزيلِ ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبّاً عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّن يَمْشِي سَوِيّاً عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾: (الملك:22)، بمعنى مُنْحَنِيًا لا يَدري أَينَ يَسلك. والفعلُ أَكَبَّ لازِمٌ، والهمزةُ فِيهِ لِلدُّخولِ فِي الشَّيءِ أَو الصَّيرورَةِ، أَمَّا كَبَّ فهو مُتَعَدٍّ.
يُنظر: ابن منظور، اللسان (كبب) 695/1؛ أبو حيان، البحر المحيط 210/10

وَجْهِه فأَكَب، وعَرَضَــهُ أَي: [أَظْهَــرَهُ][1] فَأَعرَضَ [أَي][2] ظَهَرَ."وقَالَ الزَّوْزَنِي[3]: ولا ثَالثَ لَهُمَا [فِيمَا سَمِعْنَاهُ][4]. **وبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا** أَيْ أَكْثَرِيًّا عَلَى مَا فَسَّرَ بَعْضُهُم"[5]. **وَقَدْ يَكُوْنُ لازِمًا، مِثَالُ الفِعْلِ المُتَعَدِّي** مِنْهُ **نَحْوَ: أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا**[6]. لأَنَّ إِكْرَامَ زَيْدٍ الفَاعِلِ تَعَدَّى[7] إِلَى عَمْرٍو[8] وَهُوَ المَفْعُولُ بِهِ. **وَمِثَالُ** الفِعْلِ **اللازم نَحْوَ: أَصْبَحَ الرَّجُلُ** أَيْ دَخَلَ وَقْت الصَّبَاحِ. والدُّخُولُ إِنَّمَا يُوْجَدُ فِي الفَاعِلِ نَفْسِهِ. والتَّعْدِيَةُ أَنْ يُضَمَّنَ الفِعْلُ مَعْنَى التَّصييرِ فَيَصِيرُ الفَاعِلُ فِي المَعْنَى مَفْعُولاً لِلتَّصييرِ فَاعِلاً لأَصْلِ الفِعْلِ فِي المَعْنَى. وَإِيضَاحُهُ: أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ اللازمَ مُتَعَدِّيًا ضَمَّنْهُ مَعْنَى التصييرِ بِإِدخالِ الهمزةِ فِي أَوَّلِهِ، ثُمَّ جِئ بِاسمٍ وَصَيِّرْهُ فَاعِلاً لِهَذَا الفِعْلِ المُضَمَّنِ مَعْنَى التَصييرِ، واجعَلِ الفَاعِلَ لأَصْلِ الفِعْلِ مَفْعُولاً لِهَذا الفِعْلِ. نَحْوَ قَوْلِكَ: كَرُمَ زَيْدٌ، أَكْرَمْتُهُ[9] هو الذي صيرته كريمًا. [والله أعلم][10].

[معاني الزيادة في أفعل]:

فائدة

اعْلَمْ أَنَّ هَمْزَةَ[11] أَفْعَل تَجِيءُ عَلَى سَبْعَةَ[عَشَرَ][12] مَعْنى[13] الأَوَّلُ: لِلتَّعْدِيَةِ نَحْوَ: أَخرَجْتُهُ،

---

[1] ما بين المعقوفين في (أ+ د): ظهره.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[3] الزَّوْزَنِيُّ: هو حُسين بن أَحمد بن حسين، أَبو عبد الله الزَّوْزنِيُّ من زَوْزَن قُربَ نِيسابُور، عَالمٌ بِاللُّغةِ، عملَ في القضاءِ، له شَرحُ المُعلقاتِ السَّبعِ وَبها اشتهر، وله المصادر، وترجمان القرآن، توفي سنة 486 هـــ.

وهناك الزوزني: محمد بن عثمان شمس الدين أَبو عبد الله المتوفي سنة 792هـــ له شرح تلخيص المفتاح، وشرح لب الأَلبابِ في النَّحو.

يُنظر: السيوطي، بغية الوعاة 439/1؛ حاجي خليفة، كشف الظنون 1741/2؛ إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين 174/6؛ الزركلي، الأعلام 231/2.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[5] نقل اللاّريُّ ما بين علامتي التنصيص العِزّي. يُنظر: التفتازاني، شرح مختصر التصريف العِزّي ص36.

[6] في (د) أثبت واو عمرو بعد ألف التنوين هكذا: عمروا. تصحيف.

[7] في (د): قد يتعدى.

[8] في (د): عمروا. تصحيف.

[9] في (د): زيد أكرمته.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[11] في (د): الهمزة. بألف ولام.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[13] يُنظر معاني همزة أَفعل: سيبويه، الكتاب 233/2-237؛ ابن يعيش، شرح المفصّل 159/7وشرح الملوكي 68-70؛ أبو حيان، البحر المحيط 144/1.

وَالثَّانِي لِلصَّيْرُورَةِ، نَحْـوَ: أَمْشَى الرَّجُلُ أَيْ صَارَ[1] ذَا مَاشِيَةٍ. وكَـذَا أَغَدَّ البَعِيرُ أَيْ صَارَ ذَا غُدَّةٍ[2].

ولِصيرُورَةِ[3] الشيءِ مَنسُوبًا إلى مَا اشتقَ مِنهُ[4] الفِعلُ، وَهي عَلى أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا أَنْ تَنْسِبَ[5] الفِعلَ إلى الفَاعِلِ ولَيسَ إلى فِعْلِهِ، نَحْوَ: أَغَدَّ البَعِيرُ وَأَجْرَبَ، أَيْ صَارَ ذَا غُدَّةٍ وَجَرَبٍ. وثَانِيهَا أَنْ تَنْسِبَ إِلَيهِ[6] نَحو: آلامَ[7] الرَّجُلُ إِذْ مَعْنَاهُ أَتَى [مَا يُلامُ عَلَيهِ][8]. وثَالِثُهَا أَنْ تَنْسِبَ إِليهِ والمُرَادُ غَيرُهُ نَحوَ: أَجْرَبَ الرَّجُلُ، وأَنْحَزَ إِذَا صَارَ ذَا إِبِلٍ فِيهَا جَرَبٌ ونُحَازٌ[9]، وهو دَاءٌ يُصِيبُ الإِبِلَ فِي [رِئَاتِهَا][10]

---

[1] زاد في (د) بعد صار: الرجل.

[2] الغدد: الَّتي في اللَّحم الواحدة غُدَدَةٌ وغُدَّةٌ، وغُدَّةُ البعيرِ طاعونُهُ، وقد أَغدَّ البعيرُ فهو مُغِدٌّ أي بِهِ غُدَّةٌ. قال الأَصمعيُّ: المُغِدُّ: الغضبان، وقد أَغَدَّ القومُ: أَصابتْ إِبلهم الغُدَّةُ. ورجل مِغْدَادٌ: كثيرُ الغَضَبِ. وأَغَدَّ البعيرُ. يقال: أَغَدَّ عليه إغدادًا وأَصلُهُ من غُدَّةِ البعيرِ، وهو مُغِدٌّ ومُسمَغِدٌّ إذا انتفخَ منَ الغضبِ وَوَرِمَ.

يُنظر: ابن السكيت، كنز الحُفّاظ في كتاب تهذيب الألفاظ ص79؛ الجوهري، الصحاح 516/2.

[3] الصَّيرورةُ على ضربينِ: الأَوَّلُ: أَنْ يَصيرَ صاحبُ ما اشتقَّ منه وهو نِسبةُ الفعلِ إلى الفَاعلِ لا إلى الفعلِ نَحوَ: أَغَدَّ البعيرُ، أي صار ذا غُدَّة، وأَلحمَ زيدٌ أي: صارَ ذا لَحمٍ، وأَعسرَ صار ذَا عُسرٍ. الثاني: أَنْ يَصيرَ صاحبُ شيءٍ هو صاحبُ ما اشتقَّ منه، بمعنى أَنْ يكونَ مَا يُنسبُ إليه هو لِغَيرِهِ مثل: أَجربَ الرَّجلُ أي صارَ ذَا إِبلٍ ذَات جَرب، وأَخْبَثَ أي صارَ ذا أَصحابِ خُبَثَاء، وآلام الرَّجلُ صَارَ لَه قَومٌ يَلومونَه.

يُنظر: سيبويه، الكتاب 59/4–60؛ ابن قتيبة، أدب الكاتب 475؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب1 /88.

[4] في (د): ما استقامه الفعل.

[5] في (د): تنصب.

[6] في (أ) هناك فراغ بمقدار ثلاث كلمات بعد: تنسب إليه.

[7] آلام الرَّجلُ: أي أَتي ما يُلامُ عليهِ فهو مُليم قال تعالى: ﴿فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ﴾. (الصافات الآية 142).أي أَتى ما يُلامُ عليه، وأَصلُهُ من المَلامَةِ يُقالُ: رُب لائِمٍ مُليم، أي يَلومُ غَيرَهُ وهو أَحَقُّ مِنهُ بِاللَّومِ. وقُرِئ بفتح الميمِ في الآيَة الكريمة، من لِيمَ كَمَا في مَشيب في مَشُوب.

يُنظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب 346؛ ابن القوطية، كتاب الأَفعال 210؛ الزَّمخشريّ، الكشّاف486/5؛ ابن عصفور، الممتع 188/1؛ أبوحيّان، البحر المحيط 214/9.

[8] في (أ+د): أتي مائلاً إليه.

[9] النّحاز داء يصيب الإبل والدواب أيضًا في رئاتها. نقول: نَاقَةٌ نَاحِز، وفي الشعر جاء:

تَرَى مِنْه صُدُورَ الخَيلِ زَورًا كَأَنَّ بِهَا نُحَازًا أو دُكَاعًا.

أَمَّا الفعلُ منه فَيجيءُ بِضَمِّ العَين وكَسرِهَا : نَحُزَ و نَحِزَ يَنْحُزُ و يَنْحَزُ نَحْزًا، وبعيرٌ نَاحِز ومُنْحِزٌ.

يُنظر: الفراهيدي، العين (حزم) 203/1؛ ابن منظور، اللسان (نحز)414/5.

[10] ما بين المعقوفين في (أ): ريائها. وفي (د): ذيائها.

والرئة تجمع على رئين مثل عِزين وكُرين، ولم تُجمع على رياء، وإِنَّمَا على رئين ورئات.

يُنظر: ابن منظور، اللسان (رأى) 291/14.

[فَتَسْعُل][1] سُعَالاً كثيرًا. والثَّالثُ – [مِنْ مَعَانِي زِيَادَةِ الهَمزَةِ][2] – للوِجْدَانِ[3] [نَحو][4]: أَحْمَدتُهُ أَي وَجَدتُهُ مَحْمُودًا. [أَو][5] لِوُجودِ الشيءِ عَلى صِفَةٍ، مَعنَاهُ أَنَّ الفَاعِلَ وَجَدَ المَفعولَ مَوصُوفًا بِصِفَةٍ مُشْتَقَّةٍ مِن ذَلكَ الفِعْلِ، وَتِلكَ الصِّفَةُ فِي مَعنَى الفَاعِلِ إِنْ كَانَ أَصلُ الفِعلِ لازِمًا نَحو: أَبْخَلتُهُ أَي وَجَدتُهُ بَخِيلاً[6]. وَفِي مَعنَى المَفْعولِ إِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا نَحوَ: أَحمَدتُهُ أَيْ وَجَدتُهُ مَحْمُودًا كَمَا مَرَّ. أَو لِلسَّلبِ، أَي سَلبِ الفَاعِلِ عن المَفعولِ نَحو: أَعْجَمتُ الكِتَابَ أَي أَزَلتُ عُجْمَتَه – أي لَبْسَه[7] يَعنِي إِشْكَالَهُ، ونَحوَ: أَشْكَيتُهُ أَي أَزَلتُ شِكَايَتَهُ، وقد يَجِيءُ[8] ذَلكَ سَلبًا عَمن نُسِبَ[9] إِليهِ الفعلُ. وَإِذَا لَم يَكُنِ[10] الفعلُ مُتَعَدِّيًا كَقولِهِم: أَقْسَطَ [11] أَيْ أَزَالَ عَنْهُ [القِسطَ][12] وَهوَ الجَورُ، وَلِذَلكَ كَانَ مَعنى أَقْسَطَ[13] **10/أ** عَدَلَ، وَقَسَطَ جَارَ، وَمِنْه قَولُه تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾[14]. والرَّابِعُ: لِلحَينُونَةِ[15]، نَحوَ: أَحْصَدَ الزَّرعُ أَيْ حَانَ وَقْتُ حَصَادِهِ. والخَامِسُ: لِلإِزَالَةِ نَحوَ: أَشْكَيتُهُ أَيْ أَزَلتُ عَنهُ الشِّكَايَةَ، والسَّادِسُ: لِلدخولِ فِي الشَّيءِ وَهو لِلصَّيرُورةِ أَيضًا فِي المَآلِ نَحو: أَصْبَحَ

---

[1] في (أ+د): وتسعل.

[2] ما بين المعقوفين غير مثبت في (أ+د) وأُثبتَ للتذكير بعد طول الشرح.

[3] في (أ): للوجد. وما أثبت من (د).

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (أ+د).

[5] ما بين المعقوفين ساقط من(أ) مثبت في (د).

[6] رُوي عن عمرو بن معديكرب أَنَّهُ قَالَ لِبَني سُلَيم: "قاتلناكم فما أَجبناكُم، وسَأَلنَاكُم فما أَبْخَلنَاكُم، وهَاجَيناكُم فَما أَفْحَمنَاكُم... أي مَا صادفنَاكُم جُبَنَاءَ ولا بُخَلاءَ ولا مُفْحَمين".

يُنظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب 244؛ ابن سيده، المخصص299/2؛ الزمخشري، أساس البلاغة 53/1؛ ابن مالك، شرح التسهيل 306/3؛ الإستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب 91/1.

[7] في (د): سلبه.

[8] في (د): يجى.

[9] في (د): نسبة.

[10] في(د): يكون. وقد سبقه حرف جزم فيلتقي ساكنان فالواجب حذف الواو.

[11] أَقسَطَ: من التَّضادِ. جاءَ في غريب القرآن: "القَاسِطونَ الجَائِرونَ، يُقَالُ قَسَطَ إِذَا جَارَ، وأَقسَطَ إِذَا عَدَل. وفي اللسانِ: أَقسَطَ يُقْسِطُ فهو مُقْسِط إِذَا عَدَلَ، وقَسَطَ يَقْسِط فهو قَاسِطٌ إِذا جَارَ. والأَقسَطُ الأَعوَجُ الرِّجلين.

يُنظر: ابن قتيبة، تفسيرغريب القرآن ص119–490؛ ابن سيده، المخصص 119/2؛ ابن منظور، اللسان،(قسط)، 277/7.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[13] في (د): القسط. تصحيف من الناسخ.

[14] سورة الجن الآية 15.

[15] الحينونة تعني الاستحقاق، وقد تردد هذان المصطلحان في كتب الصرف بالمعنى ذاته.

الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَ وَقْتُ الصَّبَاحِ، بِمَنْزِلَهِ[1] صَارَ ذَا صَبَاحٍ[2]، والسَّابِعُ: لِلكَثْرَةِ نَحو: أَلْبَنَ الرَّجُلُ إِذَا كَثُرَ عِنْدَهُ اللَّبَنُ[3]، والثَّامِنُ: لِلتعريضِ نَحو: أَبَاعَ الجَارِيَةَ إِذَا عَرَضَهَا لِلبَيعِ. وَمَعنَى التَّعرِيضِ: أَنْ يُجْعَلَ مَا كَانَ فَاعِلاً لِلفِعلِ الثُّلاثِيِّ[4] معرضًا لمصدرِ الفعلِ الثلاثيِّ[5] نَحو: أَبَاعَ الجَارِيَةَ أَي عَرَّضَهَا لِلبَيعِ. والتَّاسِعُ: لِلعَرضِ نَحو: [أَقْتَلْتُهُ][6] أَي عَرَّضتُهُ لِلقَتلِ. والعَاشِرُ لِلإِعَانَةِ[7] كَأَجْلَبَ أَي أَعَانَهُ لِلجَلَبِ[8]. والحَادِي عَشَرَ: لِلدُّعَاءِ كَأَسْقَيتُهُ أَيْ دَعَوتُ[9] لَهُ بِالسَّقي. والثَّانِي عشرَ لِلنِّسبَةِ كَأَكفرتُهُ وأَخْطَأْتُهُ[10] أَي نَسبتُهُ إِلى الكُفْرِ والخَطَأ، ذَكَرَهَا ابنُ عصفور[11]، والثَّالثَ عشرَ لِلتَّمكُّنِ [مِنَ المَكَانِ][12] نَحوَ: أَقْبَرتُ[13] المَيِّتَ إِذا [أَمْكَنتُهُ][14] فِي القَبْرِ، والرَّابِعَ عَشَرَ لِلزِّيَادَةِ فِي المَعنى، يُقَالُ شَغَلتُهُ وأَشغلتُهُ، لأَنَّ كَثرَةَ المَبَانِي غَالِبًا تَدُلُّ عَلى كَثرَةِ المَعَانِي[15]، وَإِذَا قُصِدَ الزِّيَادَةُ فِي الشُّغلِ يُقَالُ [أَشغَلتُهُ][16]، والخَامِسَ عَشَرَ[17] الهَمزَةُ زَائِدَةٌ نَحوَ: أَقَلتُ البَيعَ وقِلتُهُ، وأَصلُ أَقَلتُ أَقْيَلتُ، نُقِلَتْ فَتْحَةُ

---

[1] في (د): بمنزلت.

[2] في (د): صرنا ذوي صباح.

[3] نقول: لَبَنتُ القومَ لَبَنًا سقيتُهم اللَّبنَ، ولُبِنُوا: أَصَابَهم من شُربِ اللَّبنِ كَالسُّكرِ، ولَبِنَ لَبَانةً ولَبَنا: اشتكى عُنُقَهُ من الوِسادَةِ، وأَلبَنَ القَومُ صَارَ لهم لَبَنٌ، والناقةُ نَزَلَ اللَّبنُ في ضرعِهَا، والشَّاةُ صَارَ لَها لَبَنٌ، والقومُ جَعَلتُ لَهُم لَبَنًا. يُنظر: ابن القوطية، كتاب الأفعال 116؛ ابن منظور، م. س، 20/12.

[4] في (د): الثاني.

[5] في (د): الثاني.

[6] في (أ): أقلته. وفي (د): اقتله. وما أُثبتَ الصحيحُ.

[7] في (د): للاعانت.

[8] أَجْلَبَ: أجْلَبَ عليه: تَوَعَّدَهُ بالشَّرِ، وأَصلُ الجَلَبِ سَوقُ الشَّيءِ، يُقَالُ: جَلَبْتُ المَتَاعَ جلبًا، وأَجلَبَ عَلَيهِ: صَاحَ عليهِ بِقَهرٍ، وَمنه قولُ اللهِ عَزَّ وجلَّ: ﴿ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ ﴾ (الإسراء: من الآية 64). ويقال: أَجْلَبَ الرَّجلُ إذا نُتجتُ إِبِلُهُ ذُكُورًا لأَنَّهُ تُجلبُ أَولادُهَا فَتُبَاعُ، وأَحْلَبَ بالحاءِ نُتِجَت إِناثًا...

يُنظر: السمين الحلبي، عمده الحُفَّاظ 382/1؛ ابن منظور، اللسان (جلب) 268/1.

[9] في (د): دعوة.

[10] في(د): أحصيئته. خطأ من النَّاسخ.

[11] ذكرَ ابنُ عصفور لأَفعَلَ أَحَدَ عَشَرَ مَعنًى منها أَنْ تَجْعَلَهُ صَاحِبَ شَيءٍ نَحو أَقبَرتُهُ أَي جَعَلتُ لَهُ قَبرًا...

يُنظر: ابن عصفور، الممتع 186/1–188.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[13] في (أ): أقبر. وما أُثبتَ من (د).

[14] في (أ): تمكن. وما أُثبتَ من (د).

[15] "كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى" هذه المقولة احدى الأسس العامة في الدرس اللغوي القديم.

يُنظر: ابن جني، الخصائص 317/2 – 318؛ السيوطي، الإتقان 162/1 – 163.

[16] في (أ): أَشغَلَ. وما أُثبتَ من (د).

[17] في (د): عشرة.

اليَاءِ إلى مَا قَبْلَهَا، فَاجتمعَ سَاكِنَانِ: اليَاءُ واللاّمُ، فَحُذِفَتِ اليَاءُ فَصَارَ[1] أَقَلتُ، وأَصلُ قِلْتُ البَيعَ قَيلتُ [البَيعَ][2] نُقِلَتْ كَسرَةُ[3] اليَاءِ إلى القَافِ بَعدَ سَلبِ حَرَكَتِهَا[4]، فَاجتمَعَ سَاكِنَانِ أَحَدُهُمَا[5] اليَاءُ والآخَرُ اللاّمُ، فَحُذِفَتِ اليَاءُ للسَّاكِنَينِ لِكَونِهَا[6] حَرفَ عِلَّةٍ، فَصَارَ قِلْتُ[7]. والسَّادِسَ عَشَرَ لِلمُطَاوَعَةِ نَحوَ: كَبَبْتُهُ فَأَكَبَّ أَي أَلقَاهُ عَلى وَجهِهِ، هَذَا مُتَعَدٍّ[8] إلى المَفعولِ بِهِ وَهوَ الهَاءُ. فَأَكَبَّ لازِمٌ، وعَرَضَتُهُ أَيْ أَظْهَرَهُ هَذَا مُتَعَدٍّ[9] أَيضًا، فَأَعْرَضَ لازِمٌ وَظَاهِرُهُ إِثبَاتُ مُطَاوَعَةِ فَعَلَ، بِالتَّخْفِيفِ[10]. والسَّابِعَ عَشَرَ لِلطَلَبِ[11] بِمَعنى اِسْتَفْعَلَ نَحوَ: أَعْظَمتُهُ [أَيْ اسْتَعْظَمتُهُ][12].

هَذَا حَصْرٌ وَتَتَبُّعٌ وَاستِقْرَاءٌ عِنْدَ أَكثَرِ العُلَماءِ. وأَمَّا عِندَ البَعضِ[13] فَيَجيءُ زِيَادَةً عَنها كَمَا قَرَرتُهُ[14] فِي أَثْنَاءِ الكَلامِ مِن ابتداءِ البَحثِ إلى هُنَا، فَلْيُحْفَظْ[15] فَإِنَّ هَذَا الكَلامَ مِنْ مَزَالِقِ الأَقْدَامِ. فَإِنْ قِيلَ: لِمَ كُسِرَتْ[16] هَمزَتُهُ فِي المَصدَرِ مَع أَنَّهَا مَفتُوحَةٌ فِي المَاضِي والمُضَارِعِ مِثْل: أَكْرَمَ يُؤَكْرِمُ بِفَتحِ الهَمزَةِ فِيهِمَا عَلى الأَصلِ[17]؟ قُلنَا: فَرقًا بَينَهُ وَبينَ جَمْعِهِ، مَثَلا إِذَا قِيلَ: أَدْبَار فِي المَصدر بِفَتحِ الهَمزَةِ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ مَصدَرٌ أَم[18] جَمعُ دُبُرٍ. فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ يُفْعَلُ الأَمرُ بِالعَكسِ[19]؟ قُلنَا: لِثِقَلِ الجَمعِ

---

[1] في (د): فصارت. وكلاهما صحيح باعتبار الفعل وباعتبار الكلمة.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[3] في (د): كسرت. بتاء مبسوطة.

[4] في (د): حركاتها.

[5] في (د): احديهما. وقد مر الحديث عن ذلك. يُنظر ص (93) من هذا البحث.

[6] في (أ): لكونهما. وما أثبت من (د).

[7] يَجيءُ أَفعل بمعنى فَعلت، تقول: قِلتُ البيعَ وأَقَلتُهُ، وشَغَلتُهُ وَأَشْغَلتُهُ.

يُنظر: الزمخشري، المفصّل 361؛ الإستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب 91/1.

[8] في (د): متعدي. بإثبات الياء وحقها الحذف.

[9] في (د): متعدي. بإثبات الياء وحقها الحذف.

[10] في (د): بالتخفيف.

[11] في (د) زاد قبل بمعنى: يعني. ولا حاجة لها.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[13] يُنظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب 478-481؛ الزمخشري، المفصّل 362؛ ابن يعيش، شرح الملوكي 68-70؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 85/1-86+90/1-93؛ السيوطي، همع الهوامع 266/3.

[14] في (د): قرره. تصحيف من النّاسخ.

[15] في (د): فاليحفظ.

[16] في (د): كسره. تصحيف

[17] يُنظر هذه المسألة ص، (95 و96) من هذا البحث.

[18] في (د): أو.

[19] في (د): بالعكس.

وَخِفَّةِ الفَتْحَةِ.

"اعْلَمْ أَنَّ الفِعْلَ اللازمَ مِنَ الثُّلاثِيِّ[1] المُجَرَّدِ إِذَا نُقِلَ إِلى بَابِ الإِفْعَالِ يكُونُ مُتَعَدِّيًا نَحوَ: فَرِحَ وأَفْرَحَ، والمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَينِ مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ إِذَا نُقِلَ إِلَى بَابِ الإِفْعَالِ يكُونُ مُتَعَدِّيًا **10/ب** إِلى ثَلاثَةِ مَفَاعِيلَ نَحوَ: أَعْلَمتُ[2] زَيدًا عَمرًا[3] فَاضِلاً، وقَدْ يُنْقَلُ المُتَعَدِّي إِلى بَابِ الإِفْعَالِ يكُونُ لازِمًا نَحوَ: أَكَبَّ وأَعرَضَ، يُقَالُ: كَبَّهُ عَلى وَجْهِهِ، أَيْ أَسْقَطَهُ عَلى وَجْهِهِ، فَأَكَبَّ أَي سَقَطَ [واللهُ أَعْلَمُ][4]"[5].

فائدة

وَاعْلَمْ أَنَّ لِكُلِّ فِعْلٍ مُتَعَدٍّ جِهَتَينِ: إِحْدَاهِمَا تَعْقِلُهُ بِمَحَلِّ صُدُورِ الفِعْلِ وَهوَ الفَاعِلُ، والثَّانِيَةُ تَعْقِلُهُ بِمَحَلِّ وُقُوعِ الفِعْلِ عَلَيهِ وَهوَ المَفْعُولُ بِهِ، فَاحفَظْ هَذَا فَإِنَّهُ مِنَ اللَّوازِمِ. وَاعْلَمْ أَنَّ المُتَعَدِّي عَلى أَربَعَةِ أَنوَاعٍ : لأَنَّهُ إِمَّا بِنَفسِهِ مُتَعَدٍ نَحوَ: نَصرَ زَيدٌ عَمرًا، أَو بِزِيَادَةِ الهَمزَةِ نَحوَ: أَحسَنَ زَيدٌ عَمرًا، أَو بِتَضعِيفِ العَينِ نَحوَ: كَرَّمَ زَيدٌ عَمرًا، أَو بِحَرفِ الجَرِّ بِمَا بَعدَ الفِعلِ نَحوَ: مَرَرتُ بِزَيدٍ. وَاعْلَمْ أَيضًا أَنَّ الفِعلَ اللازمَ يَصِيرُ مُتَعَدِّيًا بِأَحَدِ ثَلاثَةِ [6] أَسبَاب: أَحَدُهَا [بِزِيَادَةِ الهَمزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَثَانِيهَا][7] بِزِيَادَةِ التَشدِيدِ فِي عَينِهِ، إِذَا لَمْ يَكُنِ التشديد للصيرورة، والتَّعْدِيَةُ بِالهَمزَةِ[8] وَالتَّشديد مَخْصُوصَةٌ لِلثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ كَمَا نُصَرِّحُهُ[9] فِي بَعضِ الأَبْيَاتِ – إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى – وثَالِثُها: بِزِيَادَةِ[10] حَرفِ الجَرِّ فِي آخِرِهَا. والتَّعدِيَةُ بِحَرفِ الجَرِّ لا تَخْتَصُّ بِهِ [ـ أَيْ الثُّلاثِيّ ـ][11] بَلْ يُوجَدُ فِي الثُّلاثِيِّ وَ[فِي][12] غَيرِهِ أَيضًا نَحو: أَخرَجتُهُ مِنَ الدَّارِ وَخَرجتُ بِهِ[13] مِنَ الدَّارِ. هَذَا لَفٌّ

---

[1] في (د): ثلاثي.

[2] في (د): علمت. وهنا يأخذ مفعولين والكلام عن ثلاثة.

[3] في (أ+د): عمروا. بإثبات الواو خطأ.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[5] ما بين علامتي التنصيص مكرر. يُنظر: ص، (99) من هذا البحث.

[6] في (د): ثلثة.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[8] في (د): بالهمزة.

[9] في (د): صرحه.

[10] في (د): بزيادت.

[11] ما بين المعقوفين غير مثبت في (أ+د) وإثباته يزيد الوضوح.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[13] في (د): خرجته. تصحيف.

وَنَشرٌ مُرَتَّبٌ[1].

قَالَ بَعضُ الفُضَلاءِ[2]:

تَعْدِيَةُ اللازمِ يَا حَمْزَةُ بِالبَاءِ وَالتَّشدِيدِ وَالهَمزَةِ **[سريع]**

وَقَالَ آخَر:

إِنْ أَرَدتَ جَعْلَهُ مُتَعَدِّيا هَمْزَةً وَتَضعِيفًا خُصَّتَا ثُلاثِيا[3]

قَولُهُ: إِنْ أَرَدتَ جَعْلَهُ... إلخ، أَيْ جَعْلَ الفِعلِ اللازمِ مُتَعَدِّيًا، وَإِعرَابُهُ مَعْلُومٌ لِمَنْ لَهُ أَدنَى مَعْرِفَةٍ فِي[4] النَّحوِ [و][5] قَولُهُ: وهَمزَة: مَنصُوبٌ بِنَزعِ الخَافِضِ أَيْ بِهَمزَةٍ، وَتَضعِيف[6] مَعطُوفٌ عَلَى هَمزةٍ [وَالتقديرُ: بِهَمزَةٍ وَتَضعِيفٍ][7]. قَولُهُ: خُصَّتَا: خَبَرُ مُبتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقدِيرُهُ، هُمَا خُصَّتَا. قَولُهُ: ثُلاثِيا مَنصُوبٌ أَيضًا بِنَزعِ الخَافِضِ، تَقدِيرُهُ، خُصَّتَا بِثُلاثِيّ، خُفِّفَتِ اليَاءُ لأَجلِ القَافِيَةِ. وَفِيهِ وُجُوهٌ أُخَرُ فَلا نَذْكُرُهَا لِئَلاّ يَطُولَ الكِتَابُ[8].

اعلَمْ أَنَّ هَمزَةَ القَطعِ أَربَعَةٌ [وَقِيلَ خَمسَةٌ][9]: أَحَدُهَا هَمزَةُ بَابِ الإِفعَالِ، وَثَانِيهَا هَمزَةُ المُتَكَلِّمِ

---

[1] اللَّفُّ والنَّشرُ: أَحدُ علومِ البَدِيعِ. وهو أَنْ يُذكَرَ مُتَعدِّد على جِهَةِ التَّفصيلِ أَو الإِجمالِ، ثُمَّ يُذكَرُ مَا لِكُلِّ واحدٍ من غَيرِ تَعيين ثِقةً بِأَنَّ السَّامعَ يَرُدُّهُ إِليهِ. وهو نَوعَانِ: مُرَتَّبٌ، كَقَولِهِ تَعالى ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾. (القصص:73). وغيرُ مُرَتَّبٍ مِثْلُ قولِهِ تَعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾. (البقرة: من الآية 111). والمعنى: وقالتِ اليهودُ: لَن يدخلَ الجَنَّةَ إِلاّ من كان هودًا، وقالتِ النَّصارى: لَن يدخل الجَنَّةَ إِلاّ من كان نَصرانيًا.

يُنظر: الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ص 219؛ القزويني، الإيضاح 355-357؛ التفتازاني، شرح التلخيص 329/4-330.

[2] في (د): الفضلا. كما زيد لفظ: بيت.

[3] البيتان في شرح المطلوب على المقصود، بالنص التالي:

تَعْدِيَةُ اللازمِ يَا حَمزَةُ بِالبَاءِ والتَّشديدِ والهَمزَتا

وَإِن أَرَدتَ جَعْلَهُ مُتَعَدِّيَا هَمْزٌ وَتَضعِيفٌ خُصَّتَا ثُلاثِيا

يُنظر: أَبو حنيفة النُّعمان، شرح المطلوب على المقصود ص63. والبيت الثاني لا يستقيم وزنه.

[4] في (د): من.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[6] في (د): أي الهمزة قال تضعيفًا.

[7] ما بين المعقوفين حشو لا ضرورة له فقد سبق ذكره وبيانه.

[8] في (د): الكلام. وكلاهما صحيح.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (د). وقد كتب في (د) هامش الورقة 16 الصفحة (ب): واعلم أَنّ همزةَ القطعِ تِسعَةٌ:

فِي المُضَارِعِ مُطْلَقا، وَثَالِثُهَا هَمزَةُ الجَمعِ، وَرَابِعُهَا هَمزَةُ الاِسْتِفهَامِ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قُدِّمَ بَابُ الإِفعَالِ عَلى بَابِ التَّفعِيلِ؟ قُلنَا: لأَنَّ الزِّيَادَةَ فِيهِ فِي الأَوَّلِ. وَفِي التَّفعِيلِ بَينَ الفَاءِ والعَينِ، أَو بَينَ العَينَ واللاَّمِ، وَعَلى كِلا التَّقدِيرَينِ[1] الأَوَّلُ أَوَّلُ. أَو لأَنَّ الهَمزَةَ مِن مُبتَدَأ[2] المَخَارِجِ، فَالابتِداءُ بِالابتِداءِ[3] أَنسَبُ، واللهُ أَعْلَمُ.

البَابُ الثَّانِي مِنهَا – أَيْ مِنَ الأَبوَابِ [الزَّائِدِ][4] فِيهَا عَلى الثُّلاثِيِّ حَرفٌ وَاحِدٌ فَعَّلَ: فِعلٌ مَاضٍ. **يُفَعِّلُ:** فِعلٌ مُضَارِعٌ. **تَفْعِيلاً:** مَصدَرٌ. أَصْلُهُ تَفعِلا بِكَسرِ العَينِ الأُولَى وَسُكونِ الثَّانِيَةِ[5]، أُبدِلَتِ العَينُ الثَّانِيَةُ إِلى اليَاءِ مِن جِنسِ حَرَكَةِ مَا قَبلَهَا [وَهِي][6] الكَسرَةُ، كَمَا أُبدِلتَ الحرفَ الثَّانِيَ فِي أَمْلَيْتُ[7]، أَصْلُهُ أَمْلَلْت. فَإِنْ قُلتَ[8]: التَّفعِيلُ **11/أ** مَصدَرٌ [فَلِمَ جِيءَ بِالتَّاءِ فِي أَوَّلِهِ][9] والقِيَاسُ

الأَوَّلُ همزةُ بَابِ الإِفعالِ نحو أكرم، والثَّاني همزةُ نَفسِ المُتكلِّم، والثَّالثُ همزة الماضي المُجَرَّد نَحو أَخَذَ، والرَّابِعُ همزةُ أَفعل التَّفضيلِ، والخَامِسُ همزةُ لَفظِ الجَلالَةِ إِن كَان منادًى، والسَّادِسُ همزةُ الصِّفة المُشبَّهة، والسَّابعُ همزةُ الاستفهام، والثَّامنُ همزة الجَمعِ، والتَّاسع همزة الحرف نحو إلى.

وقد ذكر ابن هشام والمالقي أربعة عشر موضعا لهمزة القطع، ومن طريف ذلك مجيء همزة القطع فعلا نحو قول الشاعر:

إنَّ هندُ المليحةُ الحسناءَ وَأْيَ مَنْ أَضْمَرَتْ لِخِلٍ وَفَاءَ

فالهمزةُ فعلُ أمرٍ، والنونُ للتوكيدِ، والأصل: إِهْ، من وأى بمعنى وعد بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف.

يُنظر: ابن هشام، مغني اللبيب ص 20–28؛ المالقي، رصف المباني ص43–53.

[1] في(د): تقديرين.

[2] في (د): مبدأ.

[3] في (د): بالابتداء.

[4] في (أ): الزايد. وفي (د): الزوائد. وما أُثبت الصحيح.

[5] في (د): الثاني.

[6] في (أ+د): وهو. والكسرة مؤنثة.

[7] أَملَيتُ. يُقالُ: أَملَيتُ الكِتابَ إِملاءً، وأَملَلتُ إِملالاً، وقد جَاءَ في القُرآنِ بِهِمَا نحو: ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾. (البقرة: من الآية 282). وهذا من أَملَّ، وقوله جلّ في عُلاه: ﴿فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾. (الفرقان: من الآية 5) فَهذَا من أَملى، فَيجوزُ أَنْ تَكُونَا لُغَتينِ بِمعنًى وَاحدٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكونَ أَصلُ أَمْلَيْتُ أَمْلَلتُ فاستثقلوا الجَمعَ بَينَ حَرفَينِ عَلى لَفْظٍ وَاحدٍ، فَأَبْدَلوا من أَحَدِهِمَا يَاءً. وَيَجُوزُ أَنْ يَكونَ أَمْلَيتُ الكتَابَ على فُلان: أَطْلَتُ قِراءَتِي عَلَيهِ في الحُرُوفِ حَتى يَفْهَمَها وَيَكْتُبَها.

يُنظر: ابن النحاس، عُمدة الكاتب ص145، 146؛ ابن جني، سرُّ صناعة الإعرابِ 758/2 والخصائص 232/2.

[8] في (د): قيل. وكلاهما صحيح.

[9] ما بين المعقوفين من (أ)، يقابله في (د): لم يجي بالتاء في أول مصدره.

[أَنْ][1] يَجِيء[2] بِغَيرِ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ كَمَا فِي سَائِرِ المَصَادِرِ؟ قُلنَا: نَعَمْ، [القِيَاسُ][3] أَنْ يَجِيءَ فَعَّلا يعني: فَعَّلَ يُفَعِّلُ فَعَّلا بِفَتحِ الفَاءِ والعَينِ والتَّشدِيدِ والتَّنوينِ في مَصدَرِهِ، لأَنَّهُ اِسمٌ فَالتَبَسَ بِتَثنِيَةِ مَاضِيهِ، وهو فَعَّلَ فَعَّلا، فَلِدَفعِ هَذَا الالتباسِ لَمْ يَجِئ هَذَا المَصدَرُ فَعَّلا. [واللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ][4].

فائدة

فَإِنْ قُلتَ: هَذَا الالتِبَاسُ إِذَا كَانَ عَينُهُ مَفتُوحًا فَاجعَلِ العَينَ مَكْسُورًا فِي المَصدَرِ حَتَى يَنْدَفِعَ الالتِبَاسُ بَينَ [مَصدَرِ][5] بَابِ التَّفعِيلِ وَهوَ فَعَّلاً والتَّثنِيَةِ [وَهوَ][6] فَعَلا مِنَ المَاضِي. قُلنَا: يَلتَبِسُ أَيضًا بِالكَسرِ[7]. بِتَثنِيَةِ [أَمرِ][8] هَذَا البَابِ، فَلَمْ يُفَرَّقْ تَثنِيَةُ الأَمرِ والمَصدَرِ فِي النَّصبِ، لأَنَّ رَفْعَ المَصدَرِ وَجَرَّهِ يُكْتَبُ بِلا أَلِفٍ [فِي آخِرِهِ][9]، وأَمَّا تَثنِيَةُ الأَمرِ فَيُكْتَبُ[10] بِأَلِفِ[11] التَّثنِيَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

فَإِنْ قُلتَ: لِجْعَلْ مَصدَرَ فَعَّلَ فَعِلاً، يَعني فَعَّلَ يُفَعِّلُ فَعِلا بِفَتحِ الفَاءِ وكَسرِ العَينِ الأُولَى[12] وَسُكُونِ الثَّانِيَةِ[13] قُلنَا: يَكُونُ عَلَى هَذَا التَّقدِيرِ ثَقِيلاً، فَلِدَفعِ هَذَا الثِّقَلِ [قُلِبَتِ][14] العَينُ الثَّانِيَةُ[15] يَاءً فَيَكُونُ فَعِيلاً فَالتَبَسَ[16] بِالصِّفَةِ[17] المُشَبَّهَةِ.
قَالَ بَعضُ العُلَمَاءِ: فَلِدَفعِ هَذَا الالتِبَاسِ زِيدَتِ التَّاءُ فِي أَوَّلِهِ عِوَضًا عَنِ التَّشدِيدِ، واللهُ أَعْلَمُ.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (د).
[2] في (د): يجى.
[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).
[4] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).
[5] في (أ): المصدر.
[6] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).
[7] في (د): بالكسر. بألف زائدة.
[8] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).
[9] ما بين المعقوفين ساقط من (د).
[10] في (د): يكتب.
[11] في (د): ألف.
[12] في (د): الأول.
[13] في (د): الثاني.
[14] في (أ): قلب. وما أُثبتَ من (د).
[15] في (د): عين الثاني.
[16] في (د): فالتبس. بألف زائدة.
[17] في (د): بالصفت. بتاء مبسوطة.

فائدة[1]

أَقُولُ: هَذَا الكَلامُ غَيرُ مُسَلَّمٍ [بِهِ][2] لأَنَّ اليَاءَ فِي مَصدَرِهِ عِوَضٌ عَنِ التَّشدِيدِ [كَمَا قَالَ العَلاَّمَةُ اللَّقَّانِيُّ فِي حَاشِيَةِ سَعدِ الدِّينِ][3]، [فَكَيفَ يَكُونُ][4] التَّاءُ عِوَضًا عَنِ التَّشدِيدِ؟ لأَنَّ الحَرفَينِ لاَ [يَكُونَانِ][5] عِوَضًا عَنْ حَرفٍ وَاحِدٍ، فَلا يَكُونُ تَفْعِيلاً بَل تَفْعِلاً [بِكَسرِ العَينِ][6] بِغَيرِ يَاءٍ فَعُلِمَ أَنَّ التَّاءَ [فِيهِ][7] لَيسَ[8] بِعِوَضٍ عَنِ التَّشدِيدِ، فَلَمَّا لَمْ يُمكَّنْ أَنْ يُقَالَ: فَعَّلاً وفَعِّلاً بِفَتحِ العَينِ وكَسرِهَا [وتَفْعِلاً][9]؛ زَادُوا الوَاوَ فِي أَوَّلِهِ فَقَالُوا: وَفْعِيلاً، ثُمَّ جَعَلُوا الوَاوَ تَاءً. وَقَالُوا: تَفْعِيلاً، لأَنَّهُم إِذَا أَرَادُوا زِيَادَةَ حَرفٍ فِي كَلِمَةٍ فَلا يَزِيدُونَ إِلاَّ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ إِذَا أَمكَنَ، وَإِذَا لَمْ يُمْكِنِ الزِّيَادَةُ مِن حُرُوفِ العِلَّةِ فَمِنْ حُرُوفِ الزَّوَائِدِ[10] وَهِي: "اليَومَ تَنسَاهُ".

فَإِنْ قُلتَ: لأَيِّ شَيءٍ مَا زِدْتَ أَلِفًا مِن حُرُوفِ العِلَّةِ وَزِدْتَ الوَاوَ؟ قُلتُ[11]: لِتَعَذُّرِ الابتِداءِ بِالسَّاكِنِ[12] لأَنَّ الأَلِفَ سَاكِنٌ وَإِنْ حُرِّكَ فَلا [يَخْلُو][13] إِمَّا أَنْ يُحَرَّكَ بِالفَتحَةِ[14]، أَو بِالكَسرَةِ[15]، أَو بِالضَّمَّةِ[16]. فَإِنْ حُرِّكَ بِالفَتحَةِ[17] يَلتَبِسُ بِتَثنِيَةِ المَاضِي مِن بَابِ الإِفْعَالِ نَحوَ: أَكْرَمَ إِكْرَامًا، وَبِتَثنِيَةِ أَمْرِهِ إِنْ قُرِئَ بِكَسرِ العَينِ. وَإِنْ حُرِّكَ الأَوَّلُ بِالضَّمَّةِ[18] يَلتَبِسُ بِمَجهُولِ بَابِ الإِفعَالِ. وَإِنْ زِدْتَ[19]

---

[1] زاد في (د) بعد فائدة: فإن قلت.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[5] في (أ+د): لا يكون. والكلام عن حرفين.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[8] في (د): ليست.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[10] في (أ): الزوايد. وما أُثبت من (د).

[11] في (د): قلنا. وكلاهما صحيح.

[12] في (د): بالساكن.

[13] في (أ+د): تخلو. وما أُثبتَ أَسلمُ.

[14] في (د): بالفتحة.

[15] في (د): بالكسرة.

[16] في (د): بالضمة.

[17] في (د): بالفتحة.

[18] في (أ) بالضم. وما أُثبتَ من(د) ليوافق ما سبق من التأنيث.

[19] في (د): زيدت.

اليَاءَ فِي آخِرِهِ يَلتَبِسُ بِتَثنِيَةِ المَاضِي، فَلَمْ يَبْقَ[1] مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ إلاّ الوَاوُ فَزَادُوهَا فَصَارَ وفعِيلاً، ثُمَّ جَعَلوا الوَاوَ تَاءً كَمَا فِي تَنْصُرُ تَنْصُرانِ تَنْصُرِينَ يَنْصُرَانِ تَنْصُرْنَ، فَقَالوا: تَفْعِيلاً.

وَقَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: زِيدَتِ التَّاءُ فِي أَوَّلِهِ نَظَرًا إِلَى مُنَاسَبَةِ[2] التَّاءِ بِالفَاءِ[3] فِي المَخرَجِ، لأَنَّ الفَاءَ شَفَوِيَّةٌ والتَّاءَ قَرِيبٌ مِنْهَا لأَنَّهَا مِن مُنتَهَى **11**/أ المَخَارِجِ، لأَنَّهَا [الثَّنَايَا][4] العُلْيَا، فَلِقُربِ المَخرَجِ زِيدَتِ التَّاءُ.

فَإِنْ قُلتَ: فَالمُنَاسِبُ زِيَادَةُ[5] الميمِ لأَنَّهُ شَفَوِيٌّ[6] مِثْلُ الفَاءِ. [قُلتُ][7]: نَعَمْ، إلاّ أَنَّ فِي زِيَادَةِ[8] الميمِ التِبَاسًا [فَهو][9] يَلتَبِسُ بِمُبَالَغَةِ اسمِ الفَاعِلِ فَيَكُونُ مِثْلَ صِيغَةِ المِكْثِيرِ. يُقَالُ: رَجُلٌ مِكْثِيرٌ إِذَا كَثُرَ كَلامُهُ، فَلِدَفعِ هَذَا الالتِبَاسِ لَمْ يَزِيدُوا الميمَ. وَهَذِهِ المَذكُورَاتُ كُلُّهَا تَعْلِيلاتٌ بَعْدَ الوُقُوعِ؛ **مَوزُونه: فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفْرِيحًا** أَصْلُهُ: تَفْرِرْحاً بِكَسرِ الرَّاءِ الأُولَى وَجُعِلَتِ الرَّاءُ الثَّانِيَةُ يَاءً للتخفيفِ[10].

وَيَجِيءُ المَصدرُ [مِنْ هَذَا البَابِ][11] عَلَى وَزنِ تَفْعِلَةٍ كَتَكْرِمَةٍ. [قِيلَ][12]: أَصْلُهُ: [تَكْرِيمٌ][13] حُذِفَتِ اليَاءُ وَعُوِّضَ عَنهَا التَّاءُ، وكَذَا تَوْصِيَةٌ أَصلُهُ: تَوَصي[14] فَفُعِلَ بِهِ كَمَا فُعِلَ فِي [تَكْرِيم][15]، وكَذَا التَّذكِرَةُ[16].

وَيَجِيءُ المَصدَرُ أَيضًا عَلَى وَزْنِ كَذَّاب بِكَسرِ الكَافِ وَفَتْحِهَا وَتَشدِيدِ الذَّالِ عَلَى لُغَةِ [17] أَهْلِ اليَمَنِ

---

[1] في (د): أبقى الألف في: يبقى دون حذف وهو فعل مجزوم.

[2] في (د): مناسبت. بتاء مبسوطة.

[3] في (د): بالفاء.

[4] في (أ+د): ثنايا.

[5] في (د): فالمناسب زيادت.

[6] في (أ+د): شفوية. بالتأنيث وقد سبقها ما يوجب التذكير وهو قوله لأنه.

[7] ما بين المعقوفين غير مثبت في (أ+د) والسياق يوجب إثباته.

[8] في (د): زيادت.

[9] في (أ+د): وهو. وما أُثبتَ أسلم.

[10] في (د): تخفيفًا. وكلاهما صحيح.

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[13] في (أ): تكريمًا: بالنصب وما أُثبتَ من (د).

[14] في(أ): توصيا. وفي (د): توصي.

[15] في (أ): تكريمًا. وما أُثبتَ من (د). ويجوز النصبُ فيما سَبَقَ إذا قَدَّرنا المَحذوفَ.

[16] زاد في هامش (أ): وكذا تعدية أصله تعديًا.

[17] في (د): لغت.

فَإِنَّهُ قِيَاسُ لُغَتِهِم، [وَلِهَذَا][1] شَاعَ وَاطَّرَدَ[2] وَزْنُ فِعَّال[3] فِي كَلامِ الفُصَحَاءِ. وَفِي قَولِهِ تَعَالَى[4]: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾[5].

وَهَذَا مِن بَابِ التَّفعِيلِ، **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَربَعَةِ أَحرُفٍ بِزِيَادَةِ[6] حَرفٍ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ عَينِ فِعْلِهِ بِينَ الفَاءِ وَالعَينِ.**

اِختَلَفَ العُلَمَاءُ فِي [الزَّائِدِ][7] فِي لَفظِ فَعّل: أَهُوَ العَينُ الأُولَى[8] أَمِ العَينُ الثَّانِيَةُ[9]؟ مِنْهُم مَن قَالَ: العَينُ[10] الأُولَى، وَهوَ قَولُ الخَلِيلِ[11] وَاختَارَهُ ابنُ عصفور[12]، وَابنُ مَالِكٍ[13]، لأَنَّ الحُكمَ بِزِيَادَةِ السَّاكِنِ أَولَى مِنَ الحُكمِ بِزِيَادَةِ المُتَحَرِّكِ. وَقِيلَ: العَينُ الزَّائِدَةُ[14] هِيَ الثَّانِيَةُ، وَهوَ قَولُ يُونس[15]

---

[1] ما بين المعقوفين من(د) وهو في (أ): فإذا. تصحيفٌ من النَّاسخ.

[2] في (د): الطرد.

[3] في (أ): الفعال. وما أُثبتَ من (د).

[4] في (أ): تع. اختصارًا وفي(د): تعالى.

[5] سورة النبأ الآية 28.

[6] في (د): بزيادت.

[7] ما بين المعقوفين غير مثبت في (أ+د) والسياق يحتاج اثباته.

[8] في (د): الأول.

[9] في (د): الثاني.

[10] في (د): عين.

[11] يَقصدُ الخليلَ بن أَحمدَ الفراهيديّ، وقد سبقَ التَّرجَمةُ لَهُ. يُنظر: سيبويهِ، الكتاب 329/4.

[12] يُنظر: ابن عصفور، الممتع 303/12-305.

[13] ابنُ مالك: هوَ أَبو عبدِ اللهِ جمالُ الدِّينِ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ الأَندلسيّ المالكيّ الشّافعيّ الطّائيّ. ولد سنة 600هـ في جيان بالأندلس الَّتي رحلَ عَنها إِلى المَشرق حيثُ زارَ مِصرَ والحجازَ، ثُمَّ دِمشقَ واستقرَّ بِحلبَ مُدةً، ثُمَّ رحلَ إِلى حَماة، ثُمَّ عادَ إِلى دِمشقَ وَبِها تُوفي سنة 672هـ تاركًا مَكتبةً قَيِّمَةً منها: أَلفيَّتُه المشهورةُ، وشرحُ التَّسهيل، وشواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلاتِ الجامع الصَّحيح، وفَعل وأَفعل، والفوائد في النحو وغيرها الكثير.

يُنظر: صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات 359/3؛ الكتبي، فوات الوفيات 407/3؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب 339/5.

[14] في (د): الزائد.

[15] يُونس: هو يونسُ بن حبيب أَبو عبد الرحمن النَّحويّ، كان مولًى، تلقى العلمَ بعدَ أَنْ تقدمت بِه السِّنُ، كانَ بَارِعًا في النَّحو، وهو من أَصحابِ أَبي عمرو بن العلاء العلاّمةَ، سَمعَ من العَرب، وروى عنه سيبويهِ كَثيرًا، وكان يُخالفُ سيبويهِ كثيرًا، فَلَهُ قياسٌ في النَّحو ومذاهبٌ ينفردُ بِها. قِيل عنهُ: مَثَلُهُ مِثل كُوزٍ ضَيِّق الرَّأسِ لا يَدخُلُهُ شَيءٌ إِلاّ بِعُسرٍ فَإِذا دَخَلَهُ لَمْ يَخْرُجْ منهُ. توفي سنة 182هـ.

يُنظر: ابن النديم، الفهرست64؛ ابن الأنباريّ، نزهة الألباء 59-64؛ أبو الطيّب اللُّغويّ، مراتب النّحويين 21-

[نَقَلَهُ عَنْهُ][1] الفَارِسِيُّ[2]، وَاخْتَارَهُ هُوَ وَابنُ الحَاجِبِ وَغَيرُهُمَا[3]، لأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الآخِرِ أَولَى، لأَنَّ الثِّقَلَ إِنَّمَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ، أَو لِكَونِ الآخِرِ مَحَلَّ التَغييرِ[4]. [وَالوَجْهَانِ جَائِزَانِ فِي الزِّيَادَةِ الأُولَى وَالثَّانِيَةِ][5] عِندَ سِيبَوَيْهِ لِقُوَّةِ دَلِيلِهِمَا، فَإِنَّـهُ حكَـمَ بِزِيَادَةِ[6] الثَّانِيَةِ، ثُمَّ [قَالَ][7]: كِلا الوَجْهَينِ صَوَابٌ[8]. وَالمُصَنِّفُ[9] اختَـارَ مَذهَبَ الخَلِيلِ لِكَونِ دَلِيلِـه أَظْهَـر، وَالتَّغييرُ أَقَـلَّ، وَلأَنَّـهُ اخْتَـارَهُ ابنُ عصفور، وابنُ مَالِكٍ قَبلَ المُصنَّـفِ[10] بِأَزْمِنَة. وَالقَولُ[11] الثَّانِي نَقَلَهُ[12] الفَارِسِيُّ عَن يُونُسَ، وَاخْتَارَهُ هُوَ وَابنُ الحَاجِبِ وَغَيرُهُمَا. والكَلامُ فِي أَدِلَّةِ الفَرِيقَينِ وَالاعتِرَاضُ عَلَيهِمَا طَوِيلُ الذَّيلِ، وَقَلِيلُ النَّيلِ فَلا نَذْكُرُهُ[13]. قَالَهُ فِي حَاشِيَةِ السَّعدِ[14].

23؛القفطي، إنباه الرواة 74/4-78؛ ياقوت الحموي، معجم الأُدباء 64/20-67.

[1] ما بين المعقوفين في (أ): نقله عن. وفي (د): نقل عن. وما أُثبتَ الصَّحيحُ، لأَنَّ يُونسَ سَبق الفَارسيَّ، فقد تُوفي سنة. 182ه، وتُوفي الفَارسيُّ سنة337هـ، فلا يَصِحُّ أَنْ يكونَ السَّابِقُ نَاقلا عن اللاّحِق.

[2] الفَارسيُّ: هو أَبو عليٍّ النَّحويّ الحسن بن أَحمد بن عبد الغفَّار بن سليمان بن أَبان، من أَب فَارِسيٍّ. رحلَ إِلى العراق والشَّام، تَنَاظَر مع ابن خَالَويه، ثُمَّ عادَ إِلى فارس. كانَ واسع المَعرفَةِ. لَهُ كثيرٌ من المُؤلَّفاتِ منها: الإيضاح في النحو، المسائل: البغداديَّات، والحلبيَّات، والعسكريات، والشِّيرازيَّات، والعضديَّات وغير ذلك. توفي سنة 377هـ.

يُنظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء 240/7؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان 363/1.

[3] قال ذلك ابن الحاجب في الشَّافية. يُنظر ص75، وقوله: وغيرهما. يُنظر: ابن جنى، المصنف، 162/1- 164؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 259/1.

[4] مكانُ الزِّيادَةِ الَّتي يتحدثُ عنها غيرُ واقعٍ في الآخر، إِنَّمَا هو في عَينِ الكَلمةِ، لذلكَ كانَ مَا سَاقَه من أَدِلَّةٍ لا يَخدمُ المَسأَلة الَّتي يَتَحدث عنها.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[6] في (د): بزيادت.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[8] قال سيبويه: " سألت الخليل فقلت: سُلِّمَ أيتهما الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة، ... أمّا غيره فجعل الزوائد هي الأواخر... وكلا الوجهين صواب ومذهب".

سيبويه، الكتاب، 329/4.

[9] في (أ): المص. اختصارًا.

[10] في (أ): المص. اختصاراً.

[11] في (د) كرر: القول مرتين.

[12] (د): نقل.

[13] يَرى البَاحِثُ أَنَّ الزَّائِدَ هو الأَوَّلُ، وحجته في ذلك أَنَّ فعَّلَ مَزِيدٌ بِحرفٍ وأَصلُهُ فَعَلَ، فَعَينُ الفِعلِ فِيهِ مُتَحَرِّكَةٌ والتَّضعيفُ عِبَارةٌ عن إِضافَةِ حَرفٍ سَاكِنٍ إِلى آخِرَ مُتَحَرِّكٍ من جِنْسِهِ، فَإِذا كَانَ الأَصلُ في فَعَلَ مُتَحَرِّكًا؛ فَإِنَ المُضافَ لا بُدَّ أَنْ يكونَ سَاكِنًا. ومَوقعُ السَّاكِنِ عِندَ فَكِ الإِدغَامِ هُوَ الأَوَّلُ وَهوَ الزَّائِدُ.

[14] في(أ) ترك فراغًا مِقدارَ كلمةٍ بعدَ قولِهِ: قَالَهُ، وفي (د) جاء : قَالَهُ العِزّيّ في حاشية سعدِ الدِّين رحمه الله. =

وَ بِنَاؤُهُ أَيْ بِنَاءُ بَابِ التَّفعِيلِ **لِلتَّكْثِيرِ** غَالِبًا، وَقَدْ [يَجِيءُ][1] لِلتَّعْدِيَةِ واللازم بِلا تَكْثِيرٍ **وَهوَ**: أَيْ التَّكْثِيرُ[2] الأَصلُ وَالأَكْثَرُ فِي اِسْتِعْمَالاتِهِم، ثُمَّ إِنَّ الفِعلَ إِنْ كَانَ لازِمًا كَانَ التَّكْثِيرُ إِمَّا فِي الفِعلِ نَحوَ: جَوَّلتُ وطَوَّفتُ، أَيْ كَثَّرتُ الجَوَلان والطَوافَ، وَإِمّا فِي الفَاعِلِ نَحوَ: مَوَّتَ الإِبِلُ وَمَوَّتَ المَالُ أَي هَلَكَ، **وَقَدْ يَكُونُ فِي الفِعلِ نَحوَ [طَوَّفَ][3] زَيْدٌ الكَعْبَةَ** لِتَكْثِيرِ الطَوَافِ، وَهوَ [مُتَعَدٍّ][4]. **وَقَدْ يَكُونُ فِي الفَاعِلِ** [فَعِندَ ذَلِكَ يَكُونَ لِلاّزِمِ فَقَطْ][5] **نَحوَ: مَوَّتَ 12/أ الإِبِلُ** [أَي مَاتَ أَعدَادٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الإِبِلِ، وَمَوَّتَ الإِنْسَانُ أَيْ هَلَكَ أَعدَادٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الإِنْسَانِ][6]، كَذَا فِي الصِّحَاحِ[7].

وَقَدْ يَكُونُ فِي المَفْعُولِ[8] فَعِندَ ذَلِكَ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا، نَحوَ: قَطَّعَ [زَيْدٌ][9] الثِّيَابَ. **وَنَحوَ: غَلَّقَ زَيْدٌ الأَبوَابَ**، أَيْ غَلّقَ أَبْوَابًا كَثِيرَةً. وَأَمَّا المُتَعَدِّي بِلا تَكْثِيرٍ كَفَرَّحَ تَفْرِيحًا، وكَرَّمَ تَكْرِيمًا، أَصْلُهُمَا تَكرِرْما وتفرِرحا[10]. وَأَمَّا اللازِمُ مِنْهُ بِلا تَكْثِيرٍ فَنَحوَ: حَوَّلَ بِمَعنَى النَّقلِ[11]، وَجَرَّبَ الإِبِلَ يُجَرِّبُ تَجْرِيبًا، وَعَظَّمَ يُعَظِّمُ تَعْظِيمًا، أَصْلُهُمَا تَجرِربا وَتَعْظِظْمَا، وَهَذَا إِذَا كَانَ بِمَعنى صَارَ [وَاللهُ أَعلَمُ][12].

فائدة

فَإِنْ قِيلَ: مَا الفَرقُ بَينَ [التَّكْثِيرِ][13] فِي الفَاعِلِ وَالتَّكْثِيرِ فِي المَفعُولِ وَبَينَ التَّكثِيرِ فِي الفِعلِ؟ قُلنَا: تَكْثِيرُ الفَاعِلِ والمَفعُولِ يَستَلزِمُ تَكْثِيرَ الفِعلِ، وتَكثِيرُ الفِعلِ والفَاعِلِ لا يَستَلزِمُ تَكْثِيرَ المَفْعُولِ.

= وهذا لا يكونُ، إذ العِزّيّ لَهُ مُختصرُ التَّصريفِ، وعَليهِ شَرحٌ لِلتَفتَازَانيّ وليس حاشية.

[1] في (د): يجي.

[2] زادا في (أ+د) بعد التكثير: وهو. وهذا لا داعي له فهو تكرار من الناسخ.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[4] ما بين المعقوفين ورد في (د) بالياء: متعدي. ولابد من حذف الياء.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[7] يُنظر: الجوهري، الصحاح (مور) 185/2؛ ابن سيده، المخصَّص 307/4؛ ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل 50/2.

[8] في (د): مفعول.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[10] زاد في (د) بعد تفررحا: كما مر.

[11] في (د): انتقل.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[13] في (أ): تكثير. وما أُثبتَ من (د).

فَإِنْ [قِيلَ][1]: [لِمَ][2] كَانَ كَذَلِكَ؟ قُلنَا: لأَنَّهُ لَمَّا تَحَقَّقَ التَّكثِيرُ فِي المَفعولِ تَحَقَّقَ فِي الفِعْلِ [بِالضَّرُورَةِ][3] ولا يَلزَمُ مِنْ تَحَقُّقِهِ فِي الفِعلِ تَحَقُّقَهِ فِي الفَاعِلِ والمَفْعُولِ.

[مَعَانِي التَّشدِيدِ فِي فَعَّلَ]:

[وَيَجِيءُ][4] التَّشدِيدُ لِمَعَانٍ فِي بَابِ فَعَّلَ: لِلإِزَالَةِ وَهوَ مَعنى السَّلب. نَقُولُ: فَزَّعتُهُ أَيْ أَزَلتُ الفَزَعَ، وَجَلَّدتُ البَعِيرَ أَيْ أَزَلتُ جِلدَهُ، وَقَرَّدتُهُ أَيْ أَزَلتُ قَرَادَهُ، يَعْنِي سَلَخْتُ جِلدَهُ، وَنَزَعْتُ قَرَادَهُ؛ وَلِنسبَةِ المَفعُولِ إِلى أَصلِ الفِعلِ لأَنَّهُ قَدْ لا يَكُونُ مَوصُوفًا بِأَصلِ الفِعلِ نَحوَ: فَسَّقتُهُ أَيْ نَسَبْتُهُ [إِلى الفِسقِ][5] وَالنِّسبَةُ إِلى الفِسقِ لا تَستَلزِمُ ثُبُوتَ الفِسقِ. وَلِلتَّعدِيَةِ نَحوَ: فَرَّحَ زَيدٌ [عَمْرًا][6]. وَيَجِيءُ لِوُجُودِ الشَّيءِ عَلَى صِفَتِهِ نَحوَ: حَمَّدتُهُ أَي وَجَدتُهُ مَحْمُودًا. أَو لِلتَّوَجهِ. نَحوَ: شَرَّقَ وَغَرَّبَ أَي [تَوَجَّهَ][7] إِلى الشَّرقِ وَالغَربِ، وَلِلوِجدَانِ أَيْ لِوُجُودِ الشَّيءِ عَلَى صِفَتِهِ نَحوَ: حَمَّدتُهُ أَيْ وَجَدْتُهُ مَحْمُودًا. [وَيَجِيءُ][8] فَعَّلَ بِمَعنى فَعَلَ بِالتَّخفِيفِ نَحوَ: فَلَّسَ وفَلَسَ، وقَصَّرَ وقَصَرَ ومَيَّزَ ومَازَ[9] بِمَعنى وَاحد. فَهَذِهِ المَعَانِي [فِي][10] كُلِّهَا لِلتَّعدِيَةِ. وَيَجِيءُ أَيضًا فَعَّلَ بِمَعنى تَفَعَّلَ نَحوَ: قَدَّمَ بِمَعنى تَقَدَّمَ. وَيَجِيءُ أَيضًا لِلدُّعَاءِ لِلشَّيءِ أَو عَلَيهِ [نَحوَ: بَرَّكتُهُ أَي دَعَوتُ لَهُ بِالبَرَكَةِ وَجَذَّعْتُهُ أَيْ دَعَوتُ عَلَيهِ][11] بِالجَذَعِ، وَيَجِيءُ لِاختِصَارِ [الحِكَايَةِ][12] نَحوَ: أَمَّنَ، وَأَيَّهَ، وَسَوَّفَ، وَسَبَّحَ. أَيْ قَالَ: آمِين، ويا أَيُّهَا، وَسَوفَ أَرْجِعُ[13] وَسُبْحَانَ اللهِ[14]. وَيَجِيءُ لِلحَينُونَةِ نَحوَ: ظَهَّرَ أَيْ حَانَ وَقْتُ الظُّهرِ.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[3] في (د): بالضرورة.

[4] في (د): يجى.

[5] في (د): للفسق.

[6] في (د): عمروا. وهو خطأ لأن الواو في عمرو تحذف في حالة النصب بالتنوين، إذ لا داعي لها لأن التفريق حاصل بين عمر وعمرو بالتنوين.

[7] في (د): توجهه.

[8] في (د): يجى.

[9] ماز الشيء مَيْزا وميزَة، ومَيَّزَه: عزله وفرزه.

ينظر: ابن منظور، اللسان، (ماز)، 412/5.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[12] ما بين المعقوفين من (د) يقابله في (أ): حكاية.

[13] زاد في (أ) قبل أرجع :واوا. وهو سهوٌ من النّاسخ.

[14] ذكر هذه المعاني ابن مالك ثم قال: " ومعنى اختصار الحكاية أن الأصل قال: آمين وقال: ياأيها، فأغنى عن=

وَيَجِيءُ لِلحَمل عَلى الشَّيءِ نَحوَ: [حَفَّظْتُهُ][1] الكِتَابَ أَيْ حَمَلْتُهُ عَلى الحِفظِ. [وَيَجِيءُ][2] لِلصيرورةِ نَحو: عَجَّزْتُهُ أَيْ صَيَّرْتُهُ عَاجِزًا، وَيَجِيءُ لِلجَعلِ لِلشَّيءِ نَحو: عَدَّلَهُ اللهُ أَيْ جَعَلَهُ [عَادِلاً][3]. [وَيَجِيءُ][4] لِلإِظْهَارِ نَحو: عَدَّلَ القَاضِي فُلانًا أَيْ أَظْهَرَ عَدَالَتَهُ [وَاللهُ أَعْلَمُ][5].

فائدة

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قُدِّمَ هَذَا البَابُ عَلى بَابِ المُفَاعَلَةِ مَع أَنَّ [الزَّائِدَ][6] فِيهِ بَينَ الفَاءِ والعَينِ عَلى اِختِيَارِ [المُصَنِّفِ][7]؟ قُلنَا: إِنَّمَا قُدِّمَ التَّفعِيلُ عَلى المُفَاعَلَةِ لأَنَّ [الزَّائِدَ][8] فِيهِ مِن جِنسِ الأُصُولِ، والجِنسُ إِلى التَّقدِيمِ أَولَى [وَأَحرَى][9].

وَقِيلَ: إِنّ الزِّيَادَةَ بِبَابِ التَّفعِيلِ مُختَلَفٌ فِيهِ [هَل][10] [الزَّائِدُ][11] عَينُهُ الأَوَّلُ **12/ب** ، أَو عَينُهُ الثَّانِي، وَزِيَادَةُ بَابِ المُفَاعَلَةِ مُتَّفَقٌ عَلَيهِ، وَالمُختَلَفُ مُقَدَّمٌ عَلى المُتَّفَقِ. وَقِيلَ: لأَنَّ زِيَادَةَ بَابِ التَّفعِيلِ حَرفٌ صَحِيحٌ فِي الأَصلِ وَزِيَادَةُ بَابِ المُفَاعَلَةِ حَرفُ عِلَّةٍ فِي الأَصلِ، فَتَقْدِيمُ كَلِمَةٍ حُرُوفُهَا صَحِيحَةٌ[12] أَولَى مِن تَقْدِيمِ[13] كَلِمَةٍ حُرُوفُهَا غَيرُ صَحِيحَةٍ. وَقِيلَ: بِنَاءُ بَابِ التَّفعِيلِ لِلتَّكثِيرِ، وَبِنَاءُ بَابِ المُفَاعَلَةِ لِلمُشَارَكَةِ[14] بَينَ الاثنَينِ وَفِي التَّكْثِيرِ زِيَادَةٌ، فَلِهَذَا [قَدَّمَهُ][15] عَلى المُفَاعَلَةِ. وَاللهُ أَعْلَمُ

= ذلك صوغ فعّل".

ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل 307/3.

[1] في (د): حفظت.

[2] في (د): يجي.

[3] في (د): عادل. وهو خطأ إذ حقه النصب.

[4] ما بين المعقوفين في (د) غير مقروء.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[6] ما بين المعقوفين في (أ+د): الزايد.

[7] ما بين المعقوفين من (د) وهو في (أ): المص. اختصارًا.

[8] ما بين المعقوفين في (أ+د): الزايد.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[10] في (د): أهو.

[11] في (أ): الزايد. وما أُثبت من (د).

[12] في (د): صحيح.

[13] في (د): التقديم.

[14] في (د) أسقط الرّاء من المشاركة :المشاكة.

[15] في (د): قُدّم. بناه للمجهول. وفي (أ) بناه للمعلوم وكلاهما صحيح.

[بِالصَّوَابِ][1].

البَابُ الثَّالِثُ – مِنْهَا – أَيْ مِنَ الأَبْوَابِ [الثَّلاثَة [2] **فَاعَلَ:** فِعْلٌ ماضٍ، **يُفَاعِلُ**: فِعلٌ مُضَارِعٌ يَجِيءُ[3] مَصدَرُهُ الأَوَّلُ **مُفَاعَلَةً**، وَمَصدَرُهُ[4] الثَّانِي **فِعَالاً** بِكَسرِ الفَاءِ، وَتَخفِيفِ العَينِ. وَيَجُوزُ فِعَّالاً بِكَسرِ الفَاءِ وتَشدِيدِ العَينِ مِثْل دِيَّار[5]. كَذَا فُهِمَ[6] مِنَ اللَّقَّانِيِّ.[7]

وَمَصدَرُهُ[8] الثَّالِثُ **فَيْعَالاً. [مَوزُونُهُ قَاتَلَ يُقَاتِلُ مُقَاتَلَةً وَقِتَالاً وَقَيتَالاً]**[9] بِيَاءٍ تَحتِيَةٍ بَعدَ [الفَاءِ][10] لأَنَّ الأَلِفَ الَّذِي كَانَ فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ انقَلَبَ يَاءً فِي المَصدَرِ لانكِسَارِ مَا قَبلَهَا فِي المَصدَرِ، وَمِن ثَمَّ كَانَ فَيعَالاً أَقيَسَ مِن فِعَالاً بِالتَّخفِيفِ[11]. كَمَا قَالَهُ الفَرَّاءُ[12]، بَل أَصلٌ لَهُ كَمَا قَالَ السَّيدُ رُكنُ [الدِّينِ][13]. وَمَن قَالَ: إِنَّ فِعَالاً فَرعُ [فَيعَالاً][14] مِن حَيثُ كَانَ جَارِيًا عَلَى الفِعلِ، وَقَالَ

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د) هكذا: بالصواب. وما أُثبتَ الرَّسمُ الصَّحيحُ.

[2] ما بين المعقوفين: الثلثة في (أ+د).

[3] في (د): يجى.

[4] في (د): مصدر.

[5] دَيَّار. يُقَالُ: ما بالدَّارِ دَيَّارٌ أَي مَا بِهَا أَحَدٌ، وهو فَيْعَال من دَارَ يَدُورُ، وأَصلُهُ: دِيْوَار. وَقَعَتْ واوٌ بَعدَ يَاءٍ سَاكِنَةٍ قَبْلَهَا فَتحَةٌ فَقُلِبَتْ يَاءً، وَأُدْغِمَتْ. مِثْلُ: أَيَّام وقيّام. ولو كَانَ فَعَّالا لَكَانَ :دَوَّارًا. وَما بِالدار دُورِيٌّ ولا دَيَّارٌ ولا دَيُّورٌ، على إبدالِ الواوِ منَ اليَاءِ. وَجَمعُ الدَّيَّارِ والدَّيُّورِ لَو كُسرَ دَوَاوِير، صَحَتِ الواوُ لِبُعدَهَا مِنَ الطَّرَفِ.
وفي التَّنزِيلِ"﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾.(نوح: من الآية26).
يُنظر: الراغب الأَصفَهانيّ، مفردات أَلفاظ القرآن ص321+322؛ الزمخشري، الكَشَّاف149/7؛ ابن منظور، اللِّسان، (دور)، 449/2.

[6] في (أ): فهم. بالبناء للمجهول، وفي (د): أفهم: للمعلوم. وكلاهما صحيح.

[7] أثبت في (أ) بعد قوله: اللقاني، فيعالا. ولا ضرورة له.

[8] في (د): مصدر.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[10] زاد في (د): بعد الفاء: الأولى. ولا ضرورةَ لذلكَ إذ هي فاءٌ واحدةٌ.

[11] في (د): بالتخفيف.

[12] يُنظر: الفراء، معاني القرآن 229/3.

[13] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
السيد رُكنُ الدِّين: هو رُكنُ الدِّين أَحمد بنُ حَسن بن محمد بن شرخشاة العلوي الإستراباذي أَبو الفضائل، برع في الحِكمةِ، وتَكَلَّمَ في أُصولِ الفقهِ، كَتَبَ الحَواشي على التَّجريدِ، وشَرح شافيةَ ابن الحاجبِ. تولَّى التَّدريسَ، وتُوفيَ سنة 715 هـ على الأرجح.
يُنظر: السيوطي، بغية الوعاة 431/1–432؛ ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب 197/6.

[14]) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

بَعضُ الفُضَلاءِ: ضَرُورَةُ امتِنَاعِ النُطق فَصَارَ فَيْعَالاً. وَاللهُ أَعْلَمُ [بِالصَّوابِ][1].

فائدة

"وَيَنفَرِدُ مُفَاعَلَةٌ غَالِبًا مِمَّا فَاؤُهُ يَاء نَحو: يَاسَرَ يُيَاسِرُ مُيَاسَرَةً، وَيَامَنَ يُيَامِنُ مُيَامَنَةً. وَقَولِي: غَالِبًا احتِرَازٌ [مِن][2] نَحوِ: يَاوَمَ[3] مُيَاوَمَةً[4] وَيُوَامًا. حَكَاهُ ابن سِيده"[5] قَالَهُ بَدرُ ابنُ مَالِكٍ[6]. وَيَجيءُ[7] مَصدَرُهُ كَاذَبَ [يُكَاذِبُ][8] مُكَاذَبَةً[9] و[كِذَّابًا][10] بِتشديدِ[11] [الذَّال][12] مِثل: كَلَّمَ [يُكَلِّمُ تَكْلِيمًا و][13] كِلاَّمًا[14] كَمَا قَالَ اللهُ تَعالَ: ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾[15] الآية.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[2] ما بين المعقوفين في (أ): عن. يقابله في (د): من. وهو ما ذكره ابن مالك، لذا أُثبتَ.

[3] يَاوَمَ: عَامَلَهُ مُيَاوَمَةً أَي: يَومٌ بِيومٍ. يُنظر: الجوهري، الصحاح (يوم) 302/2.

[4] في (د): مياوم.

[5] ينظر: ابن سيده، المخصص،409/2.

اِبنُ سيده هو: علي بن أحمد بن سيده اللُّغويّ النَّحويّ الأَندلسيّ، كان حافظًا، لَمْ يُعرَفْ في زَمَانِهِ أَعلَمُ مِنهُ بِالنَّحوِ واللُّغةِ والأَشعارِ، وأَيَّامِ العَرَبِ، لَهُ كَثيرٌ مِنَ المُؤَلَّفَاتِ مِنها: المُخَصص، والمحكم، وشَاذُّ اللُّغة. توفي سنة 458هـ.

يُنظر: القفطي؛ إنباه الرواة 225/2؛ الصفدي، نكت الهيمان 204؛ ياقوت، معجم الأدباء 231/2؛ حاجي خليفة، كشف الظنون 691+1661.

[6] بدرُ بن مالك: هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الإمام بدر الدين ابن الإمام جمال الدين الطائيّ الدمشقيّ الشَّافعيّ النَّحويُّ. كان إمامًا ذَكيًا مُبدعًا في النَّحوِ والمعاني والبيانِ والبديعِ والعَروضِ والمنطق، أَخذَ عن والِدِهِ، ثُمَّ اختلف معه فَرَحَلَ عَنه إلى بَعلبكَ، ثُمَّ عَادَ إلى دِمشقَ بَعدَ موتِ أَبيهِ، شَرحَ أَلفِيَّةَ والده، وشَرحَ الكَافية، ولَهُ مصنفاتٌ أُخرى. توفي 686هـ. يُنظر: صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات 204/1؛ السيوطي، بغية الوعاة 225/1.

ما بينَ عَلامتي التَّنصيصِ نَقَلَهُ الشَّارِحُ عن ابن الناظم بنصه تَمامًا، وقد وَضَعَه الباحثُ بين علامتي التَّنصيصِ.

يُنظر: بدر الدين بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص437– 438.

[7] في (د): يجي.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[9] في (د): مكاذباً.

[10] ما بين المعقوفين مكرر في (د) مرتين.

[11] في (أ): بالتَّشديدِ. وفي (د): بالتشديد. وما أُثبتَ هو الصَّحيحُ.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[13] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[14] زاد في (د): مثل: مَاري يُمارِي مُمَارَاةً ومِرَاءً ومِيرَاءً. وَيَجيءُ أَيضًا من كَذَّبَ يُكَذِّبُ تَكذيبًا وكِذَّابًا بِتَشديدِ الذَّالِ.

[15] سورة النبأ، الآية 28. وقد جاء لفظ: (**بِآيَاتِنَا**) على غير صورته الصحيحة في (أ) هكذا: باتنا.

وَقِيلَ: إِنَّ قِتَالاً فَرعٌ [من][1] قَيتَـــالاً. [وَ][2] قَالَ العُلَمَاءُ: مَجِيءُ مَصدرِ[3] فَاعَلَ مُفَاعَلَةً قِيَاسِيٌّ، وَمجيءُ مَصدَرِهِ[4] الثَّانِي سَمَاعِيٌّ. وَقَـد زَادَ البَعـضُ مَصدرًا ثَالِثـًا وَهـو قَولُهُم: قَيتَالاً. وَرُوِيَ [على][5] قِلَةٍ: مَارَيْتُهُ مِرَّاءً[6] ومِرَّاءَةً[7] بِكسرِ المِيمِ وتَشديدِ الرَّاءِ.

وَلَمَّـا كَانَ فِعَّالا[8] هُو الأَقيَس كَمَا قَالَ الفَرَّاءُ، جَعَلَ سِيبَوَيْهِ قَولَ مَن قَالَ مِن أَهلِ اليَمَنِ: قَاتَلْتُهُ قِتَّالاً بِكَسرِ القَافِ وتَشديدِ التَّاءِ مثل مِرَّاء وكِذَّابًا[9]. قَالَ الفَاضِلُ اللَّقَّانِيُّ بِتشديدِ التَّاءِ والرَّاءِ. فَالتَّاءُ[10] والرَّاءُ المُدَغمَتَانِ بَدلاً مِن اليَاءِ المُنقَلِبَةِ عَن أَلفِ فَاعلِ – انتَهى.

[وَ][11] قَالَ بَعضُهُم: قَاتَلْتُهُ قِتَالا مَبنِيٌّ[12] عَلى حَذفِ اليَاءِ. قَالَ: كَأَنَّهُم حَذَفُوا اليَاءَ الَّتي جَاءَ بِهَا [أُولئكَ][13] فِي قَيتَالاً. قَالَ الفَرَّاءُ: لأَنَّهُم أَرادُوا أَنْ [يُثبِتُوا][14] الأَلفَ فِي المَصدَرِ كَمَا أَثبَتُوا فِي الفِعلِ فَقَالوا[15] [فِي][16] قَاتَلَ: [يُقَاتِلُ][17] مُقَاتَلَةً [وقِتَالاً][18] وَقَيتَالاً إِلاّ أَنَّهُم قَلَبُوا الأَلِفَ فِي المَصدَرِ يَاءً

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[3] في (د): يجي المصدر.

[4] في (د): يجي المصدر.

[5] في (د): عن.

[6] في (د): ميراء.

[7] نقول: مَارَيْتُ الرَّجُلَ أُمَارِيهِ مِرَاءً إِذَا جَادَلْتُهُ، والمِريَةُ والمُرِيَةُ: الشَّكُّ والجَدَلُ، بِالكَسرِ والضَّم، وقُرِيءَ بِهِمَا قَولُهُ تَعالى: ﴿فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾. (هود: من الآية17) ". والجَدَلُ والمِرَاءُ أَيضًا منَ الإِمتِراءِ والشَّكِ. يُقَالُ: تَمَارَى يَتَمَارَى تَمَارِيًا، وَامْتَرَى إِذَا شَكَّ، وَمِنهُ قَولُهُ تَعَالى:﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى﴾ . (سورة النجم: الآية55). وقولُهُ تعالى: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا﴾ . (الكهف: من الآية22) ". والمِرَاءُ بِالتَّخفيفِ والمِرَّاءُ بِالتَّشديدِ مَصدرُ قَولِكَ: مَارَيْتُ الرَّجُلَ أُمَارِيهِ إِذَا جَادَلْتُهُ.

يُنظر: الزمخشري، الكشاف 175/1؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 166/1؛ ابن منظور، اللّسان (مارى)275/15؛ أبو حيان، تفسير البحر المحيط 257/2 و425/7.

[8] في (د): فعيالا.

[9] يُنظر: سيبويه، الكتاب 79/4 وما بعدها؛ الفراء، معاني القرآن 229/3.

[10] في (د): فا التاء.

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[12] في (د): مبينا.

[13] ما بين المعقوفين من (د) يقابله في (أ): تلا.

[14] في (أ): يثبت. وما أُثبت من (د). وكذا في الكتاب. يُنظر: سيبويه، م. س، 432/1.

[15] في (د): وقالوا.

[16] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[17] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[18] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

بكَسرَة[1] مَا قَبْلَهَا ثُمَّ حَذَفُوا اليَاءَ وَاكتَفوا بِالكَسرَةِ فَقَالُوا: قِتَالاً. وَالحَاصِلُ أَنَّ مَصدَرَ **13/أ** بَابِ المُفَاعَلَةِ عَلَى القَولِ الأَصَحِّ اثنَانِ: [الأَوَّلُ][2] مُفَاعَلَةٌ كَمُقَاتَلَةٍ، وَالثَّانِي فِيعَالاً كَقِيتَالاً. وَأَمَّا الثَّالِثُ فَحَاصِلٌ بَعدَ الإِعلالِ. [هَذَا][3] عَلَى قَولِ [البَعضِ][4] مِثْل: فِعَالٍ كَقِتَالٍ حَذَفُوا اليَاءَ لاكتِفَاءً بِكَسرَةٍ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ فِعَالاً وَقِتَالاً.

وَأَمَّا المَصدرُ الرَّابِعُ [فَهو][5] أَيضًا حَاصِلٌ بَعدَ الإِعلالِ على قَولِ البَعضِ مِثْل فَاعَلَتُهُ فِعَّالا وَقِتَّالا بِالتَّشديدِ[6] وَهوَ عِوَضٌ عَنِ اليَاءِ، وَهوَ عِوَضٌ عَنِ الأَلِفِ الَّذي كَانَ فِي المَاضِي والمُضَارِعِ والمَصدَرِ.

[فائدة][7]

فَإِنْ قُلتَ: لِمَ زِيدتِ المِيمُ فِي مَصْدَرِهِ وَقُلتَ: مُفَاعَلَةً [وَلَمْ تَقُلْ فَاعِلَةً؟ قُلْتُ: فَرْقًا][8] بَينَ مُؤَنَّثِ اسمِ الفَاعِلِ[9] مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ مِثْلَ فَاعِلَةٍ وَنَاصِرَةٍ وقَاتِلَةٍ. هَذَا اِسمُ فَاعِلٍ مُفرَدٌ مُؤَنَّثٌ وَإِنْ جَاءَ مَصدَرُهُ عَلَى وَزنِ فَاعِلَةٍ وَنَاصِرَةٍ وَقَاتِلَةٍ مِن فَاعَلَ يُفَاعِلُ [فَاعِلَة][10] يَلتَبِسُ بِاسمِ الفَاعِلِ مِنَ الثُّلاثِيِّ.

فَإِنْ قُلْتَ: [اقْرَأْ][11] بِفَتحِ العَينِ فِي المَصدَرِ اتبَاعًا لعينِ المَاضِي وكَسرِهَا فِي اسمِ الفَاعِلِ. قُلْتُ: الإِعْجَامُ تُترَكُ كَثِيرًا [فَيلتَبِسُ][12]، فَلِدَفعِ هَذَا الالتِبَاسِ زِيدَتِ المِيمُ فِي [المَصدرِ][13] الأَوَّلِ وَبَقِيَ

---

[1] في (د): لكسرت.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[5] في (د): وهو.

[6] في (د): بالتشديد.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ومتروكٌ له فراغٌ كأنَّه ممحيٌّ، وما أُثبتَ من (د).

[8] ما بين المعقوفين مطموس في (د).

[9] في (د): فاعل.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[11] في (أ+د): اقراء. وهو خطأ لأَنَّ الهمزةَ ساكنةٌ وما قبلها مفتوحٌ، لذا وَجَبَ كتابتها على الأَلِفِ لا على السطر.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[13] في (د): مصدر.

اسمُ الفَاعلِ عَلى أَصلِهِ. وَقِيلَ: زِيدَتِ التَّاءُ فِي آخرِ [مَصدَرِهِ][1] الأَوَّلِ [للمُبَالَغَةِ][2]، لأَنَّ هَذِهِ التَّاءَ لَيسَتْ للتَّأنِيثِ. فَإِنْ قُلْتَ: يَلتَبِسُ أَيضًا بِاسمِ المَفعولِ من بَابِ المُفَاعَلَةِ لأَنَّ مَصدَرَهُ مُقَاتَلَةٌ بِفتحِ التَّاءِ فِي مُؤَنَّثِ اسمِ المَفعولِ مُقَاتَلَة بِفَتحِ التَّاءِ أَيضًا. قُلنَا: يُفَرَّقُ [بَينَهُمَا][3] بِالمَعنى[4] مِنَ السِّيَاقِ. وَعَكَسَ السَّكَاكِيّ[5] ذلك حيثُ جَعَلَ اليَاءَ فِي "فَيعَالا" إِشبَاعَ كَسرةِ الفَاءِ[6].

قَالَ [صَاحِبُ المَرَاحِ][7]: "وَمصدرُ غَيرِ الثُّلاثِيِّ يَجِيءُ عَلى سَنَنٍ وَاحِدٍ، أَيْ عَلى طَرِيقٍ وَاحِدٍ لِثِقَلِهِ إِلاّ فِي كَلَّمَ كِلامًا بِكَسرِ الكَافِ، وَالقِيَاسُ تَكْلِيمًا، وفِي قَاتَلَ قِتَالاً، وَتَحَمَّلَ تِحْمَالا بِكَسرِ الحَاءِ، وَالقِيَاسُ تَحَمُّلا بِضَمِّ المِيمِ، وَفِي زَلزَلَ زِلزَالاً[8] بِفَتحِ الزَاءِ الأُولَى، وَالقِيَاسُ زِلزَالا بِكَسرِ الزَّاءِ. إِلاّ أَنَّهُم جَوَّزُوا[9] الفَتحَ فِيهِ لِثِقَلِ المُضَاعَفِ بِخِلافِ الصَّحِيحِ مِثلَ دِحْرَاجًا، فَإِنَّهُ بِالكَسرِ لا غَير، **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيه عَلى أَربَعَةِ أَحْرُفٍ** كَقَاتَلَ أَصلُهُ قَتَلَ فَصَارَ قَاتَلَ **بِزِيَادَةِ**[10] **الأَلِفِ بَينَ الفَاءِ وَالعَينِ**.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ زِيدَتِ الأَلِفُ بَينَ الفَاءِ وَالعَينِ؟ قُلنَا: لأَجْلِ الضَرُورَةِ لأَنَّهَا لَو زِيدَتْ فِي الأَوَّلِ

---

[1] في (د): المصدر. وكلاهما صحيح.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[4] في (د): بالمعنى.

[5] السَّكَّاكي: هو سراج الدين أَبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السَّكاكيّ الخوارزميّ، ولدَ في خوارزم. وقيل: السَّكَّاكيّ نِسبَةً إِلى مِهنةِ أُسرَتِهِ وهي صُنعُ أَو سَكُّ الدَّرَاهِمَ، وقيل: نِسبَةً إِلى سَكَاكَة قَريَتِهِ. له مصنَّفاتٌ كثيرةٌ منها: مفتاح العلوم، وشرح الجمل وغيرهما، توفي سنة 626هـ.

يُنظر: السيوطي، بغية الوعاة 364/2؛ ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب 122/5.

[6] قالَ السَّكَّاكيُّ: "مصدُر فَعَّلَ تَفْعِيلٌ وتَفْعِلَةٌ، وقد جاءَ عَلى فِعَّال بِكَسرِ الفَاءِ وَتَثقِيلِ العَينِ. وَمَصدَرُ فَاعَلَ مُفَاعَلَةٌ وَفِعَال، وقَد جَاءَ فَيْعَال بِإِشبَاعِ كَسْرَةِ الفَاءِ". يُنظر: السكاكي، مفتاح العلوم ص95.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

صاحبُ المَرَاحِ هو: أَحمدُ بن عليّ بن مسعود. لَمْ يُوقَفْ لَهُ على تَرجَمة، ذَكَرَهُ السُّيوطيّ وقال: إِنَّهُ مُؤَلِّفُ كِتَابِ مَرَاحِ الأَرواحِ في الصَّرفِ. وهذا الكتابُ شُرِحَ عدةَ مراتٍ منها: شرحٌ لِبَدرِ الدِّينِ العَينيّ المُتَوفى سنة855هـ، سَمَّاهُ "مِلاح الأَلواحِ في شَرحِ مَراحَ الأَرواحِ"، وَنُشِرَ في مَجَلَّةِ المَورد العِراقيةِ بِتحقيق عَبد السَّتَّارِ جَوَاد سنة 1975م، ثُمَّ صَدَرَ حَديثًا في القَاهِرَة . يُنظر: السيوطي، م. س، 286/1؛ حاجي خليفة، كشف الظنون 1651/2.

[8] يُنظر: بدر الدين العيني، ملاح الألواح بشرح مراح الأرواح، ص، 44.

[9] في (د): جوّز.

[10] في (د): بزيادت.

يَتَعَذَّرُ [الابتداءُ][1] بالسَّاكِنِ[2]، ولَو حُرِّكَ بالفَتْحَةِ[3]. يَلتَبِسُ بِمَاضِي بَابِ الإفْعَالِ مثل [أَكْرَمَ][4]، أو يَلتَبِسُ بِمُتَكَلِّمِ المُضَارِعِ وَحْدَه، ولَو زِيدَتْ في الآخِرِ يَلتَبِسُ بِالتَّثنِيَةِ[5] مِثلَ نَصَرَا، ولَو زِيدتْ بَينَ العَينِ وَاللاّمِ يَلتَبِسُ بِمُبَالَغَةِ اسمِ الفَاعِلِ مِثلَ نَصَّار، وبِجَمعِ[6] المُكْثِرِ مِن اسمِ الفَاعِلِ مِثلَ نُصَّار[7] بِضَمِّ النُونِ جَمعِ نَاصِر.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ خُصَّتِ الأَلفُ بِالزِّيَادَةِ[8]؟ قُلنَا: لأَنَّهُ مِن حُرُوفِ الزِّيَادَةِ[9]وَمِن حُرُوفِ العِلَّةِ لأَنَّ الأَلِيَقَ[10] بِالزِّيَادَةِ[11] [حُرُوفُ العِلَّةِ][12] وَمِن حُرُوفِ العِلَّةِ الأَلِفُ، فَلِهَذَا زِيدَتِ الأَلِفُ، فَإِنْ قِيلَ: يُفرَّقُ بِالإعْجَامِ بَينَ المَاضِي وَمُبَالَغَةِ **13/ب** اسمِ الفَاعِلِ، وَمَاضِي المُفَاعَلَةِ إِنْ زِيدَتِ الأَلِفُ بَينَ العَيْنِ وَاللاّمِ مِثلُ قَتَّال وَنَصَّار. قُلنَا: الإعجَامُ يُترَكُ كَثِيرًا، فَإِنْ قِيلَ: يَلزَمُ الالتِبَاسُ عَلَى تَقْدِيرِ زِيَادَةِ[13] الأَلِفِ بَينَ الفَاءِ وَالعَينِ بِاسمِ الفَاعِلِ الَّذِي لَيسَ لِلمُبَالَغَةِ. قُلنَا: سَلَّمنَا ذَلِكَ إِلاّ أَنَّ الِتبَاسَهُ بِهِ أَولَى مِنَ الالتِبَاسِ بِمُبَالَغَةِ اسمِ الفَاعِلِ لِقِلَّتِهِ وَانْعِدَامِهِ عِنْدَ الإعْجَامِ وَالقَرِينَةِ. وَقَائِلَ أَصْلُهُ قَتَلَ، أَرَدْنَا أَنْ نَنقُلَ هَذَا البَابَ إِلى بَابِ المُفَاعَلَةِ، فِيهِ قَاعِدةٌ وَهِيَ زِيَادَةُ[14] الأَلِفِ بَينَ الفَاءِ والعَينِ، وَنَحنُ زِدْنَا الأَلِفَ بَينَ الفَاءِ وَالعَينِ مُوَافَقَةً لِهَذِهِ القَاعِدَةِ، فَصَارَ قَائِلَ. فَإِنْ قِيلَ: الأَلِفُ الزَّائِدَةُ[15] هُنَا مِن أَيِّ قِسمٍ مِن أَقْسَامِ الحُرُوفِ؟ قُلنَا: مِن حُرُوفِ الزَّوَائِدِ[16] لأَنَّ القَاعِدَةَ: إِذَا أَرَادَ رَجُلٌ[17] أَنْ يَزِيدَ حَرفًا بِكَلِمَةٍ لا يَزِيدُ

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[2] في (د): بالساكن.

[3] في (د): بالفتح.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[5] في (د): بالتثنية.

[6] ما أُثبتَ من (د)، أما في (أ) فقد أسقط الباء: جمع.

[7] نُصَّار: النَّصرُ إعانةُ المظلومِ، نَصَرَهُ على عدوِّهِ يَنصرُهُ نَصرًا. ورجلٌ ناصرٌ من قومٍ نُصَّار، والاسمُ النُّصرَةُ، يُنظر: ابن منظور، اللسان (نصر) 210/5.

[8] في (د): بالزيادت.

[9] في (د): الزوائد.

[10] في (د): الألف.

[11] في (د): بالزيادت.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[13] في (د): زيادت.

[14] في (د): زيادت.

[15] في (أ): الزايدة. وما أُثبتَ من(د).

[16] في (أ): الزوايد. وما أُثبتَ من(د).

[17] الأحرى أن يقولَ: أرادَ شَخصٌ... ليشملَ جِنسَ الإنسان من رجلٍ وغيرِهِ.

إلاّ مِن حُرُوفِ الزَّوَائِدِ[1]. الَّتِي هِيَ "اليَوم تَنْسَاهُ". فَإِنْ قُلتَ: لأَيِّ شَيءٍ خَصَصتَ الأَلِفَ بِالزِّيَادَةِ[2]؟ قُلتُ: لأَنَّ الأَلِفَ أَخَفُّ العَشرَةِ فَلِهَذا اختُصَّتْ بِالزِّيَادَةِ.

[مَعَانِي فَاعَلَ]:

وَبِنَاؤُهُ لِلمُشَارَكَةِ بَينَ الاِثنَينِ غَالِبًا أَيْ فِي الصُدُورِ وَالوُقُوعِ بِشَرطِ أَنْ يَكُونَ الغَالِبُ فَاعِلاً وَالمَغْلُوبُ مَفْعُولاً [فِي المَعنَى][3].فَإِذَا قُلتَ: ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا[4] فَإِنَّهُ يَدُلُّ صَرِيحًا عَلَى نِسبَةِ الضَّرب إِلَى زَيدٍ مُتَعَلِّقًا بِعَمرٍو، وَضِمنًا عَلَى نِسبَةِ الضَّرب إِلَى عَمرٍو مُتَعَلِّقًا بِزَيدٍ مُشَارِكًا لَهُ، لأَنَّ مَن شَارَكَ زَيدًا فِي شَيءٍ شَارَكَهُ فِي ذَلِكَ الشَّيءِ، وَلأَجْلِ أَنَّ [5] فَاعَلَ لِنِسبَةِ مَصدَرِ الفِعلِ الثُّلاثِيِّ إِلَى أَحَدِ الأَمْرَينِ مُتَعَلِّقًا بِالأَمْرِ[6] الآخَرِ مُشَارِكًا لَهُ فِي أَصلِ الفِعلِ؛ صَارَ فَاعَلَ[7] المَبنِي مِن فِعلِ اللازِمِ مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولِهِ[8] لِتَضَمُّنِهِ إِسنَادَ أَصلِ فِعلِهِ إِلَى أَحَدِ الأَمرَينِ مُتَعَلِّقًا بِالآخَرِ[9]، وَمُشَارِكًا[10] إِيَاهُ نَحوَ: كَارَمتُهُ، وَصَارَ فَاعَلَ[11] المَبنِي مِن فِعلِ المُتَعَدِّي إِلَى [مَفْعُولٍ[12] وَاحِدٍ مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفعُولَينِ نَحوَ: جَذَبَ زَيدٌ الثَّوبَ، وَجَاذَبتُهُ الثَّوبَ. إِلاّ أَنْ يَكُونَ المُشَارِك، وَهوَ مَفعُولُ فَاعَلَ [فِي][13] المَعنَى وَهوَ مُقْتَضَى أَصلِ ذَلِكَ الفِعلِ اشتُقَّ مِنهُ فَاعِلا[14] لاِتحَادِ المُشَارِكِ وَمُقتَضَى أَصلِ ذَلِكَ الفِعلِ نَحوَ[15]: شَاتَمتُ زَيدًا مُشَارِكُ فاعل شَاتَمَ، [وَمُقتَضَى أَصل][16] شَتَمَ، بِخِلافِ جَاذَبْتُ زَيدًا الثَّوبَ، فَإِنَّ المُشَارِكَ فِي جَاذَبَ هُوَ زَيدٌ. وَمُقتَضَى أَصلِ فِعْلِهِ هُوَ الثَّوبُ، فَلِهَذَا تَعَدَّى جَاذَبَ إِلَى مَفعُولَينِ

---

[1] في (أ): الزوايد. وما أُثبتَ من (د).

[2] في (د): باالزيادة.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[4] في (د): عمروا. حيث أَثبتَ الواوَ وحقها أَنْ تسقطَ عند النَّصبِ.

[5] زاد في (د) بعد أَنّ: من.

[6] في (د): باالأمر.

[7] في (د): فاعلاً.

[8] في (د): المفعولة.

[9] في (د): باالاخر.

[10] في (د): مشارة.

[11] في (د): فاعلاً.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[13] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[14] في (أ): فاعل. وما أُثبتَ من (د).

[15] زاد في (د) زَيدٍ فِي.

[16] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

وَشَاتَمَ إِلى [مَفْعُولٍ وَاحِدٍ][1]. وَيَجِيءُ[2] فَاعَلَ بِمَعنَى [فَعَّلَ][3] بِالتَّشديدِ[4] أَي لِلتَّكْثِيرِ نَحوَ: ضَاعَفْتُ وَضَعَّفْتُ [أَي مَعنَى ضَاعَفْتُ ضَعَّفْتُ][5]. وَيَجِيءُ فَاعَلَ بِمَعنَى أَفْعَلَ فِي التَّعْدِيَــةِ نَحــوَ: عَافَاكَ اللهُ وَأَعْفَاكَ أَي صَيَّرَكَ [اللهُ][6] ذَا [عَافِيَةٍ][7]. وَيَجِيءُ[8] بِمَعنَى فَعَلَ [بِالتَّخفِيفِ][9] مُتَعَدِّيًا كَانَ نَحوَ: رَافَعَ وَرَفَعَ، أَو لازِمًا نَحوَ: سَافَرَ وَسَفَرَ بِمَعنَى خَرَجَ إِلى السَّفَرِ. وَيَجِيءُ[10] بِمَعنَى تَفَاعَلَ نَحوَ: سَارَعَ وَتَسَارَعَ، وَجَاوَزَ وَتَجَاوَزَ. **وَقَدْ يَكُونُ لِلوَاحِدِ 14/أ** أَيْ لِنِسبَةِ [أَصلِ الفِعلِ][11] إِلى الفَاعِلِ مِن غَيرِ اشْتِرَاكٍ. **مِثَالُ المُشَارَكَةِ**[12] **بَينَ الاِثنَينِ نَحوَ: قَاتَلَ زَيدٌ عَمْرًا** فَهوَ لِلتَّعدِيَةِ فَقط. **وَمِثَالُ الوَاحِدِ نَحوَ:** ﴿قَاتَلَهُمُ اللهُ﴾ [13]. أَيْ يَجِيءُ لِغَيرِ المُشَارَكَةِ نَحوَ: عَاقَبتُ [اللِّصَّ][14] وَطَارَقْتُ[15] النَّعلَ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ اِنحَصَرَ أَبوابُ مَا زِيدَ فِيهِ حَرفٌ وَاحِدٌ عَلى [ثَلاثَةٍ][16] وَلَمْ يَكُنْ أَربَعَةَ أَبوَابٍ على عَدَدِ حُرُوفِ المَاضِي؟ قُلنَا: لأَنَّ الزِّيادَةَ لا تَخلُو إِمَّا أَنْ تُزاد فِي أَوَّلِه وَهوَ بَابُ أَفْعَلَ، أَو فِي

---

[1] في (د): المفعول.

[2] في (د): يجي.

[3] ما بين المعقوفين في (د): تفعّل.

[4] في (د): بالتشديد.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[7] ما بين المعقوفين من (د) يقابله في (أ): عفية.

[8] في (د): يجى.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[10] في (د): يجى.

[11] في (د): أصله. وكلاهما صحيح.

[12] في (د): المشاركت.

[13] سورة المنافقين من الآية 4.

[14] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[15] طَارَقْتُ النَّعلَ. طَارَقَ الرَّجلُ بين نَعْلَيْنِ وثَوبينِ: لَبِسَ أَحدهما على الآخر، وطَارَقَ نَعلين خَصَفَ أَحداهما فوقَ الأُخرى، وجلد النعل طِرَاقُهَا. قال الأَصمعي: طَارَقَ الرَّجلُ نَعلَيهِ إذا أَطبَقَ نَعلاً على نَعلٍ فَخُرزَتَا،وهو الطِّراق. ونَعلٌ مُطَارَقَةٌ: مَخصُوفَةٌ، طَرقَهَا يَطْرُقُها طَرقًا، وطَارقَهَا. وكلُ ما وَضَعَ بَعضُه على بَعضٍ فقد طُورَق وأُطْرِق. وفي التنزيل: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ﴾. (المؤمنون: من الآية17). قيلَ لِلسماءِ طَرائِقٌ تَطَارقَ بعضُها فوقَ بَعض.

يُنظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط 254/8؛ ابن منظور، اللسان (طرق) 215/10.

[16] ما بين المعقوفين ورد في (أ+د) هكذا: ثلثة.

وَسَطِهِ وَهوَ لا [يَخْلُو][1]، إمّا أَنْ يكُونَ بَينَ الفَاءِ وَالعَينِ، وَهوَ بَابُ فَاعَلَ، أَو بَينَ العَينِ واللاّمِ عَلى مَا ذَهَبَ إِليهِ البَعضُ، وَهوَ بَابُ فَعَّل. واختَلَفُوا[2] فِي الزِّيَادةِ، قَالَ الأَكثَرونَ: إِنَّ الزَّائِدَ[3] فِيهِ هُوَ الحَرفُ الثَّاني، وَعِلَّتُهُ مَذكُورَةٌ. فَلا نُعِيدُهُ[4]. وَقَالَ الخَليلُ: إِنَّ الزَّائِدَ[5] [فِيهِ][6] هُوَ الأَوَّلُ لأَنَّ الحُكمَ بِزِيَادَةِ[7] السَّاكِنِ أَولَى مِن غَيرِهِ. وَالوَجْهَانِ جَائِزَانِ عِندَ سِيبَوَيْهِ لِمَا مَرّ فِي بَابِ التَّفعِيلِ[8]؛ أَو فِي آخرِهِ وَهوَ لا يُوجَدُ لِلالتِبَاسِ، أَو بِالاستِقرَاءِ[9] هُوَ الصَحيحُ [وَاللهُ أَعْلَمُ][10].

[الثلاثي المزيد بحرفين]:

لَمَّا فَرَغَ المُصَنِّفُ مِن بَيَانِ النَّوعِ[11] الأَوَّلِ شَرَعَ فِي بَيَانِ النَّوعِ الثَّانِي فَقَالَ: **النَّوعُ الثَّانِي** مِنها – أَيْ مِنَ الأَنوَاعِ الثَّلاثَةِ[12] المَذكُورَةِ **وَهوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرفَانِ عَلى الثُّلاثِيِّ** المُجَرَّدِ، وَيُسَمَّى هَذَا النَّوعُ الخُمَاسِيَّ المَزِيد عَلى الثُّلاثِيِّ لِكَونِ مَاضِيهِ عَلى خَمْسَةِ أَحرُفٍ. **وَهوَ خَمسَةُ أَبْوَابٍ** بِحُكمِ الاستِقْرَاءِ، وَأَمَّا فِي مُقْتَضَى العَقلِ فَمِئَة وَاثنَانِ وَسبعُونَ[13] بَابًا، وَأَمَّا فِي التَّصوَرِ السَّاذَجِ يَكُونُ مَائَتينِ وَستةٌ وخَمسينَ بَابًا[14] فَافهَمْ. وَاللهُ أَعْلَمُ [بِالصَّوابِ][15].

البَابُ الأَوَّلُ مِنْهَا – أَي مِنَ الأَبْوَابِ الخَمسَةِ: **اِنْفَعَلَ**: فِعلٌ مَاض. **يَنْفَعِلُ**: فِعلٌ مُضَارِعٌ. **انْفِعَالاً**: مَصدَرٌ. هَذَا وَزنُ **مَوزُونِهِ: اِنْكَسَرَ يَنْكَسِرُ انْكِسَارًا**، إِنَّمَا زِيدَتِ الأَلِفُ فِي المَصدَرِ قَبلَ الآخِرِ

---

[1] ما بين المعقوفين من (د) وورد ناقصا في (أ) هكذا: يخ.

[2] غير واضحة في (د).

[3] في (أ): الزايد. وما أُثبتَ من (د).

[4] في (د): يُعيده.

[5] في (أ): الزايد. وما أُثبتَ من (د).

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[7] في (د): بزيادت.

[8] انظر: المسألة ص، 112 من هذا البحث.

[9] في (د): بالاستقراء.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[11] في (د): نوع.

[12] في (أ): الثلثة. وما أُثبتَ من (د).

[13] في (د): جعلها 192 بابًا.

[14] في (د): 250 بابًا.

[15] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

لئَلاّ يلتبسَ بتثنيةِ الماضي أو [مُثنى][1] الأمرِ، وكُسِرتْ فاءُ فِعْلِهِ فيهِ تبعًا للهمزةِ، ولَمْ يُكْسَرِ السِّينُ لئَلاّ يَنْقَلِبَ الألفُ ياءً. ويُقالُ لهذا البابِ[2]: بابُ الانْفِعَالِ، **وعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ** كانْكَسَرَ، أَصْلُهُ كَسَرَ فَصَارَ انْكَسَرَ **بِزِيَادَةِ**[3] **الهَمزَةِ وَالنُّونِ فِي أَوَّلِهِ. وَبِنَاؤُهُ** أَيْ بِنَاءُ بَابِ الانْفِعَالِ **لِلمُطَاوَعَةِ**.

[وَمَعنَى المُطَاوَعَةِ][4] فِي اللُّغَةِ: المُوَافَقَةُ. وَفِي الاِصْطِلاحِ: **حُصُولُ أَثَرِ الشَّيءِ.** وَالأَثَرُ بِفتحَتَينِ: مَا بَقِيَ مِن رَسمِ الشَّيءِ؛ **عَنْ تَعَلُّقِ الفِعْلِ المُتَعَدِّي** [إلى المَفْعُولِ بِهِ][5] **نَحوَ: كَسَرتُ الزُّجَاجَ فَانْكَسَرَ ذَلكَ الزُّجَاجُ [فَإِنَّ انْكِسَارَ الزُّجَاجِ]**[6] **أَثَرٌ حَصَلَ عَن تَعَلُّقِ الكَسرِ الَّذِي هُوَ الفِعْلُ المُتَعَدِّي** بِمَفْعُولِهِ الَّذِي هُوَ الزُّجَاجُ. وَمَعنَى المُطَاوَعَةِ: صُدُورُ فِعلٍ عن فِعلٍ نَحوَ: صُدُورِ الانْقِطَاعِ عَن القَطعِ [إِذْ مَصدرُ انْقَطَعَ الَّذِي هُوَ الانقِطَاعُ][7] صَادِرٌ عَن مَصدَرِ قَطَعَ الذي هُوَ القَطعُ، وَهَذَا البَابُ مُطَاوِعٌ لِثَلاثَةِ أَبوابٍ. فَأَمعِنِ النَّظرَ فِيمَا يَأْتِي مِنَ التَّفَاصِيلِ. وَهوَ أَنْ يجيءَ[8] لِمُطَاوَعَةِ **14/ب** فَعَلَ بِفَتحِ العَينِ مَعَ التَّخفِيفِ [غَالِبًا نَحوَ: قَطَّعتُهُ فَانْقَطَعَ، وَصَرَّفْتُهُ فَانْصَرَفَ][9]. وَيَجِيءُ لِمُطَاوَعَةِ فَعَّلَ بِالتَّشدِيدِ[10] نَحوَ: عَدَّلتُهُ فَانعَدَلَ. وَيَجِيءُ[11] لِمُطاوَعَةِ أَفْعَلَ نَحوَ: [أَسْقَفْتُهُ فَانْسَقَ][12] أَي: رَدَدتُهُ

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[2] في (د): الاياب.

[3] في (د): بزيادت.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

والمطاوعَةُ هي التَّأثيرُ وقُبولُ أَثَرِ الفعلِ، سواءٌ أَكانَ التَّأثيرُ مُتعديًا نحو: عَلَّمتُهُ الفقهَ فَتَعَلَّمَهُ، أَي قَبِلَ التَّعليمَ، أَو كانَ لازمًا نحو: كَسَرتُهُ فَانكَسرَ أَي تَأَثَّرَ بِالكَسرِ.

يُنظر: المبرّد، المقتضب16/1، 82/1؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 103/1؛ ابن هشام، مغني اللبيب196/1.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[7] في (د): إذ مصدر انقطع الانقطاع.

[8] في (د): يجى.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[10] في (د): بالتشديد.

[11] في (د): يجى.

[12] في (د): أَفسقتُهُ فَانفَسق.

نقولُ: سَقَقَ البابَ سَقْقًا كَأَسْقَفَه، فانسَقَقَ أي: اِنطبَقَ.وفي الشَّافية: يكونُ اِنفَعَل مُطاوِعًا لأَفْعَل نَحوَ: أَسقَقْتُهُ فَانسَقَقَ، وَأَزْعَجْتُهُ فَانزَعَجَ.

يُنظر: الإستراباذي، م. س، 108/1؛ ابن منظور، اللسان (سفق) 158/10؛ الزبيدي، تاج العروس (سفق)6278/1.

[فَارْتَدَّ][1] يَعني أَغْلَقْتُهُ فَانْغَلَقَ، وَأَزْعَجْتُهُ فَانْزَعَجَ أَي [أَبْعَدتُهُ فَابْتَعَدَ][2]. قَال[3]: وَهَذَا شَاذٌّ.

وَيُشتَرَطُ فِي هَذَا البَابِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الأَفْعَالِ العِلاجِيَّةِ الوَاضِحَةِ لِلحِسِّ[4] لأَنَّ وَضْعَهُ لِحُصُولِ أَثَرِ الفَاعِلِ فَخَصُّوهُ بِمَا يَظهرُ أَثَرُهُ تَقْوِيَةً لِلمَعنَى الَّذِي وُضِعَ لَهُ، وَمِن [ثَمَّ][5] لَمْ يَقُلْ: عَلَّمتُهُ فانْعَلَم، وَقَصَدتُهُ فَانقَصَدَ، فَإِنَّ ظُهُورَ [الأَثَرِ][6] عَمَّا لَيسَ بِعِلاجٍ غَيرُ ظَاهِرٍ، وَلِكونِ انْفَعَلَ مُخْتَصًّا بِالمُطَاوَعَةِ[7] دُونَ غَيرِهِ مِنَ الأَبوَابِ لا يَكُونُ [الأَثَرُ][8] إِلاّ لإِنهَاءِ دُخُولِ البّاءِ عَلَى المَقصُورِ عَلَيهِ استعمالٌ[9] صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَ الشَّائِعُ[10] دُخُولَهَا عَلَى المَقصُورِ كَمَا فِي: يَختَصُّ بِرَحمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ مِن عِبَادِهِ[11].

فَإِنْ قُلْتَ: مَا الفَرقُ بَينَ اللازمِ والمُطَاوَعَةِ؟ قُلْتُ: الفَرقُ بَينَهُمَا بِالعُمُومِ[12] وَالخُصُوصِ مُطْلَقًا لأَنَّ كُلَّ مُطَاوِعٍ شَامِلٌ عَلَى اللازمِ وَالمُتَعَدِّي، فَأَمَّا[13] بَينَ اللازمِ وَالمُتَعَدِّي [فَبِالتَّبَايُنِ الكُلِّيِّ][14] إِذْ لا يَصْدُقُ أَحَدُهُمَا عَلَى الآخَرِ فِي مَادَّةٍ[15] أَصْلاً. قَالَهُ فِي (الشُّكَّرِيّة). وَ[لا][16] يُبْنَى انْفَعَلَ إِلاّ مِمَّا فِيهِ عِلاجٌ وَتَأْثِيرٌ – أَيْ إِيجادٌ – إِلاّ مِن فِعْلٍ فِيهِ عِلاجٌ، وَهَذَا إِيجادُ فِعْلٍ بِالجَوَارِحِ[17] الظَّاهِرَةِ[18]...

---

[1] ما بين المعقوفين من (د) يقابله في (أ): فانرد.

[2] في (د): بعدته فانبعد.

[3] يوجد فراغ في (أ) بمقدار كلمة بعد لفظ: قال.

[4] يُنظر: الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 108/1؛ التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزّي ص40.

[5] في (د): تمه.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[7] في (د): با المطاوعة.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[9] في (د): الاستعمال.

[10] في (أ): الشايع. بتخفيف الهمزة، وما أُثبتَ من (د).

[11] في القرآن الكريم آية تقول: ﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾. (آل عمران: 74).

[12] في (د): بالعموم.

[13] في (د): وأما.

[14] في (د): فتباين كلي.

[15] في (د): مادت.

[16] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[17] في (د): بالجوارح.

[18] ترك في (أ) فراغًا بمقدار كلمة.

[لِيَتَوَلَّدَ][1] عَنهُ فِعْلٌ آخَرُ مُؤَثِّرٌ، ولِهَذَا لا يُقَالُ: كَرَّمْتُهُ فَانْكَرَم، وَعَدَمتُهُ فَانْعَدَم، مِن أَكرَمَ وَأَعدَمَ، إِذِ الإِكرَامُ: إِعطَاءُ شَيءٍ لآخر[2]، والإِعدامُ: إِفنَاءُ الشَّيءِ[3]. وَانْفَعَلَ لا يَكُونُ إِلاّ لِمُطَاوَعةِ فَعَلَ بِالتَّخفِيفِ[4]. كَذَا فِي (المُفَصَّلِ وَإِيضَاحِهِ)[5] [وَ][6] لَكِنَّ انْفَعَلَ [مُختَصٌّ بِالمُطَاوَعَةِ][7] دُونَ غَيرِهِ مِنَ الأَبوَابِ لا يَكُونُ إِلاّ لازِمًا. وَاللهُ أَعلَمُ.

البَابُ الثَّانِي مِنْهَا – أَيْ مِنَ الأَبوَابِ الخَمسَةِ – **افْتَعَلَ**: فِعْلٌ مَاضٍ، **يَفْتَعِلُ**: فِعْلٌ مُضَارِعٌ، **افْتِعَالاً**: مَصدَرٌ[8].

فَإِنْ قِيلَ: [لِمَ][9] كُسِرَتِ التَّاءُ فِي المَصدرِ؟ قُلنَا: تِبعًا لِلهَمزَةِ، وَالقِيَاسُ الفَتحُ لأَنَّهَا مَفتُوحَةٌ فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ وخَالَفَت بِهِمَا.

هذا وَزنُ **مَوزُونِهِ: اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا**، هَذَا بَابُ الافْتِعَالِ يُسَمَّى بِالمَصدرِ[10]، **وَعَلامَتُــهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيــهِ عَلَى خَمسَةِ أَحْرُفٍ** كَاجْتَمَعَ أَصْلُهُ جَمَعَ فَصَارَ اجْتَمَعَ **بِزِيَادَةِ**[11] **الهَمزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَبِزِيَادَةِ التَّاءِ بَينَ الفَاءِ والعَينِ. وَبِنَاؤُهُ** أَيضًا كَبِنَاءِ [بَابِ][12] الانْفِعَالِ **لِلمُطَاوَعَةِ نَحوَ: جَمَعتُ الإِبِلَ فَاجتَمَعَ ذَلِكَ الإِبِلُ**، وَفِي بَعضِ النُّسَخِ فَاجْتَمَعَ تِلكَ الإِبِلُ.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[2] في (د): اعطاه الشيء الآخر.

[3] في (أ): فَنَاءُ شَيءٍ.

[4] في (د): بالتخفيف.

[5] اِنْفَعَلَ لا يَأتي إِلاّ مُطاوِع فَعَلَ نحوَ: كَسَرْتهُ فَانْكَسَرَ، وحَطَمْتُهُ فانْحَطَم، إِلاّ مَا شَذَّ من قَولِهِم: أَفْحَمْتُهُ فانْفَحَم، وأَغْلَقتهُ فَانغلقَ، وأَسْقَتْهُ فَاِنْسَقَ، وَأَزعَجتُهُ فَاِنْزَعَجَ. ولا يَقَعُ إِلاّ حَيثُ يَكونُ عِلاجٌ وتَأثيرٌ، لِذلِكَ كَانَ قَولُهُم: اِنْعَدَمَ خطأ. وقالوا: قُلْتُهُ فَانْقَال، لأَنَّ القَائِلَ يَعمَلُ في تَحريكِ لِسانِهِ. وفي الإِيضَاحِ: أَمَّا اِنفَعَلَ فَهوَ بِناءٌ مُطَاوِعٌ لا يَكُونُ مُتَعَدِّيًا البَتَّةَ، وَأَصلُهُ الثَّلاثَةُ، ثُمَّ تَدخُلُ عليه الزِّيَادَةُ فِي أَوَّلِهِ. مثل: قَطَعتُهُ فَانْقَطَعَ، وَشَرَحتُهُ وَحَسَرتُهُ. وقالوا: طَرَدْتُهُ فَذَهَبَ، وَلَمْ يَقُولوا اِنْطَرَدَ وَاستَغنُوا عَنهُ بِذَهَبَ.

يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل 159/7؛ ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المُفصّل 131/2.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[7] في (د): مختص به المطاوعة.

[8] في (د): مصدره.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[10] في (د): بالمصدر.

[11] في (د): بزيادت.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

قَالَ بَعضُ الشَّارِحينَ: يَنبَغِي أَنْ يُؤَنَّثَ الفِعلُ المُسندُ إِلى [ضَمِيرِ][1] الإِبِلِ لأَنَّهَا جَمعٌ لا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا، وكُلُّ جَمعٍ كَذلِكَ فَالتَّأْنِيثُ لازِمٌ[2]؛ وقَد يَكُونُ مُشتَرَكًا بَينَ اللازِمِ وَالمُتَعَدِّي نَحوَ: اخْتَبَزَ وَاتْخَذَ واطبخَ، وَأَمَّا كَونُهُ لازِمًا [فَنحوَ][3] مَزَجتُهُ فَامتَزَجَ وَجَمعتُهُ فَاجتَمَعَ، وَيجيءُ[4] تَفصِيلُ هَذَا عَن قَرِيبٍ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.

[مَعَاني افْتَعَلَ]:

وَيجيءُ بِمَعنَى فَعَلَ **15/أ** فَعِندَ ذَلِكَ يَشتَرِكُ بَينَ اللازِمِ والمُتَعَدِّي، أَمَّا اللازِمُ فَكَاحْتَقَرَ بِمعنَى حَقِرَ، وَأَمَّا المُتَعَدِّي فَكَانْتَزَعَ بِمعنَى نَزَعَ. وَيَجِيءُ بِمَعنَى تَفَاعَلَ، فَعِندَ ذَلِكَ يَكُونُ لِلتعدِيَةِ نَحوَ: اختَصَمَ زَيدٌ عَمرًا بِمعنَى تَخَاصَمَا[5]. وَيَجِيءُ للمبَالَغَةِ فَعِندَ ذَلِكَ يَكُونُ لِلتَّعدِيَةِ نَحوَ: اكتَسَبَ المَالَ وَاجتَمَعَهُ أَيْ بَالَغَ [فِي][6] كَسْبِهِ وَجَمعِهِ. وَيَجِيءُ هَذَا البَابُ أَيضًا لِلاتخاذِ نَحوَ: اختَبَزَ أَي اتخذَ الخُبْزَ

---

[1] في (د): الضمير. ولا حاجة لها في الحالين.

[2] تَأنيثُ الفِعلِ: يَجُوزُ تَأنيثُ الفعلِ وتَذكِيرُهُ مع الجَمعِ مِن الحَيوانِ، فَقَد وَرَدَ في القرآنِ الكريمِ تَذكيرُ الفِعلِ مع جَمعِ الحَيوانِ نَحوَ قَولِهِ تَعَالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾. (البقرة: من الآية70) ". وَجَمعُ التَّكسيرِ يَجُوزُ فيه الوجهانِ نَحوَ: قَامَتِ الرِّجَالُ وَسَارتِ الجِمَالُ. وفي القرآنِ الكريمِ ﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾. (طـــه: من الآية108)، وقوله ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾.(طـــه: من الآية111). كَمَا يَجُوزُ تَأنيثُ الفِعلِ وتَذكيرِهِ في مَوَاضِعَ أُخرى مِنها: إِذَا كَانَ الفَاعِلُ مُؤنثًا تَأنيثًا حقيقيًّا مُنفصِلاً عَن فِعلِهِ نَحوَ: قام اليومَ هِندُ، كَذَلِكَ إِذَا كَان مُلحقًا بِجَمعِ المؤنثِ السَّالمِ نَحوَ قول عبدة بن الطبيب:

فَبَكَى بناتي شَجوَهُن وزوجَتي والظَّاعِنون إليَّ ثُم تَصدَّعوا.

كَذلِكَ إِذَا كَانَ اِسمَ جَمعٍ نحو: حَضَرَ قَومُكَ، وَحَضَرَت، أَو اسمُ جِنسٍ نحو: أَثمَرَ النَّخلُ، وَأَثمَرَتْ، أَو كَانَ الفِعلُ لِلمدحِ أَو الذَّمِ نَحو: نِعمَ المَرأَةُ، وَنِعمَتِ المَرأَةُ، وَبِئسَ المَرأَةُ وَبِئستِ المَرأَةُ.

وقد جاء النحل مؤنثا في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي﴾. (النحل: من الآية 68). قيل هي لُغَةِ أَهلِ الحِجَازِ وَغَيرُهُم يَقُولُ: هُو النَّحلُ؛ وَكَذلِكَ كلُ جَمعٍ لَيسَ بَينه وبَينَ وَاحدِهِ إلاّ الهَاء نَحوَ: البُرّ والشَّعير.

أَمّا الإبل فهي اسم جمع لا واحدة لها من لفظها فيؤنث معها الفعل ومع كل مشابه لها.

يُنظر: سيبويه، الكتاب 38/2 وما بعدها؛ الفرّاء، معاني القرآن 210/1؛ المبرّد، المقتضب 82/5؛ ابن السَّراج، الأُصول في النَّحو 103/2؛ ابن الشجري، أمالي ابن الشَّجري 417/2؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 110/2–115؛ ابن منظور، اللّسان (إبل) 3/11؛ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب 193/1؛ المرادي، شرح التَّسهيل 110/2– 116.

[3] في (د): فنحو.

[4] في (د): يجي. دون همزة، وهو كذلك حتى نهاية عَدِّهِ لمعاني افتعل.

[5] في (د): تخصم.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

أي أَخَذَهُ، وَاطبَخَ وَاشتَوِ أي أَخذَ الطَّبخَ وَالشِّواءَ لِنفسِهِ، وَيَجيءُ افتَعَلَ لِزِيَادَةِ المُبَالَغَةِ فِي العَمَلِ[1]، وَيُعَبَّرُ عَنهُ [بِالتَّسبِيبِ][2] والتَّصَرُّفِ نَحوَ: اكْتَسَبَ أي بَالَغَ، وَاضطَرَبَ فِي الكَسبِ [وَالتَّسبّبِ فِي العَمَلِ][3].

وَالكَسبِ وهوَ تَحصيلُ الشَّيءِ[4] عَلى أَيِّ وَجهٍ كَانَ، وَالاكْتِسَابُ: تَحْصِيلُهُ[5] مَع المُبَالَغَةِ والاعْتِمَالِ[6]. قَالَ اللهُ تَعَالى[7]: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [8]. وَفِيهِ تَنبيهٌ عَلى كَمَالِ لُطفِ اللهِ تَعَالى[9] بِخَلقِهِ، حَيثُ أَثبَتَ [لَهُم][10] ثَوابَ الفِعلِ عَلى أَيِّ وَجْهٍ [كَانَ][11]. وَلَمْ يُثبِتْ عَلَيهِم عِقَابَهُ إلاّ عَلى وَجهِ مُبَالَغَةٍ وَاعتِمَالٍ[12] فِيهِ.

قَالَ سِيبَوَيْهِ: مَعنَى كَسَبتُ المَالَ أَصَبْتُهُ، وَمَعنى اكْتَسَبْتُهُ[13] تَصَرَّفْتُ فِيهِ وَطَلَبْتُهُ[14]. ونَحو[15] اكْتَسبتُ المَالَ أَي حَصَّلْتُهُ بِإِعمالٍ فِيهِ بِخِلافِ كَسبِ المَالِ.ويكُونُ افْتَعَلَ بِمَعنَى فَعَلَ بِالتَّخفِيفِ نحو: اِجْتَنَبَ وَجَذَب[16]. ويَكُونُ [افْتَعَلَ][17] بِمعنَى تَفَاعَلَ نحوَ: اختَصَموا وَتَخَاصَموا بِمَعنَى وَاحدٍ، وكَذَا اجْتَوَرَ بِمَعنَى تَجَاوَرَ. وَيَكُونُ بِمَعنَى استَفْعَلَ نَحوَ: اعْتَصَمَ بِمَعنَى استَعصَمَ، وَارْتَاحَ بِمَعنَى

---

[1] في (د): في كسبه.

[2] ما بين المعقوفين مطموس في (د).

[3] ما بين المعقوفين مكرر في (د).

[4] زاد في (د) بعد لفظ الشيء: على أي شيء.

[5] في (د) ذكر الاسم بدل الضمير فقال: تحصيل الشيء. وكلاهما صحيح.

[6] في (د): الاحتمال. تصحيفٌ من النَّاسخ.

يُنظر المسألة عند سيبويه، الكتاب 351/1؛ الزمخشري، الكشاف 241/1؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 110/1؛ أبو حيان، البحر المحيط 121/2.

[7] في (أ): تع. اختصارًا.

[8] سورة البقرة من الآية 286.

[9] في (أ): تع. اختصارًا.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[12] في (د): اعتدال.

[13] في (د): اكتسبه.

[14] يُنظر: سيبويه، الكتاب، 351/1

[15] في (د): الثبت.

[16] في (د): جذب واجتذب.

[17] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

اسْتِرَاحَ. وَيَجِيءُ مُجَرَّدًا وَغَنِيّــاً عَنِ الثُّلاثِيِّ[1] [المُجَرَّدِ][2]نَحوَ: استَلَمَ الحَجَرَ أَي لَمَسَه.
وَاختَلَفُوا في اشتِقَاق هَذَا [أَهُوَ مِنَ][3] [السَّلامَةِ][4] وَهِيَ التَّحِيَّةُ[5] كَأَنَّهُ إِذَا لَمَسَــهُ [قَرَأَ][6] مِنهُ السَّلامَ [فَتَبَرَّكَ بِه][7]. قَالَ ابنُ قُتَيبَةَ: مُشتَقٌّ مِنَ السِّلامِ [بِكَسرِ السِّينِ][8] وَهِيَ الحِجَارَةُ[9]. وَقَد بَيَّنا[10] السَّلامَ غَايَةَ البَيَانِ بِعَونِ المَلِكِ المَنَّانِ فِي (رِسَالَتِنا الثَّلاثَة)[11] أَحَدُهَا [يُبَيِّنُ مَا يُسَــنُّ فِيــهِ السَّلامُ، وَ[ثَانِيها][12] يُبَيِّنُ مَا يُكرَهُ فِيهِ السَّلامُ، وَثَالِثُها يُبينُ مَا تَعَلَّقَ بِالأَلفِ وَالاشتِقَاق][13].
فَمَنْ أَرَادَ مَعرِفَةَ أَحوَال[14] السَّلامِ – أَعنِي فِي [أَيِّ][15] مَحل يُسنُّ السَّلامُ. وَفِي أَيِّ مَحلٍّ يُكرَهُ، وَفِي أَيِّ مَحــلٍّ [يَجِبُ][16] رَدُّهُ، وَفِي أَيِّ مَحــل [لا][17] يَجِبُ رَدُّهُ، وَفِي أَيِّ مَحــلٍّ يَــرُدُّ السَّلام بِقَلبِهِ، وَفِي أَيِّ مَحلٍّ يَرُدُّ بِاللَّفظِ. وَهَلْ يَرُدُّ رَادُّ السَّــلامِ فِي لَفظِ السَّلامِ عِنــدَ رَدِّ السَّلامِ أَوَّلا [أَو][18] لا؛ فَلينَظُر إِلى (رِسَالَتِنَا الثَّلاثَة) بِالتَّمَامِ[19] يَجِدُ جَمِيعَ مُرَامِهِ مَا لا يَجِدُ فِي غَيــرِهِ. وَاللهُ أَعلَمُ

---

[1] في (د): الثلاث.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[3] بعد قوله: هذا، فراغٌ في (أ) بمقدار كلمة، وما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د). ويبدو أنَّ الفراغَ له.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[5] زاد في (د) بعد لفظ التحية كلمة: قبل. ولا حاجة إليها.

[6] في (د): أوأقرأ. وفي (أ): قراء. وما أُثبتَ الصَّحيحُ.

[7] ما بين المعقوفين من (د) يقابله في (أ): فيترك فيه. وهو تصحيفٌ من النَّاسخ.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[9] قال ابن قتيبة: السَّلِمة بِكَسرِ اللاّمِ الحَجَرُ، وتُجمعُ على السِّلامِ. وفي الصِّحاح: السَلِمَة واحدة السِّلام وهي الحِجَارَةُ.

يُنظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب ص15؛ الزَّجَّاج، معاني القرآن 253/2؛ الجوهريّ، الصِّحاح (سلم) 327/1.

[10] في (د): بينها. تصحيف.

[11] لم يعثر الباحث على هذا الكتاب. أو على ما يشير إليه.

[12] في (أ): ثالثها. سهوٌ من النَّاسخ.

[13] في (د): تبين كل السلام وكيفيته وثوابه، وثانيها في أيِّ محل يُكره السَّلام ومالا يُكره، وثالثها يبين ما تعلق بالألفاظ والاشتقاق. مع وجود تصحيف في: يكره. كتبها: يكرهه. وفي: بالألفاظ. كتبها: باالالفاظ.

[14] في (أ): أُصول. وما أُثبتَ من (د).

[15] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[16] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[17] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[18] في (د): أم.

[19] في (د): بالتمام. و لم يعثر الباحث على هذا الكتاب. أو على ما يشير إليه.

[بِالصَّوابِ][1].

البَابُ الثَّالِثُ مِنْهَا – أَيْ مِن تِلكَ الأَبوابِ الخَمسةِ – **افْعَلَّ**: فعلٌ مَاضٍ. **يَفْعَلُّ**: فِعلٌ مُضَارِعٌ. افْعِلاَلاً [بِتَخفِيفِ اللاّمَينِ][2]: مَصدرٌ. هَذا وَزنُ **مَوزُونِهِ: احمَرَّ يَحمَرُّ احْمِرَارًا**. وَيُسَمى هَذا [بَابَ الافعِلالِ][3] **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيه عَلى خَمسَةِ أَحرُفٍ** كَاحمَرَّ أَصلُهُ حَمُرَ فَصَار احمَرَّ **بِزِيَادَةِ**[4] **الهَمزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَبِزِيَادَةِ**[5] **حَرفٍ آخَرَ**[6] **مِن جِنسِ لامِ فِعلِهِ فِي آخِرِهِ**. [وَ][7] قَالَ العَلاّمَةُ [السَّعدُ][8] فِي شَرحِ العِزِّيِّ بِزِيَادَةِ[9] الهَمزَةِ واللاّمِ الأُولَى، وَقَدْ عَرَفتَ المَذهَبَينِ فَلا نُعِيدُهُمَا[10] فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا فِي بَالِكَ فَلتَرجِع[11] **15/ب** إِلى بَابِ التَّفعِيلِ.

قَالَ التَفْتَازَانِيُّ [رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى][12]: لأَنَّ الحُكمَ بِزِيَادَةِ[13] السَّاكِنِ [أَولى][14].واللاّمُ الثَّانِيَةُ [هِيَ الزَّائِدَةُ عِندَ][15] مُحَشِّيهِ[16] لأَنَّ الزِّيَادَةَ [بِالآخِرِ][17] أَولى. وَفِي قَولِ التَّفْتَازَانِيّ إِيمَاءٌ إِلى

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د) بِأَلفٍ زائدة هكذا: بالصواب.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[3] في (د): الباب افعلال.

[4] في (د): بزيادت.

[5] في (د): بزيادت.

[6] زاد في (د) بعد آخر: في آخره. ولا داعي لها.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

والمقصود بالسَّعد: هو سعد الدّين التَّفتازانيّ، يُنظر: شرح مختصرالتصريف العِزّي ص40-41..

[9] في (د): بزيادت.

[10] في (د): نعيدها.

[11] في (أ): فليراجع. وما أُثبتَ من (د) وهو الصحيح لموافقته السياق.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[13] في (د): بزيادت.

[14] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[15] ما بين المعقوفين زيادة من الباحث رأى حاجة النص إليها.

[16] لعله يقصد بمحشّيه اللقاني فقد نقل عنه أكثر من مرة، وللقاني حاشية على شرح التفتازاني على العِزّيّ.

[17] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

إِجْرَاءِ[1] الخِلافِ [المُتَقَدِّمِ][2]، فِي فَرَّحَ.

وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللازم. وَفِي قَولِهِ: **وَقِيلَ: بِنَاؤُهُ**[3] **لِلأَلوَانِ**[4] **وَالعُيُوبِ** نَظَرٌ[5]. **مِثَالُ الأَلوَانِ نَحوَ: احمَرَّ زَيدٌ، وَمِثَالُ العُيُوبِ نَحوَ: اعورَّ**[6] **زَيدٌ**. وَهَذا مِن أَحوَالِ [الطبَائِعِ][7] فَثَبتَ بِهَذَا كَونُهُ لازِمًا، وَلَكِنَّهُ لِمُبَالَغَةِ اللازمِ. وَبَابُ افعَلَّ اختُصَّ بِالأَلوَانِ[8] وَالعُيُوبِ. أَيْ [لا يَتَعدّاهُمَا إِلى غَيرِهِمَا][9] فِي الأَصلِ[10] الغَالِبِ. قَولُنَا: اختُصَّ بِالأَلوَانِ[11] البَاءُ دَخَلَ[12] عَلى المَقْصُورِ عَلَيهِ مَشيًا[13] عَلى المُتَبَادَرِ المُتَعَارَفِ تَقْرِيبًا [إِلى][14] الأَفْهَامِ. وَالقِيَاسُ أَنْ نَقُولَ[15]: وَاختُصَّ بِهِ الأَلوَانُ وَالعُيُوبُ لأَنَّ حَقَّ البَاءِ أَنْ تَدخُلَ عَلى المَقْصُورِ، ثُمَّ[16] إِطلاقُ العُيوبِ مُقَيَّدٌ بِالحِسيَّةِ[17] [كَاعوَرَّ وَاحْوَلَّ][18] كَمَا قَيَّدَهُ بِهِ ابنُ مَالِكٍ فِي شرحِ التَّسهِيلِ[19]. وَاللهُ أَعلَمُ.

---

[1] في (د): اجرى.

[2] ما بين المعقوفين مطموس في (د).

[3] زاد بين السطور في (أ) بعد قوله: بناؤه، فالحق أن يقول: اختص بالألوان والعيوب. ويبدو أنها من الناسخ لأن ذلك سيجيء.

[4] في (أ): للالوان. وما أُثبتَ في (د).

[5] زاد في (أ) بين السطور بعد قوله: نظر، لأنه يوهم عدم اختصاصه بهما. ويبدو أنها زيادة من الناسخ.

[6] كتب في هامش (أ) مقابل (اعور) تفسيرًا لها فقال: أي ذهبت عينه. ولا داعي لها فاللفظ مفهوم.

[7] ما بين المعقوفين في (أ+د) بتخفيف الهمزة: الطبايع.

[8] في (د): باالالوان.

[9] في (د): لايتعدى إلى غيرهما.

[10] في (د): أصل.

[11] في (د): باالالوان. وفي (أ) كتب بعد الالوان كلمة ثم طمسها.

[12] في (د): داخلة. بدل: دخل. وكلاهما صحيح باعتبار الحرف وباعتبار الكلمة.

[13] في (د): شيئا. تصحيف.

[14] في (د): على.

[15] في (د): يقول.

[16] في (د): بالحسيية.

[17] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[18] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[19] جاءَ فِي شَرحِ التَّسهِيلِ فِي بابِ أَبنِيةِ الفعلِ ومعانِيها: "... ومنها للأَلوانِ: اِفْعَلّ، غير مُضاعفِ العَينِ ولا مُعتَلّ اللاّمِ دُونَ شُذوذٍ، وقد يَلِي عَينه أَلفٌ، وقد يَدُلّ بِحَالِيهِ على عَيبٍ حِسِّيٍّ، وَرُبَّمَا طَاوَعَ: فَعَلَ، وقد يَدُلاّنِ على غَيرِ لَونٍ وَعيبٍ. ثُمَّ قَالَ الشَّارِحُ: أَصلُ اِفْعَلَّ: اِفْعَلَلَ، وَيَدُلُّ على ذَلكَ وجُوبِ استعمالِهِ مَفتوحَ العينِ مَع تَاءِ الضَّمِيرِ وَنونيهِ

البَابُ الرَّابِعُ مِنهَا – أَيْ مِن تِلكَ الأَبْوَابِ الخَمسَةِ – **تَفَعَّلَ**: فِعلٌ مَاضٍ، **يَتَفَعَّلُ**: فِعلٌ مُضَارِعٌ، **تَفَعُّلاً**: مَصدَرٌ. وَإِنَّمَا ضُمَّ العَينُ فِيهِ لِئلا يَلتَبِسَ بِالفَتحِ[1] بِتَثنيةِ [المَاضِي وَالأَمرِ][2]، وَفِي حَالَتَي الرَّفعِ وَالجَرِّ يَلتَبِسُ بِمُفردِ المَاضِي، أَو بِالأَمرِ أَو فِرَارًا مِنَ الثِّقَلِ [إِلاّ][3] أَنْ يَكُونَ نَاقِصًا نَحوَ: تَرَمّى يَتَرمّى تَرَمّيًا. هَذَا وَزنُ **مَوزُونِهِ: تَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ تَكَلُّمًا.** وَيَجِيءُ[4] [المَصدَرُ][5] مِنهُ أَيضًا عَلى وَزنِ تِفعّالا بِكَسرِ التَّاءِ وَالفَاءِ، وَتَشدِيدِ العَينِ نَحوَ: تَحمَّلَ يَتَحَمَّلُ تِحِمَّالاً عَلى لُغَةِ [أَهلِ][6] اليَمَنِ، فَإِنَّهُ قِيَاسُ لُغَتِهِم، وَكَذَا تَمَلَّقَ يَتَمَلَّقُ تَمَلُّقًا. وَاللهُ أَعلَمُ [بِالصَّوَابِ][7].

إِذَا اجتَمَعَ فِي أَوَّلِ مُضَارِعِ تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعلَلَ حَالَ كَونِهِ فِعلَ المُخَاطَبِ وَالمُخَاطَبَةِ مُطْلَقًا أَو الغَائِبَةِ[8] المُفرَدَةِ وَالمُثَنَّاةِ [9] إِحدى التَّاءَينِ حَرفُ المُضَارَعَةِ، وَالثَّانِيَةُ [التَّاءُ][10] الَّتِي كَانَتْ فِي أَوَّلِ المَاضِي؛ يَجُوزُ إِثبَاتُ التَّاءَينِ نَحوَ: تَتَجَنَّبُ، وَتَتَبَاعَدُ[11]، وَتَتَدَحْرَجُ. وَيَجُوزُ حَذفُ إِحدَى التَّاءَينِ[12] تَخفِيفًا، وَلَمْ يَكُنِ[13] الإِدْغَامُ لِرَفضِهِم الابتِدَاءَ[14] بِالسَّاكِنِ[15]، أَو اجتِلاب هَمزَةِ الوَصلِ

نَحوَ: اِحْمَرَرت واحمرَرنَا واحمررنَ. وَشَرطُ مَا يُصاغُ مِنهُ ألاّ يكونَ مُضاعفَ العينِ، ولا مُعتَلَّ اللاّمِ، وَشَذَّ قَولُهُم اِرعَوى مُطاوعُ رَعَوتُه بِمعنى: كَفَفتُهُ مِن ثَلاثَةِ أَوجُهٍ: فَهوَ مُعتلٌّ، وَليسَ لِلَونٍ، ولا عَيبٍ حِسِّيٍّ، كَمَا أَنَّهُ مُطاوِعٌ، وَالمطاوَعَةُ في هذا النَّوعِ نَادرَةٌ. وَإِنَّمَا حَقَّ هذا اللَّونِ أَنْ يكونَ مُقتَضبًا: كَابيضَّ واحمرَّ، أَو مُوافِقًا لِفَعِلَ أَو فَعُلَ كَاسمَرَّ وسَمِرَ وسَمُرَ. وَأَن يَدُلَّ على لَونٍ، وهوَ الكَثيرُ، أَو على عَيبٍ حِسيٍّ، كَاعْرَجَّ وَاعورَّ. وقد تُزادُ أَلِفٌ قَبلَ= =لامِهِ، كَاحْمَارَّ واصفَارَّ وادْهَامَّ".

ابن مالك، شرح التسهيل 3/314-315.

[1] في (د): بالفتح.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[3] في (د): إلى. بدل: إلا. تصحيفٌ من النَّاسخِ.

[4] في (د): يجى.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[8] في (أ): الغايبة. وما أُثبتَ من (د).

[9] في (د): المثنات.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[11] في (د): وتتفاعل. وكلاهما صحيح.

[12] كتبت الهمزة في (أ+د) على نبرة في قوله: التاءين.

[13] في (أ): يمكن. ولعل ما أُثبتَ من (د) أسلم.

[14] في (د): الابتدا.

[15] في (د): بالساكن.

وَهيَ لا [تَكُونُ][1] فِي المُضَارِعِ لأَنَّهُ فِي [مَعنَى][2] اسمِ الفَاعِلِ، فَكَمَا لا تَدخُلُ اسمَ الفَاعِلِ، لا تَدخُلُ المُضَارِعَ. [وَ][3] نِعْمَ مَا قَالَ بَعضُ الفُضَلاءِ بِاللِّسَانِ التركِي[4] بِالنَّظمِ:

مجتمع أولسه مضارع أولنه اكي تاء أهل علمك زمر سنون شويله مرويد رشها يرتفعل يرتفاعل يرتفعلل تائنك حذفني إثباتي جائز بيور مشلرانك. انتهى.

وَفِي (تَفسِيرِ القُرطُبِيِّ) [في][5] قَولِــهِ تَعَالَى[6]: فِي سُورَةِ[7] البَقَرَةِ ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [8] الآيَة. [تَفَعُّل][9] وَهــوَ بِنَاءُ[10] مُبَالَغَةٍ[11] انتَهَى.

وَإِذَا بَنَيتَ التَفَعُّلَ والتَّفَاعُــلَ مِنَ النَّاقِصِ كَسَرتَ العَيــنَ مِنْهُمَا مِثْل: تَمَنَّى يَتَمَنّى تَمَنِّيًا بِكَسرِ النُّونِ لأَجلِ اليَــاءِ، وَكَذَا التَّوَضِي[12]، لَكِنْ ذَكَــرَ سُلطَانُ المُفَسِّــرِينَ أَبو السَّعُودِ[13] ــ عَلَيهِ رَحمَةُ

---

[1] ما بين المعقوفين في (أ+د) بالتّذكيرِ، وقد سبقها: هي، الدّالة على التأنيث لذا أُثبتَ: تكون.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[4] في (د): باللسان.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[6] في (أ): تع. اختصارًا.

[7] في (د): سورت.

[8] سورة البقرة من الآية 273.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[10] في (د): بناؤه.

[11] قال القرطبيُّ: "التَّعفّفُ: تَفَعُّل، وهو بِناءُ مُبالغَةٍ من عَفَّ عَنِ الشَّيءِ إذا أَمسَكَ عَنهُ وَتَنزَّهَ عَن طَلَبِهِ".
القرطبي، الجامع لأحكام القرآن. 310/3.

[12] أَورَدَهَا بِيَاءٍ دونَ الهَمزةِ، وَسَيأَتِي الكَلامُ عَن ذَلِكَ إِن شَاءَ اللهُ تَعالى.

[13] أَبو السَّعود: هو محمود وقيل: أَحمد بن محمد بن مصطفى العماديّ الحنفيّ، الإِمامُ العَلاّمةُ، أَبوه الشَّيخ محمد بن مصطفى، ولد سنة 898هــ وقيل 896هــ بِقَريَةٍ قربَ القسطنطينية، عملَ في التَّدريسِ، ولَه مجموعةٌ من المُصنَّفاتِ منها: تفسير القرآن الكريم، المُسمَّى: إرشاد العقل السَّليم إلى مزايا الكتابِ الكريمِ، وكتاب غلطات العوامِ، وكتاب حسم الخلاف في المسح على الخفاف. توفي سنة 969هــ وقيل: 982هــ.
يُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون 65/1؛ ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب 398/8-400؛ أحمد الأدنروي، طبقات المفسرين 399/1- الزركلي، الأعلام 59/7.

الوَدود ــ فِي رِسَالَتِــهِ[1] [المُسَمَّاةِ][2] بَأَغلاطِ العّــوامِ[3] بِاللِّسَانِ[4] التُّركِيِّ. تَوَضي **16/أ** درلر غلط توضؤ ديمك كركدر. وَمَعنَــاهَ بِاللِّسَانِ العَرَبِيِّ: يَقُولُونَ: التَّوَضِي هُوَ غَلَطٌ، بَل الصَّحِيحُ: التَّوَضؤُ، بِالهَمــزَةِ وَضَــمِ الضَّادِ.

أَقُــولُ: وَالَّذي فِي كُتُبِ الفِقــهِ مَا رَأَيتُه إلاّ بِاليَــاءِ بِخِلافِ مَا قَالَــه شَيخُ الإسلامِ مُفتِي الأَنَــامِ[5]، لأَنَّ الفُقَهَــاءَ[6] لا يَعتَبِرونَ دَقَائِقَ[7] العَرَبِيَّةِ فِي الأَلفَاظِ، بَل يَعتَبِرونَ حَقَائِقَ[8] المَعَانِي[9]. أَو نَقُولُ: لِئَلا يَلزَمَ الثِّقَلُ لأَنَّ الضَّمَّةَ ثَقِيلٌ، وَالهَمزَةَ مِن حُرُوفِ الحَلقِ ثَقِيلٌ، فَيَجْتَمِعُ الثَّقِيلانِ[10] فَكَسَروا[11]

---

[1] في (د): رسالة. بدون الضمير.

[2] في (أ+د): المسمى. بالتذكير، وما أُثبتَ الصحيح.

[3] ذكرت المصادرالكتاب باسم : غلطات العوام. يُنظر المصادر السابقة في ترجمة صاحبه.

[4] في (د): باالسان.

[5] المقصود: هو أَبو السَّعود محمد بن مصطفى العماديّ السَّالف الذكر.

[6] في (د): الفقها.

[7] في (أ): دقايق. بالتخفيف. وما أُثبتَ من (د).

[8] في (أ): حقايق. بالتخفيف. وما أُثبتَ من (د).

[9] مُفرَدُهُ التَّوضِي جاءتْ بِاليَاءِ في كَثيرٍ من كُتُبِ الفِقهِ – كَمَا قَالَ المُؤَلِّفُ – وَهذا صَحيحٌ، وقد أَبقَي كَثيرٌ من المُحَقِّقينَ عليها برَسمِهَا بِاليَاءِ، في حين عَمَدَ بَعضُهُم إلى كِتَابَتِهَا هَمزَةً على وَاوٍ: (التوضؤ)، لَكِنَّهم أَشَاروا إلى ذَلِكَ فِي الحواشي، ولا بَأسَ أَن نُثبتَ بَعض العباراتِ هُنَا لِلتوثِيقِ عَلى سَبِيلِ التَّمثِيلِ لا الحَصرِ. فَقد جَاءَ في شَرحِ فَتحِ القَدِيرِ: "... ولا يَجُوزُ التَوَضِي بِمَا سُواهُ مِنَ الأَنبِذَةِ..."، ومنه أَيضًا: "... الحَاجَةُ إِلى الاِغتِسَالِ في الحِيَاضِ أَشَدَّ مِنهَا إِلى التَّوَضِي...". وَفِي تُحفَةِ الفُقَهَاءِ جاءَ: "... قَولُ أَبِي حَنِيفَةَ: إِنَّمَا يَجُوزُ التَّوَضِي بِنَبِيذِ التَّمرِ...". وَمِنهُ أَيضًا: "... فَإِن كَانَتِ الغَلَبَةُ لِلَونِ المَاءِ يَجُوزُ التَّوَضِي بِهِ...". كَمَا وَرَدَ اِسمُ الفَاعِلِ مِنْهُ بِدُونِ هَمزَةٍ، وَمِنهُ مَا جَاءَ فِي المُحيطِ البُرهَانِي "... إِنَّ المُتَوَضِي إِذَا بَلَّ وَجْهَهُ"، وَقَولُهُ "..إِذَا نَسِيَ المُتَوَضِي مَسَحَ الرَّأسَ...". وغير ذلك.
يُنظر: علاء الدين السمرقندي، تحفة الفقهاء69/1 و119/1؛ محمود بن مازة البخاري، المحيط البرهاني في الفقه النعماني 29/1 و 32/1؛ ابن الهمام الحنفي، شرح فتح القدير ج/80 و120/1؛ سيف الدّين القفّال، حلية العلماء، 67/1، 92.
وعِندِ اللُّغويينَ : الوَضُوءُ: هُو المَاءُ الَّذي يُتَوضأُ بِه، أَمَّا الوُضُوءُ: فَهوَ الفَعلُ – فِعلُ التَوَضؤِ – وهو المصدرُ من تَوَضَّأَ. يُقَالُ تَوَضَّأْتُ أَتَوَضأُ تَوَضُّؤًا وَوُضُوءًا. وَأَصلُ الكَلِمَةِ مِنَ الوَضَاءَةِ، وَهِي الحُسْنُ. قَالَ الأَصمَعِيُّ: قُلتُ لأَبِي عَمرو: ما الوَضُوءُ؟ قَالَ: المَاءُ الَّذي يُتَوَضأُ بِهِ. قُلتُ: فَمَا الوُضُوءُ؟ قال: لا أَعرِفُهُ.
يُنظر: ابن منظور، اللّسان(وضأ)194/1؛ ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 463/1؛ الزبيديّ، تاج العروس(وضأ) 255/1.

[10] في (د): فتجتمع الثقلتان.

[11] في (د): فكسرو.

الضادَ فَانقلَبَتِ[1] الهَمزةُ يَاءً لِكَسرِ مَا قَبلَهَا فَصَارَ تَوَضِيًا بِكَسرِ الضَّادِ. **وَعَلامَتُهُ** أَي [عَلامَةُ][2] بَابِ التَّفعُّلِ[3] **أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمسَةِ أَحرُفٍ** كَتَكَلَّمَ أَصلُهُ كَلَّمَ فَصَارَ تَكَلَّمَ **بِزِيَادَةِ**[4] **التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ** وَبِزِيادَةِ[5] **حَرفٍ آخَرَ مِن جِنسِ عَينِ فِعلِهِ بَينَ الفَاءِ وَالعَينِ** لِلعِلَّةِ[6] الَّتي مَرّتْ فِي بَابِ فَعَّلَ، فَلْيُنْظَرْ [إِلَيهِ][7].

[معاني تفعّل]:

وَبِنَاؤُهُ لِلتَكَلُّفِ[8]، **وَمَعنى التَكَلُّفِ تَحْصِيلُ المَطلُوبِ شَيئًا بَعدَ شَيءٍ نَحوَ: تعلَّمتُ العِلمَ مَسأَلَةً**[9] **بَعدَ مَسأَلَةٍ**[10]، وَيُقَالُ: تَجَرَّعْتُ الشَّرَابَ – أَيْ شَرِبْتُهُ جُرعَةً بَعدَ جُرعَةٍ، وَيَكُونُ بِنَاؤُهُ أَيضًا مُشتَرَكًا بَينَ اللازمِ وَالمُتَعَدِّي، وَأَمَّا كَونُهُ لازِمًا فَهوَ إِذا كَانَ لِلمُطَاوَعَةِ. بَابُ تَفَعَّلَ يَجِيءُ لِمُطَاوَعَةِ[11] فَعّل نَحو: كَسَّرتُهُ فَتَكَسَّرَ، وَقَطَّعْتُهُ فَتَقَطَّعَ، وَأَمَّا كَونُهُ مُتَعَدِّيًا فَهوَ إِذا كَانَ بِمَعنى أَخَذَ نحوَ تَمَزَّرَ[12] بِمَعنى أَخَذَ المِيزرَ.

---

[1] في (أ): فانقلب: وما أُثبتَ من (د).

[2] في (د): علامت.

[3] في (د): التفعيل. وهو خطأ.

[4] في (د): بزيادت.

[5] في (د): بزيادت.

[6] زاد في (د) بعد للعلة: أي. ولا داعي لها.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د)، كما زِيدَ في(أ+د): ثمة. بعد كلمة: فليُنظر. ولا داعي لها.

[8] في (أ): للتكيلف.وما أُثبتَ من (د). والتَّكلُّف من كَلِفَ بِالشَّيءِ كَلَفًا وكُلفَةً. يقال: كَلِفتُ هذا الأَمرِ وتَكَلَّفتُهُ. وكَلَّفَه تَكْلِيفًا: أَي أَمَرَهُ بِمَا يَشُقُّ عليه. وتَكَلَّفتُ الشَّيءَ: تَجَشَّمتُه على مَشَقَّة.

يُنظر: ابن منظور، اللِّسان، (كلف)، 307/9.

[9] في (أ+د): مسئلة. وما أُثبتَ هو الصَّوابُ.

[10] في (أ+د): مسئلة. وما أُثبتَ هو الصَّوابُ.

[11] في (د): للمطاوعة.

[12] تَمَزَّرَ: المِزْرُ: الأَصلُ، والمِزرُ: نَبِيذُ الشَّعيرِ والحِنطَةِ والحُبوب. وقيل: المِزْرُ: ضَرْبٌ منَ الأَشربَةِ. ويقال: تَمَزَّرتُ الشَّرابَ إِذَا شَرِبْتُهُ قَلِيلاً قَلِيلاً. والتَمَزُّرُ: شُربُ الشَّرابِ قَلِيلاً قَلِيلاً. ومَزَرَ السَّقَاءَ مَزْرًا: مَلاهُ وَلَمْ يَتْرُكْ فيه فَرَاغًا.

يُنظر: ابن منظور، م. س، (مزر) 172/5.

وَقيل: التَّكَلُّفُ [عِبَارَةٌ][1] عَن إِظْهَارِ الفَاعِلِ أَصلَ الفِعلِ، ولَمْ يَكُنْ[2] أَصلاً لَهُ إلاّ أَنَّهُ يُرِيدُ حُصُولَهُ نَحوَ: تَصبَّرَ، وتَحلَّمَ، وتَشَجَّعَ. أَي أَظْهَرَ الصَّبرَ والحِلمَ والشَّجَاعَةَ، وَهَذِهِ الأَمثِلَةُ لَـفٌّ [وَ][3] نَـشرٌ مُرَتَّبٌ، إِذْ مَعنَاهَا استَعمَلَ الصَّبرَ وَالحِلمَ والشَّجاعَةَ، وكَلَّفَ نَفْسَهُ إِيَّاهَا، وَرُبَّمَا عُبِّرَ عن هَذِهِ المَعَانِي بِالحِرصِ[4] عَلى التَلَبُّسِ بِها كَمَا عَبَّرَ ابنُ عصفورٍ قَال: وَمِنهُ تَقَيَّسَ وَتَنَزَّرَ وَتَعَرَّبَ[5]، أَي جَعَلَ نَفسَهُ مِن قَيسٍ، أَي مِن قَبِيلَةِ قَيس[6]، وَهوَ ابنُ مُضَرَ، وَهوَ الثَّامِنَ عَشَرَ مِن آبَاءِ نَبِينَا مُحَمَّدٍ ــ [صَلى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ][7] ــ وَمَن أَرَادَ تَرجَمَةَ مُضَرَ فَلينظُر إِلى كِتَابِنَا ([الحَيَاة][8] بِشَرحِ شُرُوطِ الـصَّلاة)[9]. وَنِزَارٌ[10] بِكَسرِ النُّونِ، وَهوَ أَيضًا مِن آبَاءِ نَبِينَا مُحَمَّدٍ – صَلى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ – أَو مِنَ العَـرَبِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ العَرَبُ عَرَبًا لأَنَّ العَرَبَ مِن أَبنَاءِ يَعْرُبَ. وَقَالَ الشَّيخُ عَبدُ القَاهِرِ[11]: مَعنَى المُطَاوَعَةِ

---

[1] في (د): عبارت. وهي مكررة في (أ) مرتين.

[2] في (د): يكون. وحقُ الواوِ فِيهِ الحَذفُ لِسكونِهَا وجزم الفعل بـــ لم.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[4] في (د): بالحرص.

[5] يُنظر: ابن عصفور، الممتع في التَّصريفِ 184/1.

قالَ سيبويهِ: "أَمَّا تَقَيَّسَ وتَنَزَّرَ وَتَتَمَّمَ، فَإِنَّمَا يَجرِي عَلى نحو: كَسَّرتُهُ فَتَكَسَّرَ، كَأَنَّهُ قَالَ: تُمِّمَ فَتَتَمَّمَ، وقُيِّسَ فَتَقَيَّسَ، كَمَا قَالوا: نَزَّرَهُم فَتَنَزَّروا، وَكَذلك كُل شَيءٍ جَاءَ على زِنَةِ فَعْلَلَة عَدَدُ حُرُوفِهِ أَربَعَةُ أَحْرُفٍ مَا خَلا أَفْعَلْتُ فَإِنَّه لَمْ يُلحقْ بِبَنَاتِ الأَربَعَةِ". سيبويه، الكتاب، 66/4 ــ 67.

وفي شَرحِ الشَّافِيةَ: يَجيءُ تَفَعَّلَ لِمُطاوعَةِ فَعَّلَ لِلنِّسبةِ نحو: قَيَّستُهُ ونَزَّرتُهُ وتَمَّمْتُهُ. الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 106.

يُنظر المسألة أيضا: ابن فارس، الصَّاحِبيّ 369؛ الزَّمخشريّ، المفصَّل 53؛.

[6] قيس: هو قيس مضر بن نزار بن عدنان جد العرب. يُنظر: الملك الأشرف، ظرفة الأصحاب ص 75.

[7] ما بين المعقوفين من (د) يقابله في (أ): عليه الصَّلاة. وقد أَورد الصَّلاة هكذا: الصلوة. وقد أُثبتَ ما ورد في (د) لِكَمالِهِ وتَمامِهِ.

[8] في (أ): الحيواة. وفي (د): الحيوت. وما أُثبتَ هو الرَّسمُ الصَّحيحُ.

[9] في (أ+د): الصلوة. لَمْ يعثرْ الباحثُ في المصادرعلى ما يُشيرُ إلى هذا الكتابِ.

[10] نِزار: هو نزارُ بن مَعدّ بن عدنان جَدُّ العربِ، ومنه قبائلُ مُضر وربيعة، وَمَنْ تَنَاسَلَ من إِياد وعك، فَإِنَّهم وَلَدُ إسماعيل عليه السَّلام.

يُنظر: ابن حزم، جمهرة أنساب العرب 4/1.

[11] ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات 216.

الشيخ عبد القاهر:هو علي بن محمد بن علي أبو الحسن يعرف بالسيد الشريف، ولد سنة 740هـــ، تنقل كثيرا فزار القاهرة وبلاد الروم، وناظر التفتازاني، له كثير من المصنفات تزيد على الخمسين منها: مقدمة في الصرف، التعريفات، شرح المطول وغيرها، توفي بشيراز سنة 816هـــ.

أَنَّهُ قَبلَ الفِعلَ [ولَمْ][1] يَمْتَنِعْ. ويَجيءُ تَفَعَّلَ بِمَعنَى تَفَاعَلَ نَحوَ: تَعَهَّدَ بِمَعنَى تَعَاهَدَ، ويَجيءُ تَفَعَّلَ بِمَعنَى فَعَلَ نَحوَ: تَقَسَّمَ بِمَعنَى قَسَمَ، وتَقَطَّعَ بِمَعنَى قَطَعَ، وهَذِهِ الثَّلاثَةُ[2] [للتَّعْدِيَةِ][3] أيضًا. ويَجيءُ تَفَعَّلَ لاتِّخَاذِ الفَاعِلِ المَفعُولَ أَصلَ الفِعلِ أَيْ جَعَلَ الفَاعِلُ المفعولَ أَصلَ الفِعلِ نحوَ: تَوَسَّدتُهُ أَيْ أَخَذتُهُ وِسَادَةً [وتَلَحَّفتُهُ أَيْ اتخَذتُهُ[4] لِحَافًا][5] وَ [تَبَنَّاهُ][6] أَي اتخَذَهُ ابْنًا، ويَجيءُ[7] لِلتَّجَنُّبِ نَحوَ: تَهَجَّدَ أَي جَانَبَ الهُجُودَ بِمَعنَى بَعُدَ عَنِ النَّومِ فِي اللَّيلِ. وفِي الصِّحَاحِ: "هَجَدَ وتَهَجَّدَ أَي سَهِرَ، وهو **16/ب** مِنَ الأَضدادِ"[8] وهوَ صَرِيحٌ [فِي أَنَّ][9] الهُجُودَ والتَّهَجُّدَ [مُشتَرَكانِ][10] بَينَ النَّومِ لَيلاً والسَّهَرِ. قَالَ اللَّقَّانِيُّ فِي [حَاشِيَتِهِ على السَّعدِ وشَرحِ العِزِّيِّ][11]: ويُقَالُ: تَأَثَّمَ، وتَحَوَّبَ[12]، وتَحَنَّثَ[13]،

يُنظر: السخاوي، الضوء اللامع 328/5؛ الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن القرن السابع 488/1.

(1) في (د): ولا.

(2) في (أ): الثلث. وفي (د): الثلاثة.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(4) في (أ): أخذته. وفي(د): اتخذ. وما أُثبتَ هو الأسلمُ.

(5) في (د): تلحفه أي اتخذ لحافا.

(6) في (أ): وبناؤه. وما أُثبتَ من (د).

(7) في (د): يجي.

(8) يُقالُ تَهَجَّدتُ إِذَا سَهِرتُ، وهَجَدتُ إِذَا نِمْتُ. قال تعالى ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾. (الاسراء:79).

وفي الصِّحاحِ: "هَجَدَ وَتَهَجَّدَ أَي سَهِرَ، وهو منَ الأَضدادِ". ومِنهُ أَيضًا قِيلَ لِصلاةِ اللَّيلِ: التَهَجُّدُ. والتَّهجِيدُ: التَّنويمُ. قَالَ ابن السكيت: أَهْجَدَ البَعِيرُ إِذَا أَلقَى جِرَانَهُ بِالأَرضِ.

يُنظر: ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن ص260؛ الجوهريّ، الصّحاح (هجد) 555/2.

(9) ما بين المعقوفين من (د) يقابله في (أ): فإنّ.

(10) في (د): مشتركا. حيثُ سقطتِ النُّونُ.

(11) في (د): في حاشية سعد الدين على العِزّيّ. وهو خطأ، لأنّ سعد الدّين له شرحٌ على العِزّيِّ وليسَ حَاشِيةً، إِنَّمَا الحَاشِيةُ لِلَّقَّانِيِّ.

(12) في (د): تجوز.

تَحَوَّبَ: الحُوبُ: الإِثمُ، وَفِيهِ ثَلاثُ لُغاتٍ: حُوْبٌ، حَوْبٌ، حَابٌ. وتحوّب تَأَثَّمَ.

يُنظر: ابن منظور، اللسان (حوب) 329/1.

(13) تَحَنَّثَ: تَعَبَّدَ واعتَزَل الأصنام مثل تَحَنَّف، وبلغ الغلام الحِنْث: أي الإدراك والبلوغ، والحِنْث: الإثم، وقيل: الحُلم. ويتحنّث: يفعل فِعلاً يَخرجُ بِهِ من الحِنثِ، وهو الإِثمُ والحَرَجُ، وأَتَحَنَّثُ: أَتَعَبَّدُ.

يُنظر: ابن منظور، م. ن، (حنث) 138/3.

وَتَحَرَّجَ[1]، وَتَنَجَّسَ، وَتَجَزَّعَ[2]. أَي: جَانَبَ الإِثمَ وَالحَوبَ[3] والحَنَثَ والحَرَجَ والنَّجَاسَةَ وَالجَـزَعَ. وَالمُرَادُ بِالفِعلِ[4] هَهُنَا الفَعِلُ اللُّغَوِيُّ، وَهوَ فِي هذا البِنَاءِ بِمعنَى هَمزةِ السَّلبِ فِي قَولِكَ: أَعْجَمْـتُ الكِتَابَ. كَذَلِكَ هَذَا أَزَالَ الهُجُودَ عَن نَفْسِهِ. وَيَجِيءُ[5] تَفَعَّلَ لِطَلَبِ أَصلِ الفِعلِ نَحوَ: تَكَبَّرَ وَتَعَظَّمَ، أَيْ: طَلَبَ أَنْ يَكُونَ كَبِيرًا أَو عَظِيمًا. وَيَجِيءُ[6] تَفَعَّلَ لِلصَّيرُورَةِ نَحوَ: تَأَيَّمَتِ[7] المَرأَةُ أَيْ صَارَتْ أَيِّمًا، وَتَحَجَّرَ الطِّينُ أَيْ صَارَ كَالحَجَرِ[8]، وَ[تَسَكَّرَ][9] الشَّرَابُ أَي صَارَ كَالسُّكَرِ[10]. وَيَجـيءُ[11] تَفَعَّـلَ بِمَعنَى استَفْعَلَ نحوَ: تَغَنَّى بِمَعنَى استَغْنَى. وَيَجِيءُ[12] تَفَعَّلَ لِسُؤَالِ أَصْلِهِ نَحوَ: تَعَطَّى وَتَرَحَّمَ إِذَا سَأَلَ العَطَاءَ وَالرَّحْمَةَ. وَيَجِيءُ[13] لِلاخْتِصَارِ نَحوَ: تَوَيَّلَ أَي قَالَ: يَا وَيلاه. وَيَجِيءُ[14] مُوَافَقَةَ أَفْعَلَ نَحوَ: تَأَذَّنَ أَي أَذِنَ بِمَعنَى أَعْلَمَ. قَالَ اللهُ – تَعَالى[15]: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾[16].

قَالَ الفَاضِلُ العَلاَّمَةُ الشَّهِيرُ بِإِيْجه خَلِيفَة [17]ــ وَهوَ بِكَسرِ البَاءِ وَالهَمزَةِ وَسُكُونِ اليَاءِ ــ

---

[1] تَحَرَّجَ: من الحَرَجِ: وهو الإِثمُ. وأَحْرَجَهُ أي آثَمَهُ، والتَّحَرُّجُ: التَّضييقُ.
يُنظر: ابن منظور، م. س، (حرج) 233/3.

[2] تَجَزَّعَ: منَ الجَزَعِ، وهو ضِد الصَّبرِ، تقول: جَزِعَ يَجْزَعُ جَزَعًا، فَهوَ جَازِعٌ وَجَزِعٌ وجَزُعٌ وجَزُوعٌ.
يُنظر: ابن منظور، م. س، (جزع) 47/8.

[3] في (د): الجواز.

[4] في (د): بالفعل.

[5] في (د): يجى.

[6] في (د): يجى.

[7] نقول: تَأَيَّمَتِ المَرأَةُ، وَتَأَيَّمَ الرَّجُلُ، إِذَا مَكَثَا أَيامًا وَزَمَنًا لا يَتَزوجَان.
يُنظر: ابن منظور، اللسان (أيم) 39/12.

[8] في (د): كالحجر.

[9] ما بين المعقوفين من (د) يقابله في (أ): تكسر. وهو خطأٌ لأَنَّهُ غَيرُ مُوافِقٌ لِمَا بَعدهُ.

[10] في (د): كالسكر.

[11] في (د): يجى.

[12] في (د): يجى.

[13] في (د): يجى.

[14] في (د): يجى.

[15] في (أ): تع. اختصارًا، وما أُثبتَ من (د).

[16] سورة الأعراف من الآية 167.

[17] إِيْجَه خليفة: لَمْ يَعْثُرِ البَاحِثُ له على تَرجَمَةٍ.

فِي حَاشِيَةِ(شَرحِ العَقَائِدِ)[1] لِلشَّيخِ العَلاَّمَةِ الشَّهِيرِ سَعدِ الدِّينِ التَّفْتَازَانِيِّ ــ عَلَيهِ الرَّحمَةُ ــ فِي قَولِهِ: "الحَمدُ للهِ المُتَوَحِّدِ": اعلم أَنَّ صِيغَةَ التَّفَعُّلِ تَجِيءُ[2] لِمَعَانٍ: أَحَدُهَا[3] المُطَاوَعَةُ وَهِي: تَرَتُّبُ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ وَعَدَمُ انفِكَاكِهِ عَنهُ كَالتَّكَسُّرِ[4] المُتَرَتِّبِ عَلَى التَّكْسِيرِ. وَثَانِيهَا التَّكَلُّفُ: وَهوَ [أَنْ][5] يَلتَزِمَ فَاعِلُه آثَارَ [مَعنى][6] مَصدَرِ ثُلاثِيه على خِلافِ طَبْعِهِ لِيَتَمَرَّنَ وَيَتَخَلَّقَ بِهِ نَحوَ: تَشَجَّعَ زَيدٌ [أَي تَكَلَّفَ زَيدٌ وَالتَزَمَ][7] عَلَى خِلافِ طَبْعِهِ آثَارَ الشَّجَاعَةِ كَالضَّربِ[8]، والحَربِ، وَإِلقَاءِ النَّفسِ فِي مَوَاضِعِ الخَطَرِ [لِتَكُونَ][9] الشَّجَاعَةُ [سَجِيَّةً][10] وَخُلُقًا لَهُ. وَثَالِثُهَا اتخَاذُ فَاعِلِهِ شَيئًا [مِن][11] أَصلِ مَا اشتُقَّ مِنْهُ نَحوَ: تَوَسَّدَ زَيدٌ حَجَرًا أَيْ اتخَذَهُ وِسَادَةً. وَرَابِعُهَا تَجَنُّبُ فَاعِلِهِ عَما اشتُقَّ مِنهُ نَحوَ: تَأَثَّمَ وَتَحَرَّجَ أَي جَانَبَ الإِثمَ والحَرَجَ. وَخَامِسُهَا حُصُولُ مَا اشتقَّ مِنهُ لِفَاعِلِهِ مُتَدَرِّجًا نَحوَ: تَفَهَّمْتُ الكِتَابَ أَيْ: فَهِمتُهُ شَيئًا فَشَيئًا، وَسَادِسُهَا طَلَبُ فَاعِلِهِ مَا اشتُقَّ مِنهُ نَحوَ: تَكَبَّرَ وَتَعظَّمَ أَيْ طَلَبَ الكِبْرَ وَالعَظَمَةَ. كَذَا فِي كُتُبِ الصَّرفِ[12].

---

[1] يُنظر: الخَيَّاليّ، حاشيةٌ على سعد الدين التفتازاني، على عمر النَّسفي، العقائد النسفية ص4؛ عبد الحكيم، حاشية علي حاشية الخيالي على شرح التفتازاني على العقائد النسفية ص12-13.

والعَقَائِدُ النَّسفيَّةُ نِسبةً إِلى عمر النَّسفيَ، شَرَحَها سعد الدِّين التَّفتازانيّ، وهو كِتابٌ مطبوعٌ بِتحقيق: طه عبد الرؤوف، وطبع المكتبة الأَزهريةِ، ويقع في 167صفحة، يَتحدَّثُ عن أُصول الدِّين والتَّوحيدِ، وعلم الكلام، والأحكامِ الشَّرعيَّةِ وما يتعلقُ بها، وصفاتِ الله – جلَّ جلالُهُ – ومَسألةِ خَلق القرآنِ إِلى غيرِ ذلك من قضايا. وعلى هذا الكتاب شروحٌ وحواشٍ كثيرةٌ اِطلعتُ على حاشيتينِ منها كَما هو مُشارٌ سابقًا، ولَمْ يَتيسَّرْ لي الاطلاعُ على الحَاشيةِ الَّتي ذَكَرَهَا = = اللاّريّ – رحمه الله.

[2] في (د): يجى.

[3] في (د): أحديهما. دون اعجام.

[4] في (د): كالتكسر.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[6] زاد في (د): الباء: بمعنى.

[7] ما بين المعقوفين من (أ) يقابله في (د): أو التزاما.

[8] في (د): من الضرب.

[9] ما بين المعقوفين في (أ+د): ليكون. وما أُثبتَ أليق.

[10] في (أ): سجيعة. وما أُثبتَ من (د). وهو الصّحيحُ.

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[12] يُنظر: الزمخشري، المفصّل ص360-361؛ ابن يعيش، شرح التصريف الملوكي ص74-77؛ ابن الحاجب، الشَّافية ص21؛ ابن عصفور، الممتع في الصرف 183/1؛ ابن مالك، شرح التَّسهيل 308/3؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 104/1-105.

وقَالَ بَعضُ الأَفَاضِلِ[1]: يَكُونُ صِيغَةُ التَّفَعُّلِ إِمَّا للصَّيرُورَةِ[2] بِلا صُنْعٍ نحوَ: تَحَجَّرَ الطِّينُ أيْ صَارَ حَجَرًا بِلا عَمَلٍ، وتَدَخُّلٍ [مِنَ الغَيرِ][3]، ومِنهُ التَّكَوُّنُ وَالتَّوَلُّدُ[4] [وَإِمَّا لِلتَكَلُّفِ. فَلَمَّا استَحَالَ فِي ذَاتِهِ تَعَالَى يُحمَدُ عَلَى الكَمَالِ كَمَا قِيلَ: فِي المُتَكَبِّرِ فَمَمنُوعٌ][5]. أَمَّا المَعنَى الأَوَّلُ فَلِعَدَمِ ثُبُوتِ استِعمَالِهَا مِنَ الفُصَحَاءِ لِهَذَا المَعنَى. وَقَولُهُ: تَحَجَّرَ الطِّينُ غَيرُ مَنقُولٍ عَنهُم[6]، بَل هُوَ مَصنُوعٌ يَستَعمِلُهُ الحُكَمَاءُ وَالأَطِبَّاءُ، ويَقُولُونَ: تَحَجَّرَ المَاءُ، وَتَحَجَّرَ الخَلطُ. وَالمَنقُولُ مِنَ الفُصَحَاءِ اسْتَحْجَرَ الطِّينُ. وَالتَّكَوُّنُ وَالتَّوَلُّدُ يُرَادُ بِهِمَا المَعنَى **17/أ** الخَامِسُ الَّذِي ذَكَرنَاهُ.

وَأَمَّا المَعنَى الثَّانِي فَلِعَدَمِ تَعَذُّرِ [إِرَادَةِ][7] المَعنَى الحَقِيقِيِّ[8] الَّذِي هُوَ المُطَاوَعَةُ مَعَ استِبعَادِهِ[9] الدَّلالَةَ عَلَى الكَمَالِ كَمَا ذَكَرنَا، عَلَى أَنَّ الانتِقَالَ مِنَ التَّكَلُّفِ إِلَى الكَمَالِ بَعِيدٌ مِن وَجْهَينِ: الأَوَّلُ أَنَّهُ لا دَلالَةَ لِلتَّفَعُّلِ المُستَعمَلِ لِلتَّكَلُّفِ مَعَ حُصُولِ المُشتَقِّ مِنهُ لِفَاعِلِهِ حَتَى يَصِحَّ الانتِقَالُ مِنهُ إِلَى اتصَالِ الفَاعِلِ بِهِ عَلَى الكَمَالِ، إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى طَلَبِ الحُصُولِ، وَهُوَ لا يَستَلزِمُ الوُصُولَ، وَلَو سَلِمَ دَلالَتُهُ عَلَيهِ يَكُونُ المَعنَى الحَاصِلُ بِهِ أَنقَص مِمَّا هُوَ طَبعِيٌّ، بَل يَقبَلُ الزَّوَالَ إِذَا [أَهمَلَ المُتَكَلِّفُ التَّكَلُّفَ][10] وَالالتِزَامَ بِآثَارِهِ مُدَّةً فَيَعُودُ إِلَى طَبعِهِ المَجبُولِ هُوَ عَلَيهِ.

قَالَ بَعضُ الفُضَلاءِ[11]: إِنَّ الأَفعَالَ الحَاصِلَةَ بِالتَّكَلُّفِ[12] تكونُ على وَجهِ الكَمَالِ وَالمَشَقَّةِ بِخِلافِ مَا إِذَا كانت حَاصِلَةً بِدُونِ التَّكَلُّفِ وَالمَشَقَّةِ عَلَى [مَا][13] هُوَ المَشهُورُ [مَمنُوعٌ][14] لِمَا

ومعاني تَفَعَّلَ فيها أكثرُ مِمَّا أَشَارَ إليه الشارحُ فهي: للمطاوَعَةِ، والتَّكَلُّفِ، والاتِّخاذِ، والتَّجَنُّبِ، وللعَملِ المُتَكَرِرِ، وبمعنى استفعلَ، وبمعنى فَعَلَ، ومُطاوع فَعَّلَ، كَمَا يَأتي في تَفَعَّلتُ وتَفَاعَلتُ بِمعنًى واحدٍ.

يُنظر: المصادر المشار إليها وصفحاتها المبينة سابقا.

(1) يُنظر: الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب1/104.

(2) في (د): للصيرورت.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

(4) في (د): التدول.

(5) ما بين المعقوفين يقابله في (د): وأَمَّا التَّكلفُ فلا استحالة في ذاته تعالى يُحمدُ على الكمال كما قيل في المتكبر ممنوع.

(6) في (د): فهم.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

(8) في (د): معناه الحقيق.

(9) في (أ): استدعائه.وما أُثبتَ من (د).

(10) في (د): أهمله المكلّف التكلّف.

(11) في (د): الفضاء.

(12) في (د): بالتكلف.

(13) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د) وهو لازم هنا.

(14) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

ذَكَرنَا[1] آنِفًا، وَلا ضَرُورَةَ أَيضًا فِي جَعلِهِ مَنْقُولا عَن مَعنى استَفْعَلَ. وَقِيلَ: وَلا [دَلِيلَ][2] عَلَيهِ، وَاللهُ أَعلَمُ.

البَابُ الخَامِسُ مِنْهَا ــ أَيْ مِن [تِلكَ][3] الأَبوابِ الخَمسَةِ ــ **تَفَاعَلَ**: فِعلٌ مَاضٍ، **يَتَفَاعَلُ**: فِعلٌ مُضَارِعٌ **تَفَاعُلاً**: مَصدَرٌ. هَذَا وزنُ **مَوزونِهِ: تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُدًا**. هَذَا بَابُ التَّفَاعُلِ، **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ** كَتَبَاعَدَ أَصْلُهُ بَعُدَ فَصَارَ تَبَاعَدَ **بِزِيَادَةِ**[4] **التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ** وَبِزِيَادَةِ[5] **الأَلِفِ** ــ بِفَتحِ الهَمزَةِ وكَسرِ اللاّمِ[6] ــ **بَينَ الفَاءِ وَالعَينِ. وَبِنَاؤُهُ لِلمُشَارَكَةِ بَينَ الاِثنَينِ [فَصَاعِدًا]**[7]. **وَمِثَالُ المُشَارَكَةِ بَينَ الاثنينِ نَحوَ: تَبَاعَدَ زَيْدٌ عَنْ عَمْرٍو، وَمِثَالُ المُشَارَكَةِ [بَينَ الاثنينِ]**[8] **فَصَاعِدًا نَحوَ: تَصَالَحَ القَومُ** [9]. وَتَفَاعَلَ مَوضُوعٌ لِمَا يَصدُرُ مِن اثنَينِ فَصَاعِدًا. فَالأَوَّلُ نَحوَ: تَضَارَبَا، وَالثَّانِي نَحوَ: تَضَارَبُوا، وَهوَ فَرعُ فَاعَلَ. وَإِذَا كَانَ تَفَاعَلَ مَوضُوعًا لِمَا يَصدُرُ مِن اثنَينِ فَصَاعِدًا، فَإِنْ كَانَ فَاعَلَ[10] مِن الفِعلِ[11] المُتَعَدِّي إِلى مَفْعُولَينِ يَكُونُ تَفَاعَلَ مُتَعدِّيًا إِلى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ نَحوَ: نَازَعْتُهُ الحَدِيثَ، فَإِنَّهُ مُتَعَدٍّ إِلى مَفعُولَينِ أَوَّلُهُمَا الضَّمِيرُ وَثَانِيهِما الحَدِيثُ، فَتَنَازَعْتُهُ ــ أَيْ الحَدِيث ــ أَنَا وَزَيدٌ [يَدُلُّ][12] عَلى هَذَا المَحذُوفِ قَولُهُ فِيمَا مَرَّ: لِمَا يَصدُرُ مِن اثنينِ؛ وَإِنْ كَانَ [المُتَعَدِّي مَنْقُولاً مِن فَاعَلَ إِلى مَفْعولٍ][13] وَاحِدٍ يَكُونُ لازِمًا كَتَضَارَبَا [وَتَكَارَمَا][14]. وَإِنْ كَانَ

---

[1] في (د): مما ذكرناه.

[2] في (د): دلالة.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[4] في (د): بزيادت.

[5] في (د): بزيادت.

[6] لا داعي أن يبينَ حَركاتِ ضَبطِ (الألف) فَقَد مَرت عِدَةُ مَراتٍ ولَمْ يَضبِطْهَا، فلا إِشكالَ في تَركِ ذَلكَ.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[8] ما بين المعقوفين سقط من(أ+د) وقد أُثبتَ من متنِ البناء.

[9] زاد في (أ+د): قوما. ولا حاجة لها.

[10] في (أ): تفاعل.

[11] في (أ): فاعل.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

[13] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[14] في (د): تحاربا.

تَفَاعَلَ[1] [المَأخُوذُ][2] مِن فَاعَلَ ــ [الفعل][3] المُتعدِّي[4] إلى مَفعُولَين ــ يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ واحِدٍ.

[مَعَانِي تَفَاعَلَ]:

وَيَجِيءُ[5] تَفَاعَلَ لِمُطَاوَعَةِ فَاعَلَ نَحوَ: بَاعَدْتُهُ[6] فَتَبَاعَدَ. وَيَجِيءُ[7] لِلتَّكَلُّفِ فِيمَا لا يُرادُ حُصُولُهُ نَحوَ: تَجَاهَلَ وَتَمَارَضَ، أَيْ أَظْهَرَ الجَهلَ وَالمَرَضَ [عَلى][8] نَفسِهِ، وَلَيسَ عَلَيهِ فِي الحَقِيقَةِ مَرَضٌ وَجَهلٌ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا الفَرقُ بَينَ تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ حَالَ كَونِهِمَا لِلتَّكَلُّفِ؟ قُلنَا: هُوَ أَنَّ تَفَعَّلَ فِي هَذَا المَعنَى كَتَكَرَّمَ وَتَجَمَّلَ يُرِيدُ صَاحِبُهُ ذَلِكَ المَعنَى عَن نَفسِهِ وَوجُودِهِ فِيهِ لِيَكُونَ مُتَّصِفًا بِتِلكَ الصِّفَةِ وَهِيَ الكَرَمُ وَالجَمَالُ، وَتَفَاعَلَ لَيسَ كَذَلِكَ، لأَنَّهُ [لا][9] يَدُلُّ عَلى أَنَّ **17/ب** صَاحِبَهُ مُدَّعٍ[10] دَعوَى كَاذِبَةً[11]، لأَنَّ المُتَجَاهِلَ وَالمُتَمَارِضَ لا يُرِيدُ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَكُونَ جَاهِلاً وَمَرِيضًا، وَإِنْ أَظْهَرَ ذَلِكَ مِن نَفسِهِ. وَيَجِيءُ[12] تَفَاعَلَ بِمَعنى [تَفَعَّلَ نحو: تَعَاهَدَ بِمَعنَى تَعَهَّدَ وَتَزَايَدَ بِمَعنَى تَزَيَّدَ وَتَذَاهَبَ بِمَعنى تَذَهَّبَ وَيَجِيءُ تَفَاعَلَ بِمَعنى][13] أَفْعَلَ نَحو: تَخَاطَأَ[14] بِمَعنَى [أَخْطَأَ][15]، وتَسَاقَطَ بِمَعنَى أَسقَطَ. وَيَجِيءُ[16] عَلى مَعنَى [غَيرِ][17] هَذِهِ المَعَانِي نحوَ: تَقَاضَيتُهُ وَتَلاقَيتُهُ وتَدَارَكتُهُ وَهَذِهِ الثَّلاثَةُ لِلتَّعدِيَةِ، وَهَذَا بَابُ

---

[1] في (أ): تَرَكَ فَراغًا يَتسعُ لِثلاثِ كَلماتٍ.

[2] ما بين المعقوفين من (د) يقابله في (أ): المحذوف.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[4] في (د): متعدي.

[5] في (د): يجى.

[6] في (د): تباعدته.

[7] في (د): يجى.

[8] في (أ): عن. وفي (د): من. والصحيح على.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[10] في (أ): مدعي. والياء حقها الحذف كما هو في (د).

[11] في (د): كاذبت.

[12] في (د): يجى.

[13] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[14] في (أ): تخاطء. وَحَقُّهَا أَن تَكونَ على الأَلِفِ لانفتاحِهَا وَفَتحَةِ مَا قَبلَهَا. وما أُثبتَ من (د).

[15] في (أ+د): أخطاء. بالجمع خطأٌ من الناسِخَينِ.

[16] في (د): يجى.

[17] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

التَّفَاعُلِ.

فَإِن قِيلَ: لِمَ انحَصرَ أَبوابُ مَا زِيدَ فِيهِ [حَرفَانِ][1] عَلى ثَلاثَةِ[2] أَحرُفٍ؟ قُلنَا: كَانَ ذَلِكَ لِلتَّوَافُقِ بَينَ الأَبوَابِ وَالحُرُوفِ. وَقِيلَ: هَذَا[3] الحَصرُ اسْتِقْرَائِيٌّ وَاللهُ أَعْلَمُ.

[الثلاثي المَزِيدُ بِثَلاثَةِ أَحْرُفٍ]:

النَّوعُ الثَّالِثُ مِنْهما ــ أَيْ مِنَ الأَنوَاعِ الثَّلاثَةِ[4] المَذكُورَةِ ــ **وَهوَ مَا زِيدَ فِيهِ ثَلاثَةُ**[5] **أَحْرُفٍ عَلى الثُّلاثِيِّ** المُجَرَّدِ، وَيُسَمَّى هَذَا النَّوعُ السُّدَاسِيَّ المَزِيدَ عَلى الثُّلاثِيِّ لِكَونِ مَاضِيهِ عَلى سِتَّةِ أَحرُفٍ **وَهوَ أَربَعَةُ أَبوَابٍ**.

وَإِنَّمَا انحَصَرَ فِي أَربَعَةِ أَبْوَابٍ بِالاسْتِقْرَاءِ وَالتَّتَبُّعِ، وَأَمَّا فِي مُقْتَضَى العَقْلِ سَبْعُمئَة وَثَمَانِيَةٌ وَستُّونَ بَابًا[6]، وَأَمَّا فِي التَّصَوّرِ السَّاذَجِ، فَيَكُونُ أَلفًا وَأَربَعَةً وَعِشرِينَ بَابًا[7]، وَاللهُ أَعْلَمُ [بِالصَّوَابِ][8].

البَابُ الأَوَّلُ مِنهَا ــ أَيْ مِنَ الأَبْوَابِ [الأَربَعَةِ][9]: **اسْتَفْعَلَ**: فِعلٌ مَاضٍ، **يَسْتَفْعِلُ**: فِعلٌ مُضَارِعٌ، **اسْتِفْعَالاً**: مَصدَرٌ. هَذَا وَزنُ **مَوزُونِهِ: اسْتَخرَجَ يَسْتَخرِجُ اسْتِخرَاجًا**. وَيَجِيءُ[10] [مَصدرُ][11] هَذَا [البَاب][12] عَلى هَذَا الوَزنِ [إلاّ][13] مِن الأَجْوَفِ نَحوَ: اسْتِقَامَة بِتَعوِيضِ التَّاءِ عَنِ العَينِ المَحذُوفَةِ، وَهَذَا بَابُ الاسْتِفعَالِ، **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلى سِتَّةِ أَحرُفٍ** ــ أَصلُهُ سُدس فَجُعِلَ السِّينُ [الثَّانِي][14] تَاءً لِقُربِ السِّينِ مِنَ التَّاءِ، وَجُعِلَ الدَّالُ تَاءً لِقُربِ التَّاءِ مِنَ الدَّالِ فِي

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[2] في (أ): ثلثة. وما أُثبتَ من (د).

[3] في (د): هذه. وهوَ لا يُوافقُ مَا بَعدَهُ.

[4] في (أ): الثلثة. وما أُثبتَ من (د).

[5] في (أ): ثلثة. وما أُثبتَ من (د).

[6] في (د) جعلها: خمسمائة واثنين وتسعين بابا.

[7] في (د) جعلها: خمسمائة وأربعة وعشرين بابا.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[10] في (د): يجى.

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[13] في (أ): لا. وما أُثبتَ من (د).

[14] ما بين المعقوفين ساقطٌ من (أ) مثبت في (د).

المَخرَجِ، ثُمَّ أُدغِمَ[1] التَّاءُ فِي التَّاءِ، فَصَارتْ[2] سِتَةً.

فَإِنْ قُلتَ: مِنْ أَيِّ شَيءٍ عَرَفتَ أَنَّ أَصلَ سِت سُدس؟ قُلنَا: عَرَفْنَا بِتَصغِيرِهِ عَلَى سُدَيس، وَيجيءُ[3] جَمعُهُ عَلَى أَسْدَاسٍ ــ كَاستَخرَجَ أَصْلُهُ خَرَجَ فَصَارَ اِسْتَخرَجَ **بِزِيَادَةِ**[4] **الهَمزَةِ وَالسِّين وَالتَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعدِيَةِ غَالِبًا، وَقَدْ يَكُونُ لازِمًا. مِثَالُ** الفِعلِ **المُتَعَدِّي** مِن هَذَا البَابِ **نَحوَ: اسْتِخرَجَ زَيدٌ المَالَ**، أَيْ أَخْرَجَهُ. **وَمِثَالُ** الفِعلِ **اللازِمِ مِنهُ نَحوَ: اسْتَحجَرَ الطِّينُ. وَقِيلَ:** بِنَاؤُهُ **لِطَلَبِ الفِعلِ** [عَنِ الفَاعِلِ][5] **نَحوَ: أَسْتَغْفِرُ اللهَ: أَيْ أَطْلُبُ المَغفِرَةَ**[6]، وَفِيهِ بَحثٌ، لأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِهِ الدَّائِمُ[7]، فَلا قَائِلَ لَهُ لِلإِجمَاعِ عَلَى أَنَّهُ يَجِيءُ[8] لِغَيرِ الطَّلَبِ أَيضًا. وَإِنْ أُرِيدَ الغَالِبُ[9] فَهوَ لَيسَ بِقَولِ البَعضِ، بَل الجُمهُورِ.

اعلَمْ أَنَّ بَابَ اسْتَفعَلَ يجيءُ[10] لِطَلَبِ الفِعلِ غَالِبًا نَحوَ: اسْتَغفَرَ اللهَ [تَعالَى][11] أَيْ طَلَبَ المَغفِرَةَ، وَمَعنَاهُ نِسبَةُ الفِعلِ إِلَى فَاعِلِهِ لإِرَادَةِ[12] تَحصِيلِ الفِعلِ المُشتَقِّ هُوَ مِنهُ، وَذَلِكَ قَد يَكُونُ صَرِيحًا نَحوَ: اِستَخرَجْتُهُ أَيْ طَلَبْتُ خُرُوجَهُ، وَقَد يَكُونُ تَقْدِيرًا نَحوَ[13]: اِستَخرَجْتُ الوَتَدَ مِنَ الحَائِطِ فَإِنَّهُ لَيسَ هُنَا طَلَبٌ صَرِيحٌ، بَلِ المَعنَى لَمْ أَزَلْ أَتَلَطَّفُ، وَأَتَحَيَّلُ [حَتَى][14] خَرَجَ، وَنَزَلَ **18/أ** ذَلِكَ

---

[1] في (د): أدغمت. وكلاهُمَا صحيحٌ.

[2] في (د): فصار.

جاء في إِصلاحِ المَنطِق: "... من قالَ: سَادِسًا، بَنَاهُ على السّدس، ومَنْ قَالَ: سَاتا، بَنَاهُ على لَفظِ سِتَّةٍ وَسِتٍّ، والأَصلُ سِدْسَة فَأُدْغِمَتِ الدَّالُ في السِّينِ فَصَارتْ تَاءً مُشدّدة. وَمَن قَالَ سَادِيا أَبْدَلَ مِنَ السِّينِ يَاءً". وَسِتَّةٌ أَصلُهُ سِدسَةٌ بِدَلِيلِ= = تَصغِيرِهِ وَ نسبتِهِ على: سُدَيس وسُدسيّ". ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص، 334

يُنظر المسألة: سيبويه، الكتاب 481/4 ــ 482؛ ابن السرّاج، الأُصول في النّحو 271/3 و 433/3.

[3] في (د): يجى.

[4] في (د): بزيادت.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[6] في مَتنِ البِنَاءِ زادَ: من الله تعالى. وقد سقط ذلك من (أ+د).

[7] في (أ): الدايم. بالتخفيف، وهو في (د) بالهمزة.

[8] في (د): يجى.

[9] في (د): الغائب. تصحيفٌ من النَّاسخ.

[10] في (د): يجى.

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[12] في (د): لارادته.

[13] في (د) زاد بعد نحو: استخرجته أي. ولا داعي لها.

[14] في (أ): نحو. بدل: حتى. في (د)، وهو تصحيفٌ من النَّاسخ.

مَنْزِلَةَ الطَّلَبِ. وَيَجِيءُ[1] سِينُ استَفْعَلَ لِإِصَابَةِ[2] الشَّيءِ عَلَى صِفَتِهِ نَحوَ: استَعظَمتُهُ أَيْ وَجَدْتُهُ عَظِيمًا، وكَذَا استَعقَلتُهُ، وَاستَحْسَنتُهُ أَيْ وَجَدتُهُ عَاقِلاً حَسَنًا. وَيَجِيءُ بَابُ استَفْعَلَ لِلتَّحَوُّلِ يَعني تَحَوُّلَ الفَاعِلِ إِلى أَصلِ الفِعلِ نَحــوَ: استَحْجَرَ الطِّينُ أَيْ تَحَوَّلَ إِلى الحَجَرِيَّةِ، وَمِنهُ: "إِنَّ البُغَاثَ بِأَرْضِنــَا يَسْتَنْسِرُ"[3] أَيْ يَتَحَوَّلُ نِسْرًا. وَالبُغَاثُ[4] [بِتَثلِيثِ البَاءِ المُوَحَّدَةِ والغَينِ المُعجَمَةِ][5] عَلَى مَا قَالَهُ الجَوهَرِيُّ: طَائِرٌ دُوَينَ الرَّخْمَةِ [بَطِيءُ][6] الطَّيَرَانِ[7]. وَيُقَالُ لَهُ بِاللِّسَانِ[8] التُّركِيِ: "كَركَس".

[مَعَانِي الزِّيَادَةِ فِي استَفْعَلَ]:

وَسِينُ استَفْعَلَ يَجِيءُ[9] لِمَعَانٍ ثَلاثَةَ[10] عَشَرَ عَلَى قَولِ البَعضِ: الأَوَّلُ: لِلطَّلَبِ: نَحوَ: اسْتَغْفَرَ أَيْ طَلَبَ المَغفِرَةَ، وَعِندَ ذَلِكَ يَصِيرُ مُتَعَدِّيًا. الثَّانِي لِلسؤالِ: نَحوَ: اسْتَخبَرَ [أَي سَأَلَ الخَبَرَ][11]، وَعِندَ

---

[1] في (د) :يجى.

[2] في (د): لاصابت.

[3] مَثَلٌ يُضرَبُ لِلعَزِيزِ يُعَزُّ بِهِ الذَّلِيلُ، وقيل: لِلضَّعِيفِ يَصِيرُ قَوِيًا، والذَّلِيلُ يُعَزُّ بَعد ذُلّ، وقيل: يُضرَبُ لِلئِيمِ يَرتَفِعُ أَمرُهُ، وقيل: معناهُ: مَنْ جَاوَرَنَا عُزَّ بِنَا.

والبُغَاثُ صِغَارُ الطيرِ. الواحدةُ منها بُغاثة. ويستنسر: يصير نسرًا فلا يُقْدَرُ على صيده. قال عباس بن مرداس:

بُغَاثُ الطيرِ أَكْثَرُها فِرَاخًا وأُمُّ الصَّقرِ مِقْلاتٌ نَزُورُ

وفي مجمع الأمثال: البُغاث بالباء المثلثة: وهو ضَرْبٌ من الطير، وفيه ثلاث لغات: الفتح، والضم، والكسر. ويُجْمَع على بغثان. الميداني، مجمع الأمثال1 /38. والبغاث كل طائر ليس من جوارح الطير. ويقال: هو اسم جنس للطير الذي يُصاد. وواحدته بَغاثة، يقال ذلك للذكر والأنثى، والجمع منه: بَغاث مثل: نعامة ونعام، وتكون النعامة للذكر والأنثى. وقيل: هو طير أبيض دون الرّخم، وقيل: البغاث اسم جنس مثل حمام. والصفة منه أَبْغَث، بدليل قولهم: أَبْغَثٌ بَيِّن البُغْثَة. كما يقال: أحمر بيّن الحُمرة، وجمعه هنا بُغث مثل حُمر، وقيل: البغاث أولاد الرَّخَم والغِربَان. وقد جوّز يونس كسر الباء وضمها فيه. والأبغث قريب من الأغبر، والأبغث أيضا مكان ذو رمل، والبغثاء من الغنم مثل الرقطاء، والبغثاء أخلاطُ الناس، يقال: دخلت في البغثاء أي: في عامة الناس وجماعتهم.

يُنظر: الجوهري، الصّحاح (بغث) 274/1؛ أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال ص160+188؛ ابن الحاجب، الشّافية 21؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 46/4؛ ابن منظور، لسان العرب (بغث) 118/2-11947.

[4] زاد في (أ) بعد البغاث في الهامش: بالتاء المثلثة والغين المعجمة والباء الموحدة.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[6] ما بين المعقوفين في (أ): بطييء. وفي (د): بطى. وما أُثبت الرسم الصحيح.

[7] يُنظر: الجوهري، م. ن، (بغث) 274/1.

[8] في (د): بلسان.

[9] في (د): يجى.

[10] في (أ+د): ثلثة.

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

ذَلكَ يَصيرُ مُتَعَدِّيًا أَيضًا. وَالثَّالثُ للتَّحَوُّلِ: نَحوَ استَخَلَّ الخَمرُ خَلاًّ [أَي تَحَوَّلَ الخَمرُ خَلاًّ][1]، وَعِندَ ذَلكَ يَصيرُ لازِمًا. وَالرَّابِعُ: لِلاعتِقَادِ، نَحوَ: استَكرَمتُهُ، أَيْ اعتَقَدْتُ أَنَّهُ كَرِيمٌ، وَعِندَ ذَلكَ يَصيرُ لازِمًا أَيضًا. وَالخَامِسُ للوِجدَانِ نَحوَ: استَجَدتُ [شَيئًا][2] أَيْ وَجَدْتُهُ جَيدًا، وَعِندَ ذَلكَ يَصيرُ مُتَعَدِّيًا. وَالسَّادِسُ للتَّسلِيمِ وَالقَبُولِ، وَهوَ قَولُهُم: استَرجَعَ القَومُ عِندَ المُصِيبَةِ أَيْ قَالُوا: إِنَّا للهِ وإِنَّا إِلَيهِ رَاجِعونَ، و[هو][3] تَسلِيمُ النَّفسِ إِلى اللهِ تَعَالَى[4]، [وَالإِذعَانُ إِلى][5] مَا أَمَرَ بِهِ، وَمَعنَاهُ [أَنْ يُقَالَ: إِنَّا عَبِيدٌ للهِ، وَمُلكُهُ تَعَالى فِي الدُّنيَا، وَإِنَّا إِلَيهِ رَاجِعُونَ فِي الآخِرَةِ][6]، فَكَانَ مَعنَى استَرجَعَ القَومُ: سَلَّمُوا أَنفُسَهُم إِلى اللهِ تَعَالَى[7]، وَقبِلوا مَا أَمَرَهُم بِهِ، وَعِندَ ذَلكَ يَصيرُ مُتَعَدِّيًا. وَالسَّابِعُ للحَينُونَةِ نَحوَ: استَرقَعَ الثَّوبُ. أَيْ حَانَ وَقتُ استِرقَاعِهِ، وَعِندَ ذَلكَ يَصيرُ لازِمًا. وَالثَّامِنُ بِمَعنَى أَفعَلَ نَحوَ: استَخرَجَ بِمَعنَى أَخرَجَ، وَعِندَ ذَلكَ يَصيرُ مُتَعَدِّيًا. وَالتَّاسِعُ بِمَعنَى فَعَلَ الثُّلاثِيِّ نَحوَ: استَقَرَّ بِمَعنَى قَرَّ، وَعِندَ ذَلكَ يَصيرُ لازِمًا. وَالعَاشِرُ للتَّحَولِ نَحوَ: استَحجَرَ الطِّينُ، أَيْ صَارَ حَجَرًا أَيْ مِثْلَ الحَجَرِ فِي الشِّدَّةِ لا فِي الحَقِيقَةِ، وَعِندَ ذَلكَ يَصيرُ لازِمًا أَيضًا. وَالحَادِي عَشَرَ لِمُوَافَقَةِ افتَعَلَ نَحوَ: استَعصَمَ بِمَعنَى [اعتَصَمَ][8]، وَاستَعذَرَ بِمَعنَى اعتَذَرَ. وَالحَصرُ فِي هَذِهِ المَعَانِي حَصرٌ استِقرَائِيٌّ عِندَ البَعضِ[9]. فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قُدِّمَ هَذَا البَابُ عَلى غَيرِهِ؟ قُلنَا: لأَنَّ الزَّائِدَ[10] فِيهِ فِي الأَوَّلِ جَمِيعًا، وَاللهُ أَعلَمُ.

البَابُ الثَّانِي مِنهَا – أَيْ مِنَ الأَبوَابِ الأَربَعَةِ، فَإِنْ قِيلَ: الأَربَعَةُ: اسمٌ مُفرَدٌ للعَدَدِ المَعلُومِ وَهوَ الزَّوجُ فَكَيفَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلأَبوَابِ[11] هُنَا؟ قُلنَا: التَّاءُ إِذَا لَحِقَتْ

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[4] في (أ): تع. اختصارًا.

[5] ما بين المعقوفين في (أ+د): وإذعان ما. وهو تصحيف من النّاسخَين، وما أُثبت يلائم النص ويخدمه.

[6] في (د): وقالوا إنا عبيد وملك الله تعالى وإنا إليه راجعون في الآخرة.

[7] في (أ): تع. اختصارًا.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[9] قال: سين استفعل يجيء لمعان ثلاثة عشر لكنَّه عدّ أحد عشر معنى فقط.
يُنظرمعاني استفعل: سيبويه، الكتاب 70/4– 72؛ ابن يعيش، شرح التصريف الملوكي ص 82 – 84؛ ابن عصفور، الممتع 194/1، 195.

[10] في (أ): الزايد.

[11] في (د): الأبواب.

بِالأَعدَادِ[1] تَأْخُذُ حُكمَ الجَمعِ لأَنَّ المُجَــرَّدَ أَصلٌ وَالجَمعُ زَائِدٌ[2]عَلَيهِ، وَالتَّاءُ أَيضًا زَائِدٌ عَلَى المُجَرَّدِ؛ **افْعَوْعَلَ**: فِعلٌ مَاضٍ، **يَفعَوْعِلُ**: فِعلٌ مُضَارِعٌ، **اِفْعِيعَالاً**: مَصْدَرٌ، أَصلُهُ افعِوْعالاً بِكَسرِ العَينِ الأُولَى وَسُكونِ الوَاوِ وَقُلِبَتِ الواوُ يَاءً فَصَارَ اِفْعِيعَالاً. هَذَا وَزنُ **مَوزُونِهِ: اعْشَوشَبَ 18/ب يَعْشَوشِبُ اِعشِيشَابًا**، وَإِعلاَلُهُ مِثْلُ مَا مَرَّ. وَهذَا بَابُ الاِفْعِيعَال، أَصلُهُ عَشُبَ، بِضَمِّ الشِّينِ، وَهَذَا البَابُ[3] لازِمٌ يُفِيدُ المُبَالَغَة. وَإِذَا قُلْتَ: اعشَوشَبَ كَانَ أَبْلَغَ مِن [قَولِهِم][4] عَشُبَ، **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحرُفٍ** كَاعْشَوشَبَ أَصلُهُ عَشُبَ فَصَارَ اعشَوشَبَ. **بِزِيادَةِ الهَمزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَالواوِ وَحرفٍ آخَرَ مِن جِنسِ عَينِ فِعلِهِ وَالواوُ بَينَ العَينِ وَاللاَّمِ** بِالاِتِّفَاقِ[5]، **وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللازِمِ لأَنَّهُ يُقَالُ: عَشُبَ الأَرضُ إِذَا نَبَتَ عَلَى وَجهِ الأَرضِ فِي الجُملَةِ** أَي صَارَ ذَا نَبَاتٍ قَلِيلٍ. **وَيُقَالُ: اعْشَوشَبَ الأَرضُ إِذَا كَثُرَ**[6] **نَبَاتُ**[7] **وَجهِ الأَرضِ** بِحيثُ يَستُرُ وَجهَهَا، لأَنَّ كَثرَةَ الحُرُوفِ تَدُلُّ عَلَى كَثرَةِ المَعنَى. وَالعُشبُ هُوَ الكَلأُ[8] الرَّطبُ، يُقَالُ لَهُ: حَشِيشٌ. [وَاللهُ أَعلَمُ][9].

وَإِنَّمَا قُدِّمَ هَذَا البَابُ عَلَى بَابٍ بَعدَهُ لأَنَّ أَحدَ حُرُوفِهِ الزَّائِدَةِ مِن جِنسِهِ، وَهوَ أَولَى بِالتَّقدِيمِ[10] مِن غَيرِهِ، أَو نَقُولُ: لأَنَّ أَحدَ حَرفَيهِ حَرفٌ صَحِيحٌ وَحَرفي[11] بَابِ [مَا][12] بَعْدَهُ كِلاهُمَا حَرفَا عِلَّةٍ كَالواوَينِ فِي افْعَوَّلَ [وَاللهُ أَعلَمُ][13].

البَابُ الثَّالِثُ مِنهَا ــ أَي مِن الأَبوابِ الأَربَعَةِ ــ **افْعَوَّلَ**: فِعلٌ مَاضٍ، **يَفْعَوِّلُ**: فِعلٌ مُضَارِعٌ بِكَسرِ الوَاوِ، **افعِوَّالاً** ــ [بِكَسرِ العَينِ][14] ــ مَصْدَرٌ. وَإِنَّمَا الأَلِفُ فِي المَصدَرِ لِئلا يَلتَبِسَ بِتَثنِيَةِ افعَوَّل. هذا وَزنُ **مَوزُونِهِ اجلَوَّذَ يَجلَوِّذُ اجلِوَّاذًا**. فَإِنْ قُلتَ: لِمَ لَمْ يُقْلَبِ الواوُ يَاءً فِي المَصدَرِ مَع

---

[1] في (أ+د): في الأعداد.وما أُثبت أسلم.

[2] في (أ): زايد.

[3] في (د): باب.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[5] في (د): باالاتفاق.

[6] في (د): كثرت.

[7] زاد في (د) بعد نبات كلمة: في. ولا حاجة لها.

[8] في (أ+د): الكلاء. بهمزة على السطر خطأ وحقها أن تكون على الألف لانفتاح ما قبلها.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[10] في (د): باالتقديم.

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[13] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[14] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

كَسرَةِ مَا قَبْلَهَا؟ قُلتُ: لِمُشَاكَلَةِ فِعْلِهِ فِي الإِدْغَامِ، وَهَذَا بَابُ الافْعِوَّالِ، أَو لأَنَّ [المُرَادَ من قَلبِ الوَاوِ يَاءً التَّخفِيفُ][1]، وَيُوجَدُ التَّخفِيفُ بِالإِدْغَامِ[2] أَيضًا، لأَنَّ طَرِيقَ[3] التَّخفِيفِ كَمَا يَكُونُ بِالقَلبِ يَكُونُ بِالإِدغَامِ[4]، أَو نَقُولُ: اجْتَمَعَ فِيهِ قَاعِدَةُ الإِعلالِ مَع قَاعِدَةِ الإِدْغَامِ. فَقُدِّمَت قَاعِدَةُ الإِدْغَامِ عَلَى قَاعِدَةِ الإِعلالِ، فَلِهَذَا لَمْ يُقْلَبِ[5] الوَاوُ يَاءً. والاجْلِوَّاذُ مَصْدَرٌ، يُقَالُ: اجْلَوَّذَ بِهِمُ السَّيرُ [أَي] [6] دَامَ [مَع] [7] السُّرعَةِ[8]. **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيــهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ** كَاجْلَوَّذَ أَصْلُــهُ جَلَذَ فَصَارَ اجْلَوَّذَ **بِزِيَادَةِ**[9] **الهَمزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَبِزِيَادَةِ**[10] **الوَاوَيْنِ**[11] وَهُمَا: المُدْغَمُ وَالمُدْغَمُ فِيهِ **بَيْنَ العَينِ وَاللاّمِ، وَبِنَاؤُهُ أَيضًا** كَبِنَاءِ بَابِ الافْعِيْعَالِ **لِمُبَالَغَةِ اللازمِ لأَنَّهُ** ــ أَي الشَّأن ــ **يُقَالُ** فِي لُغَتِهِم: **جَلَذَ الإِبِلُ** مِنَ الثُّلاثِيِّ **إِذَا سَارَ** تِلكَ الإِبِلُ **سَيْرًا**[12] **سُرعَةٍ** ــ بِضَمِّ السِّينِ الثَّانِي ــ أَي سَرِيعًا. **وَيُقَالُ: اجْلَوَّذَ الإِبِلُ إِذَا سَارَ** تِلكَ الإِبِلُ **سَيْرًا بِزِيَادَةِ**[13] **سُرْعَةٍ** ــ بِضمِّ السِّينِ[14]ــ وَتَذكِيرُ الفِعلِ المُسنَدِ إِلى ضَمِيرِ[15] الإِبِلِ أَعْنِي: سَارَ فِي المَوضِعَينِ[16] كَمَا فِي بَعضِ النُسَخِ لَيسَ بِسَدِيدٍ كَمَا قِيلَ، [وَأَمَّا عَلَى مَا فِي بَعضِهَا مِن اسْنَادِهِ إِلى الظَّاهِرِ فَلا اعْتِرَاضَ][17]. فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قُدِّمَ بَابُ الافْعِوَّالِ عَلَى مَا بَعدَهُ؟ قُلنَا: إِنَّمَا قُدِّمَ لأَنَّ

---

[1] ما بين المعقوفين في (د): مراد هنا قلب الواو ياء للتخفيف.

[2] في (د): بالإدغام.

[3] في (د): طرق.

[4] في (د): بالإدغام.

[5] في (د): تقلب. وكلاهما صحيح.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[8] اجلوّذ بهم السّير اجلوّاذا أي دام مع سرغة، وهو من سير الإبل.

يُنظر: ابن منظور، اللسان (جلذ) 481/3.

[9] في (د): بزيادت.

[10] في (د): بزيادت.

[11] يُنظر: التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزّي ص42؛ السيوطي، همع الهوامع 26/6.

[12] في (أ): سيراً. وما أُثبت من (د).

[13] في (د): زيادت.

[14] زاد في (د): أيضا.

[15] في (د): الضمير.

[16] في (د): موضعين.

[17] ما بين المعقوفين ساقط من (د) مكتوب فوق السطر في (أ).

الإبل مؤنثة حيث إنّ أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين لزم فيها التأنيث، وإذا صُغّرت دخلتها التاءُ نحو: أُبيلة.

يُنظر: سيبويه، الكتاب 562/3 وما بعدها؛ الجوهري، الصّحاح 2/1؛ ابن منظور، اللسان (أبل) 3/11؛ الزبيدي،

كُلَ الزَّوائِدِ[1] فِيهِ قَبلَ الآخِرِ بِخِلافِ ذَلِكَ البَابِ [وَاللهُ أَعْلَمُ][2].

البَابُ الرّابِعُ مِنْهَا – أَيْ مِنَ الأَبوَابِ الأَربَعةِ – **افْعَالَّ**: فِعلٌ مَاضٍ [بِتَشدِيدِ اللاّمِ][3]. **يَفْعَالُّ**: فِعلٌ مُضَارِعٌ [بِتَشديدِ **19**/أ اللاّمِ أَيضًا][4]. **افْعِيلالاً**: مَصدَرٌ. قُلِبَتِ الأَلِفُ الَّتِي كَانَت في المَاضِي وَالمُضَارِعِ يَاءً لِكَسرةِ مَا قَبْلَهَا، وَهذَا حَملُ النَّظِيرِ على النَّظِيرِ، لأَنَّ الأَلِفَ والوَاوَ وَاليَاءَ [حُرُوفُ][5] عِلَّةٍ، والواوُ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَكْسُورًا تُقْلَبُ يَاءً، وكَذَلِكَ الهَمْزَةُ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَكْسُورًا قُلِبَتْ يَاءً، فَكَذَلِكَ الأَلِفُ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَها مَكْسُورًا قُلِبَتْ يَاءً.

هَذَا وَزنُ **مَوزُونِهِ احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيْرَارًا**، اليَاءُ فِيهِ مَقْلُوبٌ مِنَ الأَلِفِ الَّذِي كَانَ فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ بَعْدَ المِيمِ فِي كِلَيهِمَا فَكُسِرَ المِيمُ فِي المَصْدَرِ فَصَارَ الأَلِفُ يَاءً حَمْلاً عَلى قَلبِ الوَاوِ يَاءً، أَو تَعَذَّرَ القِرَاءَةُ[6] فَصَارَ احْمِيْرَارًا فَلَمْ يُدْغَمْ لِعَدَمِ شَرطِ الإِدْغَامِ لِدُخُولِ الأَلِفِ بَينَ الرَّاءَينِ[7] فِي المَصدَرِ. وَهَذَا بَابُ الافْعِيْلال. **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلى سِتَّةِ أَحْرُفٍ** كَاحمارَّ أَصْلُهُ حَمُرَ فَصَارَ احْمَارَّ **بِزِيَادَةِ**[8] **الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ** وَبِزِيَادَةِ[9] **الأَلِفِ بَينَ العَينِ واللاّمِ** وَبِزِيَادَةِ[10] **حَرْفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ لامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ** اتفَاقًا، **وَبِنَاؤُهُ** أَيضًا[11] كَبِنَاءِ البَابَينِ المَذكُورِينِ **لِمُبَالَغَةِ اللازِمِ، لَكِنّ هَذَا البَابَ أَبْلَغُ** أَيْ أَكْثَرُ مُبَالَغَةً فِي المَعنى لِكَثرَةِ حُرُوفِهِ الدَّالَةِ عَلى كَثرَةِ المَعنَى. **مِن بَابِ الافْعِلالِ لأَنَّهُ** ــ أَي الشَّأن ــ **يُقَالُ** فِي لُغَتِهِم: **حَمَرَ زَيْدٌ** مِنَ الثُّلاثِيِّ **إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ فِي الجُملَةِ** أَيْ قَلِيلة، **وَيُقَالُ: احْمَرَّ زَيْدٌ** مِن بَابِ الافْعِلالِ **إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ مُبَالغة** أَي كثيرة، **وَيُقَالُ: احْمَارَّ زَيدٌ** مِن بَابِ

تاج العروس 6821/1.

يرى الباحث أَنَّ قولَهُ: سار الإبل، صحيحٌ إذا كان يُريدُ قطيع الإبلِ، وعليه كان على الشّارحِ أَن يقولَ في شرحه: ذلك بدل قوله: تلك ليناسب السّياق، أَمَا وقد قال: تلك، فقد أرادها على الأصل لكنّه أَبقى على تذكير الفعل (سار) مما أَورث السّياقَ النفورَ.

[1] في (أ): الزوايد. وما أُثبت من (د).

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (أ). مثبت في (د).

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[5] في (أ+د): حرف. والكلام عن جمع، لذا أُثبت: حروف.

[6] في (د): القرات. وهو تصحيف من الناسخ.

[7] في (د): الرابين. بياءين. وما أثبت الرسم الصحيح

[8] في (د): بزيادت.

[9] في (د): بزيادت.

[10] في (د): بزيادت.

[11] زاد في (أ) بعد أَيضًا: أي. ولا داعي لها.

الافْعِيْلاَل، **إِذَا كَانَ لَهُ حُمْرَةٌ زِيَادَةَ مُبَالَغَةٍ** أَي كَثِيرَة[1]. وَحُكْمُ [احْمَارَّ][2] كَحُكمِ احْمَرَّ فِي أَنَّهُ لِلمُبَالَغَةِ وَاللُّزُومِ وَالاخْتِصَاصِ بِالأَلوَانِ[3] وَالعُيُوبِ. إِلاّ أَنَّ المُبَالَغَةَ فِيهِ زَائِدَةٌ[4] عَلى احْمَرَّ لِكَونِ الزِّيَادَةَ[5] فِيهِ أَكثَرُ، وَهَذَا البَابُ لا يَجِيءُ[6] إِلاّ مِنَ الأَلوَانِ والعُيوبِ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قُدِّمَ مَزِيدُ الثُّلاثِيِّ بِأَنوَاعِهِ الثَّلاثَةِ عَلى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ؟ قُلنَا: [إِنَّمَا قُدِّمَ][7] تِبعًا لأَصلِهِ [وَاللهُ أَعلَمُ][8].

لَمَّا فَرَغَ مِن بَيَانِ مَا يَتَفَرَّعُ عَلى الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ ــ أَعنِي سِتَّةَ أَبوَابٍ ــ مِن الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ كَمَا نَظَمَ الشَّاعِرُ بِاللِّسَانِ[9] التُّركِيِّ فَنِعمَ الشَّيءُ مَا نَظَمَهُ:

كرد لرسك كه علامات ثلاثيدن نشان أيدى ويرم أي تلاميذ ايجره جان

فتح ضم وفتح كسر وفتحتان كسر فتح وضم ضم وكسرتان[10]

المُرَادُ مِنَ الفَتحِ وَالضَّمِ: نَصَرَ يَنْصُرُ، وَهوَ البَابُ[11] الأَوَّلُ، وَمِنَ الفَتحِ وَالكَسرِ: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَهوَ البَابُ الثَّانِي، وَمِنَ الفَتْحَتَينِ[12]: فَتَحَ يَفْتَحُ، وَهوَ البَابُ الثَّالِثُ. وَمِنَ الكَسرِ وَالفَتحِ: عَلِمَ يَعْلَمُ، وَهوَ البَابُ الرَّابِعُ. وَمِنَ الضَّمِ وَالضَّمِ: حَسُنَ يَحْسُنُ، وَهوَ البَابُ الخَامِسُ. وَمِنَ الكَسرَتَينِ[13]: حَسِبَ يَحْسِبُ، وَهوَ البَابُ السَّادِسُ.

---

(1) زاد في (أ) قبل كثيرة: أكثر. ولا داعي لها.

(2) في (د): احمرار. تصحيف من النّاسخ.

(3) في (د): باالألوان.

(4) في (أ): زايدة. وما أُثبت من(د).

(5) في (د): الزائدة. وهو تصحيف من الناسخ.

(6) في (د): يجى.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(9) في (د): باللسان.

(10) في (د) ورد البيت بدون واو العطف بين مفرداته هكذا:

فتح ضم، فتح كسر، فتحتان كسر فتح، ضم ضم، كسرتان

ينظر: سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، ص، 32.

(11) في (د): باب. دون ال، وكذلك الأمر حتى نهاية تعداده للأبواب الستة

(12) في (د): الفتحتان. خطأ لأنها سبقت بمن فكان حقها الجر.

(13) في (د):الكسرتان. بألف الرفع وحقها الجر لأنها سبقت بـــ من.

[الرباعي المجرّد]:

وَلَمَّا فَرَغَ مِن بَيَانِ الرُّبَاعِيِّ – أَعني بَابَ الإِفْعَالِ وَالتَّفْعِيلِ وَالمُفَاعَلَةِ، [وَلَمَّا فَرَغَ مِن بَيَانِ الخُمَاسِيِّ أَعْنِي بَابَ الانْفِعَالِ وَالافْتِعَالِ وَالافعِلالِ وَالتَّفَعُّلِ وَالتَّفَاعُلِ][1]. وَلَمَّا فَرَغَ مِن بَيَانِ السُّدَاسِيِّ أَعنِي بَابَ[2] **19/ب** الاسْتِفعَالِ وَالافْعِيْعَالِ وَالافْعِوَّالِ وَالافْعِيلالِ؛ شَرَعَ فِي بَيَانِ الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ[3] [فَقَالَ][4]: **وَبَابُ وَاحِدٍ مِنْهَا** ــ أَيْ مِن خَمْسَةٍ [وَثَلاثِينَ][5] بَابًا **لِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ** عَنِ [الزَّوَائِدِ] [6]. قَولُهُ: **وَهوَ بَابٌ وَاحِدٌ** [زَائِدٌ] [7] لا حَاجَةَ إِليهِ كَمَا لا يَخْفَى هَكَذَا قَالوا[8].

فَإِنْ قُلتَ: لِمَ قَالَ: وَهوَ بَابٌ وَاحِدٌ وَلَمْ يَكْتَفِ بِقَولِهِ: وَهوَ بَابُ فَعْلَلَ مَع أَنَّ [المُبتَدَأَ][9] وَالخَبَرَ إِذَا كَانَا مَعرِفَتَينِ يُفِيدُ الحَصْرَ، قُلتُ: ذَكَرَهُ تَأْكِيدًا، أَو لِئلا يَلْتَبِسَ بِشَمْلَلَ[10] فَافهَمْ، وَإِنَّمَا كَانَ الرُّبَاعِيُّ[11] المُجَرَّدُ بَابًا وَاحِدًا بِحُكمِ الاستقرَاءِ وَالتَّتَبُّعِ، لَكِنْ يَكُونُ فِي التَّصَورِ السَّاذَجِ أَربَعَةً وَسِتِينَ بَابًا[12]، لَكِنْ أَسقَطْنَا غَيرَ بَابٍ لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ وَكَثرَةِ حُرُوفِهِ مَع ثِقَلِ الفِعلِ، وَأَمَّا فِي مُقتَضَى العَقْلِ

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[2] في (د): به. تصحيف من الناسخ.

[3] في (د): منه. تصحيف من الناسخ.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[5] في (أ): ثلثين. وما أُثبت من (د).

[6] في (أ): الزوايد. وما أُثبت من(د).

[7] في (أ): زايد. وما أُثبت من(د).

[8] اتفقَ العلماءُ على أَنّ لِلرّباعيّ المجرّدِ وزنًا واحدًا هو: فَعْلَلَ لا غير، وقد عَلَلَ النحويونَ وجودَهُ على وزنٍ واحدٍ للتخفيف، فالفعل ثقيلٌ بطبعهِ لِمَا يعتريهِ من تغييرٍ، أَو تحريفٍ، لذا وُصفتِ اللّغةُ العربيّةُ بِأَنّها ثُلاثيّةُ الجذورِ. فالثّلاثيّ – الفعل – فيها كثيرٌ، والرّباعيُّ قليلٌ.

يُنظر: ابن السرّاج، الأُصول في النّحو 231/3؛ ابن الحاجب، الشّافية ص22؛ الإستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب 114/1؛ ابن عقيل، شرح الألفية 507/2؛ التّفتازانيّ، شرح مختصر التّصريفِ العِزّيّ ص7؛ السيوطي، همع الهوامع 19/6 والمزهر 32/2 ؛.

[9] في (أ): المبتداء. بهمزة على السطر وحقها أن تكون على الألف. وفي (د): المبتدى. وما أُثبت الرسم الصحيح.

[10] شَمْلَلَ: هو ملحق بالرباعي.

نقول: شَمْلَلتُ النَّخْلَةُ إذا أَخذت من شَمَالِيلِهَا وهو: التّمرُ القليلُ الَّذي بقي عليها، والجمعُ أَشْمَال. وشَمَلَ الرّجلُ وانْشَمَلَ وشَمْلَلَ: أَسرعَ وشمَّرَ، ناقة شِمِلَّةٌ وشِمالٌ وشِمْلالٌ: خفيفةٌ سريعةٌ. وشَمْلَلَ شَمْلَلَة: إذا أَسرعَ.

يُنظر: ابن منظور، اللسان (شمل) 364/11.

[11] في (د): اللرباعي.

[12] لأَنّ التّصورالسّاذج يجعلنا نبدأُ بالسكونِ، فصارَ الابتداءُ بالحركاتِ الثّلاثةِ والسّكونِ، فَضربنا هذه في عددِ الحروفِ الّتي هي أَربعة، فيكون ستةَ عَشَرَ، ضربناها في عددِ الاحتمالاتِ لكلٍ منها وهو أَربعةٌ، فيكونُ أَربعةً =

يَكُونُ ثَمَانِيَةً وَأَربَعِينَ بَابًا[1]. فَإِنْ قُلْتَ: [لِمَ][2] لَمْ يَبْنُوهُ[3] بِالحَرَكَاتِ[4] المُخْتَلِفَةِ[5] وَالتَزَمُوا[6] فِيهِ الفَتَحَاتِ؟ قُلنَا: طَلَبًا لِلخِفَّةِ، ثُمَّ أَسْكَنُوا الحَرفَ الثَّانِي مِنَ المَاضِي وَالمُضَارِعِ لِئلا يَلزَمَ تَوالِي أَربَعِ حَرَكَاتٍ[7]، إِذْ فِي إِسْكَانِ غَيرِهِ مَانِعٌ، وَأَمَّا إِسْكَانُ الفَاءِ فَلِتَعَذُّرِ الابْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ[8]، وَأَمَّا إِسْكَانُ اللاّمِ الأُولَى فَلِالتِقَاءِ السَّاكِنِينِ عِندَ اِتصَالِ الضَّمِيرِ المَرفُوعِ لِوُجُودِ سُكُونِ اللاّمِ الثَّانِيَةِ عِنْدَهُ حَمْلاً عَلَى الثُّلاثِيِّ، وَلَمْ يَجُزْ إِسْكَانُ الثَّانِيةِ لِكونِ المَاضِي مَبنِيًّا عَلَى الفَتحِ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِالضَّمِيرِ[9] المَرفُوعِ، فَتَعَيَّنَ سُكُونُ[10] [الحَرفِ الثَّانِي][11]. [وَ] [12]وَزنُهُ **فَعْلَلَ**: فِعلٌ مَاضٍ، **يُفَعْلِلُ**: فِعلٌ مُضَارِعٌ [بِضَمِّ اليَاءِ][13] **فَعْلَلَةً** بِفَتحِ الفَاءِ مَصدَرُهُ الأَوَّلُ **وفِعْلالاً** مَصْدَرُهُ الثَّانِي. فَإِنْ قُلْتَ[14]: لِمَ لَمْ يُدْغَمِ اللاّمُ فِي اللاّمِ مَعَ وُجُودِ شَرطِ الإِدْغَامِ وَهوَ اجْتِمَاعُ الحَرفَينِ المُتَحَرِّكَينِ مِن جِنسٍ وَاحِدٍ؟ [قُلْتُ][15]: لِئلا يَلْزَمَ اجتماعُ السَّاكِنَينِ مِنَ العَينِ وَاللاّمِ [الأُولَى][16]، وَلِئلا يُخَالِفَ الوَزنُ المَوزُونَ لِعَدمِ إِمْكَانِ الإِدْغَامِ فِيهِ، فَإِنْ قِيلَ: لِمَ فُتِحَ أَوَّلُهُ، وَلَمْ يُضَمَّ، وَلَمْ يُكْسَرْ، وَلَمْ يُسكَّنْ؟ قُلْتُ: أَمَّا الأَوَّلُ فَلِخِفَّتِهِ، وَالثَّانِي لِثِقَلِهِ، أَو لِئلا يَلْتَبِسَ الفِعلُ بِالاسمِ[17] فِي [نَحوِ][18]: جُنْدَب وَهوَ مِنَ الجَرَادِ، وَقِيلَ: هُو اسمُ رَجُلٍ[19]؛ وَأَمَّا

= وستين. 4×4 = 16×4 = 64.

[1] مُقتضى العقلِ يَمنعُ الابتداءُ بالسّاكنِ فتبقى الحركاتُ الثّلاثَةُ، ضربناها في عددِ الحروفِ وهو أَربعة، ثُمّ ضربناها في عددِ الاحتمالاتِ وهو أَربعَة، فَكان الحاصل ثمانيةً وأَربعينَ بابًا. 3×4 = 12×4 = 48.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[3] في (د): يبوبوه.

[4] في (د): بالحركات.

[5] في (د): المختلفت.

[6] زاد في (د) قبل التزموا: ولم. وهي زيادة من الناسخ خطأ.

[7] زاد في (د) بعد قوله: حركات: متواليات. وهو خطأ لأنّه سبق ذلك قوله: توالى.

[8] في (د): بالساكن.

[9] في (د): بالضمير.

[10] في (د): السكون.

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

ما سبق من تعليل عند السيوطي لكن بنص مغاير. يُنظر: السيوطي، همع الهوامع 263/3.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (أ+د) وقد أُثبت لمقتضى السياق.

[13] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[14] في (د): قيل. بدل: قلت. وهما سيان.

[15] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[16] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[17] في (أ+د): الاسم، والأصوب تعدية الفعل "التبس" بالباء.

[18] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[19] الجُنْدَب: دُوَيبَة عريضة لها جناحان تَسمعُ لها صريرًا إِذا حَميتِ الشَّمسُ. وهي أَكبرُ من الجَرادَةِ. وجندب اسم

الثَّالِثُ فَلِثِقَلِه [1] أَيضًا، أَو لِئــلا يَلتَبِسَ الفِعلُ بِالاسمِ[2] [فِي] [3] نَحو: دِرْهَم[4] وَهوَ مُعَرَّبٌ، وكَــسرُ الهَاءِ لُغَةٌ[5]، وَرُبَّمَا يُقَالُ: دِرهَام بِالأَلِفِ[6]؛ أَمَّا الرَّابِعُ فَلِتَعَذُّرِ الابتِدَاء بِالسَّاكِنِ[7]. وَفِي بَعضِ الشُّرُوحِ المَصدَرُ الأَوَّلُ[8] قِيَاسِيّ، وَالثَّانِي سَمَاعِيّ. وَالتَزَمُوا[9] فِيهِ الفَتَحَاتِ لِخِفَّتِهَا، وَثِقَلِ الرُّبَاعِيِّ فَصَارَ بَابًا وَاحِدًا. هَذَا وَزنُ **مَوزُونِهِ: دَحْرَجَ يُدَحرِجُ دَحْرَجَةً ودِحْراجًا** بِكَسرِ الدَّالِ[10] فِي المَصدَرِ الثَّانِي لا غَير، وَيَجُوزُ الفَتحُ فِي المُضَاعَفِ [أَيْ فَتحُ الفَاءِ فِي المَصدَرِ][11] قِيَاسًا مُطْرِدًا لِثِقَلِهِ نَحوَ: وَسْوَسَ يُوَسْوِسُ وَسْوَسَة وَوِسْوَاسًا[12] [بِفَتحِ الوَاوِ الأُولَى وَكَسْرِهَا فِي المَصدَرِ الثَّانِي][13] إِلاّ أَنَّ الكَسرَ أَفْصَحُ لأَنَّهُ أَصلٌ، وَهذَا بَابُ الفَعْلَلَة، فَتَمَّهُ لأَنَّهُ مُجَرَّدٌ، وَالمُجَرَّدُ أَصلٌ لِغَيرِهِ، **وَعَلامَتُهُ أَنْ**

لشخص، ذكر بعض النَّحويينَ أَنَّ النونَ فيه زائدة، لأنَّ اشتقاقه من الجَدبِ وهو: القفرُ من الأرض. وذكرَ الخليل أنّ كل اسم على هذا الوزنِ ثانيهِ نُونٌ أَو همزةٌ فَلَكَ أَن تقولَ فيه: فُعْلٌل، أو فُعْلَل. مثل: جُنْدُب وجُنْدَب وجُؤْذُر، وجُؤْذَر، وسُؤْدُد وسُؤْدَد. وهي لغةٌ طائيةٌ يهمزون السؤدد.

يُنظر: الفراهيدي، العين496/1؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ص211؛ ابن منظور، اللسان(جدب)254/1.

[1] في (د): فثقله.

[2] في (أ+د): الاسم.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[4] درهم: الدرهمُ فَارسيٌّ مُعَرَّبٌ. وكسرُ الهاءِ فيه لُغةٌ، ورُبَّمَا قالوا

درّهام قال الشاعر:

لَو أَنَّ عِندِي مَائَتَي دِرْهَام لَجَازَ فِي آفَاقِهَا خَاتَامِي

وجمع الدرهم دَرَاهِم، وجمع الدِّرهامِ دَرَاهِيم. وشيخٌ مُدَرْهَم أي: مُسِنٌ. وقد اِدْرهَمَ اِدرهَامًا أي: سقط من الكِبَرِ.

يُنظر: ابن منظور، م. س، (درهم)، 199/12.

[5] في (د): لغت.

[6] في (د): باالألف.

[7] في (د): با الساكن.

[8] في (د): الأولى. بالتأنيث، والمصدر السابق لها مذكر.

[9] في (د): التزمه وا. خطأ من الناسخ.

[10]) زاد في (د) بعد الدال: الثانية. وهو خطأ إذ لا دالٌ ثانية هناك.

[11]) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[12]) قال ابن خالويه: الوَسْوَاسُ: إبليسُ، بفتح الواو. والوِسْوَاسُ بكسر الواو: مصدر وَسْوَسَ يُوَسْوِسُ وَسْوَاسًا ووَسْوَسَةً، والوَسْواس بفتح الواو أيضًا: صوتُ الحِليّ، قال الأعشى:

تَسْمَعُ لِلحِليِّ وَسْوَاسًا إِذا انْصَرَفَتْ كَمَا اسْتَعَانَ بِرِيحٍ عِشْرِقٌ زَجِلُ

والعشرق: شجر قصير له حَبٌّ إذا حركته الريح سمع له صوت. والزجل: تحريك الشَّيء، ورفع الصوت.

يُنظر: ابن خالويه، إعراب ثلاثين في سورة من القرآن الكريم ص239؛ ابن منظور، اللسان (عشرق) 253/10 و (زجل) 301/11.

[13]) ما بين المعقوفين زيادة على النسختين لخدمة النص.

يَكُونَ مَاضِيهِ 20/أ عَلى أَربَعَةِ أَحْرُفٍ بِشَرطِ **أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ حُرُوفِهِ أَصلِيَّةً، وبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِبًا** أَيْ فِي غَالِبِ الاِسْتِعْمَالِ، **وقَد يَكُونُ لازِمًا، مِثَالُ** الفِعلِ **المُتَعَدِّي نَحوَ: دَحْرَجَ** زَيْدٌ الحَجَرَ أَيْ دَوَّرَهَا. **وَمِثَالُ الفِعلِ اللازِمِ نَحوَ: دَرْبَخَ[1] زَيْد** أَيْ ذَلَّ زَيْدٌ وَ[طَأْطَأَ][2] رَأْسَهُ [وَاللهُ أَعلَمُ][3].

[المُلحَقُ بالرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ]:

لَمَّا فَرَغَ مِن بَيَانِ الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ شَرَعَ فِي بَيَانِ مُلحَقَاتِهِ فَقَالَ: وَأَبوَابٌ **سِتَّةٌ مِنْهَا** أَيْ مِن خَمْسَةٍ وَثَلاثِينَ بَابًا **لِمُلْحَقِ دَحْرَجَ[4]، وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّتَّةِ: المُلحَقُ بِالرُّبَاعِي[5]**. وَمَعنَى الإلحَاقُ اتِّحَادُ المَصدَرَينِ: المُلحَقُ وَالمُلحَقُ بِهِ[6] وَالمُرَادُ مِنَ المُلحَقِ الأَبوابُ السِّتَّةُ المُلحَقَةُ، والمُلحَقُ بِهِ هوالرُّبَاعِيُّ المُجَــرَّدُ. وَإِنَّما كَانَ السّتةُ مُلحَقًا، وَلَم يَكُن زِيَادَةَ [عَلى الأَبوابِ السِّتَّةِ][7]، وَلا نُقْصَانًا[8] منها، لأن الزيادة والنقصان لا يخلو إما أن يكون واوا، أو ياء. وكل واحد منها لا يخلو إما أن يزيد بينَ الفَاءِ والعَينِ، أَو بَينَ العَينِ وَاللامِ. فَصارَ أَربَعَةً، وَإِمَّا أَنْ يزيد ملحق حرف[9] العِلَّةِ وَهوَ المُضَاعفُ، وَإِمَّا أَنْ يزيد حرفُ[10] العلةِ في الآخرِ لا غير، فَلِهَذَا انْحَصَرَ فِي السِّتَّةِ[11]. [وَأَمَّا فِي][12] التَّصَورِ [السَّاذَجِ][13] أَربَعَةٌ وَستونَ بَابًا، وَأَمَّا فِي مُقتَضَى العَقلِ ثَمَانِيَةٌ وَأَربَعُونَ بَابًا، فَتَذَكَّرْ، وَلا تَنْسَ مَا مَرَّ مِنَ القَوَاعِدِ وَالفَوَائِدِ[14] [وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوابِ][15].

---

[1] دَرْبَخَ: يقال: دَرْبَخَ ودَرْبَحَ بالخاء المعجمة والمهملة إذا حَنَى ظهره. يُنظر: ابن السكيت، كتاب الإبدال ص100.

[2] في (أ): طأطأ. وما أُثبت من (د)، وهو موافق للرسم الإملائي السليم.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[4] المجرد الرباعي.

[5] في (د): بالرباعي.

[6] مرّ تعريف الالحاق. يُنظر: ص، 93 من هذا البحث.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[8] في (د): نقصان.

[9] في (د): حروف.

[10] في (د): حروف.

[11] في (د): ستة.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[13] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[14] في (أ): الفوايد. بالياء تخفيفاً.

[15] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

البَابُ الأَوَّلُ مِنهَا أَيْ مِنَ الأَبْوَابِ المُلحَقَةِ بِالرُّبَاعِي[1] المُجَرَّدِ: **فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ وَفَوْعَلَةً وَفَيْعَالاً**، أَصْلُهُ فَوْعَالاً كَمَا مَرَّ إِعلاَلُهُ غَيرَ مَرَّةٍ. هَذَا وَزنُ **موزُونِهِ: حَوْقَلَ**[2] قِيلَ: بِمَعنى ضَعُفَ عَنِ الجِمَاعِ وَهوَ لازِمٌ[3]، وَمُلحَقٌ بِدَحْرَجَ **يُحَوقِلُ حَوْقَلَةً وَحِيقَالاً**، أَصلُهُ حِوْقَالاً أُعِلَّ[4] بِالقَلبِ[5]. وَهَذَا بَابُ الفَوْعَلَةِ قَدَّمَهُ عَلَى بَابِ الفَيْعَلَةِ[6] لِقوَّةِ الوَاوِ عَلَى غَيرِهِ لِتَقَدُّمِ الزَّائِدِ، **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَربَعَةِ أَحْرُفٍ** كَحَوقَلَ أَصْلُهُ حَقَلَ فَصَارَ حَوْقَلَ **بِزِيَادَةِ**[7] **الوَاوِ بَينَ الفَاءِ وَالعَينِ، وَبِنَاؤُهُ لِلاّزِمِ** فَقَط، يُقَالُ[8]: **حَوْقَلَ** الرَّجُلُ أَيْ ضَعُفَ أَو كَبُرَ. قُدِّمَ هَذَا البَابُ [عَلَى بَابٍ][9] بَعْدَهُ لِقُوَّةِ الوَاوِ. وَاللهُ أَعْلَمُ.

البَابُ الثَّانِي مِنْهَا أَيْ مِنَ الأَبْوَابِ المُلحَقَةِ بِالرُّبَاعِي[10] المُجَرَّدِ **فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ فَيْعَلَةً وَفَيْعَالاً.** هَذَا وَزنُ **مَوزُونِهِ: بَيْطَرَ [يُبَيْطِرُ بَيْطَرَةً وَبَيْطَارًا]**[11] [يُقَالُ: بَطَرتُ الشَّيءَ إِذَا شَقَقتُهُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ البَيطَارُ، وَهوَ مُتَعَدٍّ، بَيْطَرَ بَيْطَرَةً وَبَيْطَارًا][12]. هَذَا بَابُ الفَعْيَلَةِ، **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَربَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ**[13] **اليَاءِ بَينَ الفَاءِ وَالعَينِ**. وَيُقَالُ: بَيْطَرَ الرَّجُلُ أَيْ أَسرَعَ فَطَأْطَأَ رَأْسَهُ. وَقِيلَ:

---

[1] في (د): بالرباعي.

[2] حَوْقَلَ: أسرعَ في المَشي وقَارَبَ الخَطو. وقيل: هو الإعياءُ والضعفُ، يُقال: حَوْقَلَهُ حَوْقَلَةً وحِيقَالاً. وحَوقَلَ الرَّجل إذا أَدبَرَ، وحوقل: نام، والحَوْقَلُ: الشيخ إذا فَتَرَ عن النكاح، وقيل: الرَّجل المُسنُّ من غير أن يُخَصَّ به الفَاتِرُ عن النكاح، والحَوْقَلُ: ذَكَرُ الرَّجل، وقيل: القارورة الطويلة، وحَوْقَلَ: قال لا حول ولا قوة إلا بالله.

وحوقل اسم لرجل هو محمد بن علي بن حوقل البغدادي المؤرخ المشهور والمعروف بابن حوقل له المسالك والممالك في التاريخ والجغرافيا، متوفي سنة 350هـ.

يُنظر: ابن منظور، اللسان (حقل) 160/11-161؛ إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين 43/6.

[3] في (د): اللازم.

[4] في (د): اوعل. تصحيف من الناسخ.

[5] في (د): بالقلب.

[6] في (د): فيعلة.

[7] في (د): بزيادت.

[8] في (د): نحو.

[9] في (أ): بباب. وما أُثبت من (د).

[10] في (د): الرباعي.

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[13] في (د): بزيادت.

مَعْنَاهُ عَمَلُ البَيْطَرَةِ. **وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقط**[1]. فَإِنْ قِيلَ: لأَيِّ شَيءٍ قُدِّمَ بَابُ الفَيْعَلَةِ عَلى مَا بَعْدَهُ؟ قُلنَا: لِتَقَدُّمِ الزَّائِدِ فِيهِ [وَاللهُ أَعْلَمُ][2].

البَابُ الثَّالِثُ مِنْهَا: أَيْ مِنَ الأَبوَابِ السِّتَّةِ المُلحقُ بِالرُّبَاعِيِّ[3] المُجَرَّدِ: **فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ فَعْوَلَةً وَفِعْوَالاً.** هَذَا وَزْنُ **مَوزُونِهِ: جَهْوَرَ**[4] أَيْ جَهَرَ **يُجَهْوِرُ جَهْوَرَةً 20/ب وَجِهْوَارًا**، هَذَا بَابُ الفَعْوَلَةِ قَدَّمَهُ لِقُوتِهِ عَلى الفَعْيَلَةِ لأَنَّ الوَاوَ أَقْوَى[5] مِنَ اليَاءِ. فَإِنْ قُلْتَ: [لِمَ][6] لَمْ يَقُلْ: جَهْوَرَ وَعَثْيَرَ[7] وَسَمْلَقَ. بِالنَّقْلِ[8] وَالقَلبِ وَالإِدْغَامِ؟ قُلْتُ[9]: لِئلا يَبْطُلَ الإِلحَاقُ بِالإِدْغَامِ[10] وَإِنْ وُجِدَ مُوجِبُ الإِعْلالِ وَالإِدْغَامِ. وَجَهَرَ مِنَ الجِهَارَةِ، وَهوَ ارتِفَاعُ الصَّوتِ، أَصْلُهُ جَهَرَ بِمَعنَى العَيــانِ. قَالَ اللهُ [تَعَالَى][11]: ﴿ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ

---

(1) زاد في متن البناء بعد فقط: نحو بيطر زيد القلم أي شقه. وهذا ساقط من (أ+د).
نقول: بَطَرَ الشيءَ يبْطُرُه ويبْطِره بَطْرًا شقه.
ينظر: ابن منظور، اللسان، (بطر)، 68/4.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

(3) في (د): بالرباعي.

(4) جَهْوَرَ: من جَهَرَ، والجَهْرَةُ ما ظَهَرَ. وفي التنزيل﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾. (البقرة: من الآية 55) وقوله تعالى: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾. (النساء: من الآية 153) أي غير مُسْتَتِر عنا غير مُحْتَجِب. وتقول: فرس جَهْوَرٌ أي ليس بأَجشّ الصَّوت، وأَيضًا الجريء والمُقْدِم، وأَجْهَرَ وجَهْوَرَ: أعلن به وأَظْهَرَهُ، ويُعديان بغير حرف. و جَهْوَر اشتق من عِظم الكلام، يقال: فلان يُجْهِر في كلامه، ورجل جَهْوَري. وتقول العرب: جَهْرتِ الرِكية إذا كان ماؤها قد غطى الطين وظهر.وجهر بالقول رفع به صوته، وهو رجل جَهْوَرِيُّ الصوت، وجَهِير الصوت.
يُنظر: الأصمعي، الاشتقاق ص66؛ الجوهري، الصحاح (جهر) 618/2–619؛ ابن منظور، اللسان (جهر) 150/4.

(5) في (أ): قوى. وما أُثبت من (د).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

(7) عَثْيَرَ: من عَثَرَ يَعْثِرُ عَثْرًا وعِثَارًا: أي كَبَا. وفي المثل: مَا لَهُ أَثَرٌ وَلا عَثْيَرٌ. ويقال: ولا عَيْثَرٌ مِثَالُ: فَيْعَل. أي: لا يُعْرَفُ رَاجِلاً فَيَتَبَيَّن أَثَره، وَلا فَارِسًا فَيُثِيرُ الغُبَارَ فَرَسُه.
يُنظر: ابن منظور، م. س، (عثر) 539/4.

(8) في (د): با النقل.

(9) في (د): قلنا. وكلاهما صحيح.

(10) في (أ): والادغام. وما أُثبت من (د).

(11) في (أ): تع. اختصارا. وما أُثبت من (د).

جَهْرَةً ﴾[1]. أَيْ عِيَانًا[2].

وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ الوَاوِ بَيْنَ العَيْنِ واللاّمِ. وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقط. يُقَالُ: **جَهْوَرَ** الرَّجُلُ القِرَاءَةَ[3] [إِذَا][4] أَظْهَرَهَا، وَهَرْوَلَ[5] أَيْ: أَسْرَعَ فِي مَشْيِهِ، وَشَرْيَفَ[6] زَيْدٌ الزَّرعَ أَيْ قَطَعَ شِرْيَافَه، وَهوَ وَرَقُهُ إِذَا كَثُرَ وَطَالَ حَتى يُخَافَ فَسَادُهُ، فَهوَ مِنَ الشَّرفِ أَيْ العُلُوِّ[7]، فَاليَاءُ زَائِدَةٌ.

قَالَ اللَّقَّانِيُّ: فَأَنوَاعُ المُلحَق بِدَحْرَجَ خَمْسَةٌ. وَعَدَّهَا ابنُ الحَاجِبِ وَغَيْرُهُ مِنَ المُحَقِقِينَ[8]، فَغَفِلوا [عَن][9] مِثَالِ شَرْيَفَ.

وَقَالَ سِيْبَوَيْهِ: وَزَادُوا قَلْنَسَ وَقَلَسَ[10] وَمَعْنَاهُمَا[11] لَبِسَ القُلُنْسُوَةَ. وَوَافَقَهُم السَّكَاكِيُّ[12] فِي عَدِّهَا سِتَّة فَزَادَ سَلْقَى فَأَسْقَطَ مَا زَادُوهُ، وَجَعَلَ بَدَلَ هَرْوَلَ هَوَّرَ[13]، وَزَادَ السَّيِّدُ رُكنِ الدِّينِ[14]

---

[1] سورة البقرة من الآية 55.

[2] قال الأخفش: جِهَارًا: أي عِيَانًا يكشف ما بيننا وبينه كما يقول الرجل: جَهَرْت الركيةَّ إذا كان ماؤها قد غطاه الطين فَنَقَّيَ ذلك حتى يظهر الماء ويصفو. وقال ابن قتيبة جهرة اي: علانية ظاهراً لا في نوم ولا في غيره

يُنظر: الأخفش، معاني القرآن1/ 226؛ ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن ص59.

[3] في (د): القرائة. وهو تصحيف من الناسخ. وفي متن البناء: جهور زيد القرآن.

[4] في (د): أي. وكلاهما صحيح.

[5] الهرولة بين المشي والعدو، وقيل: الإسراع.

يُنظر: ابن منظور، اللسان، (هرول) 695/11.

[6] الشِّرياف: وَرقُ الزَّرعِ إذا طال وكثر حتى يُخاف فسادُه فيُقطع، يقال: شريَفت الزرعَ، إذا قطعت شِريافَهُ.

يُنظر: الجوهري، الصحاح (شرم) 354/1.

[7] في (د): العلق. وهو خطأ من الناسخ.

[8] لم يذكر ابن الحاجب "شريف" عندما ذكر الملحقات بدحرج، لكن شارح الشّافية ذكرها فقال: "من الملحقات بِفَعْلَلَ: شريف، أي قطع شرياف الزرع، وهو ورقه إذا طال وكَثُر حتى يُخاف فساد الزرع. وزاد أيضا بعدها من الملحقات: فَعْأَل، نحو: برأل الديك، أي نفش بُرَائِلَة، وهو ما استدار من ريش الطائر حول عنقه.

يُنظر: ابن الحاجب، الشافية ص14– الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 68/1 – 69.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[10] يُنظر: سيبويه، الكتاب 384/4.وقلس الرجل يَقْلِسُ إذا قاء. يُنظر:غلام ثعلب، فائت الفصيح، ص، 46.

[11] في (د): منعهما. وهو تصحيف من الناسخ.

[12] السكاكي: وردت ترجمته ص، 120 من هذا البحث.

[13] يُنظر: السكاكي، مفتاح العلوم ص35 وما بعدها.

[14] السيد ركن الدين. وردت ترجمته ص، 116 من هذا البحث.

وَغيرُهُ[1] فَنْعَلَ كَسَنْبَلَ الزَّرْعُ بِمَعنَى أَسْبَلَ[2]. وَدَلِيْلُ الإِلحَاقِ اتحَادُ المَصدَرَينِ فِي المُلحَقِ وَالمُلحَقِ بِهِ، [وَاللهُ أَعْلَمُ][3].

البَابُ الرَّابِعُ مِنهَا ــ أَيْ مِنَ الأَبوابِ السِّتَّةِ المُلحَقَةِ[4] بِالرُّبَاعِي[5] المُجَرَّدِ: **فَعْيَلَ يُفَعْيِلُ فَعْيَلَةً وَفَعْيَالا.** هَذا وَزنُ **مَوزُونِهِ: عَثْيَرَ يُعَثْيِرُ عَثْيَرَةً وَعَثْيَارًا** أَيْ: اطلَعَ عَلى وَزنِ فَعْيَلَ، وَهوَ لازِمٌ مُلحَقٌ بِدَحْرَجَ. وَفِي (الشُّكرِيَّةِ): عَثْيَرَ أَيْ ذَلَّ وَسَقَطَ، وَلا يُقْلَبُ اليَاءُ أَلِفًا لِئلا يَبْطُلَ الإِلحَاقُ، هَذا بَابُ الفَعْيَلَةِ قَدَّمَهُ لِتَقَدُّمِ الزَّائِدِ عَلى بَابِ بَعْدَهُ. **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلى أَربَعَةِ أَحْرُفٍ** كَعَثْيَرَ أَصْلُهُ [عَثَرَ][6] فَصَارَ عَثْيَرَ **بِزِيَادَةِ اليَاءِ بَينَ العَينِ وَاللاّمِ، وَبِنَاؤُهُ لِلاّزِمِ** فَقط، يُقَالُ: عَثْيَرَ الرَّجُلُ عَلى شَيءٍ [إِذَا][7] اطلَعَ عَلَيهِ[8]. وَاللهُ أَعْلَمُ [بِالصَّوَابِ][9].

البَابُ الخَامِسُ مِنهَا ــ أَيْ مِنَ الأَبوَابِ السِّتَّةِ المُلحَقَةِ بِالرُّبَاعِي[10] المُجَرَّدِ- **فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ فَعْلَلَةً وفِعْلالاً.** هَذا وَزنُ **مَوزُونِهِ: جَلْبَبَ** [أَيْ لَبِسَ الجِلبَابَ، وَهوَ مِلحَفَةٌ، وَمعنَاهُ بِالتركيِّ ازارلندي][11]؛ **يُجَلْبِبُ جَلبَبَةً وَجِلبَابًا**، هَذا بَابُ [الفَعْلَلَةِ][12] قَدَّمَهُ، لأَنَّ الزَّائِدَ مِنْ جِنْسِ الأُصولِ[13]،

---

(1) المُلحق بالرّباعي: اختلف الصرفيون فيما يُلحق بالرّباعي المجرّد، فهناك مَن جعلَ ملحقاته خمسةً، وهناك من جعلها ستّةً، أو سبعةً. وهكذا تفاوت عدد هذه الملحقات من كتاب لآخر، وربما وصل عددُها إلى عشرةِ أبنية.
يُنظر: الزمخشري، المفصل ص359؛ ابن يعيش، التصريف الملوكي 65، 66؛ ابن الحاجب، الشافية ص22؛ ابن عصفور، الممتع في التصريف167/1؛ ابن مالك، شرح لاميّة الأفعال 226-227؛ العيني، شرح مراح الأرواح 212؛ السرقطي، كتاب الأفعال323/1؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 113/1؛ أبو حيان، المبدع في التصريف ص101؛ التفتازاني، مختصر العزي ص35.

(2) قد يكون سَنْبَلَ غير ملحقٍ بدحرج إذا كان بمعنى أخرج سنابله، فيكون على وزن فَعْلَلَ، فهو من مزيد الثلاثي عند ذلك.
يُنظر: أبو حيان، المبدع في التصريف، ص، 103.

(3) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

(4) في (د): الملحق. بالتذكير وسبقها مؤنث: ستة، فحقها التأنيث.

(5) في (د): بالرباعي.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(7) في (د): أى. وكلاهما صحيح.

(8) في متن البناء: نحو عثير زيد أي طَلَعَ.

(9) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د) بألف زائدة بين الألف واللام: بالصواب.

(10) في (د): بالرباعي.

(11) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(12) ما بين المعقوفين في (أ): فعلة. وما أُثبت من (د).

(13) في (د): الأوصول. تصحيف من الناسخ.

وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، كَجَلْبَبَ أَصْلُهُ جَلَبَ فَصَارَ جَلْبَبَ **بِزِيَادَةِ**[1] **حَرْفٍ وَاحِدٍ مِن جِنْسِ لامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ** اِتِفَاقًا، **وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فَقَط** يُقَالُ: جَلْبَبَ الرَّجُلُ إِذَا أَخَذَ شَيئًا وَذَهَبَ بِهِ إِلى البَيْعِ. كَذَا فُهِمَ مِن تُرجُمَان الصِّحَاحِ[2]. أَصْلُهُ جَلَبَ زِيدَتْ عَلَيهِ إِحدى البَاءَينِ قِيلَ: [أَوَّلُهمَا وَقِيلَ ثَانِيهِمَا][3] وَجَوَّزَ سِيْبَوَيْهِ الأَمْرَينِ[4] فَصَارَ جَلْبَبَ عَلَى وَزنِ فَعْلَلَ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ يُدْغِمِ الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ مَع وُجودِ الجِنْسِيَّةِ؟ قُلنَا: لَو أُدْغِمَتْ لَبَطُلَ **21/أ** الإِلحَاقُ لِكَونِ التَّغيِيرِ فِي اللاّمِ أَولَى[5] لأَنَّ التَّغيِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي المُدْغَمِ دُونَ المُدْغَمِ [فِيهِ][6]. وَذُكِرَ فِي (مجمع القواعد)[7]: فَعْلَلَ بِتَكرِيرِ اللاّمِ نَحوَ: جَلْبَبَ، وَلَمْ يُدْغِمِ الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، لِئلا يَبْطُلَ الإِلحَاقُ، انتَهَى.

أَقُولُ: الفَرقُ بَينَ سَلقَى وَجَلْبَبَ أَنَّ سَلقَى أَيْ مَا قَبْلَ آخِرِ سَلقَى مُتَحَرِّكٌ مَفتُوحٌ فَلِهَذَا أُعِلَّ[8] بِالقَلبِ وَمَا قَبْلَ آخِرِ جَلْبَبَ بِتَقْدِيرِ الإِدْغَامِ يَكُونُ سَاكِنًا فَيَكُونُ الإِلحَاقُ بَاطِلاً، لأَنَّ مَا قَبْلَ آخِرِ المُلحَقِ بِهِ مَفْتُوحٌ، فَلَمَّا لَمْ يُوجَد الفَتحَةُ كَانَ [الإِلحَاقُ][9] بَاطِلاً. [وَاللهُ أَعْلَمُ][10].

البَابُ السَّادِسُ مِنهَا ــ أَيْ مِنَ الأَبوَابِ السِّتَّةِ المُلحَقَةِ[11] بِالرُّبَاعِيِّ[12] المُجَرَّدِ: **فَعْلَى يُفَعْلِى فَعْلَلَةً وَفِعْلاءً**. هَذَا وَزنُ **مَوزُونِهِ: سَلْقَى يُسَلْقِى سَلْقَيَةً وَسِلْقَاءً**، وَلَفظُ سَلْقَى عَلَى وَزنِ فَعْلَلَ [وَهوَ

---

(1) في (د): بزيادت.

(2) قال صاحب الصّحاح: "الجلباب: المِلحفة، والمصدر الجَلْبَبَة، ولم تُدغم لأنّها مُلحقة بدحرجة، وأجلب الرّجلُ أي: نُتِجت إبله ذُكورًا، لأنّه يَجلب أولادها فتُباع". لذا قال الشارح: كذا فهم من ترجمان الصحاح. وقصد بالترجمان المعجم وفيه: "وإذا قلنا: أَحْلَبَ بالحاء: إذا نُتجت إناثًا".

يُنظر: الصحاح، الجوهري، (جلب) 101/1.

والمثال في متن البناء هو: جلبب زيد إذا لبس الجلباب.

(3) ما بين المعقوفين في (د): أولها، ثانيها. وكلاهما صحيح.

(4) ينظر: سيبويه، الكتاب، 428/4، 429.

(5) في (د): الأولى. وهو تصحيف من الناسخ.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

(7) لم يعثر الباحث على هذا الكتاب.

(8) في (د): أوعل. تصحيف من الناسخ.

(9) ما بين المعقوفين في (د) يقابله في (أ): الفتحة.

(10) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).مثبت في (د).

(11) في (د): الملحق.

(12) في (د): بالرباعي.

مُتَعَدٍ][1] مُلحَقٌ بِدَحْرَجَ أَصْلُهُ فَعَلَ نَحوَ: سَلَقَ زِيْدَتِ اليَاءُ فِي آخِرِهِ للإِلحَاق، ثُمَّ قُلِبَتْ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ أُعِلَّ سَلْقَى؟ قُلْتُ[2]: لأَنَّهُ لا يَبْطُلُ الإِلحَاقُ بِتَغيير آخِرِ الكَلِمَةِ لِكَونِهِ مَحَلَّ التَّغيير، كَذَا فِي (الشُّكرِيَّةِ). فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ لا يَبْطُلُ الإِلحَاقُ بِالقَلبِ[3] وَالتَّغيير؟ قُلنَا: [إِنَّ][4] التَّغيير فِي آخِرِ الكَلِمَةِ لا يُبْطِلُ الإِلحَاقَ لِكَونِ آخِرِ الكَلِمَةِ مَحَلَّ التَّغيير بِخِلافِ غَيرِهِ، وَلِهَذَا لا يُقْلَبُ وَاوُ جَهْوَرَ وَيَاءُ عَثْيَرَ وَغَيرُهُمَا أَلِفًا فَافهَمْ. وَسَلْقَى[5] عَلَى وَزْنِ فَعْلَى، وَهُوَ مُتَعَدٍّ مُلحَقٌ بِدَحْرَجَ أَصْلُهُ سَلَقَ أَيْ عَمِلَ الجُلُوس[6] وَكُتِبَت الأَلف فِي سَلْقَى عَلَى صُورَةِ[7] اليَاءِ لانْقِلابِهَا[8] مِنْهَا لأَنَّ القَاعِدَةَ أَنَّ [الأَلِفَ][9] المَقْلُوبَةَ مِنَ اليَاءِ تُكْتَبُ[10] عَلَى [صُورَةِ][11] اليَاءِ أَيْ[12] نَفسها، وَالمَقْلُوبَةَ مِنَ الوَاوِ تُكْتَبُ[13] عَلَى صُورَةِ الأَلِفِ[14]. قَالَ العَلاّمَةُ السُّرُورِيُّ[15]: سَلْقَاهُ[16] أَصْلُهُ سَلْقَيَة قُلِبَتْ اليَاءُ أَلِفًا

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د) لكن بألف في: متعد، وحقها الحذف في هذا المقام.

[2] في (د): قلنا. وكلاهما صحيح.

[3] في (د): باالقلب.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[5] في (د): سقى. تصحيف من الناسخ.

[6] في (أ): الجاسوس. وهو تصحيف من الناسخ.

نقول: سَلَقَهُ سلقًا وسلقاه: طعنه فالقاه على جنبه، وطعنتُه فَسلقتُهُ إذا ألقيته على ظهره، وقد تسلّق واسلنقى: نام على ظهره، وسَلَقَ المرأةَ سَلقَاها إذا بسطها، ثم جامعها.

يُنظر: ابن منظور، اللسان (سلق) 159/10.

[7] في (د): صورت.

[8] في (د): لا نقلبها. تصحيف.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[10] في (د): يكتب. وكلاهما صحيح.

[11] في (د): صورت.

[12] في (د): من.

[13] في (د): يكتب. وحقه التأنيث ليوافق ما قبله.

[14] ما ذكره الشارح ينطبق على الثلاثي، فنقول: دنا، ورمى من يدنو، ويرمي، أما إذا كانت الألف رابعة كتبت على صورة الياء دائما.

[15] السَّروري: هو محمد بن علي بن شهراشوب أبو جعفر السّروريّ المازندرانيّ رشيد الدين الشّيعيّ، قال الصفديّ: كان متقدمًا في علم القرآن والغريب والنحو، واسع العلم، كثير العبادة والخشوع، أَلَّفَ: الفصول في النحو، وأسباب نزول القرآن، متشابه القرآن، مناقب أبي طالب المكفوف، المائدة والفائدة في النوادر والفرائد. مات سنة 558هـ. يُنظر: الصفدي، الوافي بالوفيات 167/4؛ السيوطي، بغية الوعاة 150/1.

[16] في (د): سلقات.

لِتَحَرُّكِهَا وَانفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَلَمْ تُكتَبْ عَلى صُورَةِ[1] اليَاءِ، كَمَا لم تكتب ياء لِخُرُوجِهَا بِالتَّاءِ[2] عَن الأخرية، وَإِنَّمَا تُكتَب عَليها فِي الآخِرِ لِكَونِها[3] مَحَلَّ التَّغيير[4]، وَفِيهِ نَظَرٌ، قَولُهُ: وَسِلْقَاء بِكَسرِ السِّينِ وَسُكونِ اللاّمِ أَصلُهُ سلْقَايَا قُلِبَتِ اليَاءُ هَمزَةً لِوقُوعِهَا [طَرَفًا][5] بَعدَ أَلفٍ زَائِدَةٍ، وَذَلكَ لأَنَّ الوَاوَ أَو اليَاءَ إِذَا وَقَعَتْ كَذَلكَ تُقْلَبُ أَلِفًا لِعَدَمِ كَونِ الأَلِفِ حَاجِزًا حَصِينًا، وَاستِدعَاءِ مَا قَبلَهَا لِتَنزيلِها مَنْزِلَةَ الفَتحَةِ فَالتَقَى[6] الأَلِفَانِ [السَّاكِنَانِ][7] فَحَرَّكُوا الأَخِيرَةَ، فَصَارَ سَلْقَاءَ.

قِيل: لِمَ يَبْطُلُ الإِلحَاقُ بِقَلبِ آخِرِ الكَلِمَةِ أَلِفًا؟ وَنَقُولُ: الإِلحَاقُ اتحَادُ المَصدَرَينِ بِالحَرَكَاتِ[8] وَالسَّكَنَاتِ وَلا اعتِبَارَ بِحَرَكَاتِ[9] الأَوَاخِرِ، فَلِهَذَا لا يَضُرُّ قَلْبُ اليَاءِ أَلِفًا، أَو لأَنَّ الإِعتِبَارَ اتحَادُ المَصدَرَينِ فِي الفَتحَةِ مَا قَبلَ الآخِرِ، وَهوَ مَوجُودٌ فِي سَلْقَى فَلا يَضُرُّ [ذَلِكَ][10]، وَإِنَّمَا ذَكَرنَا الأَقْوَالَ وَمَعْهَا مَا جَاءَ فِي خَاطِرِنَا لأَنَّهُ مِن مَزَالِقِ[11] الأَقْدَامِ[12].

وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلى أَربَعَةِ أَحْرُفٍ بِزِيَادَةِ[13] **اليَاءِ فِي آخِرِهِ**، ثُمَّ قُلِبَتْ أَلِفًا لِكَونِهِ مَحَلَّ التَّغيير، **وَبِنَاؤُهُ لِلاّزِمِ**[14] **فَقط**. يُقَالُ: **سَلْقَى** الرَّجُلُ **إِذَا نَامَ عَلى قَفَاهُ**، أَي [عَلى][15] ظَهْرِهِ. وَقِيلَ: عَمِلَ الجُلُوس[16]، **وَيُقَالُ لِهَذِهِ السِّتَّةِ: المُلحَقُ بِالرُّبَاعِيِّ**[17]. **وَمَعنَى الإِلحَاقِ**[18]: **اتحَادُ 21/ب**

---

(1) في (د): صورت.

(2) في (د): بالتاء.

(3) في (أ): لكونه.

(4) زاد في (د): كَمَا فِي عَرَى ورَمَى.

(5) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(6) في (د): فالتقى.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د) بدون ال التعريف.

(8) في (د): بالحركات.

(9) في (د): حركات.

(10) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(11) في (د): مزاليق.

(12) زاد في (د) بعد الأقدام: إِلى يَومِ القِيَامِ.

(13) في (د): بزيادت.

(14) في (د): لازما.

(15) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(16) في (أ): الجاسوس. وما أُثبت من (د). والمثال في متن البناء على زيد: سلقى زيد.

(17) في (د): بالرباعي.

(18) مرَّ الحديث عن الالحاق وتعريفه ص، (93) من هذا البحث.

المَصدَرَين: **أيْ المُلحَقُ وَالمُلحَقُ بِهِ** فِي الوَزنِ.

فَإنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ يُحْكَمْ على أَخْرَجَ بِأَنَّهُ مُلحَقٌ بِدَحْرَجَ مَع اتحَادِ[1] إِخْرَاج ودِحْرَاج؟ قُلْنَا: لأَنَّ العِبْرَةَ بِالفَعْلَلَةِ[2] لا الفِعْلالِ[3]، أَي الاعتِبَارِ بِالمَصدَرِ الأَوَّلِ لا الثَّانِي. وَاللهُ أَعْلَمُ.

[مَزِيْدُ الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ]:

لَمَّا فَرَغَ مِنَ الأَبوَابِ السِّتَّةِ [المُلحَقَةِ][4] بِالرُّبَاعِي[5] المُجَرَّدِ شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا زَادَ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ فَقَالَ: **وَأَبوَابٌ ثَلاثَةٌ**[6] – أَيْ بِالاستقراءِ والتَّتَبُّعِ – **مِنْهَا** أَيْ مِنَ الأَبوَابِ الخَمسَةِ وَالثَّلاثِين[7] بَابًا؛ **لِمَا زَادَ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ، وَهوَ عَلَى نَوعَينِ** بِحَسَبِ الزِّيَادَةِ [لأَنَّ الزِّيَادَةَ][8] عَلَيه إِمَّا حَرفٌ وَاحِدٌ، أَو حَرفَانِ، كَمَا فِي مَزِيدِ[9] الثُّلاثِيِّ. وَاللهُ أَعلَمُ.

النَّوعُ الأَوَّلُ منهَا أَيْ مِنَ الأَبوَابِ الثَّلاثَةِ[10] المَزِيدَةِ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ **وَهوَ مَا زِيدَ فِيهِ حَرفٌ وَاحِدٌ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ** يُسَمَّى هَذَا النَّوعُ[11] الخُمَاسِيَّ المَزِيدَ عَلَى الرُّبَاعِيِّ. **وَهوَ بَابٌ وَاحِدٌ** بِحُكمِ الاستِقْرَاءِ قَدَّمَهُ عَلَى النَّوعِ الثَّانِي رِعَايَةً لِلتَّرتِيبِ الطَّبِيعِيِّ، لَكِنْ [فِي التَّصَوُّرِ][12] السَّاذَجِ[13] مائَتَانِ وَسِتَّةٌ وَخَمسُونَ، وَفِي العَقلِ مئة وَاثنَانِ وَتِسعُونَ[14] بَابًا[15] **وَزنُهُ: تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ**

---

[1] في (د): الاتحاد. تصحيف من الناسخ.

[2] في (د): بالفعللة.

[3] في (د): لا للفعلال. تصحيف من الناسخ.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[5] في (د): بالرباعي.

[6] في (أ): ثلثة. وما أُثبت (د).

مزيد الرباعي يجيء على ثلاثة أوزان هي: افْعَنْلَلَ كاحْرَنْجَمَ، وافْعَلَّلَ كاطْمَأَنَّ، وتَفَعْلَلَ كتَدَحْرَجَ.

يُنظر: ابن يعيش، شرح الملوكي ص89، 90؛ ابن عصفور، الممتع178/1؛ 179؛أبو حيان، المبدع ص107.

[7] في (أ): ثلاثين. وما أُثبت (د).

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[9] في (د): المزيد.

[10] في (أ): ثلثة: بدون ألف، وهي بألف في (د).

[11] زاد في (د) كلمة: الأول، بعد كلمة: النوع.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[13] زاد في (د) بعد كلمة: الساذج، كلمة: يقتضى. ثم نصب العدد به وذلك صحيح.

[14] في (د) جاء العدد بالنصب وكأنه عطفه على العدد الأول بتكرير الفعل يقتضي.

[15] ذلك أن الحركة الواحدة والسكون تُكرر أربع مرات، ولها أربع احتمالات فكان ذلك ست عشرة مرة، فإذا ما

تَفَعْلُلاً، مَوزُونُهُ تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا، هَذَا بَابُ التَّفَعلُلِ، **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ** كَتَدَحْرَجَ أَصْلُهُ دَحْرَجَ فَصَارَ تَدَحْرَجَ **بِزِيَادَةِ**[1] **التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَبِنَاؤُهُ لِلْمُطَاوَعَةِ**. وَقد عَرَفْت مَعْنَاهَا **نَحوَ: دَحْرَجْتُ الحَجَرَ** أَيْ دَورتُهُ **فَتَدَحْرَجَ**، أَيْ فَتَدوّرَ **ذَلكَ الحَجَرُ**[2]. وَاللهُ أَعْلَمُ [بِالصَّوابِ][3].

النَّوعُ الثَّانِي مِنْهَا – أَيْ مِن هَذينِ النَّوعَينِ– **وَهوَ مَا زِيْدَ فِيهِ حَرْفَانِ عَلَى الرُّبَاعِيِّ** المُجَرَّدِ [وَيُسَمَّى هَذَا النَّوعُ الثَّانِي: السُّدَاسِيَّ المَزِيدَ عَلَى الرُّبَاعِيِّ لِكَونِ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحرُفٍ بِزِيَادَةِ[4] حَرفَينِ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ][5]، **وَهوَ بَابَانِ** بِحُكمِ الاِستقرَاءِ وَالتَّتَبُّعِ[6] لَكنْ فِي التَّصوُّرِ السَّاذَجِ يَكُونُ أَلفًا وَأَربَعَةً وَعِشرِينَ، وَفِي مُقْتَضَى العَقلِ سَبْعُمئَة وَثَمَانِيَةٌ وَستُّونَ [بَابًا][7]. وَاللهُ أَعْلَمُ.

البَابُ الأَوَّلُ مِنْهَا ــ أَيْ مِنَ البَابَينِ ــ **اِفْعَنْلَلَ يفْعَنْلِلُ افْعِنْلالاً**. هَذَا وَزنُ **مَوزُونِهِ احْرَنجَمَ** أَي ازْدَحَمَ، **يَحْرَنْجِمُ، اِحْرِنْجَامًا**. هَذَا بَابُ الاِفْعِنْلالِ قَدَّمَهُ لِتَقَدُّمِ الزَّائِدِ فِيهِ، **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحرُفٍ** كَاِحْرَنْجَمَ أَصْلُهُ حَرْجَمَ فَصَارَ لحْرَنْجَمَ **بِزِيَادَةِ**[8] **الهَمزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وبزيادة النون بين العين واللام [الأولى]**[9] **وبناؤه للمطاوعة أيضا** كبناء باب التفَعْلُل **نحو: حَرْجَمْتُ الإِبِلَ** أَيْ رَدَدتُهَا **فَاحْرَنْجَمَ [ذَلِكَ الإِبِلُ]**[10] أَيْ ارتَدَّ بَعْضُهَا إِلى بَعضٍ، وَالصَّوَابُ تَأْنِيثُ الفِعلِ المُسندِ إِلى

ضُرِبَت في أربع مرات التي هي عدد المَواضع التي تَجيء فيها كان الجواب 4×4=16×4=64 احتمالاً لكل حركة، فإذا ضُرب ذلك في عدد الحركات مع السكون 64×4=256. فإذا ما استثنينا الابتداء بالساكن، وعدم جواز التقاء الساكنين عقلاً نقص ذلك 64 احتمالاً 256–64=192.

[1] في (د): بزيادت.

[2] نقول: دحرجتُ الشَّيءَ دَحْرَجَةً ودِحْرَاجًا فتدحرج. والمُدَحْرَج: المُدَوَّر، والدُحْرُوجَة: ما تُدَحْرَجُ به القِدْرُ. يُنظر: ابن منظور، اللسان (دحرج) 265/2.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د) بألف زائدة: باالصواب.

[4] في (د): بزيادت.

[5] ما بين المعقوفين كتب في (أ) في هامش الصفحة ولعله استدراك من الناسخ. وهو من (د) في متن الصفحة.

[6] يُنظر: ابن يعيش، شرح الملوكي ص89، 90؛ ابن عصفور، الممتع178/1 – 179؛ أبو حيان، المبدع ص107؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 113/1، وغيرها.

[7] وذلك بِضربِ عدد حروفه في الحركات الأربعة فيحصل مجموع احتمالات الحرف الواحد، ثم ضربنا ذلك في عدد الحروف، والناتج ضربناه في عدد مرات تغيّر موقع الحرف. هكذا: 6×4= 24×6= 144×6= 864. فإذا ما أنقصنا الابتداء بالساكن، وعدم التقاء الساكنين وهو96 حالة يكون: 864– 96= 768.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[8] في(د): بزيادت.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

ضَمِيرِ الإِبِلِ كَمَا مَرَّ[1].

فَإِنْ قُلْتَ: مَا الفَرقُ بَينَ الاِفْعِنْلالِ مِن مَزِيدِ الثُّلاثِيِّ وَالاِفْعِنْلالِ مِن مَزِيدِ الرُّبَاعِيِّ؟ قُلْتُ: إِنَّ اللاَّمَ زَائِدَةٌ فِي الأَوَّلِ[2] دُونَ الثَّانِي، وَأَيضًا لَو حُذِفَ[3] مِنَ المَوزُونِ ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ فَإِنْ بَقِيَ المَعنَى الأَوَّلُ بَعدَ الحَذفِ فَهوَ مِن مَزِيدِ الثُّلاثِيِّ وَإِلاَّ فَهوَ مِن مَزِيدِ الرُّبَاعِيِّ. كَذَا فِي (الشُّكرِيَّةِ).

وَيَجِيءُ احْرَنْجَمَ لِمُطَاوَعَةِ حَرْجَمَ، وَيُلحَقُ بِاحْرَنْجَمَ نَحوَ: اقْعَنْسَسَ[4] وَاسْلَنْقَى، وَالنُّونُ مَزِيدَةٌ[5] لِمَعنَى المُطَاوَعَةِ، وَلِذَا لا يَتَعَدَّيَانِ. وَقِيلَ: الفَرقُ بَينَ **22/أ** [بَابَي][6] اقْعَنْسَسَ وَاحْرَنْجَمَ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الأَوَّلِ تَكْرِيرُ اللاَّمِ[7] مِن غَيرِ إِدْغَامٍ دُونَ الثَّانِي الَّذِي هُوَ احْرَنْجَمَ، إِذِ المُلحَقُ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهِ زِيَادَةٌ لَيسَتْ لِلمُلحَقِ بِهِ، وَمِنَ الوَجْهِ الآخَرِ افْعَنْلَلَ ثُلاثِيُّ الأُصُولِ، وَاحْرَنْجَمَ رُبَاعِيُّ الأُصُولِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

البَابُ الثَّانِي مِنْهُمَا[8] أَيْ مِنَ البَابَينِ: **إِفْعَلَّ يَفْعَلِلُّ إِفْعِلاَّلاً**. هَذَا وَزْنُ **مَوزُونِهِ: اقْشَعَرَّ يَقْشَعِرُّ اقْشِعْرَارًا**. هَذَا بَابُ الاِفْعِلاَّلِ، **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ** كَاقْشَعَرَّ أَصْلُهُ قَشْعَرَ فَصَارَ اقْشَعَرَّ **بِزِيَادَةِ**[9] **الهَمزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَبِزِيَادَةِ حَرْفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ لامِ فِعْلِهِ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِهِ** اتِّفَاقًا، **وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللاَّمِ لأَنَّهُ** [أَيْ الشَّأْن][10] **يُقَالُ** فِي لُغَتِهِم: **قَشْعَرَ جِلْدُ الرَّجُلِ** ــ مِنَ الرُّبَاعِيِّ[11] المُجَرَّدِ ــ **إِذَا انْتَشَرَ شَعْرُ جِلْدِهِ فِي الجُمْلَةِ. وَيُقَالُ: اقْشَعَرَّ** [جِلدُ][12] **الرَّجُلُ** مِن بَابِ الاِفْعِلاَّلِ. **إِذَا**

---

[1] مرّ الكلام عن تذكير وتأنيث الفعل. يُنظر ص، 128 من هذا البحث.

[2] في (أ): الأولى. وما أُثبت من (د) لموافقته السياق.

[3] في (د): حذفت.

[4] اقْعَنْسَسَ: تأَخَّرَ ورجع إلى خَلْف. والقَعْسُ ضد الحَدَب وهو: خروج الصدر ودخول الظهر، واقعنسس ثبت معه ذلك. قال المبرد: كان سيبويه يقول في تصغير قعنسس: مُقَيْعِس ومُقَيْعِيس، وليس على القياس، والقياس: قُعَيْسِس وقُعَيْسِيْس، حتى تكون مثل حُرَيْجِم وحُرَيْجِيم. يُنظر: الجوهري، الصحاح 964/3؛ ابن منظور، اللسان (قعس) 177/6.

[5] في (د): مزيدت.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[7] في (أ) زاد بعد قوله: اللام. في الثاني. زيادة من الناسخ.

[8] في (د): منها. وهو تصحيف من الناسخ لأنهما بابان فقط.

[9] في (د): بزيادت.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[11] في (د): رباعي.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

انْتَشَرَ [شَعْرُ][1] جِلدِهِ مُبَالَغَةً أَيْ زِيَادَةً[2]. وَاللهُ أَعْلَمُ[3].

[ما يلحق بتدحرج]:

لَمَّا فَرَغَ مِن بَيَانِ مَا زَادَ عَلَى الرُّبَاعِيِّ المُجرَّدِ؛ شَرَعَ فِي بَيَانِ مُلحَقَاتِ تَدَحْرَجَ فَقَالَ: **وَأَبوَابٌ خَمْسَةٌ مِنْهَا** ــ أَيْ مِن خَمْسَةٍ[4] وَثَلاثِينَ[5] بَابًا ــ **لِمُلحَقِ تَدَحْرَجَ** أَيْ زَادَ فِيهِ حَرفَانِ عَلَى الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ، وَهوَ لِمُلحَقِ تَدَحْرَجَ أَيْ لِلإِلحَاقِ بِتَدَحْرَجَ، وَهوَ خَمْسَةُ أَبوابٍ بِحُكمِ الاِستِقرَاءِ وَالتَّتَبُّعِ[6]، وَأَمَّا فِي التَّصَوّرِ السَّاذَجِ [فَيَكونُ][7] [مائتَينِ وَسِتَّة وَخَمسِينَ][8] بَابًا، وَفِي العَقْلِ [مئة وَاثنينِ وَتِسعينَ][9] بَابًا. [وَاللهُ أَعْلَمُ][10].

البَابُ الأَوَّلُ مِنْهَا أَيْ مِنَ الأَبوابِ الخَمْسَةِ المُلحَقَةِ بِتَدَحْرَجَ: **تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ تَفَعْلُلاً**. هَذَا وَزنُ

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[2] في (د): زيادت.

[3] قال سيبويه:" إذا ضُوعِفَ آخر بنات الأربعة في الفعل صار على مثال: افْعَلَلْتُ، وأُجري في الإدغام مجرى= = احْمَرَرتُ، وكذلك اطمأننت واطمَأَنَّ، واقشعررت واقْشَعَرَّ، لأنه ليس في بنات الخمسة مثل: اسفرجل البتة، فيكون هذا ملحقاً بتلك الزِّنة كما كان اقعنسس ملحقًا باحرنجم، وتجلبب ملحقًا بتدحرج، فكما لم يكن لإحْمَرَّ واشْهَابَّ نظير في الأربعة فأدغم، كذلك أُدغم هذا إذ لم يكن له نظير في الخمسة".

يُنظر: سيبويه، الكتاب، 426/4.

[4] في (د): الخمسة.

[5] في (أ): ثلثين. وما أُثبت من (د).

[6] الحقيقة أن الملحقات بتدحرج أكثر مما ذكره الشارح وذلك بالاستقراء والتتبع أيضا، فهي عند ابن عصفور عشرة أبنية، وكذلك الأمر عند أبي حيان، ولا بأس في أن نذكرها هنا: 1) تَفَعْلَى نحو: تقلسى أي لبس القلنسوة 2) تَفَعْلَت نحو تَعَفْرَت 3) تَفَعْنَل نحو: تقلنس 4) تَفَوْعَل نحو: تجورب 5) تَفَعْلَلَ نحو: تجلبب 6) تَفَيْعَل نحو: تشيطن 7) تَمَفْعَل نحو: تمسكن 8) تَفَعَّلَ نحو: تكرّم 9) تَفَاعَلَ نحو: تغافل 10) تَفَعْوَل نحو: ترهوك مشى باسترخاء.

وهذا العدد متفاوت في كتب الصرف بين: خمسة وسبعة وثمانية وعشرة.

يُنظر: سيبويه، الكتاب 286/4؛ الزمخشري، المفصل 359؛ ابن يعيش، شرح الملوكي ص 65، 66 وشرح المفصل 155/7؛ ابن الحاجب، الشافية ص18؛ ابن عصفور، الممتع 168/1؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب178/1؛ صاحب حماة، الكناش 61/2؛ أبو حيان، المبدع ص102؛ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح 34/2؛ الإدكاوي، دلالات الافعال في علم الصرف 109، 110؛ الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف ص36.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[8] في (د): مائتان وستة وخمسون.

[9] في (د):ماية واثنان وتسعون.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

مَوزُونِهِ: تَجلْبَبَ يَتَجلْبَبُ تَجلْبُبًا، هَذَا بَابُ التَّفَعْلُلِ قَدَّمَهُ لِكَونِ إحدى الزَّائِدَتَينِ فِيهِ مِن جِنسِ الأُصولِ[1] **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ** كَتَجَلْبَبَ، أَصْلُهُ جَلَبَ فَصَارَ تَجَلْبَبَ **بِزِيَادَةِ**[2] **التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَبِزِيَادَةِ**[3] **حَرْفٍ آخَرَ مِن جِنْسِ لامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ** [هَذِا][4] البَابُ مُلحَقٌ بِبابِ تَدَحْرَجَ **نَحوَ: تَجَلْبَبَ [زَيْدٌ]**[5].أَيْ لَبِسَ الجِلبَابَ[6]، وَتَجَورَبَ أَيْ لَبِسَ الجَورَبَ وَتَفيهَقَ[7]... وَتَمَسكَنَ أَي كسر في كَلامِهِ. وَالإلحَاقُ فِي هَذِه الأَفعَالِ [وَأَخوَاتِهَا][8] إِنَّمَا هُوَ بِوَاسِطَةِ تَكْرِيرِ البَاءِ وَالتَّاءِ وَاليَاءِ وَالمِيمِ. قَالَهُ فِي حَاشِيَةِ [سَعدِ الدِّينِ][9] التَّفْتَازَانِي[10] [رَحِمَهُ اللهُ][11]، وَهوَ مُطَاوِعُ جَلْبَبَ، وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ فقط. يُقَالُ: [تَجَلْبَبَ][12] الرَّجُلُ أَيْ لَبِسَ الجِلبَابَ وَهِيَ المِلحَفَةُ وَالرِّدَاءُ. [وَاللهُ أَعْلَمُ][13].

---

[1] في (د): الاوصول. تصحيف من الناسخ.

[2] في (د): بزيادت.

[3] في (د): بزيادت.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[5] ما بين المعقوفين ساقط من(أ+د) مثبت في متن البناء.

[6] كتب الناسخ في هامش (د): فإن قلت: إن جلبب متعدٍ وان معنى المطاوعة لا يكون إلا لازمًا، قلنا: لا بل هذا فيما إذا كان المطاوع بالفتح متعديًا إلى مفعول واحد وهو إذا تعدى إلى مفعولين يتعدى المطاوع بالكسر إلى واحد مثل علّمت زيدًا المسألة فتعلمها.

[7] تفيهق: من فهق، والفَهْقَة: أول فقرة من العُنق تلي الرأس. والمُتَفَيهِقُ: الذي يتوسعُ في كلامه، وفي الحديث الشريف: "**إِنَّ أَبْغَضَكُم إِلَيَّ الثَّرْثَارُونَ والمُتَفَيهِقُونَ، قيل: يا رسول الله: وما المُتَفَيهِقُونَ؟ قال: المُتَكَبِّرُونَ**".

وتَفَيهَقَ في كلامه: توسع وتَنَطَّعَ. تمسكن الرجل: إذا صار مسكينًا. ومِسْكِين: مِفْعِيل من السكون وهو تواضع الحال، وكذلك المسكنة الذُّل والخضوع، وهي المصدر، ويمكن أن يكون المصدر له تمسكنًا، تمسكن الرجل يتمسكن تَمَسْكُنًا فهو مسكين، مثل: تمنطق الرجل إذا لبس المنطقة. والمسكين أقل حظًا من الفقير، وهناك من جعله أكثر حظًا استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾. (الكهف: من الآية79).

يُنظر: ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص205-206؛ ابن منظور، اللسان (فهق) 313/10 و (سكن) 211/13؛ ناصر الدين الألباني، صحيح الترغيب والترهيب14/3.

[8] في (أ) ما بين المعقوفين: أخواته. وما أُثبتَ من (د) وهو الصحيح.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[10] يُنظر: التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزّيّ ص42.

[11] في (د): رحمة الله عليه.

[12] ما بين المعقوفين من (د) يقابله في (أ): جلب.

[13] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

البَابُ الثَّانِي مِنْهَا أَيْ مِنَ الأَبوَابِ الخَمْسَةِ المُلحَقَةِ[1] بِتَدَحْرَجَ: **تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ تَفَوعِلاً**، هَذَا وَزْنُ **مَوزُونِهِ: تَجَورَبَ يَتَجَورَبُ تَجَورُبًا**، هَذا بَابُ التَّفَوْعُلِ فَتَمَّهُ عَلى بَابِ التَّفْعِيلِ لِقُوةِ الوَاوِ، **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ**. كَتَجَورَبَ أَصْلُهُ جَرَبَ فَصَارَ تَجَورَبَ **بِزِيَادَةِ**[2] **التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ** وَبِزِيَادَةِ[3] **الوَاوِ بَينَ الفَاءِ وَالعَينِ**. وَمَعنَى تَجَورَبَ لَبِسَ الجَوْرَبَ، **وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ [نَحوَ تَجَورَبَ زَيْدٌ]**[4] فقط **22/ب** يُقَالُ: تَجَورَبَ الرَّجُلُ إِذَا لَبِسَ الجَورَبَ. وَاللهُ أَعْلَمُ [بِالصَّوابِ][5].

البَابُ الثَّالِثُ مِنْهَا – أَيْ مِنَ الأَبوَابِ الخَمْسَةِ المُلحَقَةِ بِتَدَحْرَجَ **تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ تَفَيْعُلاً**. هَذَا وَزْنُ **مَوزُونِهِ تَشَيطَنَ يَتَشَيْطَنُ تَشَيْطُنًا**، هَذَا بَابُ التَّفْعِيلِ فَتَمَّهُ لِتَقَدُّمِ الزَّائِدِ، **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ**، كَشَيطَنَ أَصْلُهُ شَطَنَ فَصَارَتْ[6] تَشَيطَنَ **بِزِيَادَةِ**[7] **التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ، وَبِزِيَادَةِ**[8] **اليَاءِ بَينَ الفَاءِ وَالعَينِ**. مَعْنَاهُ فَعَلَ فِعْلاً مَكْرُوهًا[9] [فَهوَ][10] مُطَاوِعٌ وَلَيسَ لَهُ مُطَاوِعٌ[11] لأَنَّهُ وَاقِعٌ فِي كَلامِهِم، وَقَالَ عَبْدُ القَاهِرِ[12]: مَعنَى المُطَاوَعَةِ أَنَّهُ قَبِلَ الفَعْلَ وَلَمْ يَمْتَنِعْ. **وَبِنَاؤُهُ لِلتَّعْدِيَةِ** فَقَط، يُقَالُ[13]: تَشَيطَنَ [زَيْدٌ][14] إِذَا فَعَلَ فِعْلاً مَكْرُوهًا. [وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوابِ][15].

---

[1] في (د): الملحق.

[2] في(د): بزيادت.

[3] في(د): بزيادت.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (أ+د) مثبت في متن البناء.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[6] في (أ): فصارت. وفي (د): فصار. وكلاهما أو كلتاهما صحيح أو صحيحة باعتبار الفعل وباعتبار الكلمة.

[7] في (د): بزيادت.

[8] في (د): بزيادت.

[9] تَشَيْطَنَ: الشَّطْنُ الحَبْلُ، نقول شَطَنَهُ يَشْطُنُهُ شَطْنًا: خَالَفَهُ عن وَجْهِهِ، والشَاطِنُ الخَبِيْثُ، والشَّيْطَانُ معروف، وكل عَاق مُتَمرِّد من الجِنِّ والإنسِ والدَّوابِ شَيْطَان. وتَشَيْطَنَ الرجلُ إذا صار كالشيطان وفَعَلَ فِعْلَه. وقيل: الشيطان: فَيْعَال، مِنْ شَطَنَ إذا بَعُدَ فيمن جعل النون أصلا، وقولهم: الشياطين دليل على ذلك. وقيل: الشيطان فعلان، من شاط يَشِيْط بمعنى هَلَك واحْتَرَق.

يُنظر: ابن منظور، اللسان (شطن) 237/13.

[10] في (د): وهو.

[11] في (د): مطاوعة.

[12] ينظر: عبد القاهر، التعريفات، ص، 216.

[13] في متن البناء: يقال، بدل نحو.

[14] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[15] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د) لكن بزيادة ألف بين الألف واللام في الصواب خطأ.

البَابُ الرَّابِعُ مِنْهَا أَيْ مِنَ الأَبوَابِ[1] [الخَمْسَةِ][2] المُلحَقَةِ بِتَدَحْرَجَ: **تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ تَفَعْوَلاً،** هَذَا وَزْنُ **مَوزُونِهِ تَرَهْوَكَ**[3] **يَتَرَهْوَكُ تَرَهْوُكًا،** هَذَا بَابُ التَّفَعْوُلِ قَدَّمَهُ لِتَقَدُّمِ الزَّائِدِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُعَلَّ إِعلالَ يَخَافُ، لِئلا يَبْطُلَ الإِلحَاقُ لأَنَّهُ إِعلالٌ فِي غَيرِ الآخِرِ، وَمَعنَى تَرَهْوَكَ بِاللِّسَانِ[4] التُّركِيِّ: يِلدزدي. بِكَسرِ اليَاءِ الأُولَى وصا لدى وتكبرلك أيلدى. **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ** كَتَرَهْوَكَ أَصْلُهُ رَهَكَ فَصَارَ تَرَهْوَكَ **بِزِيَادَةِ**[5] **التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ وَبِزِيَادَةِ**[6] **الوَاوِ بَينَ العَينِ وَاللاَّمِ،** مَعْنَاهُ تَبَخْتَرَ، وَهوَ مُطَاوِعٌ، وَلَيسَ لَهُ مُطَاوِعٌ أَيضًا. **وَبِنَاؤُهُ لِلاَّزِمِ** فقط [نَحوَ][7] **تَرَهْوَكَ** الرَّجُلُ[8] أَيْ تَبَخْتَرَ [وَتَفَخَّرَ][9] فِي مِشْيَتِهِ وَتَكَبَّرَ، وَالوَاوُ وَاليَاءُ فِي هَذِهِ الثَّلاثَةِ[10] لِلإِلحَاقِ فِي الوَزنِ، وَالتَّاءُ فِي الجَمِيعِ لِلمُطَاوَعَةِ. وَاللهُ أَعْلَمُ.

البَابُ الخَامِسُ مِنْها – أَيْ مِنَ الأَبوَابِ الخَمْسَةِ المُلحَقَةِ بِتَدَحْرَجَ **تَفَعْلَى يَتَفَعْلَى تَفَعْلُيًا،** هَذا وَزنُ **مَوزُونِهِ: تَسَلْقَى يَتَسَلْقَى تَسَلْقِيًا** بِكَسرِ القَافِ صِيَانَةً لِليَاءِ عَن قَلْبِهِ وَاوًا، لأَنَّ الوَاوَ أَثْقَلُ مِنَ اليَاءِ، فلا يَبْطُلُ الإِلحَاقُ، لأَنَّ الإِعلالَ لأَجلِ الآخِرِ لا يَبْطُلُ، وَهَذَا بَابُ [التِّفَعْلِى][11]، **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ** كَتَسَلْقَى أَصْلُهُ سَلَقَ فَصَارَ تَسَلْقَى **بِزِيَادَةِ**[12] **التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ** وَبِزِيَادَةِ[13] **اليَاءِ فِي آخِرِهِ، وَبِنَاؤُهُ** لا يَكُونُ إِلاّ لازِمًا[14] **نَحوَ: تَسَلْقَى زَيْدٌ: أَيْ نَامَ عَلَى قَفَاهُ.** [وَاللهُ

---

[1] في (د): أبواب. بدون اللام وحقها التعريف كالذي تبعها.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[3] تَرَهْوَكَ: التَّرَهْوُكُ الذي كأنه يموجُ في مِشْيَتِهِ وقد تَرَهْوَكَ. والرَّهْكَةُ: الضعف، والإرتِهَاكُ: استرخاء المفاصل في المشي، وفلان يَرْتَهِكُ في مِشْيَتِهِ: كأنه يموج فيها.

يُنظر: الفراهيدي، العين 114/4؛ ابن السكيت، كنز الحفاظ ص286؛ ابن منظور، اللسان (رهك) 435/10.

[4] في (د): باللسان.

[5] في (د): بزيادت.

[6] في (د): بزيادت.

[7] في (أ): يقال. وما أُثبت من(د) وهو موافق لما ورد في متن البناء.

[8] في متن البناء: زيد. بدل الرجل.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[10] في (أ): الثلثة. بدون ألف وفي (د) بألف.

[11] في (د): تفعليا.

[12] في (د): بزيادت.

[13] في (د): بزيادت.

[14] في متن البناء: وبناؤه للآزم.

أَعْلَمُ. ثُمَّ][1] اعلَمْ[2] **أنَّ حَقِيقَةَ الإِلْحَاقِ فِي هَذِهِ المُلْحَقَاتِ** المَذكُورَةِ بِزِيَادَةِ غَيرِ التَّاءِ. **مَثَلاً الإِلحَاقُ فِي تَجَلْبَبَ إِنَّمَا هُوَ بِتَكرَارِ البَاءِ. وَالتَّاءُ إِنَّمَا دَخَلَتْ لِمَعنَى المُطَاوَعَةِ، كَمَا كَانَتْ فِي تَدَحْرَجَ. لأَنَّ الإِلحَاقَ لا يَكُونُ**، ولا يَتَحَقَّقُ بِالزِّيَادَةِ[3] **فِي أَوَّلِ الكَلِمَةِ** بِحُكمِ الاستِقْرَاءِ وَالتَّتَبُّعِ، **بَل** يَكُونُ بِالزِّيَادَةِ **فِي وَسَطِهَا** كَزِيَادَةِ[4] الوَاوِ فِي تَجَورَبَ، وَالياءِ فِي تَشَيطَن، **و[فِي][5] آخِرِهَا** كَزِيَادَةِ البَاءِ فِي تَجَلْبَبَ، وَالياءِ فِي تَسَلْقَى **عَلَى مَا صَرَّحَ** وَبيَّنَ **فِي شَرحِ المُفَصَّلِ** كَالإِيضاحِ وَغَيرِهِ[6]. وَاعْلَمْ أَنَّ المُرَادَ **23/أ** بِالإِلحَاقِ[7]: جَعْلُ الشَّيءِ مُوازِيًا لِلشَّيءِ فِي عَدَدِ الحُرُوفِ، [وَفِي][8] الحَرَكَاتِ، وَالسَّكَنَاتِ. [وَلِهَذَا][9] لا يَجُوزُ الإِدْغَامُ مُطْلَقًا فِي المُلحَقِ، وَلا يَجُوزُ الإِعْلالُ أَيضًا فِي غَيرِ الإِدْغَامِ[10].

[ما يلحق باحرنجم]:

لَمَّا فَرَغَ مِن بَيَانِ الأَبوَابِ [الخَمْسَةِ][11] المُلحَقَةِ بِتَدَحْرَجَ؛ شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يُلْحَقُ بِاحْرَنجَمَ فَقَالَ: **وَبَابَانِ**[12] **اثْنَانِ** مِنْهَا ــ أَيْ مِن خَمْسَةٍ[13] وَثَلاثِينَ بَابًا ــ **لِمُلْحَقِ احْرَنجَمَ**، هَذَا بِالاستِقْرَاءِ[14]، لَكِنْ فِي مُقْتَضَى العَقْلِ سَبْعُمئَة وَثَمَانِيَةٌ وَستّونَ بَابًا. وَفِي التَّصَورِ[15] السَّاذَجِ أَلفٌ وَأَربَعَةٌ وَعشرونَ

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[2] سبق لفظ أن في متن البناء لفظ: أي. التي استُبدلت في (أ+د) بـــ : اعلم.

[3] في(د): بالزيادة.

[4] في (د): كزيادة.

[5] ما بين المعقوفين زيادة استدعى النص اثباتها.

[6] في (د): كايضاح.

[7] في (د): باالالحاق.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[9] في (د): ولذا. وكلاهما صحيح.

[10] في (د): الآخر.

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (د) ومثبت في (أ) بعد قوله: الملحقة. وقد قدمه الباحث في مكانه الأسلم.

[12] في (د): بابا.

[13] في (د): الخمسة.

[14] في (د): باالاستقراء.

افْعَنْلَلَ له بابان هما: افْعَنْلَلَ نحو: اقْعَنْسَسَ، وافْعَنْلَى نحو: اسْلَنْقَى.

يُنظر: ابن يعيش، شرح الملوكي ص90؛ ابن عصفور، الممتع 1/168-169؛ أبو حيان، المبدع 102.

[15] في (د): تصور.

بَابًا. وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ[1].

البَابُ الأَوَّلُ مِنْهُمَا[2] أَيْ مِنَ البَابينِ المُلحَقَينِ بِاحْرَنجَمَ: **اِفْعَلَلَ يَفْعَلِلُ اِفْعِنْلالاً**، هَذَا بَابُ الاِفْعِنْلالِ قَدَّمَهُ، لأَنَّ إِحدى الزَّوَائِدِ[3] من جِنسِ الأُصُولِ. هَذَا وَزنُ **مَوزُونِهِ: اِقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اِقْعِنْسَاسًا**، وَهو ضِد الحَدَبِ[4]، وَهوَ خُرُوجُ الصَّدرِ وَدُخُولُ الظَّهرِ، وَهَذا البِنَاءُ لازِمٌ يُفِيدُ المُبَالَغَةَ، وَهَذَا البَابُ مُلْحَقٌ بِاحْرَنجَمَ مَن مَزِيدِ الرُّبَاعِيِّ لِصِدقِ تَعْرِيفِ الإِلْحَاقِ بَينَهُمَا. قَالَ أَبو عَمْرو[5] سَأَلْتُ الأَصمَعِيَّ[6] عَنْهُ فَقَالَ: هَكَـذَا: فَقَدَّمَ بَطْنَهُ وَأَخَّـرَ ظَهْرَهُ. فَإِنْ قُلْـتَ: مَا الفَرقُ بَينَ الاِفْعِنْلالِ مِن مَزِيدِ الثُّلاثِيِّ، وَالاِفْعِنْلالِ مِن مَزِيدِ الرُّبَاعِيِّ؟ [قُلْتُ][7]: إِنَّ اللاَّمَ زَائِدَةٌ فِي الأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، وَأَيضًا لَو حُذِفَ[8] مِنَ الوَزنِ ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ، فَإِنْ بَقِيَ المَعنَى الأَوَّلُ بَعدَ الحَذفِ فَهُوَ مِن مَزِيدِ الثُّلاثِيِّ، وَإِلاَّ

---

[1] في (د): بالصواب.

[2] في (د): منها. وهو لا يناسب السياق.

[3] في (أ): الزوايد.

[4] الحَدَبُ: الحَدَبَة التي تظهر في الظهر. والحَدَبُ: خروج الظهر ودخول البطن والصدر. نقول: رجل أَحْدَبٌ وحَدِبٌ.

جاء في الصحاح: اقعنسس لم يدغم لأنه ملحق باحرنجم، واحرنجم بمعنى ازدحم، نقول: احرنجم القوم: ازدحموا، قال الفراء: المُحْرَنْجِمُ: العدد الكثير، وحَرْجَمْتُ الإبلَ فاحْرَنْجَمَت إذا رَدَدْتُهَا فارتد بعضها على بعض واجتمعت. يُنظر: الجوهري، الصحاح (قعس) 964/3 و(حرجم) 1898/5؛ ابن منظور، اللسان (حدب) 300/1.

[5] أبو عمرو: هو زبَّان، وقيل: العريان، وقيل: أبو عمرو ولا اسم له؛ أبو عمرو بن العلاء بن عمار عبد الله بن الحصين، ينتهي نسبة إلى تميم. المُقْرِيء النّحوي، إمام أَهل البصرة في القراءة والنحو، نُدرة في العلم باللغة، عنه أخذ يونس، قال الأصمعي: قال عمرو بن العلاء: ولقد علمتُ من النحو ما لم يعلمه الأعمش، ولو كُتِبَ لما استطاع أن يحمله. توفي سنة 159 هـ ودفن في الكوفة.

يُنظر: أبو الطيب، مراتب النحويين ص13–20؛ الأنباري، نزهة الألبا ص31–38؛ القفطي، إنباه الرواة ص 131/2 – 139؛ السيوطي، أخبار النحويين البصريين ص46؛.

[6] الأصمعي: هو عبد الملك بن قُرَيب بن عبد الملك بن أصمع، ينتهي نسبه إلى نصر بن نزار الباهلي، يُكَنى بأبي سعيد البصري اللغوي.

والأصمعي نسبةٌ إلى أصمع جده السّالف الذكر. أَحدُ أَئمةِ اللّغةِ والغريبِ والأَخبارِ والنوادر والمُلح.

قال عنه الشّافعي رحمه الله: "ما عبَّرَ أحدٌ عن العرب بمثل عِبارة الأصمعي. تناظر هو وسيبويه فقال يونس: الحق مع سيبويه وهذا يَغلبه بلسانه. كان من أَهل السُّنة. له مصنفات كثيرة منها: غريب القرآن، وخلق الإنسان، والأجناس، والمقصور والممدود، والمصادر، وغيرها. مات سنة 216 هـ على الأرجح.

يُنظر: أبو الطيِّب اللغوي، مراتب النحويين ص46؛ الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص74؛ القفطي، إنباه الرواة 197/2؛ السيوطي، بغية الوعاة 141/2–143.

[7] في (د): قلنا. وكلاهما صحيح.

[8] في (د): حذفت.

فَهوَ مِن مَزِيدِ الرُّبَاعِيِّ. **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلى سِتَّةِ أَحْرُفٍ** كَاقْعَنْسَسَ أَصْلُهُ قَعْسَسَ فَصَارَ اقْعَنْسَسَ **بِزِيَادَةِ**[1] **الهَمزَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَبِزِيَادَةِ**[2] **النُّونِ بَينَ العَينِ وَاللاّمِ، وَبِزِيَادَةِ**[3] **حَرْفٍ آخَرَ مِنْ جِنْسِ لامِ فِعْلِهِ فِي آخِرِهِ** اتفاقا، مَعْنَاهُ تَأَخَّرَ وَرَجَعَ إِلى خَلْفٍ[4]. **وَبِنَاؤُهُ لِمُبَالَغَةِ اللازمِ نَحو**[5] **قَعَسَ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ صَدرُهُ،** [وَدَخَلَ ظَهْرُهُ **فِي الجُمْلَةِ**][6]. **وَيُقَالُ: اقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ صَدْرُهُ**[7] **مُبَالَغَةً،** [وَهَذَا][8] مُلْحَقٌ بِاحْرَنْجَمَ أَصْلُهُ قَعَسَ، فَأُلْحِقَ بِاحْرَنْجَمَ فَقِيلَ: اقْعَنْسَسَ، وَالإِلْحَاقُ فِيهِ بِالسِّينِ[9]، وَالنُّونُ مَزِيدَةٌ لِمَعنَى المُطَاوَعَةِ، وَلِذَا لا يَتَعَدَّيَانِ، وَلا يَجُوزُ الإِدْغَامُ فِي المُلْحَقِ مِن اقْعَنْسَسَ وَغَيرِهِ، لأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ المُلْحَقِ بِهِ [مُطْلَقًا][10] لَفْظًا لا مِن جِهَةِ المَعنَى، وَالحَاصِلُ أَنَّهُ يَجِبُ تَوَافُقُ اللَّفْظَينِ[11]. وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

البَابُ الثَّانِي مِنْهُمَا[12] أَيْ مِنَ البَابَينِ المُلْحَقَينِ بِاحْرَنْجَمَ **افْعَنْلَى يَفْعَنْلَى افْعِنْلاء،** هَذَا وَزنُ **مَوزُونِهِ: اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءً،** أَصْلُهُ سَلَقَ، وَالهَمزَةُ وَالنُّونُ وَاليَاءُ زَائِدَةٌ. وَأَصْلُ اسْلَنْقَاء اسْلَنْقَايَا، أُعِلَّ[13] إِعْلالَ [افْعَنْلاء، أَصْلُهُ][14] افْعَنْلايًا وَقَعَتِ اليَاءُ بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ[15]، فَقُلِبَتِ اليَاءُ

---

(1) في (د): بزيادت.

(2) في (د): بزيادت.

(3) في (د): بزيادت.

(4) يُنظر: الجوهري، الصحاح (قعس)964/3.

(5) في متن البناء: لأنّه يقال. بدل: نحو.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

(7) زاد في متن البناء: ودخل ظهره.

(8) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(9) في (د): السين.

(10) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

(11) قال سيبويه:" وإذا ضاعفت اللام وكان فعلا مُلحقا ببنات الأربعة لم تدغم، لأنك إنما أردت أن تضاعف لِتُلحِقَه بما زِدْتَ بِدَحْرَجْتُ وجدلتُ، وذلك قولك: جلببته فهو مَجْلَبَبٌ، وتجلبب ويَتَجَلْبَبُ أَجْرَيْتَه مجرى تَدَحْرَجَ ويَتَدَحْرَجُ في الزِّنَةِ، كما أجريت فَعْلَلْتُ على زِنَةِ دَحْرَجْتُ، وأما اقْعَنْسَسَ فأجروه على مثال احْرَنْجَمَ، فكل زيادة دخلت على ما يكون ملحقا ببنات الأربعة بالتضعيف فإن تلك الزيادة إن كانت تَلْحَق ببنات الأربعة، فإن هذا ملحق بتلك الزِّنَة من بنات الأربعة، كما كان ملحقًا بها وليس زيادة سوى ما ألحقها بالأربعة".

يُنظر: سيبويه، الكتاب، 425/4، 426.

(12) في (د): منها.

(13) في (د): اوعل.

(14) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(15) في (أ): زايدة.

هَمْزَةً، وَلَمْ يَبْطُلِ الإِلْحَاقُ بِاحْرَنْجَمَ نَظَرًا إِلى صِدْقِ تَعْرِيْفِهِ بَيْنَهُمَا. وَهَذَا البَابُ لازِمٌ سِوَى كَلِمَتَيْنِ وَهُمَا: اسْرَنْدَاهُ وَاغْرَنْدَاهُ[1]. وَهوَ بَابُ الافْعِنْلالِ.

وَهَذانِ البَابَانِ مُلْحَقَانِ بِاحْرَنْجَمَ. وَالإِلْحَاقُ فِي اِسْلَنْقَى بِاليَاءِ **23/ب** الَّتِي تُقْلَبُ[2] أَلِفًا، وَالنُّونُ مَزِيدَةٌ لِمَعنَى المُطَاوَعَةِ، وَلِذَا لا يَتَعَدَّيَانِ[3]، وَقُلِبَتِ اليَاءُ فِي مَصدَرِهِ هَمْزَةً لِوقُوعِهَا بَعدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ[4]، وَالقَلبُ فِي [الأَخِيرِ][5] لا يَضُرُّ فَإِنَّهُ لَيسَ مِن بِنَاءِ الكَلِمَةِ فَكَأَنَّهُ مُستَثنًى مِنَ القَاعِدَةِ. وَالفَرقُ بَينَ بَابَيِ اقْعَنْسَسَ وَاحْرَنْجَمَ، وَبَابِ افْعَنْلَلَ اثنَانِ: الأَوَّلُ ثُلاثِيُّ الأُصُولِ[6]، وَالثَّانِي رُبَاعِيُّ الأُصُولِ[7]، يَجِبُ فِي الأَوَّلِ تَكرِيرُ اللاَّمِ مِن غَيرِ إِدْغَامٍ دُونَ الثَّانِي الَّذِي [هُوَ][8] احْرَنْجَمَ إِذِ المُلحَقُ [بِالرُّبَاعِيِّ][9] لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهِ زِيَادَةٌ[10] لَيسَتْ فِي المُلحَقِ بِهِ؛ **وَعَلامَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيهِ عَلى سِتَّةِ أَحْرُفٍ** كَاسْلَنْقَى، أَصْلُهُ سَلَقَ فَصَارَ اسْلَنْقَى **بِزِيَادَةِ**[11] **الهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ وَبِزِيَادَةِ**[12] **النُّونِ بَينَ العَينِ وَاللاَّمِ، وَبِزِيَادَةِ اليَاءِ فِي آخِرِهِ، وَبِنَاؤُهُ لِلاَّزِمِ نَحوَ: اسْلَنْقَى زَيْدٌ** أَي نَامَ عَلى ظَهْرِهِ وَقَفَاهُ[13]. وَاللهُ

---

[1] السَّرَنْدِي: الشديد والجريء على أمره لا يخاف من شيء، وقد اسْرَنْدَاهُ واغْرَنْدَاهُ: إذا جهل عليه، وسيف سرندى من الضريبة. ومن جعل سرندى فَعَنْلاً صَرَفَه، ومن جعله فَعَنْلَى لم يَصْرِفْهُ. قال أبو عبيدة: اسرنداه واغرنداه: إذا علاه وغَلَبَهُ، والسرندي من قولهم: اسْرَنْدَيْتُه إذا عَلَوْتُه. وهو القويُّ الجَرِيء من كل شيء، والأنثى بالهاء، والمُسْرَنْدَى الذي يَغْلِبُكَ ويَعْلُوكَ، قال الشاعر:

قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يُغْرَنْدِيْنِي أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيُسْرَنْدِيْنِي

وتجمع سرنداه على سَرَانِد وسَرَاد. وجمع عَلَنْدي: عَلانِد وعلاد. قال ابن السكيت: اغرنداه واسرنداه وتَسَدَّاه وتَجَلله وتَدَثَّرَه أي: عَلاهُ وركِبَهُ. وقد زاد في(د): أَيْ غَلَبَ عَلَيهِ وَقَهَرَهُ

يُنظر: ابن السكيت، كنز الحفاظ ص675-676؛ ابن فارس، مقاييس اللغة 432/4؛ ابن دريد، جمهرة اللغة 1215؛ ابن منظور، اللسان (سرند) 212/3+325؛ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح 558/2؛.

[2] في (د): انقلبت. وكلاهما صحيح.

[3] في (د): يتعديان وفي (أ): يتعدى.وما أُثبت أسلم.

[4] في (أ): زايدة.

[5] في (د): الآخر. وكلاهما صحيح.

[6] في (د): الأوصول.

[7] في (د): الأوصول.

[8] ما بين المعقوفين زيادة ليست موجودة في النسختين.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د) بألف زائدة خطأ هكذا: بالرباعي.

[10] في (د): زيادت.

[11] في (د): بزيادت.

[12] في (د): بزيادت.

[13] في (د): واقفاه.

أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ[1].

[الفعل من حيث الصحة والاعتلال]:

لَمَّا فَرَغَ المُصَنِّفُ[2] رَحْمَةُ الله تَعَالَى عَلَيهِ[3] مِن بَيَانِ الأَبوَابِ الخَمْسَةِ وَالثَّلاثِينَ[4]؛ شَرَعَ فِي بَيَانِ الأَقْسَامِ الثَّمَانِيَةِ فَقَالَ: **ثُمَّ اعْلَمْ أَنّ الفِعْلَ المُنْحَصِرَ فِي هَذِهِ الأَبْوَابِ** الخَمْسَةِ وَالثَّلاثِينَ[5] [الَّتِي ذُكِرَتْ][6] ثَمَانِيَةُ أَقْسَامٍ، لأَنَّهُ **إِمَّا ثُلاثِيٌّ مُجَرَّدٌ سَالِمٌ نَحْوَ** [نَصَرَ][7]، [لأَنَّهُ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفِ أُصُولٍ سَالِمَةٍ عَن حُرُوفِ العِلَّةِ وَالهَمزَةِ وَالتَّضْعِيفِ][8]؛ **وَإِمَّا ثُلاثِيٌّ**[9] **مُجَرَّدٌ غَيرُ سَالِمٍ نَحْوَ**: وَعَدَ لأَنَّهُ عَلَى ثَلاثَةِ[10] أَحْرُفِ أُصُولٍ [مُعْتَلٌّ فَاؤُهُ][11]؛ **وَإِمَّا [رُبَاعِيٌّ][12] مُجَرَّدٌ سَالِمٌ نَحْوَ: دَحْرَجَ** [لأَنَّهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفِ أُصُولٍ سَالِمَةٍ][13]؛ **وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيرُ سَالِمٍ نَحْوَ:** [وَسْوَسَ][14] لأَنَّهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفِ أُصُولٍ [مُعْتَلَّةٍ وَمُضَاعَفَةٍ][15]؛ وَإِمَّا ثُلاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحوَ: أَكْرَمَ لِكَونِهِ مَزِيدًا عَلَى كَرُمَ، وَهوَ ثُلاثِيٌّ سَالِمٌ، ولا عِبْرَةَ [بِالزَّائِدِ][16]؛ وَإِمَّا ثُلاثِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيرُ سَالِمٍ نَحْوَ: أَوْعَدَ، لِكَونِهِ مَزِيدًا عَلَى وَعَدَ. وَهْوَ ثُلاثِيٌّ مُعْتَلٌّ فَاؤُهُ، وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ سَالِمٌ نَحْوَ: تَدَحْرَجَ لِزِيَادَتِهِ عَلَى دَحْرَجَ، وَهْوَ رُبَاعِيٌّ سَالِمٌ. **وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ مَزِيدٌ فِيهِ غَيرُ سَالِمٍ نَحْوَ: تَوَسْوَسَ** لِزِيَادَتِهِ عَلَى وَسْوَسَ

---

[1] في (د): بالصواب.

[2] في (أ): المص. اختصارا.وما أُثبت من(د).

[3] في (د): نَوَّرَ الله قبره، ورفع درجات.

[4] في (أ): الثلثين.وما أُثبت من (د). وقد زاد الناسخان بعدها: بابا. ولا حاجة لها لإثباتهما قبلها: الأبواب.

[5] في (أ): الثلثين. وما أُثبت من (د).

[6] ما بين المعقوفين معظمه ساقط من (د) فالموجود منه: ذكر. فقط.

[7] ما بين المعقوفين من (د) وهو غير واضح في (أ).

[8] ما بين المعقوفين من هامش (أ) وهو ساقط من (د).

[9] في (د): الثلاثي.

[10] في (أ): ثلثة. وما أُثبت من (د).

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[12] في (د): الرباعي.

[13] ما بين المعقوفين ساقط من (د) وقد زاد في (أ) بعد قوله: سالمه، عنها. ولا داعي لها.

[14] ما بين المعقوفين من (د) وهو مطموس في (أ).

[15] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[16] في (أ): بالزايد. وما أُثبت من (د).

وَهوَ رُبَاعِيٌّ مُعْتَلٌّ، وَمُضَاعَفٌ. **وَيُقَالُ**[1] **لِهَذِهِ الأَقْسَامِ** المَذكُورَةِ: **الأَقْسَامُ الثَّمَانِيَةُ**.

لَمَّا فَرَغَ [مِن][2] بَيَانِ الأَقْسَامِ الثَّمَانِيَةِ شَرَعَ فِي بَيَانِ الأَقْسَامِ[3] السَّبْعَةِ بِاعْتِبَارِ الصِّحَةِ وَالعِلَّةِ فَقَالَ: ثُمَّ **اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ** مِن أَفْرَادِ الفِعْلِ، **إِمَّا صَحِيحٌ** ــ هَذَا شُرُوعٌ فِي بَيَانِ انْحِصَارِ الفِعْلِ فِي[4] سَبْعَةِ أَنْوَاعٍ ــ لأَنَّ حَرْفَ العِلَّةِ فِي الكَلِمَةِ المُعْتَلَّةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ[5] مُتَعَدِّدًا[6]، أَوْ لا يَكُونَ[7] مُتَعَدِّدًا[8]، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَرْفُ العِلَّةِ مُتَعَدِّدًا[9]، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ[10] فِي فَاءِ فِعْلِهِ، أَو عَيْنِهِ، أَو لامِهِ، فَهَذِهِ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ. وَإِنْ كَانَ حَرْفُ العِلَّةِ مُتَعَدِّدًا[11]، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ[12] اثنينِ أَو أَكْثَرَ، فَالثَّانِي الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ مِن اثْنَينِ، فَقِسمٌ وَاحِدٌ، وَالأَوَّلُ الَّذِي إِمَّا اثنانِ؛ إِمَّا أَنْ يَفْتَرِقَا أَو يَقْتَرِنَا، فَإِن افْتَرَقَا فَهُوَ قِسمٌ آخَرُ، وَإِنْ اقْتَرَنَا، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَا فِي فَاءِ فِعْلِهِ وَعَينِهِ، أَو عَيْنِهِ وَلامِهِ، فَهذَانَ قِسْمَانِ آخَرَانِ مَضْمُومَانِ إِلى الخَمْسَةِ المُتَقَدِّمَةِ فَالمَجْمُوعُ[13] سَبْعَةُ أَنْوَاعٍ. وَحُرُوفُ **24/أ** العِلَّةِ: الواوُ، والأَلِفُ، وَالياءُ. يَجْمَعُهَا قَولُكَ: "وَاي". وَنِعْمَ مَا قَالَ القَائِلُ بِاللِّسَانِ[14] التُّركِيِّ:

مضارع حرفا ريد اتين حروف علة صوررسك واي.

وَحَقِيقَةُ[15] العِلَّةِ التَّغَيُّرُ[16] وَهي ينقلب بعضها بعضا، فلهذا سمي[17] علةً، لأَنَّها غُيِّرَتْ عَن حَالِهَا

---

[1] زِيْدَ في (أ+د) بعد قوله: يقال، أي ويسمى. ولا داعي له.

[2] ما بين المعقوفين ورد بدلاً منه في (أ+د): عن.

[3] في (د): أقسام.

[4] في (د): إلى الانحصار الفعل على.

[5] في (د): تكون.

[6] في (أ): متعدد. وفي (د): متعددة.

[7] في (د): تكون.

[8] في (أ): متعدد. وفي (د): متعددة.

[9] في (أ): متعدد. وفي (د): متعددة.

[10] في (د): تكون.

[11] في (أ): متعدد. وفي (د): متعددة.

[12] في (د): تكون.

[13] في (د): فالمجموع.

[14] في (د): باللسان.

[15] في (د): حقيقت.

[16] في (أ): التغيير.

[17] في (د): سميت.

الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا. وَالهَمْزَةُ وَالتَّضعِيفُ [لَيْسَا حَرفَي][1] عِلَّة بَل مُلْحَقَانِ بِحَرفِ عِلَّة[2].

[الأَوَّلُ: الصَّحِيحُ][3] **هوَ الَّذِي لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ وَعَينِهِ وَلَامِهِ حَرفٌ مِن حُرُوفِ العِلَّةِ، وَهِيَ** أَيْ حُرُوفُ العِلَّةِ ثَلَاثَةٌ[4]: **الوَاوُ: وَاليَاءُ: وَالأَلِفُ**. وَإِنَّمَا سُمِيَتْ بِهَا لِمَا فِيهَا مِن أَحْوَالِ العَلِيلِ مِن نُقْصَانٍ وَزِيَادَةٍ[5]. [وَتُسَمَّى][6] هَذِهِ الحُرُوفُ الثَّلَاثَةُ[7] حُرُوفَ[8] المَدِّ وَاللِّينِ. لأَنَّهَا إِذَا وَافَقَهَا [حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا][9] أَيْ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ الأَلِفِ مَفْتُوحًا، تَكُونُ [الأَلِفُ][10] مَدَّةً[11]، وَإِنْ كَانَ مَكْسُورًا تَكُونُ الأَلِفُ[12] يَاءً ــ أَيْ تَصِيرُ[13] ــ وَإِنْ كَانَ مَضْمُومًا تَكُونُ[14] الأَلِفُ وَاوًا. وَيُقَالُ فِي هَاتَينِ الصُّورَتَينِ الأَخِيرَتَينِ[15]: حَرفُ عِلَّةٍ وَلِينٍ. وَإِنْ كَانَ مَا قَبْــلَ الوَاوِ مَضْمُومًا يُقَالُ: حَرْفُ مَدٍّ، وَإِنْ كَانَ مَفْتُوحًا أَو مَكْسُورًا يُقَالُ: حَرفُ عِلَّــةٍ. وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ اليَاءِ مَكْسُورًا يُقَالُ: حَرْفُ مَدٍّ، وَإِنْ كَانَ مَفْتُوحًا أَو مَضْمُومًا يُقَالُ: حَرْفُ عِلَّةٍ[16].

---

[1] في (أ):حرفا. وفي(د): ليست حرف.

[2] قوله: ملحقان. فلعله يقصد به وقوع الهمزة والتشديد على حروف العلة.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ+د). والنص يحتاجه فأثبته الباحث.

[4] في (أ): ثلثة. وما أثبت من (د).

[5] في (د): النقصان والزيادت.

قال ابن الحاجب: سُمِّيَت حروف العلة بهذا الاسم لأنها تُعِلُّ ما تكون فيه بالتغيير أي تغيّره، أو لأنها تُعَلّ في أنفسها.

يُنظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب 702/2.

[6] في (أ+د): يسمى. وهذا لا يناسب ما بعده.

[7] في (أ): الثلثة. وما أُثبت من (د).

[8] زاد في (د) بعد: حروف. قوله: العلة. وهي زيادة من الناسخ سهوًا.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[11] في (د): مدت.

[12] في (د): يكون ألف.

[13] قوله: أي تصير. جاء فوق السطر في (أ).وسقط من (د).

[14] في (د): يكون. وكلاهما صحيح.

[15] في (د): أخرين.

[16] جاء في شرح مختصر التصريف العزّيّ: تُسمى حروف العلة في اصطلاحهم حروف المد واللين. وقد أطلق المصنف هذا الكلام، إلاّ أنّ فيه تفصيلاً فلا بأس أن نشير إليه فنقول: إن هذه الحروف إن كانت متحركة لا تسمى حروف المد واللين لانتفائهما فيها، وهذا غير الألف، وإن كانت ساكنة تسمى حروف اللين، لِمَا فيها من اللين لاتساع مخرجها فتخرج في لين من غير خشونة، وإن كانت حركات ما قبلها من جنسها تُسمى حروف المدّ أيضا لما فيها من اللّين والامتداد نحو: قال، يقول. وإلا تسمى حروف اللّين لا المدّ لانتفائه فيها، وهذا غير الألف أيضا، أما الألف

وَالهَمْزَةُ والتَّضْعِيفِ نَحْوَ: نَصرَ، وَهو صَحِيحٌ لأَنَّهُ لَيْسَ فِي مُقَابَلَةِ الفَاءِ وَالعَينِ وَاللاّمِ حَرفُ عِلَّةٍ، وَهَمْزَةٌ وَتَضعِيفٌ.

وَالثَّانِي مِنَ الأَقْسَامِ السَّبْعَةِ **إِمَّا مِثَالٌ**[1] وَهوَ المُسَمَّى بِالمُعْتَلِّ[2] الفَاءِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ مِثَالاً لِمُمَاثَلَتِهِ الصَّحِيحَ فِي احْتِمَالِ الحَرَكَاتِ نَحوَ: وَعَدَ، وَعَدَا، وَعَدُوا، إلخ[3] كَضَرَبَ، ضَرَبَا، ضَرَبُوا[4]؛ **وَهوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ حَرْفٌ**[5] **مِن حُرُوفِ العِلَّةِ نَحْوَ: وَعَدَ وَيَسُرَ**. قَدَّمَ الوَاوِيَّ عَلَى اليَائِيِّ لِكَثْرَتِهِ، أَو لِتَقَدُّمِ الوَاوِ عَلَى اليَاءِ. وَالمِثَالُ يَجِيءُ[6] مِن خَمْسَةِ أَبوَابٍ مِن بَابِ: ضَرَبَ وفَتَحَ وعَلِمَ وحَسُنَ وحَسِبَ، نَحوَ: وَعَدَ يَعِدُ، ووَهَبَ يَهِبُ، وَوَجِلَ يَوْجَلُ، وَوَجُهَ يَوْجُهُ، وَوَمِقَ يَمِقُ[7]. ولا يَجِيءُ المِثَالُ مِن بَابِ نَصَرَ بِالاِستِقْرَاءِ[8] إلاّ وَجَدَ يَجُدُ[9]. وَهوَ لُغَةُ بَنِي عَامِرٍ، وَفِي لُغَةٍ[10] غَيرِهَا مِن بَابِ ضَرَبَ، وَحُذِفَتِ[11] الوَاوُ فِي يَجُدُ بِضَمِّ الجِيمِ فِي لُغَتِهِم[12] لِثِقَلِ الوَاوِ، مَعَ ضَمِّ مَا بَعْدَهَا. وَقِيلَ: هَذِهِ اللُّغَةُ ضَعِيفَةٌ، لا اعْتِبَارَ بِهَا لِخُرُوجِهَا عَنِ القِيَاسِ، وَاستِعْمَالِ الفُصَحَاءِ، فَأُتْبِعَ لِيَعِدُ فِي حَذْفِ الوَاوِ[13].

فهي حرف مدٍّ أبدًا. لكن يُطلقُ عليها حروفَ المدِّ واللينِ مطلقًا.

يُنظر: التفتازاني، شرح مختصر التصريف ص106.

[1] في متن البناء قال: وإما معتل. ويبدو أنه خطأ من الناسخ إذ المعتل يشمل المثال وغيره.

[2] في (د): بالمعتل.

[3] في (د): إلى آخره.

[4] في (د): ضربوا إلى آخره.

[5] في (د): حرفا.

[6] في (د): يجى.

[7] في (د): يومق. تصحيف من الناسخ.

[8] في (د): بالاستقراء.

[9] في (د): يَوْجُدُ.

[10] في (د): لغت.

[11] في (د): حذف. وكلاهما صحيح.

[12] في لغتهم: أي لغة بني عامر.

[13] وَجَدَ: فِعْل معتلُ الفاء على فَعَلَ، ويجيء مضارعهُ على يَفْعِلُ بكسر العين، يستوي في ذلك المتعدي واللازم، وتُحْذَفُ منه الواو تخفيفًا، وهذا ما ذهب إليه سيبويه في نقله عن أناس من العربِ الذين قالوا: وَجَدَ يَجُدُ بالضم في المستقبل، وإنما قالوا ذلك لأنهم كرهوا الضمة بعد الياء كما كرهوا بعدها الواو.

ومنه قال منشدهم:

وَالثَّالِثُ مِنَ [الأَقْسَامِ][1] السَّبْعَةِ إِمَّا مُعْتَلُّ الفَاءِ، وَمَهمُوزُ العَينِ، فَلَمْ [يَذْكُرْهُ][2] المُصَنِّفُ[3] لِقِلَّةِ مِثَالِهِ، وَنَحْنُ [نَذْكُرُهُ لِلتَّسهِيلِ عَلَى][4] الطَّالِبِ نَحْوَ: وَأَدَ[5] مِنَ البَابِ[6] الأَوَّلِ، وَمِن بَابِ عَلِمَ [نَحْوَ][7]: يَئِسَ، وَإِمَّا مُعْتَلُّ الفَاءِ، وَمَهْمُوزُ اللاَّمِ، وَلَمْ يَذْكُرِ المُصَنِّفُ[8] هَذَا أَيضًا، وَهُوَ يَجِيءُ[9] مِن ثَلاثَةِ أَبْوَابٍ: مِن بَابِ خَرِبَ، وَفَتَحَ، وَحَسُنَ. [وَطَأَ يَطَأُ][10] مِن بَابِ ضَرَبَ[11]، وَالأَوَّلُ أَصَحُّ [وَجِئَ يَوْجَأُ][12]. من باب عَلِمَ، وحَسُنَ يَحْسُنُ نحو: وَضُؤَ يَوْضُؤُ. **وَإِمَّا 24/أ أَجْوَفُ** وَهوَ المُسَمَى بِالمُعْتَلِّ العَينِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ أَجْوَفَ لِخُلُوهِ عِنْ[13] الحَرفِ الصَّحِيحِ، وَذُو[14] الثَّلاثَةِ لِكَونِ مَاضِيهِ عَلَى ثَلاثَةِ[15] أَحْرُفٍ فِي المُتَكَلِّمِ[16]، نَحوَ: قُلْتُ وَبِعْتُ. قَدَّمَهُ عَلَى النَّاقِصِ لِكَونِ حَرفِ العِلَّةِ فِي وَسَطِهِ،

لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الفُؤادُ بِشَرْبَةٍ تَدَعُ الحَوَائِمَ لا يَجُدْنَ غَلِيْلاً.

واعتبر كثير من النحاة ذلك من الشّاذ الذي لا نظير له.

يُنظر: سيبويه، الكتاب 341/4،54،53؛ جرير، ديوان جرير ص453؛ ابن قتيبة، أدب الكاتب 369؛ ابن جني، المصنف 187/1؛ ابن يعيش، شرح الملوكي ص49؛ ابن عصفور، الممتع 177/1؛ ابن مالك، شرح التسهيل 301/3؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن 132/1– ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 528/2.

[1] ما بين المعقوفين من (د). وفي (أ): الأبواب. فالأولى ما جاء في (د) لأنه قال في البداية: الأقسام السبعة، ثم أخذ يُعددُ: القسم الأول، القسم الثاني...

[2] ما بين المعقوفين في (أ+د): يذكر. سقطت منه الهاء.

[3] في (د): المص. اختصارًا.

[4] ما بين المعقوفين في (أ+د): نذكر التسهيل. والسياق يستدعي ما أُثبتَ.

[5] في (د): واه. تصحيف من الناسخ.

[6] في (د): باب.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[8] في (أ): المص. اختصارًا.وما أُثبت من (د).

[9] في (د): يجى.

[10] في (أ): وطاء يطاء. تصحيف من الناسخ.

[11] ترك في (أ) فراغًا بمقدار كلمتين، وفي (د): اعلم أن في الأصل.

[12] ما بين المعقوفين في (أ): وجاء يوجاء، وفي (د): وجيء يوجاء.

وَوَجَأَ من الوَجْءِ وهو اللَّكْزُ، ووجأه باليد والسكين: ضربه. وَوَجَأَ المرأة: جَامَعَهَا.

يُنظر: ابن منظور، اللسان (وجأ) 190/1؛ الزبيدي، تاج العروس (ودأ) 251/1.

[13] هكذا في الأصل.

[14] في (د): ذوا.

[15] في (أ): ثلثة. وما أُثبت من (د).

[16] سُمِي الأجوف بهذا الاسم لوجود حرف العلة في وسطه. أَمَّا ذو الثلاثة فسُمي به لأنه عند اسناده لتاء الفاعل

وَمَا يَجِيءُ بَعْدَهُ فِي آخِرِهِ، وَالوَسَطُ مُقَدَّمٌ عَلى الآخِرِ، فَلِهَذَا قَدَّمَهُ، **وَهوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَينِهِ حَرْفٌ مِن حُرُوفِ العِلَّةِ نَحوَ: قَالَ وكَالَ.** أَصْلُهُمَا: قَوَلَ وكَيَلَ. قُلِبَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا. وَشَرطُ قَلْبِهِمَا أَنْ تَكُونَا مُتَحَرِّكَتَينِ، لأَنَّهُمَا لَو سُكِنَتَا لا تُقْلَبَانِ لِحُصُولِ الخِفَّةِ بِالسُّكُونِ[1] نَحوَ: قَوْل وكَيْل مَصدَرًا، بِخِلافِ مَا إِذَا [انْكَسَرَ][2] مَا قَبْلَهمَا، أَو انْضَمَّ فَإِنَّهُمَا تُقْلَبَانِ إِلاَّ إِذَا لَمْ يُعَلَّ فِعْلُهُ نَحوَ: قَاوَمَ قِوَامًا، فَإِنَّهُ لا يُعَلُّ لِلمُشَارَكَةِ[3].

وَالأَجْوَفُ يَجِيءُ[4] عَلَى ثَلاثَةِ[5] أَبْوَابٍ بِالاِستِقْرَاءِ[6] مِن بَابِ نَصَرَ نَحوَ قَالَ، وَمِن بَابِ ضَرَبَ نَحْوَ: بَاعَ وَ[مِن بَابِ][7] عَلِمَ نَحوَ خَافَ. أَمَّا بَابُ حَسُنَ فَلَمْ يَجِئْ[8] مِنهُ إِلاَّ طَالَ[9] يَطُولُ، وَلِذَا لَمْ يُعْتَبَر[10].

وَالرَّابِعُ مِن الأَقْسَامِ السَّبعَةِ **إِمَّا نَاقِصٌ**[11] – سُمِّيَ نَاقِصًا لِنُقْصَانِهِ فِي الآخِرِ عَن بَعضِ

يصير على ثلاثة أحرف نحو: صمت، قمت.

يُنظر: الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 340/1.

(1) في (د): بالسكون.

(2) في (أ): الكسر. وما أُثبتَ من (د).

(3) في (د): المشاكلة.

(4) في (د): يجى.

(5) في (أ): ثلثة. وما أُثبتَ من (د).

(6) في (د): بالاستقراء.

(7) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(8) في (د): يجى.

(9) في (أ): طال. وأَصلُ طال فَعُلَ بدليل الاسم منه فهو طويل حملا على كَرُمَ فهو كَرِيم وشَرُفَ فهو شَرِيف. وجمعه: طِوال، صحت فيه الواو لصحتها في طويل. وقد جاء في (د): طَوُلَ. على الأصل.

يُنظر: ابن منظور، اللسان (طول) 410/11.

(10) في (د): يَعتبره. أراد المصنف.

(11) الناقص: سُمي بذلك لنقصان حرفه الأخير في الجزم والبناء، أمّا ذو الأربعة فَسُمِي به لأنه عند إسناده لتاء الفاعل يصير معها على أربعة أحرف نحو: دعوت. وأكثره واوي الفاء، واليائي منه قليل، عُثِرَ منه على كلمة واحدة وهي: يَدَاه: أي أصاب يده. يقال: يَدَيت يده تَيْدي.

قال سيبويه: "... وقد جاء في الياء كما جاءت العين واللام ياءين. وأن تكون فاءً ولامًا أقل، كما كان سلس أقل. وذلك قولهم: يديت إليه يدًا". ونقول: يديت عنده يدًا، فأنا مُودٍ، وهو مُودًى إليه. وأيديت عنده يدا: أي أنعمت عليه، ويادیت فلانا جازيته يدا بيد.

الحَرَكَاتِ كَمَا فِي حَالَةِ الرَّفْعِ نَحوَ: غَزَا يَغْزُو، ورَمَى يَرْمِي، أَو عَنِ الحَرْفِ كَمَا فِي حَالَةِ الجَزْمِ نَحْوَ: لَمْ يَغْزُ، ولَمْ يَرْمِ، ويُسَمَّى أَيضًا مُعْتَلَّ اللاّمِ لاعْتِلالِ لامِهِ، وذَا الأَرْبَعَةِ لِكَونِ مَاضِيهِ عَلى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ فِي الحِكَايَةِ[1] أَي المُتَكَلِّمِ نَحْوَ: غَزَوتُ ورَمَيْتُ **وَهوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ لامِهِ حَرْفٌ مِن حُرُوفِ العِلَّةِ نَحْوَ: غَزَا ورَمَى** أَصْلُهُمَا غَزَوَ ورَمَيَ، قُلِبَتِ الوَاوُ وَاليَاءُ [فِيهِمَا][2] أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا. وَالنَّاقِصُ يَجِيءُ مِن ستَّةِ أَبوَابٍ إِلاّ مِن بَابِ حَسِبَ، فَبَقِيَ خَمْسَةُ أَبْوَابٍ بِالاِسْتِقراءِ.

وَالخَامِسُ مِنَ الأَقْسَامِ السَّبْعَةِ: **إِمَّا لَفِيفٌ**[3]، سُمِّيَ بِهِ لاِلتِفَافِ حَرفَيِ[4] العِلَّةِ أَيْ اجْتِمَاعِهِمَا، ولِذَا أَخَّرَهُ عَمَّا فِيهِ حَرفُ العِلَّةِ، وَهوَ وَاحِدٌ، وَاللَّفِيفُ اثْنَانِ[5] وَالوَاحِدُ قَبْلَ الاِثْنَينِ؛ **وَهوَ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حَرْفَانِ مِن حُرُوفِ العِلَّةِ** وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا فِيهِ أَكْثَرُ مِنْهُمَا لِلثِّقَلِ بِهِ، وَثِقَلُ الفِعْلِ بِخِلافِ الاِسمِ، كَوَاوِ ويَاءٍ أَصْلُهُ ووَوٌ ويَيِيٌ[6] قُلِبَتِ الوَاوُ الثَّانِيَةُ أَلِفًا فِي الأَوَّلِ، فَصَارَ وَاو، وَقُلِبَتِ اليَاءُ الثَّانِيَةُ أَلِفًا فِي الثَّانِي فَصَارَ يَايَ، ثُمَّ قُلِبَتِ اليَاءُ[7] الأَخِيرَةُ هَمزَةً فَصَارَ يَاءً، وَإِنَّمَا قُلِبَتِ اليَاءُ هَمْزَةً لِكَونِ أَلِفِ مَا قَبْلَهَا شَبِيهَةً بِالأَلِفِ[8] الزَّائِدَةِ. فِي الصُّورَةِ وَإِنْ لَمْ تُشَابِهْهَا[9] فِي الحَقِيْقَةِ.

وَهوَ – أَيْ اللَّفِيفُ – بِاعْتِبَارِ وُقُوعِ حَرفِ العِلَّةِ فِيهِ **عَلَى قِسْمَينِ** لأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَقَعَ الحَرفَانِ فِي مُقَابَلَةِ العَينِ وَاللاّمِ[10]، وَلَمْ يَجِئ فِي مُقَابَلَةِ الفَاءِ وَالعَينِ لِمَا فِيهِ مِنَ الاِبْتِدَاءِ بِحَرفَينِ ثَقِيلَينِ بِخِلافِ الاِسمِ لِخِفَّتِهِ[11] نَحوَ: يَين[12]وَيَوْم وَوَيل، وَإِذَا لَمْ يَجِئ مِمَّا هوَ أَثْقَلُ أَعْنِي مَا يَكُونُ الفَاءُ **25**/أ وَالعَينُ وَاوَينِ

يُنظر: سيبويه، الكتاب401/4؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب34/1؛ ابن منظور، اللسان (يدى) 419/15.

[1] في (د): الحكايت.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[3] اللَفَفَ: هو ادخال حرف في حرف، واللفيف ما اجتمع في ماضيه حرفا علة.

يُنظر: ابن منظور، اللسان(لفف)317/9.

[4] في (د): حرف. تصحيف.

[5] في (د): اثنين. وحقه الرفع.

[6] ووي، ييي: ووو أحد حروف الهجاء، والواو مؤلفة من واو وياء واو، وهذا المختار عند الصرفيين، وذلك لأن ألف الواو لا تكون إلا منقلبة، وإذا كانت كذلك فهي من منقلبة عن واو أو ياء، ولا تكون عن الواو لأنه إن كان كذلك كانت حروف الكلمة واحدة ولا نعلم ذلك في الكلام إلا ييي.

يُنظر: الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب75/3؛ الزبيدي، تاج العروس 8659/1.

[7] في (د): ياء.

[8] في (د): بألف.

[9] في (د): يشابه.

[10] زاد في (د) بعد قوله اللام: في التصور.

[11] في (د): لخفت.

[12] في (د): كيين. وكلاهما صحيح.

اسمٌ وَفِعْلٌ.

القِسمُ **الأَوَّلُ**[1] مِنَ القِسمَينِ يُقَالُ لَهُ: **اللَّفِيفُ المَقْرُونُ** لِاقْتِرَانِ حَرْفَيِ[2] العِلَّةِ فِيهِ، وَهوَ يَجِيءُ[3] مِن ستَّةِ أَبْوَابٍ إلاَّ[4] بَابَ حَسِبَ، وَهوَ [أَي][5] اللَّفِيفُ المَقْرُونُ **[هُوَ][6] الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ وَلامِهِ حَرْفَانِ مِن** هَذِهِ الحُرُوفِ ــ أَيْ **حُرُوفِ**[7] **العِلَّةِ ــ نَحْوَ: طَوَى** وقَوِيَ أَصْلُهُ قَوِوَ قُلِبَتِ الوَاوُ الأَخِيْرَةُ يَاءً لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا، وَلَمْ تُقْلَبِ الوَاوُ الأُولَى أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، لِئلا يَلْزَمُ الإِعْلالانِ وَهوَ مُخِلٌّ بِالكَلِمَةِ[8]، وَاخْتُصَّ الأَخِيرُ بِالقَلبِ[9] لأَنَّ الإِعلالَ فِي الآخِرِ أَوْلَى لِكَونِهِ مَحَلَّ التَّغْيِيرِ، وإنما لَمْ يُدْغَمْ لاجْتِمَاعِ المِثْلَينِ لِتَقَدُّمِ الإِعْلالِ على الإِدْغَامِ، وَلأَنَّ الإِعلالَ قَد يُنْظَرُ [فِيهِ][10] إِلى حَرْفٍ وَاحِدٍ بِخِلافِ الإِدْغَامِ، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ [فِيهِ][11] إِلى حَرْفَينِ البَتَة.

وطَوَى أَصْلُهُ طَوِي قُلِبَتِ اليَاءُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، ولَمْ تُقْلَبِ الأُولَى لِمَا عَرَفْتَ. وَالقِسمَةُ العَقْلِيَّةُ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ هَذَا النَّوعُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ: الأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ العَيْنُ وَاللاّمُ وَاوَينِ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ العَينُ وَاللاّمُ يَاءَينِ[12]، وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ العَيْنُ وَاوًا وَاللاّمُ يَاءً، وَالرَّابِعُ أَنْ يَكُونَ العَيْنُ يَاءً وَاللاّمُ وَاوًا، ولَمْ يَعْتَبِروا[13] الأَلِفَ لأَنَّهَا لا تَكُونُ[14] أَصلاً. وَإِنْ اعْتُبِرَ الأَلِفُ فَالقِسمَةُ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ تِسْعَةً: الأَربَعَةُ المُتَقَدِّمَةُ، وَالخَامِسُ أَنْ يَكُونَ العَيْنُ وَاللاّمُ أَلِفَينِ، وَالسَّادِسُ أَنْ يَكُونَ العَينُ وَاوًا وَاللاّمُ أَلِفًا، وَالسَّابِعُ أَنْ يَكُونَ العَيْنُ يَاءً وَاللاّمُ أَلِفًا، وَالثَّامِنُ أَنْ يَكُونَ العَيْنُ أَلِفًا وَاللاّمُ وَاوًا، [وَالتَّاسِعُ][15] أَنْ يَكُونَ العَيْنُ أَلِفًا وَاللاّمُ يَاءً، لَكِن لَمْ يَجِئ من هَذَا النَّوعِ مَا يَكُونُ عَيْنُهُ يَاءً وَلامُهُ

---

[1] زاد في (د) بعد الأول: أي. ولا داعي لها.

[2] في (د): حرف.

[3] في (د): يجى.

[4] زاد في (د) بعد إلا: منز ولا داعي لها.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[7] في (د): الحروف.

[8] في (د): بالكلمة.

[9] في (د): بالقلب.

[10]) ما بين المعقوفين ساقط من (أ+د) وقد أُثبتَ لداعي السياق.

[11]) ما بين المعقوفين ساقط من (أ+د) وقد أُثبتَ لداعي السياق.

[12]) في (د): ياءين.

[13]) في (د): يعتبرا.

[14]) في (د): يكون. وقد سبقها قوله: لأنها. فلا يكون.

[15] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

وَاوًا، فَبَقِيَ ثَلاثَةُ أَقْسَامٍ؛ أُورِدَ عَلَيهِ الحَيَوَان، وَأُجِيبَ عَنهُ بِأَنَّ أَصْلَهُ حَيَيَان، وَحَمَلَهُم عَلَى ذَلِكَ حَمْلُ عَدَمِ النَّظِيرِ فِي كَلامِهِم بِالاستقْرَاءِ[1] حَايَان لِتَحَرُّكِ اليَاءِ وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، لَكِنْ أَبْقُوهُ مُتَحَرِّكًا لِيَكُونَ مُطَابِقًا لِمَدْلُولِهِ كَالجَوَلانِ وَالخَفَقَان[2]، وَفِي المَوَتَانِ[3] حَمَلوا النَّقِيضَ على النَّقِيضِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُدْغِمُوا الحَيَوَانَ، لَكِن [لَمَّا][4] كَرِهُوا اجْتِمَاعَ المِثْلَينِ قَلَبُوا الثَّانِيَةَ وَاوًا، وَلَمْ يَقْلِبُوا الأُولَى فَإِنَّ التَّغْيِيرَ فِي الآخِرِ[5] أَولَى[6]. وَلا يَستَقِيمُ الاسْتِدلالُ بِيَحيَى لأَنَّ اللاّمَ يَاءٌ فِي الحَيَوانِ، فَإِنَّهُ لَو كَانَ وَاوًا أَيضًا لا تُقْلَبُ يَاءً لانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، فَلَمْ يَصِحّ الاسْتِدلالُ. فَلَو صَحَّ الاسْتِدْلالُ [بِيَحيَى][7] لَصَحَّ الاستِدلالُ بِرِضَى، عَلَى أَنَّ اللاّمَ يَاءٌ، وَهوَ فَاسِدٌ. **25/ب** [...][8]. وَلَمْ يَجِئْ[9] فِي كَلامِ العَرَبِ مِن هَذَا النَّوْعِ][10]، وَلَمْ يَجِئْ[11] أَيضًا مَا يَكُونُ الفَاءُ وَالعَيْنُ مِنْهُ وَاوَينِ لِكَوْنِهِ فِي غَايَةِ الثِّقَلِ، فَبَقِيَ ثَلاثَةٌ[12]

---

[1] في (د): بالاستقراء.

[2] الخفقان هو اضطراب القلب، نقول: رجل مخفوق.

ينظر: ابن منظور، اللسان، (خفق)، 80/10.

[3] الموت والمَوَتَانُ ضد الحياة، ورجل مَوْتَان الفؤاد لم يكن حَرِكًا، أي بليد.

يُنظر: ابن منظور، م. ن، (موت) 90/2؛ الزبيدي، تاج العروس (موت) 1183/1.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[5] في (د): بالآخر.

[6] حيوان: عند الجمهور مُضعّفُ الياء، وأصله: حييان، فلما ثَقُل عَدلوا عن الياء إلى الواو، ومع أن الواو أثقل من الياء لكنه لَمَّا اختلف الحرفان ساغ ذلك، وإن كان اتفاق الحروف الصحاح عندهم مكروه حتى يبدلوا أحدها ياء، وقد هربوا من التضعيف فأبدلوا الحييان إلى الحيوان ليختلف الحرفان.

قال ابن عصفور: "إن مجيء العين ياء واللام واوًا نحو: حَيَوْت لا يحفظ في كلامهم في اسم ولا فعل، فأما: الحيوان، وحيوة؛ فشاذان والأصل فيهما: حييان وحيّة، فأبدلوا إحدى الياءين واوًا. ابن عصفور، الممتع 569/2.

وقد خالف ابن جني الجمهورَ فذهب إلى أن الواو في حيوان أصلٌ غير مُبْدَلَة وإن لم يُستَعْمَل منه فعل.

ينظر: ابن جني، الخصائص 11/3-12.

وهناك رأي ثالث أخذ من إجماع الجمهور كراهية التضعيف، وأضاف إليها: لئلا يلتبس بمثنى حيّ.

يُنظر أيضا: سيبويه، الكتاب409/4؛ ابن يعيش، التصريف الملوكي ص264-265؛ ابن الحاجب، الشافية ص94-95؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 72/3.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ+د) وقد أُثبتَ لحاجة السياق.

[8] حذف الباحث كلاما تسعة أسطر يدور حول التلفيف المفروق كان الناسخ قد أتى به في غير مكانه ووجوده يربك النص فسيجيء الحديث عنه في بابه. وهذا التكرار وقع في النسختين. ينظر: ص: 25/ب و26 /أ و27/أ من (أ). و 39/أ، 39/ب. من (د).

[9] في (د): يجي.

[10] ما بين المعقوفين كررفي الصفحة السابقة.

[11] في (د): يجي.

[12] في (أ): ثلثة. وما أُثبت من (د).

أَقْسامٍ، أَشَارَ بَعْضُ المُصَنِّفِيْنَ[1] إِلى أَمْثِلَةٍ بِقَوْلِهِ: كَيَيْنِ[2] وَيَوْمٍ وَوَيْلٍ[3]، وَهُوَ وَادٍ فِي جَهَنَّمَ نَعُوذُ بِاللهِ[4] تَعَالى[5] [مِنْهُ][6]، وَوَيْلٌ أَيضًا كَلِمَةُ العَذَابِ، وَإِنَّمَا بَيَّنَ الأَوَّلَ بِأَنَّهُ اسْمُ مَكَانٍ دُونَ الثَّانِي لِعَدَمِ شُهْرَتِهِ؛ وَلا يُبْنَى مِن هَذَا النَّوْعِ فِعْلٌ، لأَنَّ الفِعْلَ أَثْقَلُ مِنَ الاسْمِ، لأَنَّهُ يَدُلُّ عَلى الحَدَثِ وَالزَّمَانِ، وَدَلالَةُ الاسْمِ عَلى الحَدَثِ فَقط. وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ[7]:

---

[1] يُنظر: ابن عصفور، الممتع ، 66/2؛ أبو حيان، المبدع ص 217؛ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح330/1.

[2] بين: في اللسان: اسم بلد، وليس في الكَلِمِ اسم وقعت في أوله ياءان غيره. قال ابن جني: ليس له في الأسماء نظير. وقد أجمع الصرفيون على أنَّه لم يجئ غيره.أما الفعل فيقولون: بيت ياء حسنة أي كتبت. ولم يجئ غيره لِما يلزم في ذلك من توالي الإعلال.

يُنظر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب729/2؛ ابن عصفور: الممتع، 566/2؛ أبو حيان، المبدع، 217؛.

[3] ويل: فيها ثلاثة أقوال: الأول قال ابن مسعود: الويل واد في جهنم، والثاني قاله الكلبي الويل: شدة من العذاب، والثالث للفرّاء قال: الأصل وي للشيطان: أي حُزْنٌ للشيطان، من قولهم: وي لم فعلت كذا؟. وفي قولهم: وَيْلِ الشيطان ستّة أوجه: بفتح اللام ويلَ، وبكسرها ويلِ، وبضمها ويلُ، وويلاً وويلٍ وويلٌ. كذا في اللسان.

ولَمَّا أعرب ابن خالويه ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾. (الهُمزة: آية 11) قال: ويلٌ: مبتدأ، وصح الابتداء بها لأنها معرفة، فويل: واد في جهنم، ويجوز في النحو: ويلاً لكل همزة، على الدعاء: أي ألزمه الله ويلاً. وقال عنها ابن قتيبة: إنها كلمة جامعة للشر. تقول: العرب له الويل والأليل وهو الأَبْيَن. وقد تُوْضَع موضع التَحَسُّرِ والتفجّع كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾. (الانبياء:14).

يُنظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن ص424؛ ابن خالويه، إعرب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص178–179؛ ابن منظور، اللسان، (ويل) 739/11–740.

[4] في (د): بالله.

[5] في (أ): تع. اختصارًا. وما أُثبت من (د).

[6] ما بين المعقوفين رأى الباحث اثباته لاستقامة الكلام.

[7] لم يعثر الباحث على من يُنْسَبُ إليه هذا البيت. وقيل: هو بيت مصنوع كما ورد عند النحاة.

والبيت من الهزج ورد في كثير من كتب النحو، ويُرْوَى أيضا: أبو زيد بدل: أبو هند.

وهو عند ابن خالويه مصنوع خبيث فلا يُلتفتن إليه، لأن العرب لم تُصرِّف من هذه الأسماء (ويح وويس وويل) أفعالا. وكذا عند غيره.

ووالَ من ويل، وواحَ من ويح، وواسَ من ويس. فويل كلمة عذاب، وويح كلمة رحمة، وقيل: هما بمعنى واحد. وقيل: الويح والويل والويس واحدٌ بمعنى واحد. وقيل: أصلها كلها: وي، وُصِلَتْ بحاء مرة، وبسين مرة، وبلام مرة. ولا يُبنى من هذهِ الأَسماءِ أَفعالٌ، لأنَّ القياسَ نَفَاهُ ومنعه، وذلك لأنَّه لو صُرِّفَ الفعلُ من ذلكَ لوجبَ اِعتلال فائهِ وعينهِ، كوَعَدَ وباع، فتحاموا استعماله لَمّا كان يعقب من اجتماع إعلالين، ولو أَعَلُّوا العين منها لقالوا: وال يويل، وواح يويح، وواس يويس وهذا ثقيل. ومعنى البيت: نفي هذه الأفعال عن أبي هند.

والشاهد فيه قول: والَ، واحَ، واسَ. حيث جاء بها أفعالا على الشذوذ كما ذَكرنا.

يُنظر: ابن جني، الخصائص 1/ 113 والمصنف 198/2؛ ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص179؛ ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل 239/1؛ ابن عصفور، الممتع 567/2؛ ابن منظور، اللسان

فَمَا وَلْ وَلا وَاْحَ وَلا وَاْسَ أَبُو هِنْدِ

وَهَذَا النَّوعُ أَثْقَلُ الأَنْوَاعِ المُتَقَدِّمَةِ لِمَا فِيْهِ مِنَ الابتداءِ بِحَرفَينِ ثَقِيْلَينِ، وَلِهَذَا لَمْ يَجِئ[1] مِمَّا أَثْقَل ــ أَعْنِي مَا يَكُونُ فَاؤُهُ وَعَيْنُهُ وَاوَينِ- فِي اِسْمٍ وَلا فِعْلٍ، وَلأَنَّهُ لَو بُنِيَ مِن بَابِ يَوْمٍ عَلَى فَعَلٍ بِالفَتْحِ[2]، أَو [عَلَى][3] فُعْلٍ بِالضمِّ[4] يَجِيء[5] مُضَارِعُهُ عَلَى يَفْعُلٍ بِالضمِّ[6] فَيَجْتَمِعُ يَاءانِ يَاءُ[7] المُضَارَعَةِ وَفَاءُ الفِعْلِ، وَتُضمُّ اليَاءُ الثَّانِيَةُ، أَو تُنْقَلُ حَرَكَةُ العَيْنِ الَّتِي هِيَ وَاوٌ إِلَيْهَا، فَإِنَّ مُعْتَلَّ[8] العَيْنِ لا بُدَّ فِيْهِ مِن نَقْلِ حَرَكَةٍ كَيَقُولُ، أَو يَفْعِلُ بِالكَسْرِ[9] فَيَجْتَمِعُ ثَلاثُ[10] يَاءَاتٍ، يَاءُ المُضَارَعَةِ، وَفَاءُ الفِعْلِ وَعَيْنُهُ[11] إِذَا نَقَلَ حَرَكَةَ العَينِ الَّتِي هِيَ وَاوٌ إِلى اليَاءِ الثَّانِيَةِ، وَهوَ ثَقِيلٌ لِمَا فِيهِ مِن سَبْعِ كَسْرَاتٍ، سِتٌّ[12] مُقَدَّرَةٌ وَوَاحِدَةٌ ظَاهِرَةٌ، أَو عَشْرٌ. وَرَفْضُ فِعل بِالكَسْرِ[13] حَمْلاً عَلَيْهَا، وَأَمَّا وَاحَ[14] وَوَيل فَلِثِقَلِ اجْتِمَاعِ حُرُوفِ العِلَّةِ فِي المُضَارِعِ الغَائِبِ[15] المُعْتَلِّ الفَاءِ[16] وَالعَيْنِ وَاللاّمِ. وَالقِسْمَةُ العَقْلِيَّةُ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ تِسْعَةَ أَقْسَامٍ، قَالَهُ بَعْضُ الفُضَلاءِ[17]. لَكِنَّ هَذَا الكَلامَ لا يَسْتَقِيْمُ، أَو فِيْهِ نَظَرٌ إِلى مُجَرَّدِ ضَرَبَ، الفَاءُ وَالعَيْنُ وَاللاّمُ فِي حُرُوفِ العِلَّةِ، وَالحَقُّ أَنَّهَا انْحَصَرَتْ فِي ثَمَانِيَةٍ: الأَوَّلُ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ وَالعَيْنُ وَاللاّمُ وَاوًا، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ الفَاءُ وَالعَيْنُ وَاللاّمُ يَاءً، وَالثَّالِثُ أَنْ يَكُونَ

(وع)، (ويس)، (ويل) 638/2 ، 259/6 ، 737/11؛ أبو حيان، المبدع 218 وارتشاف الضرب 9/1؛ الأزهري، شرح التصريح 330/1؛ السيوطي، المزهر 29/2؛.

[1] في (د): يجى.

[2] في (د): بالفتح.

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[4] في (د): بالضم.

[5] في (د): يجى.

[6] في (د): بالضم.

[7] في (د): ياؤ.

[8] في (أ): المعتل. وما أُثبتَ من (د).

[9] في (د): بالكسر.

[10] في (أ): ثلث. تصحيف من الناسخ. وما أُثبتَ من (د).

[11] في (د): وعين الفعل. وكلاهما صحيح.

[12] في (د): ستة. وحقه التذكير لتأنيث المعدود.

[13] في (د): بكسر.

[14] في (د): ويح.

[15] في (أ): الغايب. وما أُثبتَ من (د).

[16] في (د): الفأز بهمزة فوق الألف وحقها أن تكون منفردة على السطر.

[17] في (د): الفضلا.

الفَاءُ وَالعَيْنُ وَاوًا وَاللاّمُ يَاءً، وَالرَّابِعُ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ وَاوًا وَالعَيْنُ وَاللاّمُ يَاءً[1]، وَالخَامِسُ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ وَاللاّمُ وَاوًا وَالعَيْنُ يَاءً، وَالسَّادِسُ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ وَاللاّمُ يَاءً وَالعَيْنُ وَاوًا، وَالسَّابِعُ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ وَالعَيْنُ يَاءً [وَاللاّمُ وَاوًا][2]، وَالثَّامِنُ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ يَاءً وَالعَيْنُ **26/أ** وَاللاّمُ وَاوًا هَكَذَا: ووو، ي ي ي، ووي، وي ي، وي و، ي و ي، ي ي و، ي وو. هَذَا إِنْ لَمْ يُعْتَبَرِ الأَلِفُ، وَإِنِ اعْتُبِرَ[3] [انْتَهَتِ][4] الأَقْسَامُ إِلى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ: الثَّمَانِيَةُ المَذْكُورَةُ وَالتَّاسِعُ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ وَالعَيْنُ وَاللاّمُ [أَلِفًا][5]، وَالعَاشِرُ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ [أَلِفًا][6] وَالعَيْنُ وَاللاّمُ وَاوًا، وَالحَادِي عَشَرَ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ [أَلِفًا][7] وَالعَيْنُ وَاللاّمُ يَاءً، وَالثَّانِي عَشَرَ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ [أَلِفًا][8] وَالعَيْنُ [وَاوًا][9] وَاللاّمُ [أَلِفًا][10]، وَالثَّالِثَ عَشَرَ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ وَالعَيْنُ [أَلِفًا][11] وَاللاّمُ يَاءً، وَالرَّابِعَ عَشَرَ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ وَالعَيْنُ وَاوًا وَاللاّمُ أَلِفًا، وَالخَامِسَ عَشَرَ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ وَالعَيْنُ يَاءً وَاللاّمُ أَلِفًا، وَالسَّادِسَ عَشَرَ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ [وَاوًا][12] وَالعَيْنُ وَاللاّمُ أَلِفًا، وَالسَّابِعَ عَشَرَ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ يَاءً وَالعَيْنُ وَاللاّمُ أَلِفًا، والثامنَ عشرَ أن يكون الفاءُ والعينُ ألفا واللامُ واوا، والتاسعَ عشرَ أن يكونَ الفاءُ واللامُ ألفًا وَالعَيْنُ يَاءً، وَالعِشْرُونَ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ وَاللاّمُ وَاوًا وَالعَيْنُ أَلِفًا، وَالحَادِي وَالعِشْرُونَ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ وَاللاّمُ يَاءً وَالعَيْنُ أَلِفًا، وَالثَّانِي وَالعِشْرُونَ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ أَلِفًا وَالعَيْنُ وَاوًا وَاللاّمُ يَاءً، وَالثَّالِثُ وَالعِشْرُونَ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ أَلِفًا وَالعَيْنُ يَاءً وَاللاّمُ وَاوًا، وَالرَّابِعُ وَالعِشْرُونَ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ وَاوًا وَالعَيْنُ أَلِفًا وَاللاّمُ يَاءً، وَالخَامِسُ وَالعِشْرُونَ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ وَاوًا وَالعَيْنُ يَاءً وَاللاّمُ أَلِفًا، وَالسَّادِسُ وَالعِشْرُونَ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ يَاءً وَالعَيْنُ أَلِفًا وَاللاّمُ وَاوًا، وَالسَّابِعُ وَالعِشْرُونَ أَنْ يَكُونَ الفَاءُ يَاءً وَالعَيْنُ وَاوًا وَاللاّمُ أَلِفًا هَكَذَا: ااا، اوو، اي ي[13]،

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[3] في (د): اعتبرت.

[4] ما بين المعقوفين في (أ+د): انتهى. وما أُثبتَ موافق لقوله: الأقسام.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[6] في (أ) كرر ما بين المعقوفين.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (أ+د).

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (أ+د).

[10] ما بين المعقوفين في (أ+د): واوًا. وهو خطأ لتكرارهذه الصورة.

[11] ما بين المعقوفين ساقط من (أ+د).

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[13] في (د) زاد : ووو ي ي ي. وهذا ورد ذكره في البداية.

ااى[1]، ووا، ي ي ا، وا، ي اا[2]، اوي[3]، واو، ي أي، اي و[4]، ي او[5].

ولَمْ يَجِئ فِي الكَلامِ مِن هَذَا النَّوعِ إلاّ مِثَالانِ فَقَط، وَذَلِكَ: وَاوٌ وَيَاءٌ لاِسْمَي الحَرْفَينِ، أَيْ الحَرْفَينِ المُسَمَّيَنِ[6]: (و) و، (ي). فَإِنَّ الهَمْزَةَ، وَالبَاءَ، وَالتَّاءَ، وَالثَّاءَ، وَالجِيْمَ، وَالحَاءَ، والخَاءَ، وَالدَّالَ، وَالذَّالَ... إلَخ، حُرُوفَ التَّهَجِّي أَسْمَاءٌ بِدَلِيلِ دُخُولِ التَّنْوِينِ، وَإِتْيَانِهَا[7] مَفْعُولَةً نَحْوَ: كَتَبْتُ جِيْمًا وَدَالا، [وَالإِضَافَةَ وَمُبْتَدَأٌ بِهَا][8] نَحْوَ: جِيْمِي أَحْسَنُ مِنْ جِيْمِكَ[9]. فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ حُرُوفَ التَّهَجِّي أَسْمَاءٌ فَإِذَن[10] مُسَمَّيَاتُهَا: ا ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن

---

[1] في (د) أَخَّرَ: ااى عن هذا الموقع، وفي (أ) كرر: ووا مرتين.

[2] في (د) زاد بعد ي اا: ااو.

[3] في (د) حذف: اوي. وفي (أ) كررها مرتين.

[4] في (د) زاد بعد: واي، ي اا، ي وا.

[5] حتى نرفع الخلط والتناقض اللذين وقع فيهما الناسخان في (أ+د) نثبت الجدول التالي:

ااا	ووو	ي ي ي
اوو	واا	ي اا
ا ي ي	و ي ي	ي وو
اوا	واو	ي ا ي
أي ا	و ي و	ي و ي
ااو	ووا	ي ي ا
ااي	ووي	ي ي و
اوي	واي	ي او
اي و	و ي ا	ي وا

هذه سبعة وعشرون احتمالاً تتناوب فيها حروف العلة الثلاثة في فعل.

[6] في (د): الحرفان المسميان. بالرفع وحقهما النصب بفعل محذوف تقديره أعني أو أقصد.

[7] في (د): ايتانه. وهو خطأ لتذكيره مع المؤنث وهو قوله: أسماء.

[8] في (أ) ما بين المعقوفين مُصَحَّف: لا ضاف مبتدبها. وما أُثبتَ من (د).

[9] قصد المؤلف أن دليل كون حروف التهجي أسماء هو: 1- دخول التنوين عليها 2- وقوعها مفعولاً به 3- إضافتها 4- وقوعها مبتدأ. وهذه الأربعة علامات للاسم ونضيف: دخول ال التعريف عليها فنقول الجيم والدال، وجرّها بحروف الجر، نحو قولنا: بجيم، بنون، بتاء....

[10] في (د): إذًا. بالتنوين لا بالنون كما في (أ). وهذه مسألة خاض فيها العلماء كثيرًا، ولا بأس هنا من ايراد تلخيص موجز لذلك. فسيبويه كتبها بالنون دائمًا، ولم ترد عنده بالتنوين مطلقًا، أمّا الفرّاء فقد كتبها بالنون تارة وبالتنوين أخرى، وذلك تبعًا لإعمالها وإهمالها، فهي بالنون إذا عملت وبالتنوين إذا أُهملت. أما المُبرِّد فقد نهج منهج سيبويه فكتبها بالنون. واختار الرُّمَّاني كتابتها بالتنوين قائلاً: إن النون اختيار البصريين والتنوين اختيار الكوفيين،= = أما ابن جني فقال: إن نونها تبدل ألفًا بالوقوف عليها. أما ابن يعيش فقد أجاز فيها الوجهين دون شرط.

هـــ و ي[1]، كَالرَّجُلِ[2] وَالفَرَسِ فَإِنَّ مُسَمَّاهُمَا[3] الذَّاتُ المُشَخِّصَةُ. "قَالَ الخَلِيلُ لأَصْحَابِهِ مُسْتَخْبِرًا مَا عِنْدَهُم: [كَيْفَ][4] تَنْطِقُونَ بِالجِيْمِ[5] مِنْ جَعْفَرَ؟ فَقَالُوا فِي الجَوَابِ: جِيْمٌ. قَالَ الخَلِيلُ لأَصْحَابِهِ: إِنَّمَا نَطَقْتُم بِالاِسمِ[6] وَلَمْ [تَنْطِقُوا][7] [بِالمَسؤُولِ][8] عَنْهُ الَّذِي هُوَ المُسَمَّى، وَالجَوَابُ: (جَ) لأَنَّهُ المُسَمَّى"[9].

وَتُرَكَّبُ اليَاءُ مِن ثَلاثِ يَاءَاتٍ بِالاتفَاقِ مِن الصَّرْفِيينَ وَالنَّحْوِيينَ[10]، لَكِنْ فِي التَّسْهِيلِ مَا

ولعل الرأي القائل بكتابتها بالنون عند الإعمال والتنوين عند الإهمال رأي تميل إليه النفس وترتضيه. ويرى الباحث أنَّ كتابتها بالنون مطلقًا رأي مبني على استقراء كثير من النصوص القديمة التي ربما كُتبتْ فيها إذن بالنون دائمًا حتى لا تختلط بـــ (إذا) ففرقوا بينهما بالنون، تمامًا كما فرّقوا بين مِئَةٌ وَمِئة بإضافة ألف بعد الميم (مائة)، ألا ترى أننا نقرأ (مائة) دون أن نلفظ بالألف، ولو فعلنا لكان خطأ، كذلك إذا وإذن. فالأمران سيان. ولعل قائل يقول: إنها وردت في القرآن الكريم بالتنوين، هذا صحيح ولكنّ الرسم القرآني يظل رسمًا وقفيا لا يقاس عليه.

ولذا فإن ما ورد في (د) هو الأصوب.

ينظر: سيبويه، الكتاب، 12/3؛ المبرد، المقتضب، 12/2؛ الرماني، معاني الحروف، 116، 117؛ ابن جني، سر صناعة الإعراب، 675/2– 680؛ ابن يعيش، المفصل، 16/7، 12/9.

[1] في (أ+د) قدمت الواو على الهاء ثم زيد بعدها: لا. وما أُثبتَ الصحيح.

[2] في (أ+د): الرجل. وما أُثبتَ به يستقيم الكلام.

[3] في (د): مسماتها. تصحيف من الناسخ.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت (د).

[5] في (د): بالجيم. بألف زائدة خطأ وكذلك: بالاسم.بألف زائدة خطأ.

[6] في (د): زاد بعد: اي و: واي، ي اا، ي وا.

[7] في (أ): تنطقون. بالرفع وحقه الجزم بحذف النون. وما أُثبتَ من (د).

[8] في (أ): بالمسئول. وفي (د): بالمسؤل. وما أُثبتَ الأسلم.

[9] ما بين علامتي التنصيص نقله الشارح بنصه من شرح مختصر التصريف العزّي للتفتازاني الوارد في صفحة 169. وفي الكتاب ما نصه: "قال الخليل يوماً وسأل أصحابه كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في: لك والكاف التي في: مالك، والباء التي في: ضرب؟ فقيل له: نقول: باء كاف. فقال: إنما جئتم بالاسم، ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول كَهْ وبَهْ. فقلنا: لم ألحقت الهاء؟ فقال: رأيتهم قالوا: عهْ فالحقوا هاءً حتى صيّروها يُستطاعُ الكلام بها، لأنه لا يُلفظ بحرف".

سيبويه، الكتاب 320/3.

ومهما يكن من اختلاف بين النصّين فالمغزى واحد وهو التفريق بين الاسم والمسمى. وقد فرّق القدماء بين الصوت واسمه، فالحرف هو اسم الصوت.

يُنظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب 26/1؛ ابن يعيش، شرح المفصل 64/9+124/10.

[10] يُنظر: ابن جني، سرّ صناعة الإعراب 731/2؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 74/3؛ الفيروزأبادي، القاموس المحيط497/3؛ الزبيدي، تاج العروس 8362/1.

نَصُّهُ: والأَظْهَرُ كَوْنُ الوَاوِ وَالياءِ تصير: ي. وفي الجيلي[1]: وَذَهَبَ بَعْضُهُم إِلى أَنَّ **26/ب** الأَلِفَ مُنْقَلِبَةٌ عَن وَاوٍ وَأَصْلُهُ يايوي. وَالدَّلِيْلُ عَلَى تَركُّبِ اليَاءِ من ثَلاثِ يَاءاتٍ قَوْلُهُم فِيْمَا حكَاهُ ابنُ الحَاجِبِ [وَغَيْرُهُ][2]: يِيبتُ اليَاء أَيْ كَتَبْتُهَا[3]، وَيَجْعَلُونَ لامَ فِعْلِهِ ــ أَي اليَاء ــ هَمْزَةً تَخْفِيفًا. وَقَالَ الأَخْفَشُ: أَلِفُ لَفْظَةِ وَاو مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الوَاوِ، وَقِيْلَ: مُنْقَلِبَةٌ عَنِ اليَاءِ، وَالأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلى الصَّوَابِ لأَنَّ الوَاوِيَّ أَكْثَرُ مِنَ اليَائِيِّ، فَالحَمْلُ عَلَيهِ أَوْلَى[4] لِمَا قَالُوا فِي تَصْغِيرِ وَاو أُوَيّة [فَقُلِبَتْ][5] فَاؤُهُ هَمْزَةً لِكَوْنِهَا أَوَّلَ وَاوَينِ مُصَدَّرَينِ، إِذْ لَوْ كَانَ عَيْنُهُ يَاءً لَقِيْلَ فِي التَّصْغِيْرِ وُيَيَّة. وَقِيلَ: الثَّانِي أَقْرَبُ.
وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُوْلَ: لِمَ قُلِبَ العَيْنُ مِنْهُمَا دُوْنَ اللاّمِ مَعْ أَنَّهُ أَحَقُ بِالتَّغْيِير[6]؟ قُلْنَا: قَلْبُ العَيْنِ مِنْهُمَا [أَلِفًا][7] دُوْنَ اللاّمِ كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ حَرْفَي عِلَّةٍ مُتَحَرِّكَيْنِ فِي الأَوَّلِ[8].

وَالقِسْمُ **الثَّانِي** مِن قِسْمَي[9] **اللَّفِيْفِ: المَفْرُوقُ وَهُوَ** يَجِيءُ[10] مِن سِتَّةِ أَبْوَابٍ إِلاّ مِن بَابِ نَصَرَ بِالاِستِقْرَاءِ. وَفِي المَطْلُوبِ يَجِيءُ اللَّفِيفُ المَفْرُوقُ مِن ثَلاثَةِ[11] أَبْوَابٍ فَقط: مِن بَابِ ضَرَبَ نَحْوَ: وَقَى [يَقِي][12]، وَمِن بَابِ عَلِمَ وَجِيَ يَوْجَى[13]، وَمِن بَابِ حَسِبَ نَحْوَ: وَلِيَ يَلِي. وَإِنَّمَا سُمِّيَ مَفْرُوقًا لاجْتِمَاعِ حَرْفَي[14] العِلَّةِ مَعَ الفَارِقِ بَيْنَهُمَا بِحَرفٍ صَحِيحٍ. وَالقِسْمَةُ العَقْلِيَّةُ تَقْتَضِي [أَنْ

---

[1] الجيلي هو أحمد بن محمود، عالم مشارك في بعض العلوم، من تصانيفه شرح العزي في التصريف، ومنهاج الوزراء في النصيحة، توفي 729هـ. حاجي خليفة، كشف الظنون1140/1، عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين167/11.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت (د).

[3] في (د): كتبت الياء.

[4] في (د): اولا.تصحيف.

[5] ما بين المعقوفين من (د). وهو في (أ): بقلب. وهو لا يوافق ما بعده، ولو جرّ ما بعده لصلح.

[6] في (د): بالتغيير.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[8] في (د): الأولى.

[9] في (د) زاد بعد القسم الثاني: أي. ثم قال: قسم. بدل قسمي.

[10] في (د): يجى.

[11] في (أ): ثلثة. وفي (د): ثلاث. وهو خطأ لأن حقه المخالفة.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[13] في (أ): يوجاء. وفي (د): يوجي.وما أُثبت الصحيح. وما أُثبت الصحيح، نقول: وَجِيَ يَوْجَى وَجًى، وهو وَجٍ ووَجِيٌّ والأنثى وَجْيَاء. ووَجِيَ الفَرَسُ إذا اشتكى حافِرَه. ومثله: عَمِيَ يَعْمَى عمًى.
يُنظر: الجوهري، الصحاح342/2؛ ابن دريد، جمهرة اللغة88/2؛ الفيروزأبادي، القاموس المحيط 483/3.

[13] يُنظر: أبو حنيفة النعمان، شرح المطلوب على المقصود ص 26.

[14] في (د): حرف. سقطت الياء سهوًا من الناسخ.

يكُونَ][1] أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ:

الأَوَّلُ: أَنْ يكُونَ الفَاءُ وَاللاّمُ وَاوَينِ، وَالثَّانِي أَنْ يكُوْنَا يَاءَيْنِ، وَالثَّالِثُ: أَنْ [يَكُونَ][2] الفَاءُ وَاوًا وَاللاّمُ يَاءً، وَالرَّابِعُ: أَنْ يكُونَ الفَاءُ يَاءً وَاللاّمُ وَاوًا. وَلَمْ يُعْتَبَرِ الأَلِفُ. [وَإِذَا اعْتُبِرَ][3] فَالقِسْمَةُ تَقْتَضِي أَنْ يكُونَ تِسْعَةً: الأَربَعَةُ المُتَقَدِّمَةُ، وَالخَامِسُ أَنْ يكُونَ الفَاءُ أَلِفًا وَاللاّمُ أَلِفًا، وَالسَّادِسُ [أَنْ يكُونَ الفَاءُ][4] [وَاوًا وَاللاّمُ أَلِفًا][5]، وَالسَّابِعُ أَنْ يكُونَ الفَاءُ يَاءً وَاللاّمُ أَلِفًا، وَالثَّامِنُ أَنْ يكُونَ الفَاءُ [أَلِفًا][6] وَاللاّمُ [وَاوًا][7]، وَالتَّاسِعُ: أَنْ يكُونَ الفَاءُ أَلِفًا وَاللاّمُ يَاءً[8]

وَلَيسَ فِي كَلامِ العَرَبِ مِن هَذَا النَّوعِ [مَا][9] فَاؤُهُ وَلامُهُ يَاءً إِلاّ قَوْلُهُم: يَدَيْتُ بِمَعْنَى أَنْعَمْتُ. يُقَالُ فِي اللُّغَةِ: يَدَى يَيْدِي[10]. **وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ وَلامِهِ حَرْفَانِ مِن** هَذِهِ الحُرُوفِ المَذْكُوْرَةِ **نَحْوَ: وَقَى** فَأُعِلَّ إِعْلالَ طَوَى.

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[3] ما بين المعقوفين ساقط من (أ+د) والنص يوجبه.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (أ+د). وقد أُثبت بعد تتبُّع للأقسام التسعة.

[6] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[7] ما بين المعقوفين غير تام في (أ) تام في (د).

[8] يمكن رصد تلك الاحتمالات من خلال الجدول التالي، وقد رمزنا للحرف الصحيح بـــ (ص):

و ص و	ي ص و	اص ا
ي ص ي	ا ص و	و ص ا
و ص ي	ا ص ي	ي ص ا

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[10] وقوع الياء فاء ولامًا في الفعل قليل. قال سيبويه: "... وأن تكون فاء ولامًا أقل... وذلك قولهم: يديت إليه يدًا" وفي سفر السعادة: يقال يديت إليه وأيديت عنده. ويقولون في الصيد: أميدي هو أم مرجول؟.

وفي اللسان: يَدِي ييدي، يَدِي فلان من يده إذا شُلَّت، ويَدي الرجل فهو يَدٍ، وأَيْدَيتُ عنده يدًا في الإحسان: أي أَنْعَمْتُ عليه. ويقال: إن فلانًا لذو مال يَيدِي فيه ويَبُوع به: أي يبسط يده وباعه، ويأديت فلانًا جازيته يدًا بيد.

وفي شرح الفصيح: أيديت عند الرجل يداً إذا أسديت إليه وأنعمت عليه، والنعمة تسمى يدًا وإصبعًا يقال: عليّ لفلان يدٌ وإصبع: أي نعمة ومعروف. ويقال: يديت بغير ألف.

وغير هذه الكلمة لا يوجد. وقد أشار الباحث فيما مضى إلى قولهم: يَيّتُ الياء:أي كتبتها.

يُنظر: سيبويه، الكتاب 401/4؛ السّخّاوي، سفر السعادة 504/1؛ ابن منظور، اللسان 422/15؛ ابن هشام، شرح الفصيح 103-104.

وينظر أيضا: ابن جني، المنصف 86/3؛ ابن عصفور، الممتع 56/2؛ أبوحيان، المبدع 216.

وَالسَّادِسُ مِنَ الأَقْسَامِ السَّبْعَةِ **إِمَّا مُضَاعَفٌ** سُمِّيَ بِهِ لِتَضَاعُفِ الحَرْفَيْنِ فِيهِ، وَيُسَمَّى أَيضًا أَصَمَّ[1] فِيمن لا يَسْمَعُ الصَّوتَ [الخَفِيَّ][2] لِتَحَقُّقِ الشِّدَّةِ فِيْهِ بِوَاسِطَةِ الإِدْغَامِ فَيَحْتَاجُ إِلى الجَهْرِ وَالتَّكْرِيْرِ كَالحْتِيَاجِ مَنْ لا يَسْمَعُ الصَّوْتَ الخَفِيَّ إِلَيْهَا. يُقَالُ: حَجَرٌ أَصَمُّ، أَيْ صَلْبٌ، وَإِنَّمَا قَدَّمَهُ عَلى المَهْمُوزِ لأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلى الصَّحِيحِ فِي مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ بِخِلافِ تَلْيِينِ الهَمْزَةِ، فَإِنَّهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيْرَةٍ [وَلِذَا][3] جَعَلَهُ [البَعْضُ][4] مِن حُرُوفِ العِلَّةِ. **وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ عَيْنُهُ وَلامُهُ [مِن جِنْسٍ وَاحِدٍ]**[5] **نَحْوَ: مَدَّ** يَمُدُّ فِي المَاضِي وَالمُضَارِعِ. وَمِنَ المَزِيدِ فِيهِ [أَعَدَّ][6] يُعِدُّ مِن بَابِ الإِفْعَالِ وَانْقَدَّ يَنْقَدُّ مِن بَابِ الانْفِعَالِ، واعْتَدَّ يَعْتَدُّ مِن بَابِ الافْتِعَالِ.

وَهُنَاك أَفْعَالٌ يَجِبُ فِيْهَا **27/أ** الإِدْغَامُ مِثْلُ [المُضَاعَفِ][7] وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُضَاعَفًا عَلى مَا عَرَّفَهُ المُصَنِّفُ [رَحِمَهُ اللهُ][8]، ذَكَرَهَا بَعْضُ المُصَنِّفِينَ استِطْرَادًا نَحْوَ: اسْوَادَّ يَسْوَادُّ مِن بَابِ الافْعِيْلالِ، وَ[اطمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ][9] أَيْ سَكَنَ، اطْمِئْنَانًا مَصْدَرُهُ الأَوَّلُ، وَطُمَأْنِيْنَةً [بِضَمِّ الطَّاءِ][10] فِي مَصْدَرِهِ الثَّانِي، وَمِن بَابِ الافْعِلالِ[11] مِثْلُ الاقْشِعْرَارِ[12]. وَإِنَّمَا قَدَّمَهُ عَلَى المَهْمُوزِ، لأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الصَّحِيحِ بِسَبَبِ التَّغْيِيرِ فِيْهِ إِذَا خُفِّفَ أَحَدُ حَرْفَيْ تَضْعِيْفِهِ[13] فِي مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ بِخِلافِ تَلْيِينِ الهَمْزَةِ، فَإِنَّهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، [وَلِذَا][14] جَعَلَهُ [البَعْضُ][15] مِنْ حُرُوْفِ العِلَّةِ.

---

(1) الصَّمَم في الأُذن: ذهاب سمعها، وفي القَناةِ: اكتناز جوفِها، وفي الحجر: صلابته، وفي الأمر: شدَّته. نقول: أذن صَمَّاء، وقناة صمَّاء، وحجر أصم. وقيل عن رجب: شهرٌ أصم لأنه من الأشهر الحُرُم لا يسمع فيه صوت السلاح. يُنظر: ابن منظور، م. س، (صمم) 342/12.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

(3) في (أ): وكذا. وما أُثبتَ من (د).

(4) بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت (د).

(5) بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت (د).

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(7) في (أ): مضاعف.وما أثثبت من (د).

(8) في (أ): رح. وما أُثبتَ من (د).

(9) في (د) اطمئن يطمئن وفي (أ) يطمآن.وما أُثبتَ الرسم الصحيح.

(10) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

(11) في (د): الافعلال.

(12) في (د): اقشعرار.

(13) في (د): التضعيف.

(14) في (أ): وكذا. وما أُثبتَ من (د).

(15) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

وتَعْرِيفُ المُصنِّفِ[1] لَيْسَ بِجَامِعٍ لأَنَّهُ لا يُدْخِلُ فِيْهِ مِثْلَ وَسْوَسَ [مَعَ أَنَّهُ مُضَاعَفٌ][2]. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: بَلِ التَّعْرِيْفُ الجَامِعُ هَكَذَا: هُوَ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيْهِ حَرْفَانِ[3] مُتَمَاثِلانِ، أَو مُتَقَارِبَانِ فِي المَخْرَجِ كَمَا لا يَخْفَى. **أَصْلُهُ مَدَدَ** كَنَصَرَ **حُذِفَتْ حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى** لأَجْلِ الإِدْغَامِ، **ثُمَّ أُدْغِمَتِ** الدَّالُ الأُولى فِي [**الدَّالِ**][4] **الثَّانِيَةِ** [فَصَارَ مَدَّ][5].

[الإِدْغَامُ]:

الإِدْغَامُ فِي اللُّغَةِ[6]: الإِدْخَالُ [مُطْلَقًا][7]. وَفِي اصْطِلاحِ[8] الصَّرْفِيينَ **إِدْخَالُ أَحَدِ** الحَرْفَيْنِ **المُتَجَانِسَيْنِ**، أَوِ المُتَقَارِبَيْنِ فِي المَخْرَجِ **فِي** الحَرْفِ **الآخَرِ** بِحَيْثُ [يَكُون][9] زَمَانُهُ أَطْوَلَ مِن زَمَانِ الحَرْفِ الوَاحِدِ وَأَقْصَرَ[10] مِن زَمَانِ الحَرْفَيْنِ. وَيُسَمَّى الأَوَّلُ مُدْغَمًا، وَالثَّانِي مُدْغَمًا فِيْهِ. وَهُمَا حَرْفَانِ فِي التَّلَفُّظِ، وَحَرْفٌ وَاحِدٌ فِي الكِتَابَةِ إِذَا [كَانَا][11] فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ. وَالإِدْغَامُ [بِالتَّخْفِيْفِ][12] مَصْدَرُ أَدْغَمَ افْعَال مِن عِبَارَاتِ الكُوفِيينَ، وَالإِدِّغَامُ بِالتَّشْدِيدِ[13]. مَصْدَرُ اِدَّغَمَ أَصْلُهُ اِدْتَغَمَ[14] أُبْدِلَتِ

---

[1] في (أ): المص. اختصارًا.

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[3] كتب في (أ) بين السطرين: متصلين أو منفصلين.

[4] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[6] جاء في اللسان: "دغَمَ الغيثُ الأرضَ يَدْغَمُهَا وأَدْغَمَهَا إذا غَشِيَهَا وقَهَرَهَا. والدَّغْمُ كسر الأنف هشمًا إلى باطنه. والدُّغمة والدَّغم من ألوان الخيل أن يضرب وجهه وجحافله إلى السّواد مخالفا للون سائر جسده ... والإدغام إدخال اللجام في أفواه الدَّواب، وأَدْغَمَ الفَرَسَ اللِّجَامَ أدخَلَه في فيه، وأدغم اللجام في فيه".

يُنظر: ابن منظور، اللسان (دغم) 202/12.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[8] في (د): الاصطلاح.

يُنظرتعريف الإدغام: ابن السرّاج، الأصول في النحو 405/3؛ ابن جني، الخصائص 139/2؛ ابن عصفور، الممتع 631/2؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 233/3؛ التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزّي ص 97؛ أبو حيان، المبدع ص245.

[9] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[10] ما بين المعقوفين في (أ+د): اقتصر. وما أُثبتَ الأنسب.

[11] ما بين المعقوفين في (أ+د): كان. وما أُثبتَ الصحيح.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د): بالتخفيف.

[13] في (د): بتشديد.

[14] في (د): ادتغاما.

التَّاءُ دَالاً وَأُدْغِمَت[1] فِي الدَّالِ، وَالإِدِّغَامُ افْتِعَال[2] مِن عِبَارَاتِ البَصْرِيينَ. هَكَذَا حَقَّقَهُ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ[3] وَفِيْهِ رَدٌّ عَلَى الجيلِي[4] فَإِنَّهُ جَعَلَ المُخَفَّفَ عِبَارَةَ[5] البَصْرِيينَ [وَالمُشَدَّدَ مِن عِبَارَاتِ الكُوفِيينَ.

قَالَ المُرَادِيُّ[6]: فَالادّغَامُ بِالتَّشدِيْدِ[7] افْتِعَالٌ وَهيَ عِبَارَةُ[8] سِيْبَوَيْهِ[9]. وَقَالَ ابْنُ يَعِيشَ: "الادّغَامُ بِالتَّشدِيْدِ مِن أَلفَاظِ البَصْرِيينَ، وَالإِدْغَامُ بِالتَّخْفِيْفِ[10] مِن أَلفَاظِ الكُوفِيينَ"[11]. وَمَا قِيلَ: إِنّ الإِدْغَامَ إِفْعَالٌ[12]مِن عِبَارَةِ[13] الكُوفِيينَ، وَالادّغَامُ افْتِعَال[14] مِن عِبَارَةِ البَصْرِيْينَ ضَعِيْفٌ، لأَنَّ كِلا الفَرِيْقَيْنِ قَالَ: بِأَنَّهُ[15] يَكُونُ إِدْغَامٌ بِغَيْرِ تَشْدِيْدِ الدَّالِ مِن بَابِ الإِفْعَالِ. انْتَهَى مَا قَالَهُ بَعْضُ العُلَمَاءِ.

---

[1] في (د) زاد بعد وادغمت: الدال.

[2] في (أ): افتعالا. وما أُثبتَ من (د).

[3] يُنظر: ابن معط، شرح ألفية ابن معط 1363/2؛ التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزّي ص97؛ الأشموني، شرح ألفية ابن مالك 345/4.

[4] الجيلي: وردت ترجمته ص، 188 من هذا البحث.

[5] في (د): عبارت.

[6] المرادي: هو بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي أبو محمد بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم المرادي، لُقِّبَ بابن أم قاسم نسبة إلى جدته من أبيه، وكان اسمها زهراء. وقيل: نسبة إلى امرأة من بيت السلطان تبنّته، وسُمي بالمرادي نسبة إلى قبيلة مراد اليمنية. وقيل: نسبة إلى جد له يُسمى المراد. كان المرادي نابغة من نوابغ النحو متديناً تقيًا ورعًا. له مؤلفات كثيرة منها: الجنى الداني، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، شرح على ألفية ابن مالك، وغيرها الكثير توفي سنة 749هـ.

يُنظر: ابن حجر العسقلاني، الدررالكامنة في أعيان المئة الثامنة 82/2+116/2؛ السيوطي، بغية الوعاة ص123+226؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب 160/6+327/6.

[7] في (د): باالادغام، بالتشديد. بألف زائدة في كليهما خطأ.

[8] في (د): عبارت.

[9] يُنظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 1638/3.

[10] في (د): بالتشديد وبالتخفيف. بألف زائدة في كليهما.

[11] نقل الشارح نص ابن يعيش بتمامه. يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل 121/10.

[12] في (أ): افعالا. وما أُثبتَ من (د).

[13] في (د): عبارت.

[14] في (أ): افتعالا. وما أُثبتَ من (د).

[15] في (أ+د) قدم يكون على بأنه: يكون بأنه. وهو غير منسجم مع السياق.

قول الشارح: بأَنَّه. حيث أدخل الباء عليها بعد الفعل قال لا لزوم له، والعلماء يمنعونه، وقد يؤول ذلك بـــ : احتجّ أو ما شابهه فيصح ذلك منه.

أَقُولُ: يُمْكِنُ الجَوَابُ: بَأَنَّ البَصْرِيِّينَ اصْطَلَحُوا بَيْنَهُم الادِّغَامَ بِالتَّشْدِيْدِ[1]، وَاصْطَلَحَ الكُوفِيُّونَ بَيْنَهُم الإِدْغَامَ بِالتَّخْفِيْفِ، ثُمَّ استَعْمَلُوا من الجانبين لأجل خِفَّتِهِ. كَذَا قَالَ بَعْضُ الفُضَلاءِ. وَلا مُنَاقَشَةَ[2] فِي الاصْطِلاحِ. انْتَهَى[3].

وَقَدْ يُظَنُّ أَنَّ الإِدْغَامَ بِالتَّشدِيدِ[4] [افْتِعَال][5] غَيرُ مُتَعَدٍّ وَهوَ ــ أَيْ الظَّن ــ سَهْوٌ لِمَا قَالَهُ الجَوهَرِيُّ فِي الصِّحَاحِ: يُقَالُ [أَدْغَمْتُ الحَرْفَ][6] وَأَدْغَمْتُهُ عَلَى افْتَعَلْتُهُ[7]، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا الظَّنَّ لَيس بسهوٍ لأَنَّهُ يَقَعُ[8] مُتَعَدِّيًا كَمَا يَقَعُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ، وَلا شَكَّ[9] أَنَّ بَابَ الافْتِعَالِ يَجِيءُ[10] لِلمُطَاوَعَةِ مُطْلَقًا **27/ب**.

فَإِذَا قُلْتَ: أَدْغَمْتُه[11] يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: فَادَّغَم[12] بِتَشدِيدِ الدَّالِ، أَيْ أَدْرَجْتَ أَحَدَ الحَرْفَينِ فِي الآخَرِ فَصَارَ أَحَدُهُمَا مُنْدَرِجًا فِي الآخَرِ فَيَكُونُ مُطَاوِعًا [لِبَابِ الإِفْعَال][13]، وَالمُطَاوِعُ[14] لا يَكُونُ إِلاّ لازِمًا وَهُوَ مَرْدُودٌ. أَمَّا أَولا فَهُوَ[15] قِيَاسٌ فِي مَعْرِضِ النَّصِّ فَلا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَأَمَّا [قَوْلُهُ][16]: ثَانِيًا فَالمُطَاوِعُ[17] لا يَكُونُ إِلاّ لازِمًا لَيْسَ بِشَيءٍ. فَإِنَّ ابْنَ مَالِكٍ[18] نَصَّ عَلَى أَنَّ المُطَاوِعَ المُتَعَدِّي إِلى

---

[1] في (د): بالتشديد.

[2] في (د): ولا مناقشت.

[3] لم يُعثر على هذا القول منسوبا لأحد.

[4] في (د): بالتشديد.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[6] ما بين المعقوفين مكرر في (أ).

[7] جاء في الصحاح: "أدغمت الفرسَ اللجامَ إذا أدخلته في فيه، ومنه إدغام الحروف يقال: أدْغمت الحرف وأدّغمته على افتعلته".

يُنظر: الجوهري، الصحاح (دغم) 1920/5.

[8] زاد في (أ) قبل يقع: لا. وهو يكرر ما بعده.

[9] في (د): شدة. بدل شك.

[10] في (د): يجى.

[11] في (أ): أدغمت. وما أُثبت من (د).

[12] في (د): فالدغم.

[13] ما بين المعقوفين مكرر في (أ) مرتين.

[14] زاد في (د) بعد قوله المطاوع: وهو. ولا ضرورة لها.

[15] في (د): فإنه.

[16] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[17] في (د): فالمطاوع.

[18] يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 82/2.

اثنين يكُونُ مُتَعَدِّيًا [إلى مَفْعُول وَاحدٍ][1]. وَأَمَّا ثَالِثًا: فَإِنَّهُ لَمْ يَقُل أَحَدٌ مِنَ الصَّرفِيين: إِنَّ افْتَعَلَ مُطَاوِعٌ لأَفْعَلَ. وَقَالَ بَعْضُ المُصنّفين[2]: الإِدْغَامُ فِي الاصْطِلاحِ: أَنْ يُسَكّنَ الحَرْفُ الأَوّلُ مِنَ المُتَجَانِسَينِ وَالمُتَمَاثِلَينِ وَيُدْرَجَ فِي الحَرْفِ الثَّانِي نَحْوَ: مَدَّ أَصْلُهُ قَبْلَ الإِدْغَامِ مَدَدَ. أُسْكِنَتِ الدَّالُ الأُولَى لِيَتَّصِلَ بِالثَّانِي[3]، وَيُسَمَّى الحَرْفُ الأَوّلُ مِنَ المُتَجَانِسَينِ إِذَا أَدْغَمْتَهُ مُدْغَمًا بِفَتحِ الغَينِ فِي الحَرْفِ الثَّانِي، وَيُسَمَّى الحَرْفُ الثَّانِي مُدْغَمًا فِيْهِ لإِدْغَامِ الحَرْفِ الأَوّلِ فِيْهِ. وَالغَرَضُ مِنَ الإِدْغَامِ التَّخْفِيْفُ، فَإِنَّ التَّلَفُّظَ بِالمِثلين فِي غَايَةِ[4] الثِّقَلِ حَيْثُ يُعْرَفُ ذَلِكَ [مِن جِهَةِ][5] الذَّوقِ. وَعَلَّلَ كَثِيرٌ مِنَ العُلَمَاءِ[6] ثِقَلَ اجْتِمَاعِ المِثلَينِ بِمَا فِيْهِ مِنَ العَوْدِ إِلى الحَرْفِ بَعْدَ النُّطْقِ بِهِ فَيَصِيرُ كَوَضْعِ القَدَمِ وَرَفْعِهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَنَزَّلُوهُ مَنْزِلَةَ مَشْيِ المُقَيَّدِ سَعَةَ[7] الخُطْوَةِ. كُلُ ذَلِكَ مُسْتَثقَلٌ عِنْدَهُم. وَلَمَّا كَانَ [هَذَا][8] التَّعْرِيفُ غَيْرَ مُرْضٍ[9] لِسَعدِ [الدِّينِ][10] التَّفْتَازَانِيِّ[11] أَحَالَ عَلى الذَّوقِ السَّلِيمِ تِبعًا لابْنِ الأَثِيْرِ[12].

وَالمُضَاعَفُ يَجِيءُ[13] مِنْ ثَلاثَةِ[14] أَبْوَابٍ: مِن بَابِ نَصَرَ نَحْوَ: سَرَّ يَسُرُّ. وَمِن بَابِ [ضَرَبَ نَحْوَ][15]: قَرَّ يَقِرُّ. وَمِن بَابِ عَلِمَ نَحْوَ: عَضَّ يَعَضُّ. وَلا يَجِيءُ[16] مِن بَابِ حَسُنَ إِلاّ حَبَّ

---

[1] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[2] يُنظر: التفتازاني، شرح مختصر التصريف العِزّي ص97.

[3] في (د): بالثاني. وكذلك زاد ألفا في: بالمثلين.

[4] في (د): غايت.

[5] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[6] يُنظر: التفتازاني، شرح مختصر التصريف العِزّي ص97.

[7] في (د): سعت.

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[9] في (د): يرضي.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د) واثباته يزيد في التعريف.

[11] يُنظر: التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزي 97.

[12] يُنظر: ابن الأثير، المثل السائر 31/1.

ابن الأثير هو: ضياء الدين نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن الأثير الجزري المتوفى سنة 637هـ صاحب المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر.

[13] في (د): يجى.

[14] في (أ): ثلثة.وما أُثبت من (د).

[15] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[16] في (د): يجى.

يحُب فهو حَبيب، ولَبَّ يَلُبُّ فهو لَبِيْبٌ[1].

[أنواع الإدغام]:

وَهْوَــ أَيْ الإِدْغَامُ ــ **عَلَى ثَلاثَةِ**[2] **أَنْوَاعٍ: النَّوْعُ الأَوَّلُ** مِنْهَا ــ أَيْ مِنَ الأَنْوَاعِ الثَّلاثَةِ[3] ــ **وَاجِبٌ** قَدَّمَهُ عَلَى الجَائِزِ لِقوّتِهِ، وَعَلَى المُمتَنِعِ لِكَونِهِ وُجُودِيًا. **وَهوَ**ــ أَي الإِدْغَامُ الوَاجِبُ ــ: **أَنْ يَكُونَ الحَرْفَانِ المُتَجَانِسَانِ مُتَحَرِّكَينِ، أَو يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ سَاكِنًا، وَالحَرْفُ الثَّانِي مُتَحَرِّكًا. نَحْوَ: مَدَّ يَمُدُّ**، الأَوَّلُ مِثَالٌ لِلأَوَّلِ، وَالثَّانِي مِثَالٌ لِلثَّانِي.

وَ**النَّوْعُ الثَّانِي** مِنْهَا ــ أَيْ مِنَ الأَنْوَاعِ الثَّلاثَةِ[4] ــ **جَائِزٌ**، أَيْ: الإِدْغَامُ. قَدَّمَهُ عَلَى المُمتَنِعِ لِكَونِهِ وُجُودِيًا كَمَا مَرَّ، **وَهْوَ**ــ أَي الإِدْغَامُ الجَائِزُ ــ أَنْ **يَكُونَ الحَرْفُ الأَوَّلُ مِنَ المُتَجَانِسَينِ مُتَحَرِّكًا وَالحَرْفُ الثَّانِي سَاكِنًا بِسكُونٍ عَارِضٍ**، وَهْوَ كَالمَعْدُومِ **نَحْوَ: لَمْ يَمُدَّ**، فَيَجُوزُ تَحْرِيكه **بِحَرَكَاتٍ** ثَلاث[5] **(الدَّالِ الثَّانِيَةِ)**: **إِمَّا بِالفَتْحِ** لِخِفَّتِهِ ــ بِكَسْرِ الهَمزَةِ فِي إِمَّا ــ **أَو بِالضَّمِ** لِلإِتْبَاعِ بِحَرَكَةِ العَيْنِ، **أَو بِالكَسْرِ لِكَونِ سُكُونِهَا عَارِضًا** لأَنَّهُ الأَصْلُ فِي تَحْرِيكِ السَّاكِنَيْنِ، وَنُقِلَتْ[6] حَرَكَةُ الدَّالِ الأُولَى إِلى المِيْمِ لِيُمْكِنَ الإِدْغَامُ، وَلِئلا يَلْتَقِيَ السَّاكِنَانِ، فَاجْتَمَعَ السَّاكِنَانِ ــ يَعْنِي الدَّالَينِ ــ وَهوَ مُمتَنِعٌ ثُمَّ حُرِّكَتِ الدَّالُ الثَّانِيَةُ [إِمَّا بِالفَتْحَةِ وَإِمَّا بِالكَسرَةِ وَإِمَّا بِالضَّمَّةِ][7]. وَإِنَّمَا **28/أ** أُلحِقَ المُضَاعَفُ بِالمُعْتَلاّتِ[8] لأَنَّ حَرْفَ التَّضْعِيْفِ يَلْحَقُــهُ الإِبْدَالُ، كَمَا أَنَّ حَرْفَ العِلَّــةِ يَلْحَقُــهُ الإِبْدَالُ. وَالإِبْدَالُ[9]

---

(1) لَبَّ يَلِبُّ بوزن فَرَّ يَفِرُّ، ورجل مَلْبُوب: موصوفٌ باللّبَابَة، ولبيب: عاقل ذو لبّ من قوم أَلِبَّاء. والأنثى لَبِيبَة، ورجل لَبِيْب.

يُنظر: ابن منظور، اللسان (لبب) 729/1.

(2) في (أ): ثلثة.وما أُثبتَ من (د).

(3) في (أ): الثلثة.وما أُثبتَ من (د).

(4) في (أ): ثلث.وما أُثبتَ من (د).

(5) في (أ): ثلث.وما أُثبتَ من (د).

(6) في (أ): نقل. وما أُثبتَ من (د).

(7) ما بين المعقوفين من (أ) يقابله في (د): إما بالفتح وإما بالكسر وإما بالضم.

(8) في (د): بالمعتلات.

(9) الإبدال: هو مصدر أبدل، والبَدَلُ: الخَلَف والعِوَض والمِثْل.

أما في الاصطلاح فهو: جَعْلُ حرفٍ مكان حرفٍ غيره مطلقًا.

يُنظر: أبو الطيب اللغوي، الإبدال في كلام العرب ص9؛ ابن يعيش، شرح المفصل 7/10؛ الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 197/3؛ ابن منظور، اللسان (بدل) 48/11؛ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح 366/2.

أَنْ يُجْعَلَ حَرْفٌ[1] مَوْضِعَ حَرْفٍ آخَرَ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: مَوْضِعَ حَرْفٍ وَلَمْ نَقُلْ: أَنْ يُجْعَلَ حَرْفٌ عِوَضًا عَنْ حَرْفٍ [آخَرَ][2] احْتِرَازًا عَنْ جَعْلِ حَرْفٍ عِوَضًا عَنْ حَرْفٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، نَحْوَ هَمْزَةِ ابْنٍ وَاسْمٍ، وَمِن هُنَا عُلِمَ الفَرْقُ بَيْنَ الإِبْدَالِ وَالتَّعْوِيضِ[3]. فَإِنَّ الإِبْدَالَ لا يَكُونُ إِلاَّ فِي مَوْضِعِ المُبْدَلِ مِنْهُ، وَالتَّعْوِيْضُ [يَكُونُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ][4] المُعَوَّضِ عَنْهُ [كَتَاءِ][5] عِدَة وَهَمْزَةِ اسْم.

وَ**النَّوعُ الثَّالِثُ** مِنْهَا ــ أَيْ مِنَ الأَنْوَاعِ الثَّلاثَةِ[6] ــ إِدْغَامٌ **مَمْتَنِعٌ وَهُوَ** ــ أَيْ الإِدْغَامُ المُمْتَنِعُ ــ **أَنْ يَكُونَ** الحَرْفُ **الأَوَّلُ مِنَ** الحَرْفَيْنِ **المُتَجَانِسَيْنِ** المُتَمَاثِلَيْنِ أَوِ المُتَقَارِبَيْنِ فِي المَخْرَجِ **مُتَحَرِّكًا، وَالحَرْفُ الثَّانِي** [مِنْهُمَا][7] **سَاكِنًا بِسكُونٍ أَصْلِي** أَيْ لازِم **نَحْوَ: مَدَدْتُ [إِلى مَدَدْنَا]**[8] فَإِنَّ سُكُونَ[9] الدَّالِ الثَّانِيَةِ فِيْهِ لازِمٌ. [وَ][10] الإِدْغَامُ مُمتَنِعٌ فِي كُلِّ فِعْلٍ اتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ[11] البَارِزُ المُتَحَرِّكُ كَتَاءِ

---

[1] في (أ): حرفا. وما قبله مبني للمجهول فحقه الرفع كما في (د).

[2] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[3] الفرق بين الإبدال والتعويض: أما الإبدال فسبق التعريف به، وأما التعويض فهو الخَلَفُ والبدل كما جاء في اللسان. ينظر: ابن منظور، اللسان (عوض) 192/7.

وفي الاصطلاح: أن تُقِيمَ حرفًا مكان حرفٍ في غيرِ موضعه نحو: تاء عِدَة وَزِنَة، وهمزة: ابن واسم.

قال ابن جني: إن الحرف الذي يُحذف فيُجاء بآخر عوضًا عنه على ضربين: الأول أصلي، والثاني زائد. والأول منهما على ثلاثة أضرب: فاء، عين، لام. أما ما حُذِفت فاؤه وجيء بزائد عوضًا منه فباب فِعْلَة في المصادر نحو: عِدَة وزِنَة وشِيَة وجِهَة، وأما الحرف الزائد عوضًا من حرف زائد فكثير منه: التاء في زنادقة. ثم يُفَرِّقُ بين العوض والإبدال بقوله: إنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك. فنقول: إن التّاء في عِدَة وزِنَة عوض من فاء الفعل، ولا نقول إنها بدلٌ منه. ونقول: إن تاء زنادقة عوض من ياء زناديق لا بدل. يُنظر: ابن جني، الخصائص 265/1 – 285/2 + 302/2.

فالفرق بينهما أن العوض لا يَحُلّ محل المعوض منه، والبدل إنما يكون محل المبدل منه.

والبدل يكون في أحد عشر حرفًا، ثمانية من حروف الزيادة وهي: ا و ي ء ن م ت هـ، وثلاثة من غيرها هي: ط د ج.

ينظرأيضا: ابن يعيش، شرح المفصل 7/10وشرح الملوكي 213؛ السيوطي، الأشباه والنظائر 90/1.

[4] ما بين المعقوفين مكرر في (أ) مرتين.

[5] في (أ): كتا.وما أُثبت من (د).

[6] في (أ): الثلثة. وما أُثبت من (د).

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د).

[8] ما بين المعقوفين ساقط من (أ) مثبت في (د) ومثبت في المتن.

[9] في (د): السكون.

[10] ما بين المعقوفين ساقط من (أ+د) والنص يحتاجه.

[11] في (د): ضمير.

الخِطَابِ، وتَاءِ المُتَكَلِّمِ، ونُونِهِ فِي المَاضِي، ونُونِ جَمَاعَةِ[1] النِّسَاءِ مُطْلَقًا. مَاضِيًا كَانَ، أَو غَيْرَهِ لا مُضَارِعًا، أَو أَمْرًا، أَو نَهْيًا نَحْوَ: مَدَدْتُ، مَدَدْنَا، مَدَدْتَ، مَدَدْتُمَا، مَدَدْتُم، مَدَدْتِ، مَدَدْتُمَا، مَدَدْتُنَّ.

وَالسَّابِعُ مِنَ الأَقْسَامِ السَّبْعَةِ المَذْكُورَةِ[2] **إِمَّا مَهْمُوزٌ** وَسُمِّيَ بِهِ، لأَنَّهُ **هُوَ الَّذِي يَكُونُ أَحَدُ حُرُوفِهِ الأَصْلِيَّةِ هَمْزَةً نَحْوَ: أَخَذَ وَسَأَلَ وَقَرَأَ**[3]. وَهُوَ ثَلاثَةُ[4] أَقْسَامٍ: **فَإِنْ كَانَتِ الهَمْزَةُ فِي مُقَابَلَةِ فَائِهِ** ــ أَيْ فَاءِ المَهْمُوزِ ــ **يُسَمَّى** هَذَا النَّوعُ مِنَ المَهْمُوزِ **مَهْمُوزَ الفَاءِ**، كَأَخَذَ لِكَوْنِ فَائِهِ هَمْزَةً، وَهو يجيء من خَمْسَةِ أَبْوَابٍ: مِن بَابِ نَصَرَ نَحْوَ: أَخَذَ يَأْخُذُ، وَمِن بَابِ ضَرَبَ نَحْوَ: أَدَبَ يَأْدِبُ [5] إِذَا دَعَاهُم إِلى الطَّعَامِ، وَمِنْهُ المَأْدُبَةُ أَي الضِّيَافَةُ، وَمِن بَابِ فَتَحَ نَحْوَ: أَهَبَ يَهب بِمَعنَى اِسْتَعَدَّ[6]، وَمِنْ بابِ عَلِمَ [نَحْوَ] [7] أَرِجَ يَأْرَجُ [8] أَيْ فَــاحَ طِيْبُهُ، وَمِن بَابِ حَسُــنَ نَحْوَ: أَدُبَ يَأْدُبُ وَهْوَ[9] أَدَبُ النَّفْسِ[10] لا بِمَعنَى الضِّيَافَةِ. وَلا يَجِيءُ مِن بَابِ حَسِبَ بِالاسْتِقْرَاءِ.

وَأَمَّا المَهْمُوزُ[11] المُضَاعَفُ يَأْتِي مِن ثَلاثَةِ[12] أَبْوَابٍ: مِن بَابِ نَصَرَ نَحْوَ أَدَّ يَؤُدُّ[13]، وَمِن

---

[1] في (د): جماعت.

[2] أي أقسام الفعل من حيث الصحة والاعتلال.

[3] في (د): قراء. تصحيف من الناسخ.

[4] في (أ): ثلثة. وما أُثبت من (د).

[5] نقول:آدَبتُ أُؤدب ايدابًا وأدبْت آدِب أدْبًا. والمأدبة: الطعام. والأدب والأدْب مصدر قولك أَدَبَ القوم يأْدِبُهم بالكسر أدْبًا إذا دعاهم إلى طعامه، والآدِبُ الداعي إلى الطعام.

يُنظر: ابن منظور، اللسان (أدب) 206/1.

[6] أَهِبَ يهب بمعنى استعد. الأُهْبَة العُدة، وتأهَّبَ استعدَّ.

يُنظر: ابن منظور، م. ن، (أهب) 217/1.

[7] ما بين المعقوفين ساقط من (أ+د).

[8] الأَرَجُ: نَفْحَةُ الريح الطيبة، وجمعها أَرَائِج. نقول أَرِجَ البيتُ يأْرَجُ فهو أَرِجٌ بريح طيبة، أما أَرَّجَ فهي بمعنى أغرى. نقول: أَرّجَ بين القوم تأْرِيجًا، إذا أغرى بينهم، ونقول: أَرِجَ الناس: أي ضجوا بالبكاء.

يُنظر ابن منظور، م. س، (أرج) 207/2.

[9] في (أ): فهو. وما أُثْبِتَ من (د).

[10] أَدُبَ الرجلُ يأْدُبُ أدبا فهو أَدِيْب، وسُمي كذلك لأنه يأْدِبُ الناسَ إلى المحامد، وينهاهم عن المقابح، وأَصلُ الأَدَبِ الدعاءُ.

يُنظر: ابن منظور، م. س، (أدب) 206/1.

[11] في (د): مهموز.

[12] في (أ): ثلثة. وما أُثبت من (د).

[13] الإِدُّ والإِدَّة: العَجَبُ والأَمرُ الفظيعُ العظيمُ. وجمع الإِدَّة: إِدَد، والإِد الداهية، تَئِدُّ وتَؤُدُّ أَدًّا. ويقال: تَأَدَّ وأَدَّه الأمر يؤدُّه ويَئِيدُه. وفي التنزيل: ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا﴾. (مريم: 89). أي شيئا عظيمًا، وقرئ بكسر الهمزة وبفتحها.

بَابِ ضَرَبَ نَحْوَ أَنَّ [يَئِنُّ][1]، وَمِن بَابِ حَسُنَ نحو: أَنَّ يَؤُنُّ[2].

وَالمَهْمُوزُ الفَاءِ النَّاقِصُ يَأْتِي مِن أَرْبَعَةِ أَبْوَاب: مِن بَابِ نَصَرَ نَحْوَ: أَسَا يَأْسُو[3]، وَمِن بَابِ ضَرَبَ نَحْوَ: أَتَى يَأْتِي، وَمِن بَابِ فَتَحَ فَقَط نَحْوَ: نَأَى يَنْأَى[4].

وَأَمَّا المُعْتَلُّ[5] الفَاءِ المُضَاعَفُ يَأْتِي مِن بَابِ عَلِمَ فَقَط نَحْو: وَدَّ يَوَدُّ[6]. قَالَهُ فِي شَرْحِ المَطْلُوبِ[7].

وَإِنْ كَانَتِ الهَمْزَةُ فِي مُقَابَلَةِ عَيْنِهِ ــ أَيْ عَين المَهْمُوزِ مِنْهُ ــ **يُسَمَّى مَهْمُوزَ العَيْنِ** كَسَأَلَ لِكَونِ عَيْنِه هَمْزَةً. وَهُوَ يَجِيءُ مِن أَرْبَعَةِ أَبْوَاب: مِن بَابِ ضَرَبَ نَحْوَ: زَأَرَ يَزْأَرُ[8]، وَمِن بَابِ فَتَحَ نَحْوَ: رَأَى يَرَى، وَمِن بَابِ عَلِمَ نَحْوَ: يَئِسَ يَيْأَسُ[9]، وَمِن بَابِ حَسُنَ نحو: لَؤُمَ يَلْؤُمُ[10] **28/ب** وَلا

وقيل: في الإدّ ثلاث لغات: إِدّا، بكسر الألف، وأَدّا بفتح الألف، وآدا بفتح الألف ومدّها.

يُنظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن 257/18؛ ابن منظور، اللسان (أدد) 71/3؛ أبو حيان، البحر المحيط 53/8. وقد جاء في (د)، يأد. وهو صحيح.

[1] في (أ +د): أنَّ يَان.

أَنَّ الرجلُ من الوَجَعِ يَئِنُّ أَنِينًا وأَنّاً وأَنَانًا وأَنَّة. نُظر: ابن منظور، م. ن، (أنّ) 38/13.

[2] أن يؤن: لعله قصد آنَ يَؤُن بمعنى استراح. يُنظر ابن منظور،م. س، (أون) 38/13.

وفي (د) جاء: أزّ يؤزُّ. أي ضم بعضه إلى بعض أززت الشيء أؤزه أزاً إذا ضممت بعضه إلى بعض، وأز المرأة أزّا إذا نكحها. وقال ابن قتيبة في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ تَؤُزُّهُمْ أَزّاً ﴾.(مريم: من الآية83). أي تزعجهم وتحركهم إلى المعاصي. وكذا قال القرطبي.

يُنظر: ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن 275؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 150/11؛ ابن منظور،م. س، (أز) 308/5.

[3] أَسَا يَأْسو: من الحزن، وأسا الجرحَ داواه بأسوه

. يُنظر: ابن منظور، م. س، (أسا) 34/14.

[4] في (أ): نائي ينائي. تصحيف، وفي (د): نائى يناي. تصحيف أيضا من الناسخ. وما أُثبتَ الصواب.

[5] في (د): معتل. وكلاهما صحيح.

[6] وَدَّ يَوَدُّ: وَدَّ الشيءَ وُدًّا ووِدًّا ووَدًّا ووِدَادَةً ووِدَادًا ومَوَدَّةً بمعنى أحبه.

يُنظر:ابن منظور، م. س، (ودد) 453/3.

[7] يُنظر: أبو حنيفة النعمان، شرح المطلوب على المقصود ص 23+ 90.

[8] في (د): زار يزور.

[9] في (أ+د): ييئس.

[10] اللُّؤْمُ ضد الكرَم. يقال: لَؤُمَ الرجل يَلْؤُمُ لُؤْمًا، على: فَعُل، فهو لَئيم من قومٍ لِئام ولُؤماء ولُؤمان.

يُنظر: ابن منظور، اللسان (لأم) 530/12؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط 280/3.

يَجِيءُ[1] مِن غَيْرِهَا، وَهُوَ بَابُ نَصَرَ، وحَسِبَ بِالاِسْتِقْرَاءِ[2].

وَالثَّالِثُ: **إِنْ كَانَتِ الهَمْزَةُ فِي مُقَابَلَةِ لامِهِ** ــ أَيْ لام المَهموز ــ **يُسَمَّى** هَذَا النَّوعُ مِنَ المَهْمُوزِ **مَهْمُوزَ اللاّمِ** كَقَرَأَ لِكَونِ لامِهِ[3] هَمْزَةً، وَهُوَ يَجِيءُ[4] مِن أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ أَيضًا: مِن بَابِ ضَرَبَ نَحْوَ: هَنَأَ يَهْنِئُ[5]، وَمِن بَابِ فَتَحَ نَحْوَ: سَبَأَ يَسْبَأُ[6] وَمِن بَابِ عَلِمَ نَحْوِ: صَدِئَ يَصْدَأُ مِن صَدِئَ الحَدِيدُ، كَذَا فِي الصِّحَاحِ[7]، وَمِن بَابِ حَسُنَ نَحْوَ: [جَرُؤَ يَجْرُؤُ][8]، وَهُوَ مِنَ الجَرَاءَةِ[9] وَالشَّجَاعَةِ. وَلا يَجِيءُ[10] مِن غَيْرِهَا بِالاِسْتِقْرَاءِ[11].

وَهَذِهِ الأَقْسَامُ [السَّبْعَةُ][12] المَذْكُورَةُ **يُقَالُ** لَهَا[13] **أَقْسَامُ السَّبْعَةِ**[14] لِكَونِ مَجْمُوعِ آحادِهَا[15] سَبْعَةً **يَجْمَعُهَا** ــ أَيْ هَذِهِ الأَقْسامُ السَّبْعَةُ ــ **هَذَا البَيْتُ** الَّذِي أَوْرَدُهُ عَلَى سَبِيلِ النَّظْمِ لِتَسْهِيلِ حِفْظِهِ

---

[1] في (د): يجى.

[2] في (د): بالاستقراء.

[3] في (أ): لام. وما أُثبتَ من (د).

[4] في (د): يجى.

[5] يقال: هَنَأَه أي قال له: لِيَهْنِئْك. ويقال: هَنَأَني الطعامُ، وهَنَأَ لي يَهْنِئُني، ويَهْنَؤُني هَنْأً. ولا نظير له في المهموز.
يُنظر: ابن منظور، س، (هنأ)184/1؛ الفيروزأبادي، م. س،28/1.

[6] في (د): خطأ يخطأ.
يقال: سَبَأَ الخمر يَسْبَؤُها سَبْأً أي شراها، والسَّبَّاءُ بياعُها، ويُسمى الخَمَّار سبَّاءً. وسَبَأته السِياط: لدغته. وسبأ اسم رجل، واسم بلدة بلقيس. وفي القرآن العظيم سورة بهذا الاسم ومنها: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾. (سبأ:من الآية22).
وفي الأمثال قالوا: "تفرّقوا أيدي سبأ" وهم قوم سد مأرب، هدمه الله وشتتهم.
يُنظر: الميداني، مجمع الأمثال 121/1؛ ابن منظور، م. س، (سبأ) 93/1؛ الفيروزأبادي، م. س، 11/1.

[7] في (د): صدء.
جاء في الصحاح:صَدَأُ الحديد: وسخه. يقال: صَدِئَ يَصْدَأُ صَدَأً.وفلان صَدِئٌ إذا لزمه العار.
يُنظر: الجوهري، الصحاح(صدر) 381/1.

[8] في (أ): جرء يجرء. وفي (د): جرىء يجرء. وما أُثبتَ الصواب، وقد أصاب المخطوطين التصحيف.

[9] في (د): الجرىء.

[10] في (د): يجى.

[11] في (د): بالاستقراء.

[12] ما بين المعقوفين ساقط من (د).

[13] في (د): له. وقد سبقه مؤنث.

[14] في (أ+د): سبعة. دون ال، وما أُثبتَ أسلم.

[15] في (د): أحدها.

وَضَبْطِهِ عَلى طَلَبَةِ[1] العِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

صَحِيْحَسْت مِثَالَسْت مُضَاعَف لَفِيْفُ نَاقِصُ مَهْمُوزُ أَجْوَف[2]

تَمَّتْ بِالخَيْرِ عَلَى يَدِ عُمَرَ الحَقِيْرِ فِي سَنَةِ1151هـ.

---

[1] في (د): طالب. وكلاهما صحيح.

[2] البيت فيه لفظ فارسي وهو: است، التي تعني يكون، أو وجد، وهي في الإنجليزية: IS.

في(أ)عطف الأفعال في العجُز بعضها على بعض بالواو، وهو في المتن بغير ذلك. وهو في(د) بغيرها.كما زاد في (د): أي نصر ينصر، ووعد يعد، ومد يمد، وطوى يطوي، ووقى يقي، وغزا يغزو، وأخذ يأخذ. ثم ختم ذلك بقوله: والله أعلم.

الخاتمة

الحمدُ لله أولا وأخيرًا، وبعدُ: ــ

فَإنَّ مسألةَ لصق عباراتِ التجريحِ والاتهامِ، ووَصفِ عصورِ دولتيِّ المماليكِ والعثمانيينَ بالتَّخلّفِ والانحطاطِ، والحكمِ على الفكرِ والثقافةِ فيها بالظُّلمةِ والتَّردي؛ أَخَذت تَضمَحِلُّ، وتَتَلاشَى أَمَامَ ما كُشفَ من كُنورٍ علميةٍ تَعودُ إلى تلكَ العصورِ، ولَعَلَّ القرنَ العاشِرَ كانَ وَاسِطَةَ العقدِ في تلكَ السِّلسِلَة الذَّهَبِيَّةِ البَدِيعَةِ التي ما تَزالُ تنتظِرُ مَن يُعيدُ لها بَريقَهَا ولَمَعَانَها بإزالةِ الغشاوةِ عنها.

وفي مَيدانِ الصَّرفِ والنَّحوِ فقد كانَ للقرنِ العَاشرِ القِدحُ المُعَلَّى فيما ورثنَاهُ عن تلكَ العصورِ. فقد أَسهَمَ صرفِيُّوهُ ونُحَاتِهِ بقدرٍ كَبيرٍ في الحِفَاظِ على هذا الجانبِ من ثَروتِنَا.

إنَّ ما تَزخرُ بِهِ كُتبُ تَراجُمِ هذا العصرِ من أَسماءِ العلماءِ، وما تَحشدهُ من عناوينَ لمصنفاتٍ تجعلنا نَضربُ الذِّكرَ صَفْحًا عَمَّا يُتَّهمُ بِهِ ذلكَ العَصرُ، وتَدفَعُنَا إلى إعادةِ النَّظَرِ فِيمَا نَملِكُ من ثَروَةٍ تُعدُّ حَصيلةَ مِشوارٍ عِلميٍّ طَويلٍ، فيها من الاستنتاجاتِ المَبنيَّةِ على تُراثِ الأَقدمينَ وخِبرَةِ اللاحقينَ، الشيءُ الكثيرُ.

وَهذهِ الرِّسَالَةُ مساهمةٌ في رَفعِ الظُّلمِ الذي لَحِقَ بهذا العصرِ. فتحقيقُ " مُرشِدُ الغَنَاءِ بِشَرحِ أَمثِلَةِ البِنَاءِ" والدِّراسةُ القائمةُ عليهِ لَبِنَةٌ أُخرى في رَفعِ قَوَاعِدِ بِنَاءِ هذا القَرنِ، وإطلالَةٌ على النَّاحِيَةِ الصَّرفِيَّةِ فيه، وبَعثٌ لِلحَيَاةِ في أَحَدِ جَوَانِبِهِ.

وقد كشفتْ هذهِ الرِّسَالَةُ عن نَتَائِجَ عدةٍ يُمكنُ تلخيصُ أَهمِّهَا بالآتية:

1- إنَّ القرنَ العاشرَ ــ عصر اللاّريّ ــ كان العصرُ الذَّهَبيُّ لِلدَّولَةِ العثمانِيَّةِ وهو عصرٌ غنيٌّ فِكريًا، وكانَ للصرفيينَ والنُّحاةِ نشاطٌ كبيرٌ فيه، فَهو ليسَ عصرَ تخلفٍ وانحطاطٍ كما يُوصف.

2- ساهَمَ الصرفيونَ والنُّحاةِ في هذا العصرِ بحفظِ جزءٍ كبيرٍ من تُراثِنا الصَّرفيّ والنَّحويِّ وتَركوا لنا ثَروةً ضخمةً في هذا المجالِ، فهناكَ الكثيرُ من المخطوطاتِ التي تَستحقُّ نفضَ الغُبارِ عَنها.

3- استطاعتِ الدِّراسةُ الوقوفَ على تاريخِ ميلادِ اللاري الأَمرُ الذي أَهمَلتهُ المصادرُ، ولم تذكره، وقد اعتمدَ الباحثُ في ذلك على الأدلةِ.

4- دفعتِ الدِّراسةُ الخلافاتِ حولَ تاريخِ وفاةِ اللاريّ، وأَثبتت سنةَ وفاتهِ الصَّحيحةَ.

5- كان اللاريُّ ذا ثقافَةٍ واسعةٍ في شتى العلومِ كالصَّرفِ، والنَّحوِ، والفَلسفةِ، والتَّاريخِ، والفقه ... وقد انعكست تلكَ الثقافةُ على هذا الشَّرحِ.

6- أَلّفَ اللارِيُّ في مختلفِ العلومِ، فقد كانَ موسوعِيَّ المعرفةِ، وقد عضّت يَدُ الزَّمانِ على كثيرٍ من تلكَ المؤلفاتِ، فلم تصل إلينا. وقد تَحدَّثَ البَاحِثُ عن عشرينَ من تلكَ المؤلفاتِ.

7- "مرشدُ الغَنَاءِ بِشرحِ أَمثلةِ البِنَاءِ" أَولُ مصنّفٍ للارِيِّ يُحقَّقُ تَحقيقًا عِلميًا، وهذهِ أَولُ دِرَاسةٍ شَاملةٍ تدورُ حولَ شخصيَّتِهِ ونِتَاجِهِ.

8- اكتشفَ البَاحِثُ أَنَّ هذا الكتابَ هو شرحٌ لِمتنِ البِنَاءِ في الصَّرفِ للدنقزي،إذ لم تشر المصادرُ إلى ذلكَ، وقَد أَفَادَ ذلكَ الباحثَ كثيرًا في تَحقيقِ الشَّرحِ.

9- تميّزَ هذا الكتابُ باستقلاليَّتِهِ في عِلمِ الصَّرفِ وبِتَخَصُّصِهِ في أَوزانِهِ. فقد تَحَدَّثَ اللارِيُّ عن الاسمِ وأَوزانِهِ، والفعلِ وأَوزانِهِ، وأَوزانِ المَصادِرِ، إضافةً إلى قَضَايا أُخرى.

10- رصدَ الباحثُ لِمَا جاءَ في هذا الكتابِ من جديدٍ كاستخدامِ اللارِيّ لِنَحتِ: الصَّلوَلَةِ من قولنا: صلى الله عليه وسلم، وربطَ مِثَالَ النَّحوِ" ضربَ زيدٌ عمرًا" بالنَّاحِيَةِ السِّياسِيَّةِ...
إلى غير ذلك من الأمور.

وإذا كانَ لا بُدَّ من تَوصِيَةٍ يَرفعها الباحثُ في نِهَايَةِ رسَالَتِهِ فتلكَ دَعوَةٌ إلى كُلِّ الحَرِيصينَ على هذا التُّراثِ، وأَهلِ العِلمِ أَن يُعيدوا إلى أَمواتِ مخطُوطَاتِنَا الحياةَ لتكتَمِلَ الأَرضِيَّةُ العلميَّةُ لأَبحاثِنَا ودِرَاسَاتِنَا، وتكونَ أَحكَامُنَا أَكثرَ دِقَّةً وشُمولا، ونَفِي أُولئكَ السَّلفَ شيئًا من حُقوقِهِم.

الفهارس

ـ فهرس الآيات القرآنية.

ـ فهرس الأعلام.

أـ أعلام العباد(الأفراد والأمم والجماعات).

ب ـ أعلام البلاد والأماكن.

ـ فهرس الكتب الواردة في المتن.

ـ فهرس الأشعار.

ـ فهرس اللغة.

ـ فهرس الأوزان الصرفية.

ـ المصادر والمراجع.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة ورقمها	رقم الآية	الصفحة
﴿حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾	البقرة/2	55	15
﴿إِنَّ الذينَ أَمَنوا﴾	=	63	49
﴿قالَ إِنَّهُ يَقولُ إِنَّها بَقَرَةٌ﴾	=	68	49
﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾	=	273	134
﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾	=	286	129
﴿رَبَّنا إِنَّكَ﴾	آل عمران/3	9	48
﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾	النساء/4	11	88
﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾	الأعراف/7	167	139
﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾	التوبة/9	32	74
﴿لا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنا﴾	=	40	48
﴿إِنّ عدةَ الشهورِ عندَ اللهِ اثنا عشَرَ شهرًا﴾	=	36	55
﴿أَلا إِنَّ أَولياءَ اللهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنونَ﴾	يونس/10	62	49
﴿يا لُوطُ إِنّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾	هود/11	81	48
﴿سَرابيلَ تَقيكُمُ الحَرَّ﴾	النحل/16	81	39
﴿وَإِقَامِ الصَّلاةِ﴾	الأنبياء/21	73	98
﴿وَآتَيْناهُ مِنَ الكُنوزِ ما إِنَّ مفاتِحَه﴾	القصص/28	76	49
﴿هذا خَلْقُ اللهِ﴾	لقمان/31	11	54
﴿نِعْمَ العبدُ إِنَّهُ أَوّابٌ﴾	ص/38	44	49
﴿ذُقْ إِنَّكَ﴾	الدخان/44	49	48
﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾	المجادلة/58	19	75

﴿قَاتَلَهُم اللهُ ﴾	المنافقون/63	4	123
﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَباً﴾	الجن/72	15	102
﴿كما أرسلْنا إلى فرعونَ رسولاً فَعَصَى فِرَعونُ الرَّسَولَ ﴾	المزمل/73	16	61
﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾	النباء/78	28	117/111
﴿كَلا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾	المطففين/83	15	48
﴿إِنّ إِلَيْنا إِيابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنا حِسابَهُمْ﴾	الغاسية/88	25 ، 26	49
﴿والعصرِ إن الإنسانَ لَفي خُسْرٍ﴾	العصر/103	1، 2	48
﴿والعصرِ إن الإنسانَ لَفي خُسْرٍ إلا الذينَ آمَنوا﴾	العصر/103	1 ــ 3	61

فهرس الأعلام

أ- أعلام العباد(الأفراد والأمم والجماعات)

* **محمد صلى الله عليه وسلم:** 36، 137

- ابن أبان: 89
- ابن الأثيْر: 194
- ابن البيلوني، محمود بن محمد بن حسن: 12
- ابن الحاجب: 15، 24، 54، 112، ، 158، 188
- ابن الخشَّاب: 89
- ابن سيده: 117
- ابن عصفور: 24، 79، 103، 111، 112، 137
- ابن قتيبة: 130
- ابن مالك: 24، 111، 112، 117، 132، 193
- ابن يعيش: 24، 192
- الأبهريّ، أثير الدّين مفضل بن عمر: 14
- أبو السَّعود = سلطان المفســرين = شيخ الإسلام مفتي الأنام: 9، 12، 23، 134، 135
- أبو عمرو بن العلاء: 171
- أحمد شاه: 2
- الأخفش سعيد بن مسعدة: 97، 188
- إسكندر باشا (أمير آمد): 12
- الأصفهانيّ: 20
- الأصمعيّ: 172
- إيجه خليفة: 139
- الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد: 19
- بابا ذو النون: 2
- البخاري، عصام الدين: 20
- بدر بن مالك: 117
- البرتغاليون: 2

- بركات الحسين(شريف مكة): 2
- البَصريون: 192،193
- البغداديّ، محمد بن عبد الملك: 12
- بنو عامر = عامر: 78، 79، 177
- بنو كنانة: 90
- البيضاويّ ناصر الدين أبو السَّعيد عبد الله: 14، 16
- الترمذيّ، أبو عيسى محمد بن يوسف: 14
- التفتازاني= سعد الدين التفتازاني = السعد = سعد الدين:16، 19، 51، 71، 74، 112، 131، 138، 139، 167، 194
- الجامي عبد الرحمن بن محمد: 7
- الجرجاني عبد القاهر: 137، 168
- الجرجاني علي بن محمد: 16
- جندب: 154
- الجوهري: 88، 146، 193
- الجيلي: 188، 192
- الحُسين بن علي: 88
- خسرو باشا: 11
- خواجة أفندي سعد الدّين بن حسن: 17
- الخوانساريّ، محمد علي: 19
- الدنقزي، الملا عبد الله: 22، 24
- الدوانيّ، كمال الدين حسين تلميذ محمد: 12، 19
- الروم: 17
- الزنجاني = عز الدين = العزي: 51، 54،71، 131، 138
- الزوزني: 99
- السجاونديّ: 16
- السروري: 161
- السّكاكيّ: 120، 158
- سليم بايزيد، سليم الأول: 2
- سيبويه: 24، 45، 72، 73، 98، 112، 118، 124، 129، 158، 160، 192
- السيد ركن الدّين: 158

- الشيرازي، مير غياث الدّين منصور بن محمد: 12، 22
- صاحب المراح (أحمد بن علي بن مسعود) 120
- الصياد: 76
- ضياء الدين: 51
- طاشكبري زادة: 5
- طومان باي: 2
- طيء:78، 79
- العباسيون = بنو العباس: 2
- عبد السلام بن عمر أفندي نقيب الأشراف: 27
- العثمانيون: 2، 3 ،201
- العرب: 8، 25، 60، 74، 90، 137، 182، 189
- علي باشا، الوزير: 17
- عمر (ناسخ المخطوط): 27، 200
- عمر بن عبد السلام بن عمر أفندي: 27
- الغزالي، أبو حامد: 11
- الغزالي، جان بردي: 2
- الغوري، قانصوه: 2
- الفارسي، أبو علي:24 ، 112
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: 98، 111، 112، 124، 187
- الفرّاء: 24، 89، 116، 118
- القانوني، سليمان: 1، 2
- القرطبيّ: 45، 134
- قريش: 56
- القزويني محمد بن عبد الرحمن: 15
- قلندر جلبي: 3
- القوشجيّ، علاء الدّين علي بن محمد: 14
- قيس: 137
- الكسائي: 85
- الكوفيون: 24، 191، 192، 193
- اللاريّ أحمد بن محمد بن حجاج العمادي الكمالي: 7

- اللاريّ حسين بن محمد بن فخر بن علي: 6
- اللاريّ عبد الغفور: 7، 20
- اللقاني = ناصر الدين = الفاضل اللقاني: 51، 71، 109، 116، 118، 138، 158
- محمد باشا، الوزير:
- محمد بن المتوكل على الله (آخر خلفاء العباسيين): 2
- المُرَاديّ: 192
- مزرا شاه حسين (سلطان الهند): 12
- مضر: 137
- المقّريّ، شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر: 17
- المماليك: 2
- نزار: 137
- النَّشاشيبي إسعاف: 27
- النووي محيي الدين يحيى بن شرف: 17
- همايون (سلطان الهند): 8، 9، 11، 22
- يزيد بن معاوية: 88
- يونس بن حبيب: 111، 112

ب ــ أعلام البلاد والأماكن

- الآستانة = القسطنطينية = إستانبول: 8، 10، 12، 17، 18
- آسيا: 2، 3
- آمد: 8، 11، 12
- أفريقيا: 2
- أوروبا: 2
- البرتغال: 3
- بلاد فارس: 10
- جامع ابن طولون: 4
- الجامع الأزهر: 4
- جامع عمرو بن العاص: 4
- جوتا (معهد الماني): 14،15
- حلب: 2، 8، 9، 10، 11، 12، 22، 23
- دار الكتب المصرية: 7، 27، 32، 33
- الريدانية: 2
- سبتة: 3
- الشام: 2، 3
- طنجة: 3
- غزة: 2
- فرنسا: 3
- القاهرة: 27
- القدس الشريف = بيت المقدس: 2، 27
- كربلاء: 88
- اللار: 7، 8
- ليدن (مكتبة جامعة/ هولندا): 15
- مرج دابق: 2
- مصر: 2، 3
- مغنيسيا (مكتبة /تركيا): 17، 18
- مكة: 2 8، 9

-
- الهند: 3، 11، 12
- ويل (واد في جهنم): 181، 183، 184
- اليمن: 110، 118، 133

فهرس الكتب الواردة في المتن

الكتاب/ الصفحة

- أغلاط العـّـوام (لأبي السعود صاحب التفسير):134
- الإيضاح في شرح المفصل (لابن الحاجب): 73، 170
- بناء الأمثلة (للدنقزي): 37
- تصريف العِزِّيّ (لعز الدين الزنجاني): 54، 131، 138
- تفسير القرطبي: 45، 134
- حاشية السعد على العِزِّيّ: 138
- حاشية شرح العقائد (لإيجه خليفة): 139
- الحياة بشرح شروط الصَّلاة (للاري): 137
- رسالة الثلاثة (للاري): 130
- الشّافية (لابن الحاجب): 42
- شرح الأمثلة (للاري): 67
- شرح التسهيل (لابن مَالك): 132، 187
- شرح العِزيّ (للتفتازاني): 131
- شرح المَطْلُوب (لأبي حنيفة النعمان): 188، 198
- شروح الشافية (للإستراباذي وغيره): 42
- الشُّكرية: 84،73 ، 126، 159، 161، 165
- الصّحاح (للجوهري): 42، 113، 138، 160، 193، 199
- فصول السبعة (للاري): 39
- القاموس المحيط (للفيروزآبادي): 88
- الكافية (لابن الحاجب): 55
- مباحث الستَّة (للاري): 40
- المحكم والمحيط الأعظم (لابن سيده): 74
- المراح (لأحمد بن علي بن مسعود): 120
- المصرح بشرح أمثلة المسرح (للاري): 47
- المفصَّل (للزمخشري): 127

فهرس الأشعار *

المطلع	القافية	البحر	الصفحة
تَعْدِيَةُ اللازمِ يَا حَمْزَةُ	بِالبَاءِ وَالتَّشدِيدِ وَالهَمزَةِ.	السريع	106
خَلَّى الذَّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا	وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا.	الرجز	75
فَمَا وَأْلَ وَلا وَأْحَ	وَلا وَأْسَ أَبُو هِنْد.	الهزج	184
وَسَيَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيحَةِ اليَتَقَصَّعُ.		الطويل	76
أبعدَ سُلَيمى مطلبٌ وحرامُ	وغَيرُ هَواهَا لَوعَةٌ وَغَرَامُ	الطويل	11
كَفاكَ ابتئاسًا في هَواكَ ملامُ	وَقُلتُ لمن شَاءَ السَّلامَ سلامُ	الطويل	13

* هناك أشعار باللغة التركية لم يدخلها الباحث ضمن هذه الفهرسة.

فهرس اللغة

المادة /الصفحة

- أَدَبَ: يَأْدُبُ، يَأْدِبُ، المأدبة: 197
- أدد: أَدَّ، يؤد: 197
- أَدم: أَدِمَ، أَدُم: 82
- أَرِجَ: يأرج: 197
- أزز: أزّ، يؤزُّ: 198
- أَسَا: يَأْسُو: 198
- أَلْبَنَ: 102
- أَنَّ: يأن، يَؤُنُّ، يَئِنُّ: 47، 198
- أَهِبَ: يَهَبُ، يَهِب: 197
- أيم: تأيمت: 139
- أَيَّهَ: يا أيها: 115
- برش: بُرْثُن: 42
- بطر: بَيْطَر: 157
- تحت: التَّحت: 82
- جدب: جُنْدَب: 154
- جزع: تَجَزَّعَ: 138
- جلب: أَجْلَبَ: 103
- جَلْبَبَ، الجلباب: 160
- جلذ: اِجْلَوّذَ: 149
- جنن: الجَنَانِ: 39
- جهر: جَهْوَر، جَهْرَة: 157
- حثث: الحِثِّيثِيّ: 53
- حدب: الحَدَبُ: 171
- حرج: تَحَرَّجَ: 138
- حرجم: لحرنجم: 171
- حرف: التَّحْرِيف: 36
- حقل: حَوْقَل: 156
- حوب: تَحَوَّبَ: 138
- حوذ: استحوذ: 75
- خرق: خَرْقا: 83
- خفق: الخَفَقَان: 182
- دحرج: تَدَحْرَج: 164
- دربخ: 155
- درهم: دِرْهَام، دِرْهَم: 154
- دغم: الإِدْغِام: 191
- دلل: الدَّلِيلِيّ: 53
- دور: دِيَّارَّ: 116
- رَعن: رَعنا: 83
- رهك: تَرَهْوَكَ: 169
- زبرج: الزُّبرج: 42
- سَبَأَ: يَسْبَأ: 199
- سبح: سُبّوح: 81
- سَبَعَ: 80
- سذج: التصوّرِ السَّاذَجِ:58
- سرند: اسْرَنداه: 173
- سَفَقَ: انْسَفَق: 125
- سكن: تَمَسكَنَ: 167
- سلق: سلقى، سلقاة، اسلنقى: 161
- سلم: السِّلام، السِّلامة: 130
- سمر: سَمُر، سَمِر، اسمار: 82
- سنن: السنن: 97
- شرف: شَرْيَفَ، شرياف: 158
- شطن: تَشَيطَن: 168
- شَمْلَلَ: 152

- شنآن: 85
- صحف: التصحيفِ: 36
- صَدِئَ: يصدأ: 199
- صرد: صُرَدٌ: 41
- صرف: صراف: 70
- صمم: أَصَمّ: 190
- صهب: صُهُوبَة: 87
- صَيَدَ: 75
- طرق: طَارَقْتُ: 123
- عثر: عَثْيَر: 157
- عَجُفَ:83
- عجم: الاعجام: 83
- عوض: التَّعْوِيْضُ: 196
- غبر: الغابر: 65
- غدد: غُدَّة: 100
- غرند: اغْرَنْدَاه: 173
- فصح: الفصحى، الفصيحة: 90
- فضل: فَضْلَة: 64
- فهق: تَفيهَقَ: 167
- قسط: أَقْسَطَ: 102
- قعس: اقعنسس: 165
- قفل :قُفْلٌ: 41
- قَلَسَ: قلسى، قلنس، القُلُنْسُوَة: 158
- قلى: يَقْلِي، يَقْلَى:78
- قمطر: القِمَطْر:42
- قَوَدَ: 75
- كبب: أَكَبَّ: 99
- كثر: المِكْثِير: 52
- كفر: كُفْرَان: 65
- كفى: الاكتفاء: 38
- كلف: التَكَلُّف، تَكَلَّف: 136
- لَؤُمَ: يلؤم: 198
- لَبَّ: يلبّ، لَبِيْبٌ:195
- لحق: الإلحاق: 93
- لوم: آلام: 101
- لين: لَيّان: 70
- مارى: مِرَّاءً،مِرَاء، مِرَاءة: 118
- ماز: مَيَز: 114
- مزا: مَزِيَّة: 93
- مزر: تَمَزَّر، الميزر: 136
- ملل: أَمْلَيْت، أمللت: 107
- موت: المَوَتَانِ: 182
- نأى: يَنْأى: 198
- نحت: يَنْحِت: 38
- نحز: نُحَاز: 101
- نزا: نَزْوَان: 65
- نصح: النُّصَّحي:37
- نصر: نُصَّار: 121
- نقض: النَّقض: 74
- نوف: النيّف: 8
- هجد: تَهَجّد، التَّهَجُّد: 138
- هَرْوَل: 158
- هَنَأَ: يَهنئ: 199
- وَجِيَ: يَوْجَى، يوجأ: 188
- وَحِرَ: 91
- ودد: وَدّ، يَوَدُّ: 198
- ورط: وَرْطَة: 50
- وَرِعَ: 90
- وَرِمَ: 90

- وري: وَرِيَ المخ: 90
- وَسْوَسَ: يوسوس: 154
- وَغِرَ: 91
- وفق: وُفَّق: 92
- وَلِهَ: 91
- ولي: يَلِي: 90
- وَمِقَ: يَمِق: 90
- يدى: يَدَيت، يِيْدِي: 189
- يوم: يَاوَمَ، مُيَاوَمة،يُوَام: 117

فهرس الأوزان الصرفية

1) أبنية الأسماء:

أ – الثلاثي:

- فَعَل: 41
- فَعِل: 41
- فَعُل: 41
- فَعْل: 41
- فِعِل: 41
- فِعْل: 41
- فِعَل: 41
- فُعَل: 41
- فُعْل: 41
- فُعُل: 41
- فِعْل: 41
- فُعِل: 41

ب – الرباعي:

- فَعْلَل: 42
- فِعْلَل: 42
- فُعْلُل: 42
- فِعْلِل: 42
- فِعَلّ: 42

ج – الخماسي:

- فَعَلَّل: 43
- فِعْلَلّ: 43
- فَعْلَلِل: 43
- فُعَلِّل: 43

2) أبنية الأفعال:

1- الثلاثي:

أ - الثلاثي المجرّد

- فَعَلَ يَفْعُلُ: 62، 63
- فَعَلَ يَفعِلُ: 69
- فَعَلَ يَفْعَلُ: 70، 79
- فَعِلَ يَفْعَلُ: 81
- فَعُلَ يَفْعُلُ: 85
- فَعِلَ يَفْعِلُ: 87

ب - الثلاثي المزيد بحرف

- أَفْعَلَ يُفْعِلُ: 95، 100، 123، 124، 126، 139 ،143، 147
- فَعَّلَ يُفَعِّلُ: 107، 108، 114، 115، 125، 136
- فَاعَلَ: يُفَاعِلُ: 116، 118، 120، 122، 123، 124، 142

ج - الثلاثي المزيد بحرفين

- انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ:125، 126، 127
- افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ:127، 128، 129، 193
- افْعَلَّ يَفْعَلُّ: 131
- تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ:115، 133، 136، 138، 139، 143
- تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ:123، 129، 138، 143،

د- الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف

- اِسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ: 104
- افْعَوْعَلَ يَفعَوْعِلُ: 148
- اِفْعَوَّلَ يَفْعَوِّلُ: 148
- اِفْعَالَّ يَفْعَالُّ :150

2- الرباعي:

أ- الرباعي المجرد

- فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ: 152، 153، 159، 160، 161

ب - الملحق بالرباعي المجرد

- فَوْعَلَ يُفَوْعِلُ :156
- فَيْعَلَ يُفَيْعِلُ :156
- فَعْوَلَ يُفَعْوِلُ: 157
- فَيْعَلَ يُفَعْيِلُ: 156
- فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ: 159
- فَعْلَى يُفَعْلِى :161

هـ - الملحق بتَدَحْرَجَ

- تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ : 164، 167
- تَفَوْعَلَ يَتَفَوْعَلُ :168
- تَفَيْعَلَ يَتَفَيْعَلُ: 168
- تَفَعْوَلَ يَتَفَعْوَلُ: 169
- تَفَعْلَى يَتَفَعْلَى: 169

و- المُلحَق باحْرَنْجَمَ

- افْعَنْلَلَ يَفْعَنْلِلُ: 164، 171
- افْعَنْلَى يَفْعَنْلَى: 173

ج – الرباعي المزيد بحرف

– تَفَعْلَلَ يَتَفَعْلَلُ: 164، 167

د – الرباعي المزيد بحرفين

– افْعَنْلَلَ يفْعَنْلِلُ: 164، 171
– افْعَلَلَّ يَفْعَلِلُّ: 165

3) أبنية المصادر:

1)– الثلاثي المجرّد:

– فَعْل: 69، 81، 84، 87
– فِعْل: 64، 67، 68، 70، 84، 87
– فُعْل: 65، 70، 81، 84، 87
– فَعَل: 57، 65، 69، 73، 82، 84، 87، 123، 125، 127
– فَعِل: 65، 70، 92
– فَعَال: 65، 70، 81، 84، 87
– فِعَال: 65، 70، 84، 92، 119
– فُعُول: 70
– فِعْلان: 65، 70، 85
– فِعَالة: 81، 92
– فُعْلان: 65، 70، 81، 92
– فَعَلان: 65
– مَفْعَل: 65
– فَعْلى: 65
– فِعْلى: 65
– فُعْلى: 65
– فَعَالَة: 70، 81
– فَعَلَة: 70
– فَعِلَة: 70
– فُعَال: 70، 81، 92
– فَعِيل: 70، 87

- فَعَّال: 70
- مَفْعِل: 70
- فُعُّول: 81
- فُعَالة: 81، 85
- فَعَالِيّة: 81
- فَعْيَلَة :159
- مَفْعَلة :81، 85
- فِعَل: 84
- فَعُول: 84
- فَعْلَة: 85
- فَعْلان: 85
- فُعَالة: 81، 85
- فَعّل: 87
- فُعُولة: 87

2)- مصادر الثلاثي المزيد بحرف

- افالة: 97
- تَفْعِيل: 108
- تَفْعِلَة: 111
- فِعَّال: 111، 116، 118، 119
- مُفَاعَلَة: 116، 118، 120
- فِعَال :65، 70، 84، 92، 117، 119
- فَيْعَال: 116

3)- مصادر الثلاثي المزيد بحرفين

- انْفِعَال: 126، 127
- افْعِلاَل: 165، 166
- تَفَعُّل: 133، 134، 140، 141
- تِفِعَّال: 133
- تَفَاعُل: 142، 144، 152

4)- مصادر الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف

- اسْتِفْعَال: 144، 145، 152
- استفعالة: 144
- افْعِيعَال: 148، 149، 152
- اِفعِوَّال: 149، 150، 152
- اِفْعِيلال:190

5)- مصادرالرباعي المجرد

- فَعْلَلَة : 153، 160، 161
- فِعْلال:153، 160، 163

6)- مصادرالملحق بالرباعي المجرد

- فَوْعَلَة: 156
- فَيْعَال: 116، 117، 156
- فَيْعَلَه: 156
- فَيْعَال: 116
- فَعْوَلَة :157
- فِعْوَال: 157
- فَعْيَلَة :157، 159
- فَعْلَلَةً : 153، 160، 161
- فِعْلال: 153، 160، 163
- فِعْلاء: 161

7)- مصادر الرباعي المزيد بحرف

- تَفَعْلُل: 164، 167

8)- مصادرالرباعي المزيد بحرفين

- افْعِنْلال: 164، 165، 171، 172، 173
- افْعِلاَّل: 165

9)- مصادر الملحق بِتَدَحْرَجَ

- تَفَعْلُل: 164، 167
- تَفَوعِل :168
- تَفَيْعُل: 168
- تَفَعْوِل: 168
- تَفَعْلِي: 169

10)- مصادر المُلحَق بِاحْرَنجَمَ

- افْعِنْلال: 164، 171، 172، 173
- افْعِنْلاء: 172، 173

المصادر والمراجع

ــ الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى (980/370)، **المؤتلف والمختلف**، تحقيق عبد الستار أحمد فراج (د.ط)، دار إحياء الكتب العربية، عيس البابي الحلبي، 1961م.

ــ ابن آجروم،أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي (1323/723)، **شرح الآجرومية**، شرح محمد بن صالح العثيمين، تقديم عبد الله خليل محمد صقر، ط1، بيروت: المكتبة العلمية، 2004م.

ــ ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم الجزري (ت1239/637)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، حققه وعلق عليه كامل محمد محمد عويضة، ط1، بيروت ــ لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 1998م.

ــ ابن إياز، علي بن مالك (ت)، **شرح التعريف بضروري التصريف**، تحقيق وشرح هادي نهرو ، هلال ناجي المحامي، ط ، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، 2002م.

ــ ابن بالي، علي بن بالي بن محمد (ت1584/992)، **العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم**، د. ط، بيروت ــ لبنان: دار الكتاب العربي، 1975/1395.

ــ ابن جِنِّي، أبو الفتح عثمان(ت1001/392):

أ ــ **التصريف الملوكي**، ط1، مصر: طبع شركة التمدن الصناعية، د. ت.

ــ **الخصائص**، تحقيق عبد الكريم بن محمد، د. ط، د.م، المكتبة التوفيقية، د. ت.

ب ــ **سرّ صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، ط2، دمشق: دار القلم، 1413/ 1993م.

ج ــ **المنصف** (شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني ت 247هـ)، تحقيق وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا، ط1، بيروت ــ لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية،1999/1419.

ــ ابن الحاجب النحوي، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر(ت1248/646):

أ ــ **الأَمالي النَّحويَّة**، (أمالي ابن الحاجب) دراسة وتحقيق فخر الدين صالح سليمان قدارة، (د.ط)، بيروت، عمان: دار الجيل، دار عمار،1989م.

ب ــ **الإيضاح في شرح المفصّل**، تحقيق موسى بناي العليلي، (د.ط)، الجمهورية العراقية: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي،(د.ت).

ج ــ **الشّافية في علم الصرف**، تحقيق حسن أحمد العثمان، ط1، مكة المكرمة ــ السعودية: المكتبة المكية، 1995م.

ــ ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي (ت1448/852):
أ ــ **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، ضبط وتصحيح: عبد الوارث محمد علي، ط1، بيروت ــ لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 1997م.
ب ــ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله باز، ترقيم وتبويب محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية،1989م.
ــ ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد الظاهري(1063/456)، **جمهرة أنساب العرب**، طبع مصر،1978م.
ـ ابن حنبل، أحمد ، (ت855/241) **مسند الإمام أحمد**، رقم أحاديثه محمد عبد السلام عبد الشافي، ط1، بيروت ـ لبنان: دار الكتب العلمية،1993.
ــ ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان اللغوي النحوي (ت980/370)، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، (د.ط)، بيروت ــ لبنان: دار ومكتبة الهلال، 1985م.
ــ ابن خالويه، **ليس في كلام العرب**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، (د.ط)، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2004م.
ــ ابن خلكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (1282/681)، **وفيات الأعيان وأنباء الزمان** ، تحقيق إحسان عباس، (د.ط)، بيروت ــ لبنان: دار الثقافة ، (د.ت).
ــ ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت845/231)، **جمهرة اللغة**، حققه وقدم له رمزي منير بعلبكي، ط1، بيروت ــ لبنان: دار العلم للملايين، 1987.
ــ ابن الدهان النحوي، أبو محمد سعيد بن المبارك (ت1173/569)، **الفصول في العربية**، تحقيق فائز فارس، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، إربد ــ الأردن: دار الأمل، 1988م.
ــ ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت928/316)، **الأُصول في النَّحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط2، بيروت: مكتبة صدّيق موسى السيد، مؤسسة الرسالة،1987م.
ــ ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب(858/244):
أ ــ **كتاب الإبدال**، تقديم وتحقيق حسين محمد محمد شرف، مراجعة علي النجدي ناصف، (د.ط)، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1978م.
ب ــ **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون، (د.ط)، مصر: دار المعارف، (د.ت).
ج ــ **كنز الحُفَّاظ في كتاب تهذيب الألفاظ**، هذّبه الشيخ الإمام أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي(ت1108/502)، راجعه وكتب حواشيه الأب لويس شيخو اليسوعي، ط2، سوسة ــ تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، 2000م.

ــ ابن سلام أبو عبيد القاسم (ت838/224)، **الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى**، دراسة وتحقيق عبد المجيد دياب، (د.ط)، القاهرة: دار الفضيلة، (د.ت).

ــ ابن سَلام الجُمحي، محمد بن سلام (845/231)، **طبقات فُحول الشّعراء**، تحقيق محمود محمد شاكر،(د.ط)، القاهرة: مطبعة المدني، 1974م.

ــ ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد (ت1073/466) **سر الفصاحة**، تحقيق عبد المتعال الصعيدي (د.ط)، بيروت: دار الكتب العلمية، 1982م.

ــ ابن سيده، أبوالحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي(ت1065/458):

أ ــ **المخصص**، تقديم خليل إبراهيم جفال، ط1، بيروت ــ لبنان: دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، 1996م.

ب ــ **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، د. ط، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م.

ــ ابن الطراوة النحوي (1133/528)، **رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح**، تحقيق حاتم صالح الضامن ، ط2، بيروت ــ لبنان: عالم الكتب، 1995م.

ــ ابن طولون، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي المشقي الصالحي (ت1546/953)، **شرح ابن طولون على الألفية**، تحقيق وتعليق عبد الحميد جاسم ، محمد الفياض الكبيسي، ط1، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 2002.

ــ ابن الطيّب الفاسي، أبو عبد الله محمد (1756/1170)، **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**، وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي، تحقيق وشرح محمود يوسف فجال، ط2، الإمارات العربية المتحدة دار: البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، 2002م.

ــ ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الاشبيلي، أبو الحسن (ت1270/669):

أ ــ **شرح جمل الزجاج**، قدّم له ووضع فهارسه وهوامشه فواز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت ــ لبنان: دار الكتب العلمية، 1998م.

ب ــ **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم،ط2، بيروت: دار الأندلس، 1982/1402.

ج ــ **الممتع في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، حلب: نشر وتوزيع المكتبة العربية، 1970م.

ــ ابن عقيل، بهاءالدين عبد الله بن عقيل الهمذاني المصري(ت1367/769):

أــ **شرح ابن عقيل على الألفية**، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الخير،1990/1410.

ب ــ **المُساعد على تسهيلِ الفوائد**، تحقيق محمد كامل بركات، (د.ط)، دمشق: مطبعة دار الفكر، 1980م.

ــ ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد (ت1678/1089)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، (د.ط)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).
ــ ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (1004/395)،
أ ــ **معجم مقاييس اللُّغة**، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، ط1، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، 1371هـ.
ب ــ **الصَّاحِبيّ**، تحقيق السيد أحمد صقر(د.ط)، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1977م.
ــ ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت889/276):
أ ــ **أدب الكاتب**، تحقيق وضبط وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، د.م، د.ت.
ب ــ **تأويل مشكل القرآن**، شرح وتحقيق السيد أحمد صقر، (د.ط)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي،(د.ت).
ج ــ **تفسير غريب القرآن**، تحقيق السيد أحمد صقر، (د.ط)، بيروت ــ لبنان: دار الكتب العلمية، 1978م.
د ــ **الشِّعر والشُّعراء**، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر،ط3، القاهرة: دار الحديث،2001م.
ــ ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي الصقلي (1121/515)، **كتاب الأفعال**، تقديم وضبط إبراهيم شمس الدين، ط1، بيروت ــ لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 2003م.
ــ ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز الأندلسي (ت977/367)، **كتاب الأَفعال**، قدم له وضبطه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين،ط1، بيروت ــ لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 2003م.
ــ ابن كثير الدمشقي (ت1372/774)، **البداية والنهاية**، ط5، بيروت: مكتبة المعارف، 1983م.
ــ ابن المؤدِّب، القاسم بن محمد بن سعيد (من علماء القرن الرابع الهجري)، **دقائق التصريف**، تحقيق، أحمد ناجي القيسي وزميليه، (د.ط)، بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي،1987م،.
ــ ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الجياني الطائي الأندلسي (ت1273/672):
أ ــ **ايجاز التعريف في علم التصريف**، تحقيق حسن أحمد العثمان، ط1، مكة المكرمة: المكتبة المكية ومؤسسة الريان، 2004م.
ب ــ **شرح التَّسهيل** ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ــ تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط1، بيروت ــ لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 2001م.
ــ ابن معطي، يحيى بن عبد المعطي الزواوي(ت1230/628)، **شرح ألفية ابن معطي** لابن جمعة، تحقيق علي موسى الشوملي، (د.ط)، الرياض: مكتبة الخريجي، 1985م.

ــ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت1311/711)، **لسان العرب**، ط1، بيروت: دار صادر، (د.ت).

ــ ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الجياني الطائي الأندلسي (ت1287/686):

أ ــ **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت ــ لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 2000م.

ب ــ **شرح لاميَّة الأفعال**، تحقيق هلال ناجي، ط1، بيروت ــ لبنان: عالم الكتب، 1999م.

ج ــ **المصباح في المعاني والبيان والبديع**، تحقيق حسن عبد الجليل يوسف، (د.ط)، القاهرة: مكتبة الآداب، (د.ت).

ــ ابن منقذ، أسامة (ت1188/584)، **البديع في نقد الشعر**، تحقيق أحمد أحمد بدوي وحامد عبد المجيد، د.ط، القاهرة: البابي الحلبي،1960.

ــ ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (949/338)، **عُمدة الكاتب**،عناية بسام عبد الوهاب الجابي، ط1، بيروت ــ لبنان: الجفان والجابي للطباعة والنشر، دار ابن حزم، 2004م.

ــ ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق (990/380)، **الفهرست**، اعتناء وتعليق إبراهيم رمضان، ط1، بيروت ــ لبنان: دار المعرفة، 1994م.

ــ ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام(ت1359/761):

أ ــ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ومعه مصباح المسالك إلى أوضح المسالك، تأليف بركات يوسف هبود، مراجعة وتصحيح وضبط يوسف الشيخ البقاعي، (د.ط)، بيروت، لبنان: دار الفكر، 1994م.

ب ــ **شرح جمل الزجاجي**، دراسة وتحقيق علي محمد عيسى، ط2، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، 1986/1406.

ج ــ **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1968م.

د ــ **شرح الفصيح**، دراسة وتحقيق مهدي عبد جاسم، (د.ط)،(د.م): دار عمار للنشر والتوزيع، (د.ت).

هـ ــ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، ط5، بيروت: دار الفكر، 1979م.

ــ ابن الهمام الحنفي،الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (ت1282/681)، **شرح فتح القدير**، تحقيق: سعدي جلبي، (د.ط)، بيروت ــ لبنان: دار الفكر، (د.ت).

ــ ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن حيان الأسدي (ت643/1245):

أ ــ **شرح المُفصّل**، (د.ط)، القاهرة: مكتبة المتنبي،(د.ت).

ب ــ **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، حلب: نشر وتوزيع المكتبة العربية، 1973م.

ــ أبو حنيفة، النعمان بن ثابت، التيمي الكوفي (ت 150/767)، **شرح المطلوب على المقصود**،(د.ط)، المطبعة الحميدية المصرية، 1317هـ.

ــ أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي(ت745/1344):

أ ــ **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح رجب عثمان، مراجعة رمضان عبد التواب،ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998/1418.

ب ــ **تذكرة النحاة**، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1986/1406.

ج ــ **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض وآخرون، ط1، بيروت ــ لبنان: دار الكتب العلمية، 1993م.

د ــ **المبدع في التصريف**، تحقيق وشرح وتعليق عبد الحميد السيد طلب، ط1، الكويت: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، 1982م.

ــ أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير (ت275/888)، **سنن أبي داود**، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن، ط1، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، د. ت.

ــ أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس (ت215/830)، **النوادر في اللغة**، تعليق سعيد الشرتوني، (د.ط)، بيروت: المطبعة الكاثولوكية، 1984م.

ــ أبو الطيِّب اللغوي، عبد الواحد بن علي (ت351/962):

أ ــ **مراتب النحويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، 2002م.

ــ الإدكاوي، إبراهيم محمد أحمد، **دلالات الأفعال في علم الصرف**، مكان الطباعة مجهول، ط2، 2000م.

ــ الأدنروي أحمد بن محمد (القرن الحادي عشر الهجري/السادس عشر الميلادي)، **طبقات المفسرين**، تحقيق سليمان بن صالح الخزي،ط1، المدينة المنورة ــ المملكة العربية السعودية: مكتبة العلوم والحكم، 1997.

ــ إدورد فنديك، **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع**، صححه السيد محمد علي الببلاوي، (د.ط)، الفجالة ــ مصر: مطبعة التأليف (الهلال)، 1896م.

ـ أرسطو، أرسطو طاليس(384 ق.م)، **منطق أرسطو**، تحقيق عبد الرحمن بدوي، ط1، الكويت، بيروت ـ لبنان: وكالة المطبوعات، دار القلم، (د.ت).

ـ الأزهري أبو منصور، محمد بن أحمد (ت980/370)، **تهذيب اللغة**، إشراف محمد عوض مرعب، تعليق عمر سلامي، عبد الكريم حامد، تقديم فاطمة محمد أصلان ط1 [مزيدة ومنقحة]، بيروت ـ لبنان: دار إحياء التراث العربي، 2001/1421.

ـ الأَزهريّ، خالد بن عبد الله (ت1499/905)، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**،أوالتصريح بمضمون التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود،ط2، بيروت ـ لبنان: دارالكتب العلمية، 2006م.

ـ الإستراباذيّ، رضي الدين محمد بن الحسن (ت1287/686):

أ ـ **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق وضبط وشرح محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الجميد، (د.ط)، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1982.

ب ـ **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، د. ط، د. م، د. ت.

ـ الإسفراييني، عصام الدين (ت1544/951)، **شرح الفريد** ،ضبط وتحقيق وتعليق نوري ياسين حسن، ط1، مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، 1985م.

ـ الأشقر، محمد سليمان عبد الله ، **معجم علوم اللغة**، ط1، بيروت ـ لبنان: مؤسسة الرسالة، 2001م.

ـ الأشموني، علي بن محمد (ت1522/929)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط3، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1970م.

ـ الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب (ت829/214)، **الاشتقاق**، تحقيق سليم النعيمي، (د.ط)، بغداد: مطبعة أسعد، 1968م.

ـ الألباني، محمد ناصر الدين:

أ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، إشراف محمد زهير الشاويش، ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، 1985/1405.

ب ـ **صحيح الترغيب والترهيب**، ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 2000/1421.

ج ـ **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، أشرف على طبعه زهير الشاويش، ط3، بيروت: المكتب الإسلامي، 1988/1408.

ـ الألوسي، سيد محمود شكري ، **النحت وبيان حقيقته ونبذة من قواعده**، تحقيق وشرح محمد بهجة الأثري، (د.ط)، المجمع العلمي العراقي، 1988م.

ـ أمين علي السيد، **في علم الصرف**، ط3، مصر: دار المعارف ، 1985م.

ــ الأَنباريّ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن النحوي (ت577/1181):
أ ــ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، القاهرة: دار إحياء التراث العربي، المكتبة التجارية الكبرى، 1380/1961.
ب ــ **المذكر والمؤنث**، تحقيق طارق الجناي، ط1، بغداد: مطبعة العاني، وزارة الأوقاف، 1978م.
ج ــ **منثور الفوائد**، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1982م.
د ــ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، 2003م.
ــ البخاري، محمود بن مازة ، الإمام محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر (ت616/1219)، **المحيط البرهاني في الفقه النعماني**، تحقيق وتعليق أحمد عزو عناية، ط1، بيروت ــ لبنان: دار إحياء التراث العربي، 2003م.
ــ بركلمان، كارل، **تاريخ الأدب العربي**، إشراف محمود فهمي حجازي، ونقله للعربية مع عمر صابر عبد الجليل،(د.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995م.
ــ البغدادي، إسماعيل باشا(ت1339/1920):
أ ــ **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، (د.ط)، إستانبول: وكالة المعارف الجلية، المطبعة البهية، 1360/1941، ج1-2.
ب ــ **هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، (د.ط)، إستانبول: وكالة المعارف الجلية، المطبعة البهية، 1955م.
ــ البغداديّ، عبد القادر بن عمر بن بايزيد (ت1093/1682)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه محمد نبيل طريفي، إشراف إميل بديع يعقوب،ط1، بيروت ــ لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 1998م.
ــ بيضون، جميل، شحادة الناظور، عكاشة، **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1412/1992.
ــ التبريزي الخطيب أبو زكريا بن علي (ت512/1118)، **الكافي في العروض والقوافي**، تحقيق الحساني حسن عبد الله، ط1، الخانجي، 1977م.
ــ التفتازاني، مسعود بن عمر بن عبد الله ، سعد الدين (ت792/1389):
أ ــ **شرح العقائد النسفية**، ومعه كتاب النسفية للعلامة نجم الدين النسفي السمرقندي (ت537/1142)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط1، المكتبة الأزهرية للتراث، 2000م.
ب ــ **شرح مُختَصرالتَّصريفِ العِزِّيِّ في فن الصرف**، شرح وتحقيق عبد العل سالم مكرمة، ط8، المكتبة الأزهرية للتراث، (د.ت).
ج ــ **شروح التلخيص**، (د.ط)، مصر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).

ـ الثعالبي، أبومنصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل النيسابوري (ت1037/429):
أ ـ **الإعجاز والإيجاز**، تحقيق وتهذيب محمد إبراهيم سليم، (د.ط)، القاهرة: مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، (د.ت).
ب ـ **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، صيدا ـ بيروت:المكتبة العصرية، 2003م.
ج ـ **فقه اللغة وسر العربية**، تحقيق أملين نسيب، ط1، بيروت: دار الجيل، 1998/1418.
ـ ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى(ت903/291)، **مجالس ثعلب**، شرح وتعليق محمد عبد السلام هارون، ط2، القاهرة: دار المعارف، (د.ت).
ـ الثقفي، يوسف علي ، **موقف أوروبا من الدولة العثمانية**، ط1، د. م،1417هـ.
ـ الثمانيني، عمر بن ثابت (ت1050/442)، **شرح التصريف**، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1999م.
ـ الجامي، نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد (ت1492/898)، **شرح ملا جامي على الكافية** (الفوائد الضيائية على الكافية)، مطبعة الحسن حلمي، 1293هـ.
ـ جبارة، تيسير، **تاريخ فلسطين**، ط1، عمان: دار الشرق، 1998م.
ـ الجرجاني، ركن الدين محمد بن على بن محمد (ت1328/729)، **الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة**، تعليف وفهرسة إبراهيم شمس الدين، ط1، بيروت ـ لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 2002م.
ـ الجرجاني، علي بن عبد العزير (ت976/366)، **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، (د.ط)، بيروت ـ صيدا: المكتبة العصرية، 1966م.
ـ الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الشريف الجرجاني (1413/816)، **التعريفات**، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 2000م.
ـ الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت1002/393) **الصّحاح، تاج العربية وصحاح اللغة**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4، بيروت ـ لبنان: دار العلم للملايين، 1990م.
ـ حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (ت1608/1017)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (د.ط)، بيروت، لبنان: دار الفكر،1982م.
ـ حرب، محمد ، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، ط1، دمشق: دار القلم، 1989/1409.
ـ الحريري ، أبو محمد القاسم بن علي (ت1122/516)، **درة الغواص في أوهام الخواص**، ط1، مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، 1996/1417.

ــ الحسيني، عبد الحي فخر الدين (ت1922/1341)، **الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام**، ط1، بيروت ــ لبنان: دار ابن حزم، 1999/1420.

ــ الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد(ت1932/1351)، **شذا العُرفِ في فَنِّ الصَّرف**، تحقيق وتعليق طه عبد الرؤوف، سعد حسن محمد علي، ط1، القاهرة: مكتبة الصفا، 1999م.

ــ الحموي، ياقوت الحموي الرومي(1228/626)، **معجم الأدباء** ــ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، ط1، بيروت ــ لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1993م.

ــ حيدرة اليمني، أبو الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي البُكيلي (ت1202/599)، **كشف المشكل في النحو**، قرأه وعلق عليه يحيى مراد، ط1، بيروت ــ لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 2004م.

ــ الخَيّاليّ، شمس الدين أحمد بن موسى (1456/861)، **حاشِيةٌ علي سعد الدين التفتازاني، على عمر النَّسفِي، العقائد النسفية**، طبع حجر، مصر: المطبعة الحسنية، 1297هـ.

ــ الذّهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت1347/748)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق سعيد الإرناووط ومحمد نعيم العرقسوسي، ط7، مؤسسة الرسالة، 1990م.

ــ الرَّازي عبد الرحمن ، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم بن محمد بن إدريس الحنظلي (ت938/327)، **الجرح والتَّعديل**، إعداد مصطفي عبد القادر عطا، ط1، بيروت ــ لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 2002م.

ــ الراغب الأَصفَهانيّ، محمد بن المفضل (ت1060/425)، **مفردات ألفاظ القرآن الكريم**، تحقيق صفوان عدنان داوودي، ط2، دمشق، بيروت: دار القلم، الدار الشامية،1997م.

ــ الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى النحوي (994/384)، **معاني الحروف**، تحقيق وشرح عبد الفتاح إسماعيل شلبي، (د.ط)، الفجالة، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، (د.ت).

ــ رمضان عبد التَّواب:

أ ــ **فصول في فقه العربية**، ط2، القاهرة: الخانجي، (د.ت).

ب ــ **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي،1997م.

ــ الزبيدي، محب الدين أبو فيض السيد مرتضى الحسيني (ت1790/1205) **تاج العروس من جواهر القاموس**، دراسة وتحقيق علي شيري، د. ط، بيروت ــ لبنان: دار الفكر، 1994/1414.

ــ الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت923/311)، **معاني القرآن وإعرابه**، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط2، القاهرة: دار الحديث، 1997م.

ــ الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله(ت1391/794)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي وزميليه، (د.ط)، بيروت، لبنان: دار المعرفة، (د.ت).

ــ الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، ط13، بيروت ــ لبنان: دار العلم للملايين،1998م.

ــ الزمخشري، الإمام أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد (ت538/1143):
أ ــ **أساس البلاغة**، د. ط، بيروت ــ لبنان: دار الفكر، 1409/1989.
ب ــ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، رتّبه وضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، ط1، لبنان ــ بيروت: دار الكتب العلمية، 1995م.
ج ــ **المفصل في علم العربية**، وبذيله المفضل بشرح أبيات المفصل لأبي فراس النعساني، تحقيق سعيد محمود عقيل، ط1، بيروت ــ لبنان: دار الجيل، 1442/2003.
ــ الزيدي، كاصد ياسر، **فقه اللغة العربية**، ط1، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2005م.
ــ السبكي، تاج الدين عبد الوهاب (ت771/1369)، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، محمود الطناحي،ط1، عيسى البابي الحلبي، 1386/1967.
ــ السّخاوي، الإمام علم الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت643/1245)، **سفر السعادة وسفير الإفادة**، تحقيق محمد أحمد الدالي، تقديم شاكر الفحّام، ط2، بيروت: دار صادر،1995م.
ــ السخاوي،محمد بن عبد الرحمن (ت9021496)، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت.
ــ سركيس، يوسف إلياس الدمشقي، **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، (د.ط)، بيروت، مصر: دار صادر، مطبعة سركيس،1928م.
ــ سعيد الأفغاني، **الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها**، ط 3، دار الفكر، 1981.
ــ السّكاكيّ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (ت 626/1228)، **مفتاح العلوم**، تحقيق وتقديم عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت ــ لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 2000م.
ــ السمرقندي، علاء الدين (ت539/1144)، **تحفة الفقهاء**، ط2، بيروت ــ لبنان: دار الكتب العلمية، 1993م.
ــ السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود (ت756/1355)، **عمده الحُفَّاظ**، تحقيق وتعليق محمد التونجي، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1993م.
ــ السيالكوتي، عبد الحكيم سمش الدين الهندي (ت1067/1656)، **حاشية علي حاشية الخيالي على شرح التفتازاني على العقائد النسفية**، طبع حجر، القاهرة، مصر: مطبعة الشيخ شرف موسى العامرة، 1297هـ
ــ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180/796)، **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط4، القاهرة: مكتبة الخانجي، 2004م.
ــ السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت368/978)، **أخبار النحويين البصريين**،تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط1، دار الاعتصام،1985م.

ـ سيف الدّين القفّال، أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي (ت): **حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء**، تحقيق ياسين أحمد إبراهيم درادكة، ط1، عمان ـ المملكة الأردنية الهاشمية: مكتبة الرسالة الحديثة، 1988م.

ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت1505/911):

أ ـ **الأشباه والنظائر**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، (د.ط)، مصر: الكليات الأزهرية، 1975م.

ب ـ **الإتقان في علوم القرآن**، مراجعة وتدقيق سعيد المندوه، ط1، نسخة مصححة ومنقحة، بيروت ـ لبنان: دار الفكر، 1996م.

ج ـ **بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق مصطفى عبد القادر، ط1، بيروت لبتان: دار الكتب العلمية،2004م.

د ـ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح وتعليق محمد أبو الفضل إبراهيم، محمد جاد المولى، علي محمد البجاوي،ط1، صيدا ـ بيروت: المكتبة العصرية،2004م.

هـ ـ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، ط1، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 1998م.

ـ شاهين ، عبد الصبور، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، د.ط، د.م، مؤسسة الرسالة، 1980.

ـ الشوكاني، بدر الدين محمد بن علي (1834/1250)، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، بيروت ـ لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر، د. ت.

ـ شيخ أمين، بكري، **مطالعات في الشعر المملوكي والعثماني**، ط4، بيروت: دار العلم للملايين، 1986م.

ـ صاحب حماة، الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي (ت732هـ)، **الكناش في فني النحو والصرف**، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، ط1، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، 2000م.

ـ الصاغاني، رضي الدين الحسن بن محمد (ت1252/650)، **كتاب يفعُول**، تحقيق إبراهيم السامرائي، (د.ط)، البصرة ـ العراق: دار الطباعة الحديثة، (د.ت).

ـ الصبّان، محمد بن علي (ت1791/1206) **حاشية الصبان على شرح الأشموني، على ألفية ابن مالك**، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، ط1، بيروت لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية،1997م،

ـ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (1362/764):

أ ـ **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، حققه أسيد الشرقاوي، مراجعة رمضان عبد التواب، ط1، القاهرة: طبع مكتبة الخانجي، 1997م.

ب ـ **نكت الهيمان نكت العميان**،طبع بعناية أحمد زكي باشا،(د.ط)، مصر: المكتبة التجارية

الكبرى، المطبعة الجمالية، 1911/1329.
ج ــ **الوافي بالوفيات**، تحقيق واعتناء أحمد الإرنأووط، تركي مصطفى، ط1، بيروت ــ لبنان: دار إحياء التراث العربي، 2000م.
ــ صلاواتي، ياسين ، **الموسوعة العربية الميسرة**، ط1، بيروت ــ لبنان: مؤسسة التاريخ العربي، 2001.
ــ الصيداوي، يوسف ، **الكفاف**، ط1، بيروت، دمشق: دار الفكر المعاصر، دار الفكر، 1999م.
ــ الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق (ت القرن 5هـ/11م)، **تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي**، تحقيق يحيى مراد، د. ط، القاهرة: دار الحديث، 2005م.
ــ طاشكبري باشا، أحمد بن مصطفى (1560/968)، **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**، د. ط، بيروت ــ بيروت: دار الكتاب العربي، 1975/1395.
ــ الطبري، ابن جرير (ت922/310)، **جامع البيان في تأويل القرآن** (تفسير الطبري)، د. ط، مصر: بولاق، 1329هـ.
ــ الطبري، الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت970/360)، **المعجم الأوسط**، تحقيق وتخريج وفهرسة أيمن صالح شعبان، سيد أحمد إسماعيل، ط1، القاهرة: دار الحديث، 1996/1417.
ــ عبد العال أحمد، **مجموع من مهمات المتون**، ثغر الإسكندرية: المطبعة الوطنية،1300هـ.
ــ العبسي، الحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت849/235)، **المنصف في الأحاديث والآثار**، ضبط وتعليق سعيد اللحام، د. ط، بيروت ــ لبنان: دار الفكر، 1994.
ــ العَجَاج، عبد الله بن رؤبة بن لبيد بنصخر السعدي التميمي، أبو الشعثاء (ت نحو 708/90)، **الديوان**، تقديم وتحقيق سعدي ضناوي، ط1، بيروت: دار صادر،1997م.
ــ العزاويّ، نعمة رحيم ، **مظاهر التطور في اللّغة العربيَّة المعاصرة**، ط1، بغداد ــ العراق: دار الشؤون الثقافية العامة، 1990م.
ــ العسكري أبو هلال، الحسين بن عبد الله بن سهل(ت1004/395)، **جمهرة الأمثال**، ضبط وتنسيق أحمد عبد السلام، خرّج أحاديثه أبو هاجر محمد سعيد بسيوني زغلول، ط1، بيروت ــ لبنان: دار الكتب العلمية، 1988م.
ــ العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (ت1451/855)، **ملاح الألواح بشرح مراح الأرواح**، تحقيق عبد الستار جواد، ط1، القاهرة: الشركة الدولية للطباعة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع،1428/ 2007م.
ــ الغزي، نجم الدين محمد بن محمد (ت1650/1061)، **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، وضع حواشيه خليل المنصور، ط1، بيروت ــ لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية1418هـ/1997م،ج2.

ــ غلام ثعلب، أبو عمر الزاهد (ت345/956)، **فائت الفصيح**، تحقيق ودراسة محمد عبد القادر أحمد، ط2، د.م، مطبعة السعادة، 1986م.

ــ الغلاييني، الشيخ مصطفى الغلاييني (ت1364/1944)، **جامع الدروس العربية**، راجعه ونقحه محمد عبد المنعم الخفاجي ط18، صيدا ــ لبنان: المكتبة العصرية، 1985م.

ــ الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377/987):

أ ــ **المسائل العسكريات في النحو العربي**، دراسة وتحقيق علي جابر المنصوري، ط1، مطبعة جامعة بغداد، 1982م.

ب ــ **المسائل العضديات**، تحقيق شيخ الراشد، ط1، الجمهورية العربية السورية ــ دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1986م.

ج ــ **المسائل المُشكِلَة**، قراءة وتعليق يحيى مراد، ط1، بيروت ــ لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 2003م.

ــ الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو (ت170/786)، **العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د. ط، سلسلة المعاجم والفهارس، د. م، د. ت.

ــ الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207/822)، **معاني القرآن**، تحقيق ومراجعة محمد علي النجار، (د.ط)، القاهرة: الديار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، (د.ت).

فروخ، عمر:

أ ــ **تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية**، ط3، بيروت: دار العلم للملايين، 1976م.

ب ــ **معالم الأدب العربي في العصر الحديث**، ط1، بيروت: دار العلم للملايين، 1985.

ــ الفيروزآبادي،مجد الدين محمد بن يعقوب (817/1414):

أ ــ **البلغة في تاريخ أئمة اللغة**، اعتنى به وراجعه بركات يوسف هبود،ط1، صيدا ــ بيروت: المكتبة العصرية، 2001م.

ب ــ **القاموس المحيط** ، د. ط، بيروت ــ لبنان: دار الجيل، د. ت.

ــ القُرطُبيّ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت) **الجامع لأحكام القرآن**، راجعه صدقي محمد جميل، خرّج أحاديثه عرفات العشا، (د.ط)، (د.م)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1993م.

ــ القزويني، الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت275/888)، **صحيح سنن ابن ماجة**، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، ط1، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع،1997م.

ــ القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (739/1338)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق لجنة من أساتذة الأزهر، د. ط، القاهرة: المطبعة المحمدية. د. ت.

ـ القفطي، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت1226/624)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية ، 2004م.

ـ القنوجي، محمد صديق حسن خان (ت1832/1248)، **البلغة في أصول اللغة**، تحقيق نذير محمد مكتبي، ط1، دار البشائر الإسلامية، 1988م.

ـ القيرواني، ابن رشيد أبو علي الحسن (ت1063/456)، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، بيروت: دار الجيل، 1981م.

ـ الكتبي، محمد بن شاكر (ت1362/764)، **فوات الوفيات والدليل عليها**، تحقيق إحسان عباس، (د.ط)، بيروت: دار صادر، (د.ت).

ـ كحالة، عمر رضا ، **معجم المؤلفين**، (د.ط)، بيروت ـ لبنان: دار إحياء التراث العربي، (د.ت).

ـ كمال بشر:

أ ـ **علم اللغة الاجتماعي** (مدخل)، ط3، القاهرة: دار غريب،1997م.

ب ـ **علم اللُّغة العام (الأصوات)**، (د.ط)، مصر: دار غريب للطباعة والنشر،(د.ت).

ـ اللاري، مصلح الدين محمد بن صلاح (ت1571/979)، **حاشية اللاري على قاضي مير على الهداية**،السيد أحمد الكمال الأفندي، المطبعة العامرة، 1283هـ.

ـ المالقي، أحمد بن عبد النور(1302/702)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد محمد الخراط، د. ط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، د. ت.

ـ مؤمن صبري غنام، **منهج الكوفيين في الصرف**، ط1، السعودية الرياض: مكتبة الرشيد، 2005م.

ـ المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد (898/285)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، د، ط، د. م، عالم الكتب، د. ت.

ـ المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي**، د. ط، الأردن: مؤسسة آل البيت، 1989م.

ـ المحبي، محمد أمين بن فضل الله الحنفي(ت1699/1111)، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط1، بيروت ـ لبنان: دار الكتب العلمية، 2006/1427.

ـ محمد محيي الدين عبد الحميد، **دروس التصريف**، ط3، القاهرة: مطبعة السعادة، 1958م.

ـ محمود عبد الرحمن، **معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية**، (د.ط)، القاهرة: دار الفضيلة، (د.ت).

ـ المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله ابن أم قاسم (ت1348/749): **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط1، د.م، دار الفكر العربي، 2001م.

ــ المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت)، **الخطط المقريزية**، تحقيق محمد زينهم ، مديحة الشرقاوي، مراجعة وضبط أحمد أحمد زيادة، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997.

ــ مخول، ناجي حبيب ، **أنساب العرب وتاريخهم**، ط1، القدس: مطبعة دار الأيتام الإسلامية، 1973م.

ــ الملك الأشرف عمر بن يوسف، **ظرفة الأصحاب في معرفة الأنساب**، تحقيق ك.و.سترستين، (د.ط)،بيروت: دار صادر، 1992م.

ــ المودودي، أبو الأعلى، **المصطلحات الأربعة في القرآن**، د. ط، دار التراث للطباعة والنشر، د. ت.

ــ الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري (ت1124/518):

أ ــ **مجمع الأمثال**، تقديم وتعليق نعيم حسين زرزور، ط1، بيروت ــ لبنان: دار الكتب العلمية، 1988م.

ب ــ **نزهة الطرف في علم الصرف**، شرح ودراسة يسرية محمد إبراهيم حسن، ط1، د.م، المكتبة الأزهرية للتراث، (د.ت).

ــ النواجي، شمس الدين محمد بن حسن(ت1454/859)، **كتاب الشفاء في بديع الاكتفاء**، تحقيق ودراسة حسن محمد عبد الهادي، ط1، عمان: دار الينابيع، 2004م.

ــ النويري شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت1332/733)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، دار الكتب المصرية، 1924م، (د.ت).

ــ الهرمي،عمر بن عيسى بن إسماعيل (ت1302/702)، **المحرر في علم النحو**، تحقيق منصور علي محمد عبد السميع، ط1، القاهرة، مصر: دار السلام، 2005م.

ــ الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت224)، **غريب الحديث**، تحقيق حسين محمد محمد شرف، مراجعة محمد عبد النبي حسن، (د.ط)، (د.م)، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1984م.

ــ الهندي، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين (ت1567/975)، **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، تحقيق محمود عمر الدمياطي، ط1، بيروت ــ لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، 1998م.

ــ الهيثمي، الحافظ نور الدين (ت1404/807)، **مجمع البحرين في زوائد المعجمين** (المعجم الأوسط والمعجم الصغير للطبراني)، تحقيق ودراسة عبد القدوس بن محمد نذير، ط2، المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد 1995/1415.

ــ يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة اليونانية**، (د.ط)، بيروت ــ لبنان: دار القلم، (د.ت).

ــ النادري، محمد ، **نحو اللغة العربية، ط1، صيدا ــ بيروت: المكتبة العصرية، 2002م.**

ـــ نظمي، محمد عزيز ، **المنطق الصوري والرياضي** ـــ دراسة تحليلية لنظرية القياس وفلسفة اللغة (د.ط)، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2002م.
ـــ وافي، علي عبد الواحد ، **فقه اللغة**، ط4، القاهرة، 1956م.